الشرق الأوسط الديمقراطي

مجلة فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد ٦١ حزيران/ يونيو ٢٠٢٣م

إدارة المجلة

رئيس مجلس الإدارة والاشراف العام

زياد محمد

رئيس التحرير

صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير

روشن مسلم

عواس علي

أحمد دالي

مصطفى شيخ مسلم

اسماعيل خالد محمد

الهيئة الاستشارية

السيد عبدالفتاح السيد

حسن ظاظا

جاسم الهويدي

ياسر شوحان

هزار شكر

الإخراج الفني

كُليستان كوسا

الآراء المنشورة تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة

وسائل التواصل

يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

http://www.alawset.info

serqalawset@gmail.com

@AlawsetMagazine

@KovaraAlewset

@/alawsetmagazine

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨
رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨ لسنة ٢٠٠٥

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب والوثائق في القاهرة
رقم ٢٤٢١٧

مكتب القاهرة:
18 شارع ضريح سعد - القاهرة
ت: 27901104 / 01554349602

العدد: 61 - حزيران - 2023

محتويات العدد

كلـــمة العـــدد — رئيس التحرير — ٣

القوى الديمقراطية وقوى التحرر الوطنية والاحزاب الثورية في القرن الواحد والعشرون

الشرق الأوسط الديمقراطيّ ومجتمع ما بعد النُدرة — صلاح الدين مسلم — ٤ - ١٦

الثورة الديمقراطية تُدوَّن بأنامل المرأة السورية — غالية الكجوان — ١٧ - ١٩

المرأة الشرقية قصة معاناة... الواقع والآفاق — عبد الرحمن حمادة — ٢٠ - ٢٣

الإسلام الديمقراطي دينٌ أخلاقي... دينٌ حرّم هدرَ الدم — علي الصالح — ٢٤ - ٢٨

الشتاء العربي — أحمد زردشت — ٢٩ - ٣٩

قوى التحرر الوطنية — فيان أيوب — ٤٠ -٤٥

شمال وشرق سورية — فوزي سليمان — ٤٦ - ٤٩

الاتفاقيات الدولية ومرور ١٠٠ سنة، وتداعياتها على المنطقة

الإعلام الأسود ودوره في خطاب الكراهية وصناعة التطرف والتطرف العنيف — محمد علي جابر — ٥٠ - ٥٥

منظومة أمنية شرق أوسطية بديلة للوجود الأمني الأمريكي — حميد المنصوري — ٥٦ -٦٤

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتداعياته المختلفة — محمد سالم إبراهيم — ٦٥ -٧٥

اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ — مصطفى شيخ مسلم — ٧٦ - ٧٨

القومية والحداثة

الرَّأسماليّةُ الشَّرقيّةُ — جميل رشيد — ٧٩ -٩١

النظام العالمي الجديد (فائق الليبراليّة)، ومدى براغماتيّة هذا النظام ووحشيّته — حسين صادق — ٩٢ - ٩٨

نظام التفاهة جزء من محاربة الذاكرة المجتمعية — إسماعيل خالد — ٩٩ -١٠٥

الصراع الأثني والوطنية في سوريا — عواس علي — ١٠٦ -١١٢

الاستراتيجيّة السياسيّة

تأثير الجغرافيا على السياسة — محمد فكري إسماعيل — ١١٣ -١١٩

الجغرافيا والسياسة (الجيوبولتيك) — صالان مصطفى — ١٢٠ -١٢٤

عوامل امتلاك المكانة الجيوسياسية للدول — أحمد دالي — ١٢٥ -١٣١

مواضيع منوعة

كيف نحمي المكتشف الأثري — محمد عبدالله العزو — ١٣٢ -١٣٤

خطاب الكراهية (١) — إبراهيم الحمد — ١٣٥ -١٦٠

كلمة العدد ٦١

هيئة التحرير

في عصر رأس المال، وتسليع كلّ شيء، واللعب بمقدّرات المجتمعات، وقلب المصطلحات، وتزييف الأصلي وجعل المزيّف أصليّاً، وتدمير البيئة، وعقد المعاهدات والمؤامرات على الشعوب، ونهب الإرث الحضاريّ للمجتمعات، ونسب كلّ إنجاز حضاريّ مجتمعيّ إلى الدولة، والبحث عن حلول ميدانيّة للقضايا العالقة.

فطالما كانت هناك قضايا فهناك تدخّلات من الدول، وصراع على العروش، وعلى المرادفات والمصطلحات، وتسطيح كلّ القيم والأخلاق والقضاء عليها، عبر خلق مفاهيم جديدة تحلّ محلّ الذاكرة الأخلاقيّة السياسيّة المجتمعيّة، وتكريس مبدأ المجازر والإبادات العرقيّة، والحضاريّة لشعوبٍ ليس لها ذنب سوى أنّها أهدت الكون كلّ هذا التقدّم العظيم في كل المجالات العلميّة والتقنيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والنفسيّة، فصارت النتيجة كلّ هذه الصدامات القائمة على الإلغاء ونفي الآخر.

لا يليق بهذه البقعة السماوية إلّا أن تظهر صحوة التاريخ في عصر الشرق الأوسط الديمقراطي، وصرخة الحريّة والثورة على كلّ ما يعيق تطوّر المجتمع الأخلاقيّ السياسيّ الباحث عن الحياة الحرّة للتاريخ الحديث.

لذلك تسعى مجلّة الشرق الأوسط الديمقراطيّ إلى البحث دائما في أغوار القضايا ومعضلات الشرق الأوسط، وتوصيفها وتحليلها، والبحث عن آليات الحلّ، من خلال هذا العدد الذي يعالج محاور مهمّة وهي: (القوى الديمقراطيّة، وقوى التحرر الوطنية، والأحزاب الثورية في القرن الواحد والعشرين – الاتفاقيات الدولية ومرور ١٠٠ سنة وتداعياتها على المنطقة – القومية والحداثة – الاستراتيجيّة السياسيّة.)

هناك عدّة أسئلة نطرحها ويجيب عليها كتّابنا، ومنها ما هو مجتمع ما بعد النُدرة؟ وكيف تتحقق الثورة الديمقراطية عبر المرأة، وحرية المرأة الواقع والآفاق، وما هو الإسلام الديمقراطي؟ وما هي قوى التحرر الوطنية؟ والشتاء العربيّ، وطريقة تحوّل ربيع الشعوب إلى شتاء، وشمال وشرق سوريا بين الأحزاب المُستنسَخة والمناسباتيّة، والمهامّ الوطنية؟

أمّا في المحور الثاني، بعنوان (الاتفاقيات الدولية بعد مرور (١٠٠) سنة، وتداعياتها على المنطقة) عالج كتّاب المجلة خلفيات اتفاقية سايكس بيكو، وأسرار هذه الاتفاقيّة، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والفرق بين الرأسماليّة البريطانيّة والأمريكيّة والألمانيّة، وما هو الإعلام الأسود؟ وما هي المنظومة الأمنية شرق أوسطية البديلة عن الوجود الأمني الأمريكي.

لكنّنا في المحور الثالث عالجنا قضيتَي (القومية والحداثة) وكيف أنّ نظام التفاهة جزء من محاربة الذاكرة المجتمعي، وما هو النظام العالمي الجديد، (فائق الليبراليّة)، ومدى براغماتيّة هذا النظام، ووحشيّته، وعالجنا الصراع الأثني والوطنية في سوريا، والرأسماليّة الشرقيّة، والفرق بينها وبين الرأسمالية الغربيّة.

لقد تناولنا في المحور الرابع موضوعاً بعنوان (الاستراتيجيّة السياسيّة) تحدّثنا عن تأثير الجغرافيا على السياسة (الجيوبولتيك، المعابر الحدودية مع دول الجوار، الأنهار والقيمة المائية، حلقة الوصل الآسيوي الأوربي). وما تأثير الجغرافيا على السياسة؟ وما هي عوامل امتلاك المكانة الجيوسياسية للدول، وما هي الجغرافيا والسياسة (الجيوبولتيك).

وكالعادة في المحور الأخير؛ المحور الخامس أفردناه للمنوعات، وفيه مادّتان؛ كيف نحمي المكتشف الأثري؟ والجزء الأوّل من دراسة (خطاب الكراهية)

لا يسعنا سوى أن نشكّر كلّ من ساهم في إنجاح هذا العدد.

الشرق الأوسط الديمقراطيّ ومجتمع ما بعد النُدرة

صلاح الدين مسلم

تمهيد:

بينما كنت أتصفح كتاب (أيكولوجيا الحرية) للكاتب (موراي بوكتشين)، لفتني مصطلح (مجتمع ما بعد النُدرة) كنت أعلم أنّ الندرة تعني أنّه فريد من نوعه، أي نادر، كالحجر الكريم النادر، لكن ما علاقة الندرة بالمجتمع؟ فصرتُ أقلّب صفحات النت – لسهولتها – بحثاً عن النُدرة وما بعدها، فما هي النُدرة اصطلاحاً؟ وما هو مجتمع النُدرة؟

وما هو مجتمع ما بعد النُدرة؟

أدركت حينها أنّ مصطلحَ النُدرة مصطلحُ اقتصاديّ، ومصطلح اجتماعيّ. وبالمقابل مرّت بضعة أيام على اطلاعي على حدث غريب من ضمن المفاجآت الخياليّة الغريبة التي نشاهدها ونسمع عنها في هذا العصر الغريب. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بيعت لوحة فنية "غريبة" مؤلفة من "حبة موز مُعلقة بشريط لاصق على الحائط" بسعر ١٢٠ ألف دولار أمريكي، وتعود هذه اللوحة، والتي بيعت في معرض "آرت بازل" للفنون في ميامي، للفنان الإيطالي "ماريزو كتالين" الذي أشار الى أن "الموزة" ترمز إلى التجارة العالمية، وقال الفنان الى أنّ الفكرة خطرت على باله منذ عام، وحينها نحتَ النسخة الأولى بلون برونزي مستخدمًا "مادة تفرزها النباتات ويتم الاستعانة بها في الأعمال الفنية"، إلا أنه عدل عن الفكرة في النسخة الثانية وقرر "أن يعود إلى الطبيعة الأم" بعدما اشترى موزًا قبل بداية المعرض واستخدم حبة منه في صنع اللوحة.

ورفض مسؤولو المعرض الفكرة في بداية الأمر، واعتبروها مزحة من فنان اشتغلوا معه طيلة ٢٥ عامًا، إلا أن المفاجأة كانت غير متوقعة عندما اجتذب العمل زوار المعرض.

انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يوثق لحظة دخول ممثل وفنان من نيويورك يدعى "دافيد داتونا"، ثم أكل الموزة المعلّقة على الجدار بعدما أزال الشريط الذي كان يثبتها على الجدار. وأطلق "داتونا" على فعله الذي اعتبره أداء فنيًا اسم "فنان جائع"، مضيفًا على الفيديو الذي نشره عبر صفحته على تطبيق "إنستغرام": "أحب عمل موريزيو كاتليلان الفني، لقد كان لذيذًا". وقالت إحدى المنظمات للمعرض لـ"داتونا" عندما رأته يمسك الموزة " لا يفترض بك أن تلمس العمل الفني." وقد أبلغ المنظّمون قوات الأمن بفعل "داتونا"، الذي سرعان ما اختفى عن الأنظار.

فما هذه القيمة الغريبة للوحة لا تحمل سوى صورة حقيقيّة لحبّة موز، وشريط لاصق، وهذا الفنّان كان يفكّر في هذه اللوحة مدّة عام، فما

هو الشيء النادر في هذه اللوحة؟ وما الذي جعلها شيئاً نادراً، أهذا هو مفهوم الندرة؟ أي أنّ كلّ ما غلا سعره فإنّه دليل على روعته، وبما أنّ الإنسان الذي يمشي في درب السلطة فإنّه يبحث عن التميز بطبيعته.

الرأسماليّة والندرة:

تعتمد الرأسماليّة على النُدرة اعتماداً جوهريّاً في تحقيق الربح، فكلّما كان الشيء نادراً كان له قيمة أكثر، وكلّ شيء متوفّر قيمته قليلة، أو لا قيمة له، وعندما نقول: (كلّ شيء)، نقصد: كلّ شيء ماديّ أو معنويّ، فالسلع الماديّة من المعادن كالذهب –على سبيل المثال– معدن نادر، لذلك قيمته مرتفعة، بالمقابل معدن الحديد متوفّر أكثر منه فهو أرخص من الذهب، أمّا من السلع المعنوية، كمشاهدة مباريات كرة القدم، أو الإعلام، أو تعليم صنعة أو مهنة ما، بالمقابل قد تكون هناك سلع متوفّرة وقيمتها قليلة جدّاً في فترة إنتاجها، فيعتمد التجار على مبدأ تكديسها وتخزينها إلى أن تصبح سلعة نادرة، فتطرح حينها في الأسواق بسعر أغلى، حتّى أغلى من قيمتها الحقيقيّة، لذلك تعتمد الرأسماليّة على الاحتكار، فاحتكار الشيء المتوفّر يعني أن تجعله نادراً في السوق، فالماء متوفّر على سبيل المثال لدى المجتمعات التي تعيش على ضفاف الأنهار، لكن عندما تنشئ سدّاً على المنبع، فإنّك قادر على أن تقطع الماء عليه، وقطع الماء يعني القضاء على هذه المجتمعات، وهنا تصطدم رغبات هذه المجتمعات وحاجاتها بمواردها التي أصبحت محدودة بعد أن كانت متوفّرة، فيصبح الماء شيئاً نادراً بعد أن كان مجّاناً، وبالمقابل لا تمتلك القوّة كي تردع من بنى السدّ؛ لامتلاكه الأسلحة المتطوّرة، فحاجات هذه المجتمعات إلى الماء غير محدودة، بعيداً عن الشرب، فاقتصادها مبنيّ على هذه المياه، فزراعة أراضيها معتمدة عليها، وتربية المواشي، وغيرها، حتّى ذاكرتهم مستمدّة من هذه المياه، لذلك ستعطي تلك المجتمعات كلّ ما لديها كي تعود المياه إلى مجاريها، أو ستهرب إلى مكان آخر، أو ستبحث عن وسائل أخرى توفّر فيها المياه،

> **تعتمد الرأسماليّة على الاحتكار، فاحتكار الشيء المتوفّر يعني أن تجعله نادراً في السوق، فالماء متوفر – على سبيل المثال – لدى المجتمعات التي تعيش على ضفاف الأنهار، لكن عندما تنشئ سداً على المنبع، فإنّك قادر على أن تقطع الماء عليه، وقطع الماء يعني القضاء على هذه المجتمعات، وهنا تصطدم رغباتها وحاجاتها بمواردها المحدودة، فيصبح الماء شيئاً نادراً بعد أن كان مجّاناً**

وتدافع عن نفسها أمام جشع المحتكرين، وهذا ما تفعله الدولة التركيّة عندما تحجز مياه الأنهار عن سوريا والعراق.

كلّ شيء موجود ولا قيمة له يمكن أن يجعله هذا النظام الرأسماليّ نادراً له قيمة، من خلال الترويج له، أي من خلال التزييف الإعلاميّ، فيمكن أن تقول: إنّ العشبة الفلانية التي تنبت في مكان معين أنه دواء للمرض الفلاني، وتشتري ذمم بعض الأطباء، وتشتري الإعلانات، والمشاهير، والذين لهم تأثير على الناس، فتصبح تلك العشبة مرغوبة، فتزداد قيمتها، وقد تكون سلعة مجانية وتتحوّل إلى سلعة لها قيمة ماديّة، لكن تلك العشبة قد حصل عليها ذاك التاجر من قبل الذي روّج لها، وهي ليست موجودة عند أحد سواه، حتى تنبت من جديد بعد سنة، لذلك هو يضرب صفقته، ويبيع الناس شيئاً لا قيمة له، والأمثلة كثيرة في هذا المجال.

هناك حاجات لم تكن موجودة في المجتمعات، على سبيل المثال نبتة المتّة التي تزرع في الأرجنتين، فقد

كان الشعب الأرجنتيني على سبيل المثال يشرب هذه النبتة، فهي حاجة بالنسبة له، لكنّ من خلال الترويج لهذه النبتة صارت حاجة عند مجتمعات أخرى، مثل الشعب السوريّ، فقبل عقود لم يكن أحد يشرب المتة، أو لا يعرفها، فترويج هذه النبتة أدّى إلى زيادة مساحات زراعتها على حساب نباتات أخرى، وكلّما زاد الترويج وزاد عدد شاربي المتّة زاد الطلب، وزادت القيمة، وزادت المساحات المزروعة، فأدّى ذلك إلى تغيير في البيئة، فكلّما زادت زراعة نبتة ما فهي على حساب نبتة أخرى، وعلى حساب حشرات وحيوانات أخرى، فهناك نباتات ستنقرض، وهناك حيوانات ستنقرض، أي ستصاب المنطقة بخلل بيئي، وإذا أصيبت منطقة في الأرض بخلل بيئي فهذا يعني أنّ الأرض كلها ستصاب بجزء ولو بسيط بخلل بيئي.

وتسمى السلع (والخدمات) النادرة بالسلع الاقتصادية، (أو ببساطة تسمّى سلعاً إذا كانت ذات نُدرة مفترضة). بينما تسمى السلع الأخرى بالسلع الحرة، وهي السلع المرغوبة لكن المتوفرة بكثرة مثل الهواء وماء البحر، ويضفي الناس قيمة أعلى على الشيء النادر، وقيمة أقل على الشيء المتوفر، وفكرة رغبتنا -كبشر- في شيء ما لا يمكننا الحصول عليه تزيد من رغبتنا فيه، فمثلاً يمكن أن تقول: إنّ مادّة السكر سوف تفقد من السوق، حتّى يتزاحم معظم الناس لشراء كمّيات كبيرة منها، فتصبح هذه المادّة نادرة، فيزداد سعرها في فترة زمنيّة محدودة، لذلك يسعى المتسوقون وراء المنافسة نفسها للحصول على منتج نادر، من ناحية أخرى، تسببت سهولة الحصول على بعض السلع أو نسخها (مثل الملكية الفكرية) إلى ابتكار نُدرة صناعية على شكل قيود قانونية تحد من توافر هذه السلع، لذلك تعتبر القوانين أدوات لحماية الرأسماليّ على حساب المجتمعات.

إنّ التقدّم والعولمة والشابكة والوصول إلى كلّ الأماكن بكلّ يسر وسهولة الذي حصل في هذا العصر الذي نعيشه أدّى إلى تغييرات اجتماعيّة واقتصاديّة ومعيشيّة وغيرها من جميع النواحي، لذلك صار الترويج الإعلاميّ لتسويق أي شيء ليس له حاجة سهلاً، كترويج حمّى شراء الملابس، فصار من المعيب أن تلبس قميصاً واحداً، فعليك أن تمتلك عدّة قمصان وعدّة بناطيل...

كلّ شيء يمكن أن يُحتكر، ماديّاً كان أو معنويّاً، فمثال عن الأمور المعنوية، لم يكن المجتمع الشرقي على سبيل المثال بحاجة إلى تعلّم اللغة الإنكليزية، فكان العربيّ يتعلّم الفارسية والكرديّة وغيرها من اللغات المحلّيّة، التي تعتبر حاجة بالنسبة له نظراً للاحتكاك المجتمعيّ، ولم يكن مضطراً إلى تعلّم الإفريقيّة على سبيل المثال، أو الإنكليزية لبعد تلك البلاد – بالطبع إنّ تعلّم أيّة لغة تفيد المجتمعات – في انتشار الثقافات وتلاقحها، لكن أن يضطر كل الناس أن يتعلّموا هذه اللغة لأنّها أصبحت لغة العصر ولغة التكنولوجيا، وصارت مقياساً لتقدّم الفرد، وعدم إتقانها مقياس الجهالة، هنا أصبح ترويج هذه اللغة كسلعة لم يكن ضرورياً، إلى سلعة حياتيّة ضروريّة ذات قيمة، ليستطيع الفرد أن يواكب التطوّرات، وقد تسود الحضارة الصينيّة في فترة ما فسيضطر الناس إلى تعلّم اللغة الصينيّة.

إنّ الحاجات تولّد حاجات أخرى، فتعلّم لغة حضارة ما تكسبنا عادتها وحاجاتها ورغباتها، فتصبح حاجاتنا نفس حاجاتها، وتغدو ثقافاتها نفس ثقافاتنا، وبالتالي يخلق نوع من الصراع على هذه الحاجات بين أفراد المجتمعات، فكلّ من تأثر بحضارة ما تكون حاجاته مختلفة، حتّى في البيت الواحد.

إنّ مواضيع القيمة والحاجة والنُدرة معقّدة، ومتشابكة، ما يهمّنا أنّ الرأسماليّة تعتمد على النُدرة، فعندما تكون كلّ الحاجات متوفّرة بالنسبة للمجتمعات تقتنع بهذه الحاجات المتوفّرة، فلا تكون هناك نُدرة، وعندما يختفي المال، أي عندما يكون هناك فائض من الحاجات فقد تستبدل بحاجات أخرى بين المجتمعات، كما كانوا يستبدلون الشعير بالحليب، أو العدس بالقمح... فعندما تختفي النُدرة هذا يعني نهاية النظام الرأسماليّ، لذلك تنبّأ بعض المفكّرين بمجتمع ما بعد النُدرة.

اقتصاد ما بعد النُدرة:

اقتصاد ما بعد النُدرة أو اقتصاد الوفرة: هو اقتصاد يمكن أن تنتج فيه معظم السلع بوفرة وبحد أدنى من العمل البشري اللازم، بحيث تصبح متاحة للجميع بتكلفة زهيدة أو حتى مجاناً. وأحد الآثار الرئيسة لفترات النُدرة هو ارتفاع الأسعار وتقلّبها. ومن أجل التعامل مع هذه الحالة، يستخدم التقدّم التكنولوجي من أجل استغلال أنجع للموارد؛ ما يقلّل التكاليف إلى حد كبير (أي سيكون كل شيء تقريباً مجانيا). وبناء على ذلك، يتوقع المؤلفون أن الفترة ما بين عامي ٢٠٥٠ و ٢٠٧٥ ستكون عصر ما بعد النُدرة التي لن تكون فيها نُدرة.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اقتصاد ما بعد النُدرة. ومن بين هذه العوامل التقدم في تقنيات التصنيع الآلي، وغالبا ما تشمل فكرة آلات تكرار الذات، واعتماد تقسيم العمل. إنّ المزيد من أشكال تقنية النانو التكهنية (مثل المجمعات الجزيئية أو مصانع النانو غير الموجودة حالياً) تطرح إمكانية وجود أجهزة يمكنها تصنيع أي سلعة محددة تلقائياً إن توفرت التعليمات الصحيحة والمواد الخام الضرورية والطاقة. ففي المستقبل القريب، غالبا ما تطرح زيادة أتمتة العمل البدني باستخدام الروبوتات كوسيلة لخلق اقتصاد ما بعد النُدرة. وقد تم التنبؤ أيضاً بأنّ أشكالاً آخذة بالتنوع من آلات النماذج الأولية السريعة، ونسخة مفترضة من جهاز ذاتي الاستنساخ المعروف باسم رب راب، يعتقد أنه سيساعد على خلق وفرة السلع اللازمة لاقتصاد ما بعد النُدرة. أيّ أنّ الحداثة الرأسماليّة هي التي ستقضي على نفسها كما تنبّأ بعض المفكرين في حتمية انتهاء هذه المنظومة الاحتكاريّة.

إنّ تعاظم الرأسماليّة وسيطرتها على الكون، أدّى بالعقلاء والحريصين على هذا الكوكب إلى البحث عن مصطلحات جديدة، ونظم بديلة، تحاول أن تروّض هذا النظام الذي يريد أن يدمّر كلّ شيء، وأخطر ما تقوم به هو تدمير الطبيعة، والبيئة،

” إن مواضيع القيمة والحاجة والنّدرة معقدة، ومتشابكة، ما يهمّنا أن الرأّسمالية تعتمد على النّدرة، فّعندما تكوّن كل الحاجات متُوفّرة بالنسبة للمّجتمعات تقتنع بهذه الحاجات المتوفّرة، فلا تكون هناك نُدرة، وعندما يختفي المال، أي عندُما يكون هناك فائض من الحاجات فقد تستبدل بحاجات أخرى بين المجتمعات، كما كانوا يستبدلون الشعير بالحليب، أو العدس بالقمح... فعندما تختفي النُدرة هذا يعني نهاية النظام الرأسمالي ”

وبالتالي تدمير نفسها.

لا يمكن لأيّ شخص عاقل أن يستطيع تصوير هذا النظام العالميّ، فمن الصعب تقييم هذا النظام أخلاقيّاً، إذْ لا يمكن أن تفي كل الأساطير حقّ هذا الغول والوحش الغريب الرأسماليّ.

اللاسلطة:

اللاسلطوية أو الأناركيزم مصطلح جاء من أناركيسموس (بدون حكّام) فيما بعد استخدم مصطلح «التحررية» مرادفا لـ للاسلطوية، فحركة الأناركية هي حركة سياسية تقوم على مبادئ اللاسلطوية، وتدل على مجمل الجمعيات والأحزاب السياسية التي تهدف لإزالة سلطة الدولة المركزية، لتعتمد في تنظيم أمورها على خدمات المتطوعين من كافة أعضاء المجتمعات، وتحاول الحركة إلغاء أي مؤسسة سلطوية وبخاصة الدولة أي الحكومة.

> **"إن تعاظم الرأسمالية وسيّطرتها على الكون، أدّى بالعقلاء والحريصين على هذا الكوكب إلى البحث عن مصطلحات جديدة، ونظم بديلة، تحاول أن تروض هذا النظام الذي يريد أن يدمّر كل شيء، وأخطر ما تقوم به هوّ تدمير الطبيعة، والبيئة، وبالتالي تدمير نفسها، فلا يمكن لأي شخص عاقل أن يستطيع تصّوير هذا النظام العالميّ، فمن الصعب تقييم هذا النظام أخلاقياً"**

أول من وصف نفسه بأنّه (لا سلطوي) كان بيير جوزيف برودون؛ ويعدّ مؤسس النظرية اللاسلطوية الحديثة. وكان اللاسلطوي جوزيف ديجاك أول شخص يصف نفسه بأنّه (تحرري).

فاللاسلطوية أو الأناركيّة فلسفة سياسية, فكرتها أنّ أيّ دولة هي ضدّ المجتمع وليست في صالحه لا محالة, أي تروّج لمجتمع بلا دولة. لذلك دعم الأناركيّون أشكال التخطيط الاقتصادي اللامركزي، وروّجوا للاقتصادات التعاونية والمستقلة. لذلك حاربت الرأسماليّة هذه الفكرة، وصنّفتهم ضمن (اليسار المتطرف).

الإيكولوجيا الاجتماعية

يعتبر بوكتشين مؤسس الإيكولوجيا الاجتماعية، وهو مفهوم يربط بين القضايا البيئية والاجتماعية، وكان بوكتشين من روّاد مصطلح ما بعد النُدرة في كتابه (أناركية ما بعد النُدرة) الذي طبعه في عام ١٩٧١، وقد رسّخ فكره عامّة في كتاب (أيكولوجيا الحرية) إذ يقدم نظرية جديدة عن مجتمع ما بعد النُدرة، والذي يطلق عليه اسم (**اللامركزية الإيكولوجية**)، والذي يعتمد على التشارك الطوعي للأفراد الأحرار في التجمعات التلقائية والإدارة الذاتية لأمور المجتمع.

واعتمد على نظرية (**الإيكولوجيا الاجتماعية**) أي دراسة التفاعل بين البشر وبيئتهم، فالإيكولوجيا الاجتماعية ترسّخ العلاقات بين الناس وبيئتهم، أي الاعتمادية المتبادلة بين الناس والتجمّعات والمؤسسات، من خلال منهج علمي يدرس كيفية تأثر الهيكل الاجتماعي وتنظيمه ببيئة الكائن الحي.

استطاع بوكتشين أن يوضّح التسلسل الهرمي لأنظمة الخضوع والقيادة الثقافية والتقليدية والنفسية، فالأنظمة الاقتصادية والسياسية عنده تُشير إليها مصطلحا الطبقة والدولة، وبناءً عليه يمكن لمصطلحي الهرمية والهيمنة أن يبقيا موجودين بسهولة في مجتمع لا طبقي، أو مجتمع ليس لديه جنسية دولة، وأشار هنا إلى هيمنة الكبير على الصغير، والرجل على المرأة، وهيمنة مجموعة عرقية على أخرى، وخضوع الجماهير لهيمنة البيروقراطيين الذين يصرّحون بصيغة (مصالحهم الاجتماعية العليا)، وهيمنة المدينة على الريف، وبالمعنى النفسي الأكثر دقة هيمنة العقل على الجسد؛ والوسائل العقلانية الضحلة على الروح، والمجتمع والتكنولوجيا على الطبيعة.

يحدّد بوكتشين أشكال الهيمنة على أنها (خضوع الشباب لهيمنة كبار السن، واستعباد النساء من قبل الرجال، وسيطرة مجموعة عرقية على مجموعة أخرى، والتحكم بالجماهير من قبل البيروقراطيين الذين يزعمون أنهم يتحدثون عن مصالحهم الاجتماعية العليا، والقضاء على الريف عبر التمدن، من الناحية النفسية، يخضع الجسد إلى سلطة العقل، ويهرس الروح تحت وطأة العقلانية المتطرفة، وتقوض الطبيعة من خلال المجتمع والتكنولوجيا". ورغم ذلك، لم يتخلّ بوكتشين عن الطبقة كوحدة تحليل على نحو

كامل. في الواقع، قام بدمج "**الطبقة والاستغلال**" عبر وحدة تحليلية شاملة تحت يافطة "**الهرمية والهيمنة**". الأمر الذي ساعد أوجلان بتجاوز التحليل الطبقي الضيق، الذي كان ينتقده منذ تسعينيات القرن الماضي.

ما بعد الرأسماليّة:

ينطوي مفهوم ماركس لمجتمع (**ما بعد الرأسمالية**) على التوزيع المجاني للسلع التي يمكن تحقيقها من خلال الوفرة. رأى ماركس أن الاشتراكية -وهي نظام يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج- من شأنها أن تمكن من التقدم نحو تطوير الشيوعية المتقدمة بالكامل من خلال مواصلة تطوير التكنولوجيا الإنتاجية. في ظل الاشتراكية، إذ سيتم توزيع نسبة متزايدة من السلع مجاناً.

اعتقد ماركس أنّ انهيار الرأسمالية بسبب تقدم الأتمتة لا مفر منه، لكنه غيّر رأيه؛ وتوصل إلى قناعة؛ أنّ الرأسمالية يمكن أن تجدّد نفسَها باستمرار ما لم يطح بها، وهذا ما أدّى بباكونين أن يصف أفكار ماركس بأنّها سلطوية، وتنبّأ بأنّ حزب ماركس إذا وصل للسلطة، فإنّ قياديها سيحلون مكان الطبقة الحاكمة التي حاربوها أساساً. وهذا ما حصل بالفعل عندما تبوّأ الحزب الشيوعي الماركسي الروسي مقاليد السلطة في عام ١٩١٧، بل ظهرت البوادر السلطوية في عهد كارل ماركس عندما أقصى باكونين وجيمس گيوم.

فالأناركية الاقتصادية هي فرع من فروع الأناركية التي ترتكز إلى الجوانب الاقتصادية للمجتمع. فالأناركية كما أسلفنا فلسفة سياسية تروّج لمجتمع بلا دولة، وتسعى إلى تحجيم أو إلغاء تدخل السلطة في سلوك العلاقات الإنسانية، وتعتبر الدولة غير مرغوب بها وغير مهمة بل مضرة للمجتمع. بالمقابل نرى أنّ الرأسمالية الغربيّة لا ترغب بالدولة، ولا تحبّ تدخلها في السوق، ودور الدولة رقابيّ. **إذاً ما هو الفرق بين الاقتصاد الرأسمالي أو الاقتصاد المجتمعيّ، أو اقتصاد ما بعد الرأسمالية، أو اقتصاد ما بعد النُدرة؟**

الأوجلانيّة ومجتمع ما بعد النُدرة:

يقول الكاتب جهاد حمي: «**يشكل مفهوم سلب الهوية عند جون هولواي على غرار أطروحة عالم الاجتماع الألماني اليهودي تيودور أدورنو، مفتاحاً نقدياً لإزاحة سلطة التصنيفات والمفاهيم الإيديولوجية التي تحكم تصرفاتنا. فالمال والسلعة ونظرية القيمة والدولة والعمل المستلب والتقنية وغيرها، كلها شبكة من مفاهيم وتصنيفات تنسج حياتنا وسلوكياتنا في قوالب ثابتة. ومع ذلك، فإن هذه المفاهيم ليست محصنة من التناقض والتنافر والتعارض من الداخل. وعليه، ثمة إمكانية للتفكير خارج الصندوق حسب هولواي.**»

من الصعب أن تحلّ الرأسمالية مشاكل المناخ، فالرأسمالية تسعى نحو الربح دائماً، وقضية معالجة مشاكل المناخ فيها خسارات مالية، فتدمير البيئة فيها ربح أكثر من تنميته، والحفاظ عليه، فمثلاً، الأرض التي ترشّ بالسماد الكيماوي إنتاجه أكثر من السماد الطبيعي، ولا بدّ أن نستخدم المبيدات لقتل الحشرات الضارة والنافعة، فالسؤال المطروح: **كيف يمكننا التخلّص من فكرة رأس المال، والربح المالي فقط، دون أن نعي أن الربح البيئي هو الربح الحقيقي، والتوازن بين الإنسان والبيئة هو التوازن الحقيقي.**

إنّ الدولة هي الحامي العظيم للنظام الرأسماليّ، وكي يتداعى هذا النظام فلا بدّ من تقزيم الدولة أو السلطة، بل بالقضاء عليها، وقد وضع جون هولواي نظريات وحلولاً لتغيير العالم دون الاستيلاء على السلطة من خلال كتابه: «اثنتا عشرة أطروحة حول تغيير العالم (بدون الاستيلاء على السلطة)» يقول هولواي في هذا الكتاب: إنّ الطريق الوحيد الذي يمكن تصوّره للتغير الجذري اليوم ليس في الاستيلاء على السلطة بل في تحللها، وإنّ النضال من أجل تحلّل السلطة هو النضال من أجل تحرير طاقة الفعل من طاقة التسلط.

”ينطوي مفهوم ماركس لمجتمع (ما بعد الرأسمالية) على التوزيع المجاني للسّلع التي يمكن تحقيقها من خلال الوفرة، رأى ماركس أن الاشتراكية - وهي نظام يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج - من شأنها أن تمكن من التقدم نحو تطوير الشيوعية المتقدمة بالكامل من خلال مواصلة تطوير التكنولوجيا الإنتاجية. في ظل الاشتراكية، إذ سيتم توزيع نسبة متزايدة من السلع مجاناً“

وتمثّلت أطروحاته فيما يلي:

١- النفي هو نقطة البداية.

٢- لا يمكن لعالم تستحقه الإنسانية أن يُخلَق من خلال الدولة.

٣- الطريق الوحيد الذي يمكن تصوره للتغير الجذري اليوم ليس في الاستيلاء على السلطة بل في تحللها.

٤- النضال من أجل تحلل السلطة هو النضال من أجل تحرير طاقة الفعل من طاقة التسلط.

٥- لقدرة على الفعل تتحول إلى سيطرة عندما ينكسر الفعل.

٦- انكسار الفعل هو انكسار كل جانب من جوانب المجتمع وكل جانب منّا.

٧- نحن مشاركون في كسر فعلنا وبناء خضوعنا.

٨- ليس هناك تناسق بين القدرة على الفعل والسيطرة.

٩ - يبدو أن السيطرة تخترقنا بعمق بحيث يبدو أن الحل الوحيد الممكن هو تدخل قوة من الخارج. وهذا ليس حلًا على الإطلاق.

١٠- الطريقة الوحيدة لكسر دائرة السلطة التي تبدو مغلقة تكون برؤية أن تَحَوُّل القدرة على الفعل إلى سيطرة عملية تتضمن بالضرورة وجود نقيضها: الفيتشيَّة تتضمن الفتيشيّة المضادة.

١١- تعتمد احتمالية تغيير المجتمع جذريًا على القوة المادية لما يوجد في صورة نفيه.

١٢- الثورة ضرورة ملحة ولكنها غير مؤكدة. سؤال لا جواب.

أكّد توماس جيفري ميلي أنّ المفكّر عبد الله أوجلان سلك منهجاً أقرب إلى ما يكون لمنهج الفيلسوف الأمريكي، موراي بوكتشين. وظهر جلياً في مجلداته الخمسة التي جاءت تحت عنوان ”مانيفستو الحضارة الديمقراطية“، وتحديداً في مجلده الثالث الذي حمل عنوان «سوسيولوجية الحريّة». حيث كانت ” الهرمية والهيمنة“ كوحدة التحليل، تاريخياً وحاضراً، بمثابة نقطة التلاقي بين كلا المفكرين.

وقد قال: « أكّد أوجلان على أهميّة التنظيم للدفاع عن النفس، وسعى إلى بناء منظومة الدفاع الذاتي تحت مظلة ”الاتحاد الكونفدرالي“ كما دعا إلى بناء وحدات شعبية دفاعية إلى جانب المجالس المحلية الإدارية المستقلة في نشاطاتها، وكلاهما يعملان معاً وفق آلية التنسيق بغرض الدفاع عن النفس، وهو نموذج يشبه نموذج سبارتا تاريخياً، بحيث يصبح تسليح المدنيين واجباً، عندما تقتضي المصلحة العامة لدرء المخاطر الابادة وقضية الوجود. على هذا المنوال، سيكون واضحاً منذ البداية أن التحدي الذي سيفرضه هذا النموذج على الدولة القومية التي تتميز هيكليتها بالتراتبية الهرمية والبيروقراطية، وحكرها استخدام العنف. لذا،

”يعتبر بوكتشين مؤسس الإيكولوجيا الاجتماعية، وهو مفهوم يربط بين القضايا البيئية والاجتماعية، ويعدّ من رواد مصطلح ما بعد النُدرة في كتابه (أناركية ما بعد النُدرة) الذي طبعه في عام ١٩٧١، إذ يقدم نظرية جديدة عن مجتمع ما بعد النُدرة، والذي أطلق عليه اسم (اللامركزية الإيكولوجية)، والذي يعتمد على التشارك الطوعي للأفراد الأحرار في التجمعات التلقائية والإدارة الذاتية لأمور المجتمع“

ينبغي أن يكون هذا التحدي جلياً لدى التنظيم الاجتماعي الديمقراطي المناهض أيضاً. وينبغي التمييز بين كُلّ من الهدف الاشتراكي للدولة المُتمثّل في التأميم، والاقتصاد المجتمعي أو شبه الاستقلال الاقتصادي، والنموذج الاقتصادي الذي يدعو إلى دمقرطة العلاقات الاجتماعية التي ترتكز في المقام الأول على نقاط الإنتاج. لا يعترض أيٌّ من بوكشين أو أوجلان من حيث المبدأ على مجالس العمال أو المشاريع التعاونيّة، بل على العكس تماماً، فقد قدم كلاهما دعماً صريحاً لهذه الجهود الرامية لدمقرطة نقاط الإنتاج. فعلى سبيل المثال، دعا أوجلان صراحة إلى إنشاء « تعاونياتٍ مُجتمعية في قطاعات الزراعة والاقتصاد والمياه والطاقة».

وقد أشار جهاد حمي في مقالته بعنوان: بوكتشين وأوجلان.. جدلية الوعي البيئي وسياسته، ما يلي: «في الواقع، تتقاطع رؤية أوجلان هذه مع أطروحة هربرت ماركوزه، والتي مستوحاة بدورها من مخطوطة كارل ماركس الشهيرة“ الغروندرسية“، حيث أكد ماركوزه بأن :“ التكنولوجيا لديها القدرة على إنتاج الوفرة للجميع، وقد تلعب دوراً محورياً في التغلب على عالم الحاجة والدخول إلى عالم الحرية“. موضحاً في الوقت نفسه:“ يمكن للتقنيات في حد ذاتها أن تعزز الاستبداد جنباً إلى جنب بفتح آفاق الحرية، وقد تكرس النُدرة وبنفس الوقت قد تؤمن الوفرة، وقد تكثف استغلال الكدح أو تدفع نحو إلغاءه.... إنّ أوجلان بالفعل مدركاً تماماً لقضية البيئة التي أحدثتها الرأسمالية في المجتمع. ومع ذلك، تم تعميق هذا الوعي من حيث بلورة المفاهيم وتعزيزه فلسفياً وسياسياً، عندما بدأ أوجلان التعاطي مع أعمال بوكتشين. فقد نظر إلى أزمة البيئة بوصفها قضية مركزية، ورأى أنها نتاج الانهيار الاجتماعي الناجم عن الهرمية والسيطرة والاستغلال والعبودية، مبيناً: ”عندما بدأ الإنسان في استعباد أخيه، بدأ أيضاً في استعباد الطبيعة“، بحكم أن ”هذه القضايا البيئية غير المسبوقة نابعة أساساً من مجتمع محطم“. يمكن للمرء أن يرى بوضوح أنه عندما صاغ أوجلان هذه الجملة، كان المبدأ المركزي لفلسفة الوعي البيئي في ذهنه، مفاده يكمن في ” فكرة هيمنة الإنسان على الطبيعة تنبع من الهيمنة الإنسان على الإنسان أولاً».

استطاع المفكر أوجلان أن يوضّح فكرة المجتمع الطبيعي من خلال التخلّص من الوضعيّة التي تعتبر دين النظام العالميّ الجديد وأيديولوجيته، وقد استطاعت الوضعية السيطرة على الطبيعة والمجتمع، واعتبر الرأسماليّة نظام أزمة بذاته، واعتبر عصر الحداثة الرأسماليّة عصر الأمل.

لقد عدّ أوجلان المجتمع الطبيعي هو المجتمع الأخلاقي السياسيّ، أو لنقل مرادفاً للأيكولوجيّة الاجتماعيّة، واعتبر الحداثة الرأسماليّة مجتمع ما بعد النُدرة، والعلم بالنسبة له خزينة الإنسانية المدخرة، فهو سلعة مشتركة وعموميّة، فمن المحال جعلُه حِكراً على فرد أو جماعة أو مؤسسة أو قومية أو أمَّة. وإذا كان لا بد من الحديث عن قدسيةٍ إلهية، فسيَكُونُ من الأصحِّ عطفُها بمعانيها هذه على العلمِ دون غيرِه، وليس الأسلوب العلميّ.

فهناك فارق بين العلم كنتاج مقدّس للبشرية، وبين الأسلوب العلمي في تناول قضايا المجتمع، فأوجلان يعتبر الأسلوب العلمي نوع من أنواعِ الديكتاتورياتِ التوتاليتارية والتسلطية).

لذلك عدّ الطبيعة طبيعتين، والمجتمع أو المجتمعيّة هي الطبيعة الثانية، وهو حالة من حالات انعكاس الطبيعة الأولى، لكن بمراحلَ أعلى، فما دام الإنسان ثمرة من ثمار الطبيعة الثانية، ينبغي إيلاء الأولوية لإدراك واستيعاب تلك الطبيعة كي نستطيع فهم الإنسان. فما دامَت جميع القوانين الخاصةِ بالطبيعة الأولى تتواجد وتتجسد في الإنسان عبر الطبيعة الثانية، فليس هناك معنى للفصلِ بين الذات والموضوع، واعتبر احترام الحياة وتقديرها على عُرى وثيقة بمستوى تطور الذكاء العاطفي، لذلك سمّاه بالذكاء الذي يمكّن من الحياة.

عرّف أوجلان السلطةَ في النقاط التالية:

1- السلطة هي الحاكميةَ الكامنة في طبيعتها.

2- لا تبرزُ السلطة ذاتَها بوضوح، فكأنها ظاهرة حياديّة، لا يمكن الاستغناء عنها.

3- تعمّم السلطة ذاتها، وتجعلها مطلقة، وكأنها قدرة إلهية.

4- السلطة حالة عبودية عامة، مع اختلاف أشكال السلطة والعبودية.

5- السلطة مضادةٌ للحرية، فبقدرِ تواجُد كمونِ السلطةِ في المجتمع، فإنّ غياب الحرية يَسود بالمِثل. وبقدرِ التقليلِ من السلطة، فإنّ وضعَ الحريةِ يُحقِق التطور بالمِثل.

6- السلطة استغلال، وقوة، وكأنها اكتسبت طابعاً جينياً في كلّ بؤر المجتمع.

7- السلطة هي الطاقة الاحتياطية الكامنةً للطبقة والدولة.

8- السلطة طاقةٌ كامنةٌ لقوةٍ جسديةٍ وفكريةٍ على حدٍّ سواء.

9- السلطة الاجتماعية استغلال اقتصاديّ مُرَكَّز، وطاقة كامنة.

10- تصبح السلطة لا غنى عنها؛ لمطابقتها ذاتها مع ظاهرة الإدارة.

11- تتسلّل السلطة إلى البنية الاجتماعية كورم سرطانيّ، إذ ما تم تمييزها عن قيادة المجتمعِ الطبيعيّ.

12- رغم انتشار السلطة في المجتمع، وتغلغلها، إلا أنّ الدولةَ شكلٌ من أشكالِ السلطةِ الممتثلةِ للقواعد، والمتحولةِ إلى قانون، والتي تُبدي عنايةً فائقةً لشرعنةِ ذاتِها.

13- تعدُّ الدولة ونُخَبَها القوى الاجتماعية المهيمنة على آلية السلطة.

14- تتجسدُ الطاقة الكامنة للسلطة عينياً، فتشكّلُ دولةً ما بطبقتِها الاستغلاليةِ الاجتماعيةِ التي ترتكزُ إليها نُخَبُها الحاكمة (العبودية، الإقطاعية، أو البورجوازية أو غيرها).

15- الدافع المهم لفرض السلطة نفسها على المجتمع، وكأنها ضرورةٌ حتمية، ولازمة باستمرار، يتمثلُ في مطابقتها لنفسها مع الحاجة إلى الإدارة المجتمعية الطبيعية.

16- بقدرِ استفحال السلطة في المجتمع يتكاثرُ المستبدّون الاجتماعيون الصغار بالمقابل؛ لذلك يبرز الحنينِ إلى السلطةِ بين صفوفِ المجتمع، وهذا ما يؤول إلى استهلاك واستنزاف الديمقراطية تماماً.

17- لا مناص من تحوُّلِ الاستبداديةِ التي هي مَرَضٌ سلطويٌّ إلى عملاقٍ مارد، في حالِ تَمَلُّصِها من الرقابةِ وتحرُّرِها من قيودِها.

18- إنّ الاستبداديةَ البارزةَ تاريخياً إلى الوسطِ في هيئةِ حُكمٍ مِزاجيّ، والتي تحيا كأورامٍ اجتماعيةٍ فاشية؛ تتضخمُ بسرعةٍ في سياقاتِ السلطةِ الرأسماليةِ مستشريةً

في جميعِ المساماتِ الاجتماعية، متجسدةً بذلك في هيئةِ حُكمِ قوةٍ توتاليتاريةٍ ضمن المجتمع.

19- شكلُ السلطةِ من طرازِ الدولةِ القومية، له أواصره مع النظامِ الرأسماليّ – الفاشيّ، مُعَبِّراً بذلك عن وضعِه الأولويّ.

لذلك وجد أوجلان الحلّ في الإدارة، وقد رأى عجز علم الاجتماع في تحليلِ التشويشِ والخلطِ الكامنين بين السلطةِ والإدارة، في مقدمة الأزمات أو الإشكالياتِ المهمة جداً التي عانى منها. وهذا ما أبقى بدورٍ على جميعِ التحليلاتِ البنيوية والعقلية والمواقفِ التاريخيةِ تتخبطُ في معمعة الفوضى، مُطيلاً بذلك من عُمرِ الأزمة. والنتيجةُ هي ابتلاعُ السلطةِ لكلّ من المجتمعِ والبيئة، وإفراغُ الديمقراطيةَ من جوهرِها، مختزلةً إياها في قشرة جوفاء، واختزال ذاتها إلى شكلٍ صوريّ متكرر بلا جدوى. لذا، لن يَكُونَ تخطّي الأزمةِ القائمةِ في الحقلِ العلميّ، وبالتالي الأزمةِ الاجتماعيةِ أمراً ممكناً بوصفِها كينونةً بنيويةً وكينونةَ معنى؛ ما لَم يَقُمْ العلمُ السوسيولوجيُّ بتحليلِ مصطلحَي السلطةِ والإدارةِ الديمقراطيةِ بعدَ وضعِهما في محورِ اهتماماتِه، وما لَم يَقُمْ ارتباطاً بذلك بتعميمِ الحلِّ على التاريخ والعلومِ الأخرى. وقد رأى أوجلان أنّ التطور الاقتصاديّ والسياسيّ لن يحصل بغيابِ التطورِ الثقافيّ، وما سيُعاشُ في هذه الحالة، هو الفناءُ تحت ظلِّ الاستعمارِ والصهرِ والإبادة، فبقدرِ ما يَكُونُ حُكمُ السلطةِ مناهِضاً للديمقراطيةِ في المجتمع، فإنّ الإدارةَ الذاتيةَ مرتبطةٌ بالإدارةِ الديمقراطيةِ بالدرجةِ نفسِها، وبقدرِ ما تُعَبِّرُ أشكالُ حُكمِ السلطةِ المحَض عن التضادِّ مع الديمقراطيةِ وإبعادِ المجتمعِ عن إدارته، فإنّ الإداراتِ الذاتيةَ تُفيدُ بالدمقرطةِ تناسُباً مع إشراكِ المجتمعِ في الإدارة، فالديمقراطية بالنسبة له هي الإدارةَ الذاتيةَ التي يُشارِكُ فيها المجتمع، فنظراً لاهتمامِ الإداراتِ الذاتيةِ بالمجتمعِ دوماً، فإنّ الديمقراطيةَ موجودةٌ في طبيعتِها، بِحُكمِ استحالةِ التفكيرِ في عدمِ مشاركةِ المجتمعِ فيها، بينما يتمُّ تصوُّرُ الديمقراطيةِ بالأغلبِ على أنها مصطلحٌ

"لقد عدّ أوجلان المجتمع الطبيعي هو المجتمع الأخلاقي السياسيّ، أو لنقل مرادفاً للأيكولوجية الاجتماعية، واعتبر الحداثة الرّأسمالية مجتمع ما بعد النِدرة، والعلّم بالنسبة له خزينة الإنسانية المدخرة، فهو سلعة مشتركة وعمومية، فمن المحال جعله حِكراً على فرد أو جماعة أو مؤسسة أو قومية أو أمة. وإذا كان لا بد من الحديث عن قدسية إلهية، فسيكون من الأصح عطفها بمعانيها هذهُ على العلّم دون غيرِه، وليس الأسلوب العلَميّ"

معنيٌّ بالمجتمعاتِ الكبرى كالشعوبِ والأمم، فإنّ الإداراتِ الذاتيةَ تشيرُ إلى قُدُراتٍ وكفاءاتٍ متواصلةٍ تنتشرُ من أصغرِ المجتمعاتِ الكلانيةِ إلى أوسعِ المجتمعاتِ القومية.

لقد وضع أوجلان تعاريف واصطلاحات لمصطلح الإدارة تتجلى فيما يلي:

1- الإدارة مثل الثقافة ظاهرةٌ مستمرةٌ في المجتمع.

2- تُعادِلُ الإدارة الرقيّ العقليّ.

3- تعبّر الإدارة عن الانتظام الطبيعيّ والهروب من الفوضى.

4- تعبّر الإدارة عن رقيّ المعنى ذي الذكاءِ المرن في المجتمع.

5- يمكن تسمية العقلِ المجتمعيّ بالإدارة.

6- تَقوم الإدارة الذاتية بتنظيم القدرات الكامنة

في طبيعتِها الاجتماعيةِ ومراقبتِها، وبالتالي تُؤَمِّنُ سيرورةَ المجتمع، وتَضمَنُ مَأكلَه ومَأمَنَه.

7- تُشَرعِنُ الإدارةَ الغريبةَ نفسَها كسلطة، وتعملُ على إغواءِ المجتمعِ المُسَلَّطةِ عليه (محاولُ غسل دماغه)، لِتَقدِرَ بالتالي على حُكمِه بعدَ تحويلِه إلى مستعمَرةٍ لديها.

8- تتمتع الإدارة الذاتية بأهميةٍ مصيريةٍ بالنسبةِ لمجتمعٍ ما، فكيفما يستحيلُ على مجتمعٍ يفتقرُ إلى الإدارةِ الذاتيةِ أنْ يتجنبَ التحولَ إلى مستعمَرة، فلا مفرَّ من فنائه وزوالِه ضمن سياقِ الصهرِ والإبادةِ كمَآلٍ طبيعيٍّ لذلك.

9- تُمَثِّلُ الإداراتُ الغريبةُ عن جوهرِ المجتمعِ أكثرَ أشكالِ السلطةِ طغياناً واستعماراً.

10- المَهَمَّةُ الأخلاقيةُ والعلميةُ والجماليةُ المصيريةُ والأهمّ على الإطلاقِ بالنسبةِ لمجتمعٍ ما، هي بلوغُه قوةَ الإدارةِ الذاتية.

11- مثلما لا يُمكنُ لمجتمعٍ قاصرٍ عن النجاحِ في هذه المَهَمَّةِ أنْ يتطورَ أخلاقياً وعلمياً وجمالياً، فإنّ تطورَه وتأسُّسَه السياسيَّ والاقتصاديَّ أيضاً يفنى ويَزول.

12- تكمن كفاءةِ الإدارةِ في عدم تحوّلها إلى السلطة، وتَصَدّيها دائماً تجاه اللاإدارة.

13- من المهم عدم سلب السلطة امتيازات الإدارة.

14- إذا كانت السلطة مناهِضةً للمجتمعية، فالإدارةَ كفاءةٌ مجتمعيةٌ بالمقابل.

15- لا يحصلُ أيّ تطورٌ أخلاقيٌّ أو جماليٌّ أو علميٌّ من دونِ الكفاءة الاجتماعية التي تتحقّق بالإدارة.

كلمة أخيرة:

بالطبع هناك بدائل إنسانيّة وطبيعيّة وأخلاقيّة أفضل بكثير من الرأسماليّة، وقد حاربت الرأسمالية هذه الفكرة، وأعدّت كلّ فكرة مضادة لها اشتراكيّة، وبعد هزيمة الاتحاد السوفيتي فكرياً وعسكرياً وسياسياً، تغوّلت الرأسماليّة، وقد أشارنا سابقاً إلى أنّ كارل ماركس قد أكّد على حتميّة ظهور الرأسماليّة، وحتميّة زوالها، ولعلّه من الأوائل الذين مهّدوا للرأسماليّة، عن طريق محاربتها بنفس أدواتها، وهذا ما جعل الرأسماليّة تنجح، وتظلّ تقول: إنّ النظام البديل هو الاشتراكيّة، وهي تؤدّي إلى الديكتاتوريّة، وإلى احتكار الدولة لوسائل الإنتاج، فلا فرق بين الرأسماليّة والاشتراكيّة، بل الرأسماليّة أفضل لأنّ هناك حرّيّة فرديّة، وحقوق إنسان، لكنّ الاشتراكيّة لا تمتلك الحرّيّة، فصار مصطلح (ما بعد الرأسماليّة) مشوّهاً، إذا ارتبط بالنقيض الشيوعي أو الدولة الاشتراكيّة، أو الاشتراكيّة المشيّدة، التي فشلت اقتصاديّاً، لكن يجب أن يكون هناك نظام اقتصاديّ اجتماعيّ يحلّ محلّ الرأسماليّة أكثر عدالة وإنسانيّة، وهناك العديد من النظريات والأفكار المختلفة حول ما يمكن أن يكون عليه هذا النظام، وكيف ستكون ماهيته؟ فالديمقراطية الاقتصادية أو النظام الاقتصادي التعاوني هو البديل الأنسب، ويمكننا أن نختم مادتنا بمقالتين لأوجلان وبكوتشين.

يقول بوكتشين: «كنّا وما زلنا أسوأ الأعداء لأنفسنا، ليس موضوعيّاً فقط بل ذاتيّاً أيضاً، إنّ انفصالنا العقليّ، ولاحقاً الفعليّ، كمجتمع عن الطبيعة ترتكز على التشييء الهمجي للبشر، وتحويلهم إلى وسائل إنتاج، وأهداف الهيمنة هو تشييء أسقطناه على عالم الحياة كلّه، كما سيكون لعملية إدخال التطوّر الطبيعي بهدف جلودنا من كارثة إيكولوجيّة أثر بسيط في تغيير حساسياتنا ومؤسساتنا أو لن يترك أي أثر.»

يقول أوجلان:

«نظامُ المجتمعِ الطبيعيِّ الذي تَشَرذَمَ بالحُكمِ الهرميّ، كان سيُواجِهُ القضايا الاجتماعيةَ الداخليةَ أيضاً، فضلاً عن القضايا التي تتسببُ بها الطبيعة. وستزدادُ وطأةُ القضايا طردياً في ثنايا الثقافةِ

المادية والمعنوية للمجتمع. فالنزاعاتُ المحتدمةُ بين الكلاناتِ والعشائر، تُشيرُ إلى البُنيةِ الإشكالية. وما الأفكارُ الميثولوجيةُ المتنافرةُ والمصطلحاتُ الإلهيةُ المختلفةُ البارزةُ في العالَمِ الذهنيِّ في مضمونِها سوى تعبيرٌ عن القضايا الاجتماعيةِ المتزايدة. بمقدورِنا رصدُ كلِّ هذه الظواهرِ في المجتمعِ السومريِّ بنحوٍ صاعقٍ ولافتٍ للأنظار. فالحربُ الناشبةُ بين الآلهة، ليست في حقيقةِ الأمرِ سوى إشارةٌ إلى تنافُرِ وصِدامِ المصالحِ فيما بين السلالاتِ الهرميةِ المتصاعدةِ وحُكّامِ دولةِ المدينة. كانت نماذجٌ بِدئيةٌ ومصغَّرةٌ من صراعاتِ السلطة، والاحتكاراتِ الاستغلالية، والقضايا الاجتماعيةِ للصراعاتِ الجذريةِ الكائنةِ في أرضيةِ التناقضاتِ والمشادّاتِ الطبقيةِ بين المدينةِ والريف (البرابرة)؛ كانت ستَتَشَكَّلُ خلالَ عامَي ٥٠٠٠ – ٣٠٠٠ ق.م في ميزوبوتاميا السفلى، لتَشهَدَها لاحقاً جميعُ مجتمعاتِ المدنية. وكانت ستُجَرَّبُ هناك أولى الأمثلةِ التي ستَظهرُ فيما بعد إلى الميدانِ من قبيلِ: جميع أشكالِ النزاعِ والوفاقِ الاجتماعيَّين، الدولة، الطبقة، المشاحنات الداخلية والخارجية في المدينة، والسلام.»

المراجع:

1- أوجلان، عبد الله (2010). مانفيستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس: القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية: دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكي الإبادة الثقافية، ترجمة: شيار، زاخو(2013)، مطبعة آزادي، قامشلي.

2- بوكتشين، موراي (1991). أيكولوجيا الحريّة. ترجمة: الضايع، متيم (2020). منشورات نقش، الطبعة الأولى، قامشلي.

مراجع النت:

1- حمي، جهاد (2021). بوكتشين وأوجلان.. من الماركسية الاختزالية إلى الوعي البيئي – الاجتماعي(1) - المركز الكردي للدراسات (nlka.net).

2- اثنتا عشرة أطروحة حول تغيير العالم (بدون الاستيلاء على السلطة) – جون هولواي - Boring Books.

3- جون هولواي: أزمة المناخ عصية على الحل في ظل نزعة الربح... واستعادة الكرامة عبر الاعتراف المتبادل جوهر القضية الكردية - المركز الكردي للدراسات (nlka.net).

3- كيف تواجه الإدارة الذاتية تحدياتها الداخلية؟ - المركز الكردي للدراسات (nlka.net).

4- اقتصاد ما بعد النُدرة/ https://www.marefa.org/

5- اقتصاد ما بعد النُدرة/ https://ar.wikipedia.org/wiki

الثورة الديمقراطية تُدوَّن بأنامل المرأة السورية

غالية الكجوان

إنَّ ما يترجم الواقع المعاش والحالة العميقة والأصيلة لشعوب المنطقة، هو نتاج فلسفة الأمة الديمقراطية التي أظهرت الإرادة الحقيقية لجميع المكونات والأطياف في العيش المشترك، والأخوة الوطنية والروابط الإنسانية، بعيداً عن أجواء التعصب والتمييز والنزاعات الجائرة بكل أشكالها، هذا إلى جانب اصطحابها بألوان ثقافة المرأة الثائرة والمناضلة لنيل الاستقلال بكل أنواعه، وفي كافة مجالات الحياة الحرة التي هي اليوم تدوَّن وتُرسم بأنامل السوريات اللواتي عشن مراحل عصيبة ومشتتة نتيجةً لسياسات الأنظمة الحاكمة والنابعة من الذهنية الذكورية والرؤية المجتمعية للأنثى، وتأطيرها ضمن الاتحاد النسائي الذي لم يكرِّس سوى دوره النمطي والعبودي التابع للسلطة.

ولذلك لم تسنح الفرصة لهنَّ بتخليد نضالهن. وإن صح التعبير, لم يكتب التاريخ ما سطّرته المرأة السورية من أمجاد وبطولات عبر تاريخها, وإلى يومنا هذا الذي يشهد أهمية وقدسية ثورة الحرية التي قامت بها, متحديةً الأزمة العالقة والحرب الشرسة والأعنف في البلاد, إلَّا أن انطلاقتها من الوهلة الأولى كانت محطّ تقدير وفخر, وإنجازاتها بارزة على المستوى العالمي والإقليمي, وتُعتبر الأسمى والأرقى من طراز مسيرتها النضالية, حيث استمرت بخطوات راسخة لتغيير المسار النمطي والأفق الضيق لنهج الثورة السورية, وتحويلها لثورة ديمقراطية "ثورة المرأة".

باتت الثورة الديمقراطية في شمال وشرق سوريا الحل الفعلي والأساسي لكافة المشاكل والقضايا العالقة في سوريا, إذ حققت آمال وأهداف أبناء وبنات سوريا, ومثّلت الإرث الحقيقي للتاريخ وللروح الثورية والنضالية التي هدفت إليها الثورة السورية, لتكون الأجدر والأولى خلال عملها الدؤوب في تغيير المسار الاستبدادي الذي انتهجته حكومة دمشق بسياسات نظامها المركزي من جهة, ومن جهة أخرى لتغيير الأداة الإجرامية المرتهنة لعقلية المرتزقة الاحتلالية. وإذا نظرنا بعين التحليل السياسي في الداخل السوري ووضع كل منطقة في سوريا, وفي ظل وجود الكثير من الدول والقوى المتداخلة في شأنها وعلى جغرافيتها, فسنجد أن ذلك يدل على الواقع الذي يفرض نفسه, وهو نقطة تلاقي الدول المركزية, ورؤية ترابط مصالح قوى الهيمنة العالمية الموجودة بكل أشكالها على الأرض, والتي هدفها منع تطور إرادة الشعوب وتقسيم سوريا, وتفريق مكوناتها وتمزيق أطيافها العريقة, وإجهاض كل المشاريع والحركات التحررية الهادفة لترسيخ السلام المستدام, ولإفراغ الوطنية الحقيقية من جوهرها وتكريسها في سبيل المفاهيم القومية المزيّفة, فالوطن أصبح ظاهرة أو خريطة سياسية مرسومة للتجزئة والتقسيمات غير الواقعية الأصيلة لتاريخ سوريا.

إن الوطنية الحقيقية في الظروف الملموسة في وقتنا الحالي قد تجسّدت في مقاومة النساء السوريات, وظهرت على شكل النضال والحرية بالمعنى الجوهري في قلب الصراع الدموي, ومنها صنعن الأمل والنصر رغم الحرب والخراب, ويحملن على عاتقهن حل القضية العالقة وسط الظلام السياسي منذ اثني عشرة سنة حتى أصبحن نوراً وجزءاً من ثورة الشعب السوري الصامد ضد النظام الدكتاتوري, وهنَّ السبَّاقات دائماً من أجل التغيير الديمقراطي المنشود, وتحقيق النهضة السورية في ظل الظروف المعقّدة والتحديات الصارمة من الأزمة المعاشة, حيث يعود هذا الوجود البارز والإثبات الرائد لحالة الوعي والإدراك السياسي الحقوقي الاجتماعي والثقافي, وكيفية صياغة شكل استرجاع حقيقة جوهر تاريخ المرأة السورية واستكماله بثورة ربيع الانتفاضة الشعبية السورية, فالتحول كان من المظاهرات والمسيرات التي شهدتها مدن ومناطق سوريا, ولكن بأسلوبٍ وطريقة وفكر ديمقراطي مميَّز ومختلف وبشعارات وطنية, وبروح المقاومة الحقّة التي نادت بتغيير بنية النظام الجائر, ونيل الحرية بالعدالة والمساواة, وفي المقابل وُوجِهت بالقمع والرفض القاطع وبالرصاص الحيّ الذي لم يفرّق بين أطفال ورجال ونساء الوطن اللواتي أصبحن جريحات وقتيلات ومعتقلات وأسيرات الحراك السلمي, وبلغة الفخر هنَّ صانعات المجد وتاريخ سوريا المستقبل.

وحينها ومازال شعور الألم وحالة القهر البائس والإجرام الوحشي الذي لايُوصف ولايمكن التعبير عنه, إلى جانب ذلك آليات وقوانين الجلّاد الحاكم من الاستبدادي إلى المرتزق الذي لا يرحم ولا يعرف الحقوق الإنسانية والأخلاقية, وما بالك بحقوق الحياة السياسية الطبيعية للمرأة, فاتّباع سياسة التعتيم والجهل وانغلاق

الحياة الاجتماعية بأبسط مفاصلها، جعلها سجينة العادات والتقاليد السلبية والجارحة لسوسيولوجيا الحرية التي تُعتبر هدف الكون بكل طاقاته، وبعكس ذلك جعلها أداة جنسية منتجة ومستهلكة بكل ما يعنيه المعنى، فربَّةُ المنزل لا تعني الأم الآلهة والمقدّسة، فالسطو والاستغلال الذكوري بطرق وأساليب الكهنة والأديان، وخاصة الديانة الإسلامية المحرَّفة، لم تعطِ الحقّ الكامل والعادل للمرأة، وأبسط مثال على ذلك نهج الإرهاب الداعشي "نهج خيانة الإسلام الجوهري" في ذلك الزمان الذي لا يُنسى، ويذكر دائماً من شدة الوجع والصبر معاً، فكان حينها ضعف وقتل واستسلام المرأة المسالمة البريئة، لا يقبله الضمير والوجدان الحيّ والعقل المجتمعي في الذاكرة التاريخية التي لعبت دور الحسم والنقطة الفاصلة لانطلاقة الحس والإدراك الديمقراطي الحرّ، الذي وُلد من رحم وقلب المأساة والإبادة الأليمة للمرأة في ظل النعش الداعشي المستمرّ، بعقلية وغيمة المرتزقة الاحتلاليين الذين يتجهون نحو الزوال والفناء، لتشرق شمس الحرية الساطعة في سماء الخلود الأبدي لنفوس المحبّات والعاشقات لنبض ولذة لحظات الحياة الحرة بكامل محطاتها وألوانها الجميلة، وبنفس الوقت المُفعم بحيوية الإصرار والعزيمة في جبهات المقاومة النسوية لحماية ثورتها وإرثها النضالي، والدفاع عن وجودها بالاستمرار والحفاظ على البقاء في سبيل العيش الرغيد والكريم، ومن أجل ذلك دفعت الثمن الأغلى لتكون الضحية الأولى في دوّامة الحرب والإرهاب وآلام النزوح والتهجير، ومرارة التحديات والعوائق التي تقف عائقاً في درب حريتها، حتى إن عيدها العالمي في الثامن من آذار قد توّجته بالكفاح والمقاومة التي لا تلين ولا تخشى المخاطر مهما أثقلت هموم الحياة عليها، وبالرغم من كل هذا جعلت عنوان عيدها هذا العام "المرأة، الحياة، الحرية" نحو ثورة المرأة، نحو إثبات ذاتها وتنظيمها المميز من الرئاسة المشتركة التي أبهرت العالم إلى كيانها الخاص الرائد على كافة المستويات والمجالات الكامنة والقيمة.

وهذا يعني بأن كل المراحل التاريخية الراهنة والمعاناة العميقة والفوضى البينية التي مرت بها البلاد، لم تكن لتلبية أهداف وآمال النساء السوريات، ولكن بميلاد هذه الثورة وتحويلها اليوم إلى "ثورة الديمقراطية" بجميع مكوناتها وأطيافها ومنذ انطلاقتها من روج آفا إلى كافة المناطق الفراتية التي تشهد اليوم أنها بطليعة وريادة المرأة قد حققت إنجازات ومكتسبات عظيمة سطّرها التاريخ، وأثبتت أنها ليست لنساء وشعوب شمال وشرق سوريا فقط، وإنما لجميع أبناء الشعب السوري، وهذا يدل على أنها سائرة لترسيخ الديمقراطية اللامركزية والحياة الحرة الحقّة في مناطق الداخل السوري، الذي مازال يعاني ويناشد ويأمل بالتغيير والإصلاح عبر بناء "الفيدرالية" نظام الإدارة الذاتية بمبادئ الحرية والهوية الوطنية السورية، فهي الخلاص الوحيد والبوّابة الرئيسة لحلّ الأزمة السورية عبر رؤية ومبادئ حزب سوريا المستقبل، الذي رسم ملامح سوريا الديمقراطية بأنامل المرأة السياسية، وليس سوريا التقسيم والانفصال المرتهن بنكهة الذكورة المهيمنة والاستعمارية في سياسة الأنظمة الرأسمالية والدول القومية التي هي مضادّة لتحرر الشعوب، والمرأة المضطهدة روحياً وفكرياً، وبذلك لتكون قادرة على قيادة المجتمعات وحاكمة عادلة في مواقع صنع القرار، ومصدر الإلهام، ومنبع الحل والجواب الصائب لجميع القضايا والاعتقادات الشائكة، لتصبح لائقة وطليعية بتمثيل الإرادة الحقيقة في سيادة الدولة السورية الديمقراطية، فحقيقةً هذا ما نسعى ونطمح إليه في مجلس المرأة العام لحزب سوريا المستقبل الذي يحمل الرسالة الوطنية والرؤية السياسية وأمانة الحرية، التي هي بمثابة أهدافه وأولى أولوياته تجاه النساء السوريات.

المرأة الشرقية قصة معاناة... الواقع والآفاق

عبد الرحمن حمادة

مقدمة:

كما للأشجار جذور عميقة ممتدة في أعماق الأرض تمدّها بأسباب الحياة وتثبتها، كذلك للإنسان جذوره الممتدة في أعماق التاريخ وهي التي شكلت مخزونه المعرفي المتراكم ولغته وثقافته، وميّزته عن غيره من المخلوقات بالعقل والقدرة على التحليل والاستنتاج، وقد مرت على الإنسان في مسيرته تحولات كثيرة وكبيرة، وهذا ما يتعلق ببحثنا هذا تركيزاً على المرأة وحيرتها المسلوبة حيناً و المعاشة حيناً آخر .

سطوة الذكورة وبدايات حالت بين المرأة وحريتها:

إن من أهم الأسباب التي حالت بين المرأة وحريتها؛ ما يسمى بالانقلاب الذكوري وظهور الملكية وانتهاء العهد المشاعي, والذي يقدر بحوالي ٤٥٠٠ - ٥٠٠٠ سنة. وظهور الغزو المنظم أي الخروج بمجموعات إلى الغزو والكسب والسبي, وهنا بدأت المشكلة, فأصبح الإنسان مغنماً يقايض ويباع أو يستعبد, وقد بدأت المجتمعات البشرية بالتضييق على المرأة خوفاً عليها من السبي والاستعباد, فتم إخفاؤها عن أعين الغزاة, وبدأت تظهر مفاهيم المنعة والشرف, فاعتُبرت المرأة حارساً على الشرف, وتم تقييد سلوكها ورسم دورها كمنتج للفرسان الذين يذهبون للغزو ويمدون المجموعات البشرية (القبائل) بوسائل الحياة, من خلال الغنائم واغتنام النساء والصبيان من المجمعات الأخرى, وكان يعتبر داعياً للتضحية ونيل الامتياز في عدد الزوجات أو الجواري والسبايا, وعبر الزمن اقتنعت المرأة أنها مخلوق غير قادر على حماية نفسه, وتواطأت مع هذا المفهوم إما بالموافقة أو بالصمت, وغرقت في ثقافة المجتمع فأصبح ذلك يدخل في معتقدات ومقدسات المجتمع.

صدقت هذه الأطروحات وانطوت داخل ذاتها وآمنت بأنها مخلوقة للمنزل وخدمة الزوج وتربية الأولاد والعمل بالزراعة أحياناً إذا وجدت, وحيث أن المعرفة الإنسانية تراكمية غالباً مع تحقيق بعض الطفرات أحياناً؛ حيث أن التعليم في مجتمعاتنا يتمحور حول تعليم القراءة والكتابة بطريقة الحفظ والتكرار في مراحل التعليم المتوسط والثانوي, وتعتبر هذه الطريقة من أسوأ الطرق, حيث يرسب أكثر من نصف الطلاب بسبب سن المراهقة والتطورات التي تطرأ على أجسام هؤلاء الفتية والفتيات, وعند تجاوز الطلاب لهذه الصعوبات وفي حال دخولهم الجامعة, لا يحظى إلا بالحصول على شهادة تخوّله الحصول على مهنة أو وظيفة, والحقيقة أن مهمة التعليم تحمل على عاتقها مسؤولية كبيرة في تطوير المجتمعات في شرقنا وحل مشكلاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, ونقل المجتمعات إلى حالة من الحرية والرفاه والتقدم العلمي والخدمي, ووضع المرأة في مكانها الصحيح للقيام بدورها ودورها السياسي وتصحيح مفاهيم الحرية الخاطئة التي نسمع عنها لدى عموم مجتمعاتنا, من هدم لثقافة الفضيلة والانحلال الأخلاقي وفوضى العلاقات والاهتمام بالموضة ومواكبة الغرب في بعض السلوكيات الخاطئة حتى لدى المجتمعات المصدِّرة لها, ومساعدتها والأخذ بيدها لتفهم البعد الحقيقي للتحرر واختيار ما يناسبها من سلوكيات راقية.

أما إذا بقيتْ تحت الوصاية واختيار الرجل لمفردات حياتها أو تحت وصاية الخوف من الحرية, ولم تبادر لخوض نهر الحياة ومعتركها وظلت خائفة, فستبقى تبرّر ظلمها وقهرها وتتفنن في تبريرات لا حصر لها, وستستمر في التواطؤ مع الظروف التي قهرتها؛ من تسلط وجهل وتخلف وخوف تورّثهم المرأة لبناتها وهنّ يورثن ذلك بدورهن, وهكذا دواليك في دائرة لا منتهية لا يموت فيها القديم ولا يولد فيها الجديد.

إن حقيقة التماهي مع القاهر أو المعتدي هو شيء موجود في طبيعتنا كبشر, ومردّ ذلك اعتقادٍ باطني أنّ القوي والخروج عن أوامره أمرٌ غير ممكن, والواجب تبنّي أفكاره.

إنّ قدرة المجتمع على التحكم بالتفكير للإرادة تأتي من الإرث الثقافي الذي يقوم بغرس هذه الأفكار المتسلطة والقاهرة لأفراده, والمتحكمة في سلوكهم كونه يتبناهم صغاراً ويقوم برسم الحياة وسبلها لهم, قبل أن تنضج عقولهم وتستطيع التمييز بين ما هو خطأ وما هو صواب, وتبرمج عقولهم الغضّة الصغيرة, ما يجعل المخالفة لتلك الأوامر والنواهي سبباً للشعور بالذنب وعذاب الضمير, والالتزام بها سبباً من أسباب الرضى والقبول الداخلي والاجتماعي.

المرأة المقهورة والمستغلة اقتصادياً

إن حرية العمل بالنسبة للمرأة مرهونة بالفائدة التي يجنيها الرجل, سواء كان أباً أو زوجاً, حيث تاريخ العمل في العصر الحديث يؤكد تدنّي أجور عمل المرأة قياساً حتى في نفس الوظيفة إلى الرجل من جانب ونوعية العمل وعدد ساعات العمل, ويؤكد على أن خيارات المرأة أقل بكثير من فرص وخيارات الرجل, ولكن رغم هذه القلة في الفرص استعادت المرأة جزءاً من حريتها, وبالتالي ازداد معها الوعي في بعض الجوانب, فمثلاً بدأت تستغل وجودها في العمل لتقلل من الإنجاب, وذلك انعكس على حياتها بالتحسن والتقليل من الجهد المبذول في تربية الأطفال والعناية بهم, واستفادت من ثورة العلوم والصحة فاستخدمت حبوب منع الحمل وتنظيم الأسرة, وهذا انعكس على وضعها الصحي والنفسي والاقتصادي ولو بنسبة بسيطة قياساً لتاريخ المرأة في هذه النواحي المذكورة.

كيف تنظر الحداثة الرأسمالية إلى المرأة الشرقية:

كان لا بد لهذه التطورات في حياة المرأة أن تنعكس أيضاً على الجانب العلمي والثقافي, ما جعلها تخوض ميادين المعرفة في كل مناحيها, وتبدع في ذلك, فأصبحت الطبيبة والمهندسة والمعلمة والكاتبة والصحفية والعالمة والسياسية الناجحة ورائدة فضاء, وحيث أن عالمنا يقسم إلى عالم أول وثانٍ وثالث وأن المغلوب يقلد الغالب دوماً؛ فإن ما وصلنا هو بعض نفايات الغرب الحداثي الرأسمالي والأدوات التكنولوجية القابلة للاستهلاك مثل الهاتف المتنقل والأجهزة الكهربائية وصيحات الموضة, والتي حولت المرأة في مجتمعاتنا الشرقية إلى مستهلك لتلك التكنولوجيا, واقعة في حالة انبهار من منتجات العالم الأول, ولم تهتم بالتطور الفكري والاجتماعي والمعرفي الحقيقي الذي يعطيها حق التعلم وحق المعرفة وحق الحرية في اختيار ما يناسبها من القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, لتكون إلى جانب مجتمعها وأبنائها وتدفع بعجلة التقدم إلى الأمام, بدل أن تبقى مستهلكة لكل منتجات الغرب الرأسمالي, وتُستخدم أيضاً كسلعة تجارية إما بتسويق منتجاته أو الدعاية والإعلان عنها مقابل أثمان بخسة, تهين كرامتها وتظهرها بمظهر غير لائق اجتماعياً.

"فإن ما وصلنا هو بعض نفايات الغرب الحداثي الرأسمالي والأدوات التكنولوجية القابلة للاستهلاك مثل الهاتف المتنقل والأجهزة الكهربائية وصيحات الموضة، والتي حولت المرأة في مجتمعاتنا الشرقية إلى مستهلك لتلك التكنولوجيا، واقعة في حالة انبهار من منتجات العالم الأول، ولم تهتم بالتطور الفكري والاجتماعي والمعرفي الحقيقي الذي يعطيها حق التعلم وحق المعرفة وحق الحرية في اختيار ما يناسبها."

غياب المنظمة الاجتماعية الضامنة لحقوق المرأة:

الحرية لحظة تضيء بداخلنا فتدفعنا لقول الحقيقة دون خوف لهذه اللحظة التي دفعت المرأة ثمناً باهظاً من الدم والدموع والقهر والكفاح, لكي تتغلب على الشعور بالذنب والشعور بالدونية.

لكي تصدق أنها تستحق الحرية وثقافة الضحية المتعاطفة مع الجاني, وليس لأحد أن يخرج من السجن إذا لم يؤمن بأنه يستحق الحرية, وهذا الإيمان جعله يحفر طريقه بملعقة (فيلم شوشان) دون صوت ودون أن يتراجع أو ينزع هذا الإيمان, ولولا هذا الإيمان باستحقاقه للحرية لما وصل إلى ما يصبو إليه, وهناك معه سجين آخر استفاد من وجود النفق المحفور فخرج من خلاله ووُجد منتحراً خلال ٢٤ ساعة لأنه لم يتحمل فكرة أنه حر ومسؤول عن نفسه.

إن سبب ذلك هو غياب منظومة موازية للواقع والعرف سواء كانت تعليمية أو اجتماعية مستقلة توازن بين المفاهيم وتقوم على تطوير التفكير الإيجابي وتعطي النموذج, فمنذ ٢٠٠ سنة كانت العبودية سائدة ولا أحد يناقش تفاصيلها, ولولا التضحيات الكبرى التي قدمها الأحرار لما وجدت أحداً يستنكر العبودية حتى يومنا هذا, والسبب في ذلك وجود نهضة علمية تنويرية وجمعيات ومنتديات ثقافية جريئة, وتعليم حقيقي قام بوضع اليد على مواقع الألم وعالجها بالوسائل المناسبة في تلك المجتمعات, ومن المفارقات غير المنطقية وغير المعقولة أن الرجل الأعمى معرفياً أمي وناشئ بنفس الوسط وعلى نفس المفاهيم, ولكنه يقهر المرأة فقط لكونه رجل, والواقع يؤكد أن إعطاء الفرصة للمرأة حتى ولو كانت غير متعلمة فإن لديها فرصاً في النجاح, وكثير من النساء اللواتي فقدن أزواجهن قمن بإعالة أولادهن وإدارة حياتهن ورعاية أسرهن ونجحن في ذلك, فكيف إذا كنَّ متعلمات؟ ومع ذلك لا تحظى المرأة بفرصة لإدارة نفسها واختيار ما تريد, وحتى هناك غياب تساوي فرص الجنسين فيما يختاران.

ولما كانت عجلة الزمن تسير إلى الأمام بالضرورة, وأن مفاهيم الحرية والعدل والمساواة مرتبطة بالإنسان أولاً, فلا بدّ من الوصول إليها ولو بعد حين. إن كل ما بُذل من جهود في هذا المضمار إنما هو ناتج هذه الحركة التقدمية, وهو خاضع لقانون التسارع الزمني الذي يسود عصرنا, وربما تضاعف هذا التسارع مستقبلاً أشواطاً كثيرة وكبيرة, حيث إننا نعيش عصر السرعة وعصر الصورة الذي جعل الحياة على الأرض عبارة عن مدينة وقرية صغيرة يعرف سكانها الأحداث التي تجري, ويتم استخدام هذه المعرفة في بناء المواقف والمعارف الأخرى.

الصدمة الحضارية وما ينتظر المرأة الشرقية:

إن دخولنا هذا العصر دون تدخّل منا, قد أحدث لدى مجتمعاتنا الشرقية في العالم الثالث صدمة حضارية ومعرفية, فتجد أن بعض أفراد هذا المجتمع مستنكر لكل ما هو جديد وغير معروف, ومرتداً إلى تاريخه متمسكاً بالتقليد خوفاً من هذا التطور الذي يشعره بالغربة عن مفرداته التي نشأ عليها, والبعض الآخر ألقى بكل تقاليده وثقافته لصالح القادم المعرفي والحضاري وأخذ الشكل دون المضمون, فخلع ثيابه ومعتقداته وهو غير متمكن من السير على الأرض الجديدة, مما جعله غير متوازن ومتخبطاً فيما ما هو أصيل في ذاته, وبين ما هو جميل مغرٍ في شكله وحداثته, وما يلبث الجميع إلا أن يعترفوا بالواقع المتغير لصالح حقوق الإنسان والتقدم العلمي والاجتماعي, وأن هذا التغيير غير مسبوق في تاريخ العالم, حيث إنه يُعتبر تغييراً شاملاً وليس جزئياً كما كان يحصل تاريخياً, وأن المرأة يجب أن تعي الدور المهمّ الذي ينتظرها في العالم المعاصر, وأنه سيكون ثمرة نضالها التخلص من القهر والظلم والتبعية.

الإسلام الديمقراطي دينٌ أخلاقي... دينٌ حرّم هدرَ الدم

علي الصالح

مقدمة:

لقد جاءت الديانات السماوية متكاملة أو شبه متكاملة، واتبعت ظروفها المكانية أو الزمانية من الناحية التنظيمية والتأثير على حياة البشر ضمن مجتمعاتهم من النواحي الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية، بيد أن كل فلسفة رأت ونظمت حياة المجتمعات والشعوب بصورة مختلفة أو تكاملية أو تعارضية، مثلما لم تتكون بسهولة التقاليد الدينية التي تشكل قسماً هاماً من العالم المعنوي للإنسان، فتغير تلك التقاليد ساهم في الانتشار الجغرافي الواسع، لهذا السبب فإن جميع الأديان وخاصة الإسلام والمعتقدات، برزت وانتشرت في فترات طويلة، حيث لم تتغير في فترة وجيزة أو بسرعة وبسهولة، بسبب قدسيتها وتفوق هويتها على كافة الهويات الاجتماعية الأخرى.

الإسلام والديمقراطية

في بحثنا هذا حاولت الربط بين مصطلح الديمقراطية والدين الإسلامي, حيث وجدت عدداً من وجهات النظر حول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية تناولها عدد من المنظرين السياسيين الإسلاميين والجمهور الإسلامي العام

وأبرز المفكرين الإسلاميين المعاصرين الذين حظيتْ أفكارهم بشعبية واسعة, خاصة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، يرون أن المفاهيم التقليدية مثل الشورى والمصالح المرسلة والعدل هي التي تفسّر المؤسسات الحكومية التمثيلية التي تشبه الديمقراطية الغربية اليوم، ولكنها تعكس القيم الإسلامية لا القيم الحداثية الرأسمالية أو الغربية, حيث ما يزال البعض الآخر يقدّم نماذج ديمقراطية للسياسة الإسلامية القائمة على التعددية وحرية الفكر والتوجه.

وتُمثّل العديد من المواقف المختلفة التي تتعلق بالديمقراطية بين عامة المسلمين، إذ تشير الآراء إلى أن الأغلبية في العالم الإسلامي ترغب في نموذج سياسي حيث يمكن للمؤسسات والقيم الديمقراطية أن تتعايش مع قيم ومبادئ الإسلام، ولا ترى أي تناقض بين الاثنين .

تنظّم العديد من النصوص الشرعية (القرآن والسنة) أوجه نظام الحكم. ورغم وجود عدة اختلافات بين مدارس الفكر الإسلامية، إلا أن الخطوط العريضة تتلخص في ركيزتين أساسيتين هما:

١ـ **البيعة**: تنقسم إلى بيعة خاصة وهي أن يقوم أهل الحل والعقد من العلماء والفضلاء ووجوه الناس بمبايعة ولي الأمر على السمع والطاعة ما لم تكن هذه البيعة في معصية, ثم تكون البيعة العامة والتي يبايع جميع أفراد المجتمع حيث يبايع الرجال والنساء. وهنالك العديد من الآيات والأحاديث التي ذكرت البيعة كقول الله في سورة الفتح - آية ١٨ و ١٩ (**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا. وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا.**) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات مِيتة جاهلية**» [١٠]

٢ـ **الشورى**: ذكرت في القرآن الكريم في سورة الشورى آية ٣٨: (**وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**). يتفق أغلب المفسرين أن هذه الآية توصي المسلمين بالتشاور قبل اتخاذ أي قرارات ما لم تتعلق بأحكام الشريعة. ولم تحدد الآية شروطاً للمشاركين في المشورة. إلا أنها أمرت بها كطريقة لصنع القرار.[١١] وذُكرت الشورى في آيات أخرى تحضّ محمداً صلى الله عليه وسلم أن يشاور أصحابه (سورة آل عمران - أية)١٥٩: (**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ**).

التشابه بين الإسلام والديمقراطية

أما أوجه التشابه بين الإسلام والديمقراطية فيتفق الإسلام مع الديمقراطية من حيث المبدأ وإعطاء الشعوب حق إبداء الرأي ومشاورة الحكام للمحكومين، كما أن الإسلام يأمر بتطبيق المساواة بين أفراد المجتمع وتحقيق العدالة في العديد من النصوص الشرعية كقول الله سبحانه وتعالى (سورة آل عمران - آية ١٥٩: **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**). وقوله سورة الشورى آية ٣٨: (**وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**). وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم «الدين النصيحة (ثلاثاً) قلنا لمن يا رسول الله؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم .

حرمة الدم في الإسلام الأخلاقي

يقول الله في سورة الحجرات: {**يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وأُنثَىٰ وجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**}. هذه الآية الكريمة بدأتُ بها هذا المقال لكي أجعل لهذه الزاوية منهجاً ومساراً، ألا وهو أن الخطاب لا يخصّ المسلمين فقط بل هو خطاب عام لكل الأطياف والأعراق.

أيها الأعزاء: اعلموا أن جميع الشرائع السماوية قد حرمت هدر الدماء، وسفك الدماء، ولم ترخّص لأحد بذلك .

وسوف أتناول في مقالتي هذه (**الإسلام وحرمة هدر الدماء**) .

قال النبي صلى الله عليه وسلم: "**تركتكم على البيضاءِ ليلِها كنهارِها لا يزيغُ عنها بعدي إلا هالِكٌ**" رواه أحمد والترمذي

والبيضاء: هي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فكتاب الله يقول: {**وما كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ومَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ودِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**} ويقول في الآية التي تليها:{**ومَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ ولَعَنَهُ وأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**}

ويقول الله تعالى: وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (٢٩) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٣٠) فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ} ثم يختم بهذه الآية العظيمة:{ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً .

لو تفكرنا في الآية الأولى: {وما كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً**}

لوصلنا إلى حقيقة أنه لا يمكن ولا بأي شكل من الأشكال ولا حجة من الحجج هدر دم إنسان بريء وحتى عندما يقتل خطأ فعلى القاتل عقوبة مالية وجسدية.

دية القتل الخطأ مع صيام شهرين متتابعين {**فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ**}

"**يقول الله في سورة الحجرات: {يا أَيُّها النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُم مِّن ذَكَرٍ وأُنثىٰ وجَعَلْناكُمْ شُعُوبًا وقَبائِلَ لِتَعارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}. هذه الآية الكريمة بدأتُ بها هذا المقال لكي أجعل لهذه الزاوية منهجاً ومساراً، ألا وهو أن الخطاب لا يخص المسلمين فقط بل هو خطاب عام لكل الأطياف والأعراق. أيها الأعزاء: اعلموا أن جميع الشرائع السماوية قد حرمت هدر الدماء، وسفك الدماء، ولم ترخص لأحد بذلك** ."

وإذا انتقلنا إلى الآية الكريمة الثانية: {**ومن يقتل مؤمنًا متعمّدًا فجزاؤه جهنّم خالدًا فيها وغضب اللّه عليه ولعنه وأعدّ له عذابًا عظيمًا**}

فنرى العقوبة على الشكل التالي :

أولاً: فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا؛ ثانياً: غضب اللَّهُ عَلَيْهِ ؛ ثالثا: لعنة الله عليه؛ رابعاً: وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا.

إذاً: الأمر جدّ خطير, وللزيادة في التوضيح أنتقل إلى سنة رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم الذي أمرنا اللّه أن نقتدي به في كل الأمور قال تعالى:{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرا{

قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم:" لَزوالُ الدُّنيا أهونُ على اللّهِ من قتلِ رجلٍ مسلمٍ" رواه الترمذي

وعن عبد اللَّهِ بْن عُمَرَ رضي اللّه عنه قال: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ وَيَقُولُ مَا أَطْيَبَكِ وَأَطْيَبَ رِيحَكِ مَا أَعْظَمَكِ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكِ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَحُرْمَةُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ حُرْمَةً مِنْكِ مَالِهِ وَدَمِهِ" رواه ابن ماجه .

هذه بعض الأحاديث الواردة في تحريم الدماء أما الحوادث فهي كثيرة وأقتبس بعضها:

الحادثة الأولى:

عنْ جَابِر بن عبد اللّه أَنَّهُ غزَا مَعَ النَّبِيِّ قِبَلَ نَجْدٍ فَلَمَّا قفَل رَسُول اللّه قفَل مَعهُمْ، فأدْركتْهُمُ الْقائلَةُ فِي وادٍ كَثِيرِ الْعضَاهِ،(شجر كثيف) فَنَزَلَ رسولُ اللّهِ وتَفَرَّقَ النَّاسُ يسْتظلُّونَ بالشَّجَرِ، ونَزَلَ رسولُ اللّه تَحْتَ سمُرَةٍ، فَعَلَّقَ بِهَا سيْفَه، ونِمْنَا نوْمةً، فَإِذَا رسولُ اللّهِ يدْعونَا، وإِذَا عِنْدَهُ أعْرابِيٌّ فقَالَ: إِنَّ هَذَا اخْتَرَطَ عَلَيَّ سيْفي وأَنَا نَائِمٌ، فاسْتيقَظتُ وَهُو في يدِهِ صَلْتاً، قالَ: مَنْ يَمْنَعُكَ منِّي؟ قُلْتُ: اللّه، قالَ: فسقَطَ السَّيْفُ مِنْ يدِهِ، فَأَخَذَ رسَول اللّه السَّيْفَ فَقال: منْ يمنعُكَ مِنِّي؟ فَقال: كُن خَيْرَ آخِذٍ فَقَالَ: تَشهدُ أنْ لا إِلَه إلاَّ اللّهُ، وأنِّي رسولُ اللّه؟ قالَ: لاَ، ولكِنِّي أعاهِدُك أنْ لا أقاتِلَكَ، وَلاَ أكُونَ مَعَ قومٍ يُقَاتِلُونَكَ، فَخلَّى سبِيلهُ، فَأتى أصحابَه فقَالَ: جِئتكُمْ مِنْ عِندِ خيرِ النَّاسِ. البخاري

الحادثة الثانية:

وهي حادثة الإفك وهي اتهام زوجة رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وعرضه وحاشاه صلى اللّه عليه وسلم من ذلك الاتهام الباطل الذي أذاع وأشاعه رأس المنافقين عبداللّه بن سلول والذي قال اللّه فيه: {يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُون.

فكيف تعامل النبي صلى اللّه عليه وسلم مع هذه الفتنة؟ ولو تُركت للأهواء والرغبات لجرت بسببها بحور من الدماء, فعندما طالب عمر بقتله لأجل قوله وفعله قالَ عُمَرُ: دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هذا المُنَافِقِ، فَقالَ رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم: دَعْهُ، لا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ. "بَلْ نَرْفُقُ بِهِ وَنُحسنُ صُحْبَتَهُ مَا بَقِيَ مَعَنَا"، وجعل بعد ذلك اليوم إذا أحدث الحدث كان قومه هم الذين يعاتبونه، ويأخذونه ويعنفونه ويتوعدونه، فقال رسول اللّه لعمر بن الخطاب حين بلغه ذلك عنهم من شأنهم: "كَيْفَ تَرَى يا عُمَرُ، أما واللّهِ لَوْ قتَلْتُهُ يَوْمَ أَمَرْتَنِي بِقَتْلِهِ لأرْعَدَتْ لَهُ آنُفٌ، لَوْ أَمَرْتَهَا الْيَوْمَ بِقَتْلِهِ لَقَتَلَتْهُ"؛ قال: فقال عمر: قد واللّه علمت لأمرُ رسول اللّه أعظم بركة من أمري. رواه مسلم.

والحادثة الثالثة:

فتح مكة وما أدراك ما فعل أهل مكة بالنبي صلى اللّه عليه وسلم ومن آمن معه قتلوا من قتلوا، وعذبوا من عذبوا، وشردوا من شردوا، ومع ذلك عندما فتح النبي صلى اللّه عليه وسلم مكة قال مخاطباً قريشاً: ما تظنون أني فاعل بكم؟ قالُوا: خَيْرًا، أَخٌ كَرِيمٌ، وَابْنُ أَخٍ كَرِيمٍ، قالَ" : اذْهَبُوا فَأَنْتُم الطُّلَقَاءُ»

وأختم كلامي بخطبة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع عندما وقف خطيباً في جموع الحجيج قائلاً :"إنَّ دِماءَكُم، وأمْوالَكم وأعْراضَكُم حرامٌ عَلَيْكُم كَحُرْمة يومِكُم هَذَا، في شهرِكُمْ هَذَا، في بلَدِكُم هَذَا، ألا هَلْ بلَّغْت اللهم فاشهد" متفقٌ عَلَيهِ.

هذا هو دين الإسلام, فالإسلام بريء من سفك الدماء التي حرمها الله.

أما بالنسبة لما يحدث من سفك للدماء في الآونة الأخيرة في بلدنا فهذا من أمارات الساعة التي أخبر عنها النبي صلى الله عليه وسلم, قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تقوم الساعة حتى يكثر الهرج. قالوا: وما الهرج يا رسول الله؟ قال: القتل القتل". رواه مسلم

وقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآله وسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ يَوْمٌ لَا يَدْرِي الْقَاتِلُ فِيمَ قَتَلَ وَلَا الْمَقْتُولُ فِيمَ قُتِلَ». مسلم

الخاتمة

إنّ القمع المستمر والإجبار والاستعمار والممارسات الغربية والاحتلال؛ جعل قسماً كبيراً من المجتمع يتغرّب عن حقيقة الإسلام, وقد أدى هذا الوضع وفي البداية إلى الدوغمائية والانكماش والانغلاق والتعصبية.

وتم تناول تطور الإسلام كمعتقد بمستقل عن التغيّر المكاني والزماني، لعدم تجديده وفق الضرورات الاجتماعية المتغيرة. تم معايشة القطيعة باسم الحماية والدفاع, وكنتيجة لذلك حوّلت القوى المهيمنة الإسلام إلى أداة لشرعنة سلطتها, وبسبب عدم فضح ذلك استمرت بوجودها وتوسعت, لذا بقيت فئة كبيرة من المجتمع أسيرة استعمارية وقمع ورجعية القوى السلطوية, وبلغت حدّ قبول ذلك كقدر محتوم, وجعلت المجتمع يؤمن بأن هذا هو أمر من أوامر الدين الإسلامي, فما ابتدعه المهيمنون من ثقافة استعمارية هرمية معدومة من المساواة

"المهيمنون جعلوا الجهالة حاكمة باسم الإسلام، لكن في الحقيقة إن الدين الإسلامي أعطى قيمة كبيرة للإنسان والفكر والعلم، حيث أن أول ما أُمر به سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم: باسم الإسلام هو "اقرأ"، إن مقولة "اطلبوا العلم ولو كان في الصين" هو من ذكره. استمر حكم أنظمة القوى السلطوية عبر إسلام السلطة بالقمع والتضليل وزرع الفتن والنزاع، أي باللاثقافة والجهالة والعمى، وعندما أضيف إليه سياسات وممارسات القوى الغربية الرأسمالية، ظهرت بلاد إسلامية متأزمة للغاية"

والعدالة تبنّوها جميعاً باسم الإسلام.

المهيمنون جعلوا الجهالة حاكمة باسم الإسلام، لكن في الحقيقة إن الدين الإسلامي أعطى قيمة كبيرة للإنسان والفكر والعلم, حيث أن أول ما أُمر به سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم: باسم الإسلام هو «اقرأ»، إن مقولة «اطلبوا العلم ولو كان في الصين» هو من ذكره. استمر حكم أنظمة القوى السلطوية عبر إسلام السلطة بالقمع والتضليل وزرع الفتن والنزاع, أي باللاثقافة والجهالة والعمى، وعندما أضيف إليه سياسات وممارسات القوى الغربية الرأسمالية، ظهرت بلاد إسلامية متأزّمة للغاية.

الشتاء العربي

أحمد زردشت

شهد العالم العربي في أواخر عام (2010) موجة من الاحتجاجات التي خرجت إلى الساحات العامة مطالبة بإسقاط الأنظمة الحاكمة، ولكن اختلف الكثيرون في تسميتها، وكلّ أسماها حسب انتمائه السياسي أو منظوره الإيديولوجي، فمنهم من أطلق عليها تسمية ثورة، ومنهم انتفاضة، والبعض منهم أسماها بالحراك وآخرون بالأزمة، فيما سمّاها قسم آخر بالمؤامرة الكونية.

هذه الاحتجاجات لم تظهر من العدم, فالمنطقة تعيش منذ بدايات القرن العشرين وإلى يومنا هذا, في ظل نظم مسماة (**بالدولة الحديثة**) متشبهةً بدول أوروبا بعد عصر التنوير, لكنها لم تستطع أن تُقلد النسخة الأصلية من الدولة الحديثة, بسبب عمق وجذر مفهوم السلطة والتسلط في المنطقة, وبالرغم من توجه الكثير نحو بناء نماذج الجمهوريات في الشرق الأوسط, التي تمنح للشعب نوعاً من حق اختيار السلطة, إلا أن هذا الأمر لم يتجاوز حدود الشكل والخيال, ولم نصادف أي تغير حقيقي للحكومة منذ بداية القرن العشرين حتى يومنا هذا من خلال هذه العملية أو «**التمثيلية**» كما يجب أن تسمى, وإن تم تغيير حكومة ما, فتكون عبر انقلابات عسكرية دموية يكون فيها الخاسر الأكبر كالعادة هو «**المواطن**», فينفجر هذا الانقلاب دون خطة مدروسة. ولكن في العقود الأربعة الأخيرة لم تعد هذه الانقلابات تجدي نفعاً كمحاولة للتغيير وكأن الهمّ الأكبر لزعماء أو رؤساء هذه (**الجمهوريات**) هو البقاء في السطلة والتشبث بالكرسي مهما كانت الطريقة, فقاموا ببعض التعديلات الدستورية التي من شأنها بقاؤهم المستمر والطويل في الحكم والسطلة, وتوريث الحكم لذويهم من بعدهم, وفي هذه الحالة لا يمكن أن نقول: إنه كان هنالك نظام جمهوري ديمقراطي بأبسط معاييره.

لذلك ولكي تضمن الأنظمة بقاءها على العرش حولت الدولة إلى نظام يعتمد بشكل كبير على النظام الاستخباراتي, فنرى أن المؤسسات الاستخباراتية في هذه (**الجمهوريات**) هي الأكثر فاعلية وقوة, ومهامّها هي أولاً وأخيراً هي حماية السلطة وأنظمة الحكم, فيتم التضييق على الحريات الشعبية والفردية والسياسية ويقع الاستغلال الاقتصادي, أما هذه الدولة فتصبح سجناً لأبنائها لا يطاق, وأحلامهم بالعدل والمساواة والحرية تتحول إلى كابوس.

فالاستغلال الاقتصادي الذي يقوم به من هم في السلطة تحت مسمّيات مختلفة منها (المال العام) أو(أملاك الدولة) شكلت طبقتين هما الطبقة الغنية القليلة العدد, والطبقة الفقيرة الكثيرة العدد, بينما اختفت تقريباً الطبقة الوسطى, فأنتج هذا الاستغلال عدداً كبيراً من الجياع والعاطلين عن العمل, ولكي تسيطر الحكومات على الشعوب بقبضة من حديد. تقوم على نشر الجهل والسعي لإضعاف التعليم وتوسيع الفجوة بين النخبة وبين المستويات الدنيا, بحيث يتم تغييب الشعوب عن كيفية هذا الاختلاف بين الطبقتين.

جميع هذه الأسباب, بالإضافة إلى شعور المواطن العربي بحاجته الملحة بعيش حياة كريمة حرة وديمقراطية, أدت إلى التمرد والعصيان والخروج إلى الساحات معلنة الثورة ضد هذه الأنظمة التي عاملت مواطنيها كسجناء, ومطالبة بإسقاطها.

إن أردنا أن نعتبر هذه الاحتجاجات ضد هذه السلطة المستبدة ثورة بكل ماهيتها, فلا بد لنا أولاً أن نتعرف على الثورة كمصطلح, وعلى بعض أشكال الثورة.

الثورة كمصطلح سياسي, هو الخروج عن الوضع الراهن إلى وضع أفضل من الوضع القائم, يقوم به الشعب في دولة ما. وقد عرّف الكثيرون مصطلح «الثورة» بأنها حالة انتقال التراكمات الكمية إلى التغييرات النوعية عند بلوغها المعيار اللازم. وقد قال في هذا الصدد المفكر عبد الله أوجلان: «**تتكون الخاصيات الديالكتيكية في التحولات الاجتماعية على أساس القانون والشرائع, فالمتغيرات المبتدئة كتراكمات كمية خلال مدة طويلة من الزمن, تنفجر بشكل أسرع ومغاير في مرحلة نوعية أثناء اكتمال الظروف الداخلية والخارجية لذلك, أو كضرورة من ضروراتها**». وللثورة تعريفات معجمية تتلخص بتعريفين ومفهومين, التعريف التقليدي القديم الذي وُضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة

الفرنسية وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة, وقد طوّر الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال التي أسماهم البروليتاريا, أما التعريف أو الفهم المعاصر والأكثر حداثةً فهو التغيير الذي يُحدثه الشعب من خلال أدواته كالقوات المسلحة أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته بتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات, ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية. والمفهوم الدارج أو الشعبي للثورة هو الانتفاض ضد الحكم الظالم. وقد تكون الثورة شعبية مثل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وثورات أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية في نوفمبر ٢٠٠٤، أو عسكرية وهي التي تسمى انقلاباً مثل الانقلابات التي سادت أمريكا اللاتينية في حقبتَي الخمسينيات والستينات من القرن العشرين، أو حركة مقاومة ضد المستعمر مثل الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢). أما الانقلاب العسكري فهو قيام أحد العسكريين بالوثوب للسلطة من خلال قلب نظام الحكم، بغية الاستئثار بالسلطة والحصول على مكاسب شخصية من كرسي الحكم.

أما عن أشكال الثورة فلها أشكال وأنواع كثيرة, تحددها التناقضات الأساسية الموجودة حينها, وتكمن اختلافاتها حسب أهدافها, فمثلاً هناك ثورة المرأة ضد المجتمع الذكوري والتي تهدف إلى إزالة الفوارق والتمييز بين الجنسين, ويتميز طابع هذه الثورة بالتغيير والتطور التدريجي. وكذلك الثورات الثقافية و ثورة المعلومات في مجال التكنولوجيا العلوم التطبيقية.

من خلال هذا العرض البسيط لمصطلح وأشكال الثورة, نصل إلى نتيجة مفادها أنه ليس بالضرورة أن يرتبط اسم الثورة مع العنف والتسليح والقتل, وأن ما يحدد استخدامات الثورة هو الديالكتيك (**قانون التطور**) المتّبع حينها, في حين أن الثورات التي اتخذت النهج الماركسي وتبنّت ديالكتيكيتها كانت على الأرجح أكثر الثورات دموية, وذلك لتبنيها الكفاح المسلح والعنف للوصول إلى السطلة, وعدّ العنف الثوري السبيل إلى ذلك, حسب قانون (نفي – النفي) في الديالكتيك الماركسي الذي كان السبب في تبنّي ثورات الكفاح المسلح والعنف في حقبة من الزمن كمحاولة لنفي القديم وإحلال الجديد. بعكس الديالكتيك الهيغيلي أو «الجدل الهيغيلي», فمفاده لا ينفي وجود القديم, حتى وإن كان وجوده ضعيفاً في أحشاء التركيبة الجديدة, وهذه المعادلة تلغي عملية الإنكار والنفي الكامل للقديم باستخدام العنف, وبالتالي تفتح الطريق أمام ثورات مستدامة تهدف إلى التغيير الشامل في بنية النظم السياسية والاجتماعية.

مما سبق كيف لنا أن نقيم الربيّع العربي وفق مصطلح الثورة؟

الصرخة التي أطلقها محمد البوعزيزي كانت الشرارة الأولى للربيع العربي, كانت صرخة للإعلان عن التمرد والعصيان أمام النظم الديكتاتورية في الشرق الأوسط, صرخة الجياع ضد البطون المتخمة, صرخة المظلوم أمام ظلم استمر دهراً فنهب خيرات البلاد وسلبها حريتها وكمَّ أفواهها بأبشع الأساليب الممكنة وغير الممكنة, سرعان ما وصلت هذه الشرارة إلى دول الجوار «ليبيا ومصر واليمن وسوريا» وانتشرت كالنار في الهشيم .

فلم تكن إلا انطلاقة سلمية دون أي نوع من أنواع التسليح أو العنف من قبل الشعب, ولكن بطبيعة الحال فقد كان الرد من قبل أنظمة الأمن عنيفاً وقاتلاً في كثير من الحالات, وبينما لم تكن المطالب بسيطة في نظر الحكام, لم تكن كبيرة بنظر الجماهير فجملة (**الشعب يريد إسقاط النظام**) التي وصلت المحيط بالخليج كانت وليدة مقولة, «**الضغط يولد الانفجار**» وعلى ما يبدو أن الحكّام قد نسوها أو تناسوها

> **بعد مرور حوالي ستة أشهر من اندلاع الاحتجاجات ضد النظام السوري، تأسس كيان سياسي معارض تحت اسم المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية (فيما يلي: المجلس الأعلى). وهو من أوائل الأجسام السياسية التي أحدثت إثر الثورة، وبعد فترة قصيرة من تأسيسه، تعاون المجلس الأعلى في نهايات عام ٢٠١١ مع فصائل مسلحة ذات توجه إسلامي، كانت قد بدّأت بالتشكّل في مناطق من حمص وريف دمشق، فضم المجلس أعضاء ذوي خلفية إسلامية، ما أدى إلى دعم المجلس لفصائل متشددة**

ظناً أن الشعب قد استسلم للأمر الواقع, فخلال الحقبة الممتدة لعقود قبل الربيع العربي، كانت معظم أو جميع الدول العربية تحكمها أنظمة استبدادية لا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة إلا في نطاق الأسر الحاكمة أو الحزب الواحد، وهي في غالبها أنظمة عسكرية.

ولا يزال مصطلح الربيع العربي متداولاً على نطاق واسع في أدبيات القوى السياسية العربية ووسائل الإعلام العربية والعالمية، على الرغم من أن تلك الثورات لم تنجز أيّاً من أهدافها تقريباً, فهي لم تحقق الديمقراطية ولم تُرسِ أسس الانتقال السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.

ولو تمت مقارنة بين مكاسب الربيع العربي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, فسوف نجد أنها خجولة لدرجة كبيرة, ولكن بالمقابل سنجد أنها أنتجت عنفاً وصراعات داخلية وتهجيراً قسرياً ونزوحاً جماعياً وتدميراً للمدن والبنية التحتية وغير ذلك. وخلال موجتَي الربيع العربي، الأولى بين عامي (٢٠١٠ و٢٠١٣) والثانية في (٢٠١٨ و٢٠١٩)، شهدت معظم الدول العربية حراكاً جماهيرياً لم يؤدِّ إلى تغيير أنظمتها، مثل لبنان والعراق منذ عام ٢٠١٨، والمغرب والأردن وموريتانيا وسلطنة عمان. في حين شهدت الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن تغييراً في قياداتها بدرجات متفاوتة، حيث انتقلت السلطة من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، قبل أن تسيطر جماعة "أنصار الله" (الحوثي) على العاصمة صنعاء في ٢٠١٤ ويدخل البلد في حرب أهلية لا تزال مستعصية على الحل بسبب تدخّلات إقليمية ودولية.

ما لا يختلف عليه أحد حيال انطلاقة الربيع العربي, هو أنها كانت انطلاقة عفوية رافضة للواقع المذلّ المليء بالمآسي, فانفجرت دون تحضيرات مسبقة, ولم تكن تمتلك توجهات صائبة, لذلك نرى أنها كانت عشوائية بحتة وتفتقر إلى التخطيط والبرنامج, وهذه الفوضى لها أبعاد وأسباب, حيث أن الدولة لم تمنح المجتمع يوماً ما حق حرية التنظيم, وكل من حاول ذلك كان يعتبر خارجاً عن القانون. وأيضاً إحدى الاشكاليات الأساسية تكمن في عدم وجود الطليعة التي تأخذ زمام المبادرة بيدها وتوجّه هذه القوة المتدفقة نحو السبيل المؤدي للنجاح, فلم نلاحظ دوراً يذكر للمثقف الثوري الذي يعتبر من الطليعة, فالربيع العربي عرّى الواقع المرّ الذي ترزح تحت وطأته الأمة وكشف العديد من الحقائق التي أُخفيت قسرًا طوال عقود من الاستبداد، ورفعت الستار عن حقيقة النخب المثقفة التي فاجأتها شرارة اشتعال الثورات العربية التي لم يكن لهم أي مساهمة في صنعها وتوجيهها بقدر ما كشفت الهوّة التي تفصل هذهِ النخبة عن الجماهير وغربتها عن المجتمع الذي يُفترض أن يكون محل اهتمامها ومجال نشاطه، وأنّ هذه الثورات جاءت يتيمة بلا مثقفين يسهرون على التخطيط والتأطير

لتحقيق التغيير المنشود منها, سواء على صعيد تغيير الأنظمة أم في الجوانب العلمية والأدبية التي تعيش انتكاسة منذ قرون أضحى فيها حاضر الشعوب العربية ومستقبلها بأيدي غيرها بعدما نفض العالم يده من كلّ ما هو عربي. وأن المثقف العربي غاب عن مشهد الثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا, لأنه نسي رسالته الإنسانية, وربط نفسه بالأنظمة الدكتاتورية التي رحلت وسترحل وتترك له تركة ثقيلة ووزرَ الدماء التي أراقتها تلك الأنظمة في ظل تأييده لها طوال سنوات حكمه, وأن غياب المثقف العربي وتأثيره الفاعل في مشهد الثورات يعزى أيضًا إلى أنّ العديد من الدول رمت الثقافة الواعية والمنصفة في مجاهيل وزوايا النسيان, وحاصرت هذه الثقافةَ وقمعتها واضطهدت المثقفين, وتعاملت الحكومات معهم بصورة غير منتجة للثقافة الحقيقية, وصنعت ثقافات معوقة ومشوهة غير قادرة على التغيير الحاسم, ولم تترك هامشًا صغيرًا كما في الدول المتقدمة, وبذلك حسب هذا الاتجاه فقد هزم الفعل التاريخي للثورات العربية خطاب المثقفين العرب, من دون أن يكون لخطابهم دور فيها.

وأيضاً نستطيع أن نلاحظ غياب الأحزاب السياسية, وعجزها المهول عن الانخراط في ديناميات المختلفة, في مقابل حيوية غير مسبوقة لشبيبة متحمسة ومتطلعة نحو التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي, التي أخفقت هذه الأحزاب على اختلاف أطيافها واختياراتها الفكرية والإيديولوجية, في بلورة مشاريع متكاملة بشأنه. أظهرت التحولات التي واكبت الأحداث في الأعوام الخمسة المنصرمة, الإفلاسَ التنظيمي والفكري والسياسي لهذه الأحزاب, حيث عجزت عن الانخراط بإيجابيةٍ في أسئلة الواقع المستجدة, والتفاعل معها بشكلٍ واعٍ ومنتج ومسؤول, وأظهرت تخبّطاً كبيراً عكسته خطاباتها المتخشّبة, وتكلّس بنياتها وهياكلها الناتج عن عدم تجديد نخبها وكوادرها. وإذا كان من

"من خلال هذا العرض البسيط لمصطلح وأشكال الثورة، نصل إلى نتيجة مفادها أنه ليس بالضرورة أن يرتبط اسم الثورة مع العنف والتسليح والقتل، وأن ما يحدد استخدامات الثورة هو الديالكتيك (قانون التطور) المتّبع حينها، في حين أن الثورات التي اتخذت النهج الماركسي وتبنّت ديالكتيكيتها كانت على الأرجح أكثر الثورات دموية، وذلك لتبنيها الكفاح المسلح والعنف للوصول إلى السطلة، وعدِّ العنف الثوري السبيل إلى ذلك"

المفروض أن تشكل أداةً فعالةً للتأطير والتنشئة والتنمية السياسية وبناء الديمقراطية وإشاعة ثقافة الاختلاف, والتعبير الحيّ عن الاستقطابات المجتمعية الحقيقية, فقد تحولت إلى مؤسساتٍ مغلقةٍ لإنتاج وتداول المنافع والامتيازات والريع السياسي, وإعاقة كل أشكال الحراك الحزبي والاجتماعي, وتكريس الشيخوخة السياسية, وتغذية الاستبداد والفساد, باستنادها إلى شرعية زعمائها وقادتها التاريخيين, عوض شرعية ديمقراطية تتيح تجديد النخب والأجيال والكفاءات. فأضحت بذلك نسخة هجينة من السلطوية العربية في أزمتها البنيوية. في الصدد نفسه, كانت مسؤوليتها جسيمةً فيما يخص تدبير المرحلة الانتقالية بكل قضاياها وأسئلتها المعقدة. وتنبئنا مختلف تجارب الانتقال الديمقراطي أنه كلما أبانت النخب الحزبية نضجاً في هذه المرحلة, سواء على مستوى قراءة موازين القوى أو بناء خياراتها السياسية على أساس التوافق الوطني, أمكن تأمين العبور نحو برّ الأمان

> **وتنبئنا مختلف تجارب الانتقال الديمقراطي أنه كلما أبانت النخب الحزبية نضجاً في هذه المرحلة، سواء على مستوى قراءة موازين القوى أو بناء خياراتها السياسية على أساس التوافق الوطني، أمكن تأمين العبور نحو برّ الأمان الذي لا يعني غير تجنّب الانزلاق إلى احتراب أهليٍّ يجهِز على مشروع التحولٍ نحو الديمُقراطية. وبالرجوع إلى ما حصل في الأعوام الفائتة، يمكن القول إن غياب هذا النضج قد ساهم في تعطيل مسار الثورات العربية، وفتح المجال أمام القوى المضادة الداخلية والإقليمية**

الذي لا يعني غير تجنّب الانزلاق إلى احترابٍ أهليٍّ يُجهِز على مشروع التحول نحو الديمقراطية. وبالرجوع إلى ما حصل في الأعوام الفائتة، يمكن القول إن غياب هذا النضج قد ساهم في تعطيل مسار الثورات العربية، وفتح المجال أمام القوى المضادة الداخلية والإقليمية، للتربّص بها وتصيّد أخطائها القاتلة، والإجهاز المنهج على أحلام الشعوب وتطلعاتها صوب الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وفي غياب هذه الطليعة أُتيح المجال أمام الإسلاميين لتسلق الاحتجاجات وخطفها من الشعب.

خطف الربيع العربي وأسلمته

ما كاد بن علي يفرّ من تونس حتى كان الآلاف يرحّبون بعودة الزعيم الإسلامي المنفي راشد الغنوشي. وفي غضون فترة قصيرة، استُبدل حظر لمواقع الأنترنت بحظر آخر أوسع نطاقاً، وتعرضت النساء للهجوم لعدم ارتداء الحجاب، وجاب المتعصبون الشوارع بحثًا عن العصاة. وكل هذا على الرغم من دعوة الغنوشي نفسه إلى مجتمع إسلامي أكثر اعتدالا. أما في مصر، فقد أطيح بمبارك، فحُرقت الكنائس، وهُدمت أضرحة الصوفية المعتدلين، وعيون يتطاير منها الشرر، وطالبوا بمنع بيع المشروبات الكحولية. إضافة إلى جملة من الأمور الأخرى. وكان هذا حال ليبيا واليمن أيضاً، أما في سوريا، فقد تم خطف الحراك في وضح النهار أمام أعين الشعب والنظام والمجتمع الدولي.

فما إن اتّسعت رقعة الحراك المعارض للنظام السوري في صيف عام ٢٠١١، ولحق ذلك تكوّن مناطق خارجة عن سلطة حكومة دمشق، وإثر ذلك كانت البيئة مواتية لنشوء توجّهات إسلامية مختلفة داخل التجمّعات المعارضة للنظام السوري، بشقّيها المدني السلمي أوّلًا ثم العسكري، بعد بداية العمل المسلّح المعارض في المناطق السورية. ويمكن ببساطة ملاحظة وجود رأيَيْن مختلفَيْن كليًا ضمن التجمّعات المعارِضة للنظام السوري منذ انطلاقة الحراك المناهض للنظام. **الرأي الأول** يرفض توصيف الحراك بأنه إسلامي، وهو صادر عن تجمّعات وأفراد معارضين ذوي توجّهات ليبرالية أو يسارية أو غير مؤدلجة بأي أيديولوجيا، أما **الرأي الثاني** فيؤكّد إسلامية الحراك متمسكًا بانطلاقه من المساجد، وبترديد المتظاهرين شعارات ذات مرجعيةٍ إسلامية. ويقودنا تعدُّد الآراء للقول إن الحراك لم يكن مُنَظَّمًا تحت قيادةٍ واحدة ذات مرجعية محدّدة. كما أن بداية إيجاد هياكل مدنية وعسكرية منظّمة خارج نطاق سيطرة النظام السوري، هو ما قاد بشكل طبيعي إلى وجود توجّه إسلامي واضح في بعضها، وتعود أسباب ذلك إلى أن غالبية المعارضين كانوا ينتمون لمناطق سنّية محافظة، ويتعرّضون لقصفٍ وحصارٍ من قِبَل النظام السوري. وفي ما بعد، وصل الحال بالتوجّه الإسلامي إلى أن يسيطر على المشهدين السياسي والعسكري.

بداية الأسلمة

بعد مرور حوالي ستة أشهر من اندلاع الاحتجاجات ضد النظام السوري في مختلف الشوارع السورية، تأسّس كيان سياسي معارض تحت اسم المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية (**فيما يلي: المجلس الأعلى**). وهو من أوائل الأجسام السياسية التي أحدثت إثر الثورة، وكان سابقًا للمجلس الوطني السوري، وبعد فترةٍ قصيرةٍ من تأسيسه، تعاون المجلس الأعلى في نهايات عام ٢٠١١ مع فصائل مسلّحة ذات توجّه إسلامي، كانت قد بدأت بالتشكّل في مناطق من حمص وريف دمشق، فضمّ المجلس أعضاء ذوي خلفية إسلامية، ما أدى إلى دعم المجلس لفصائل متشدّدة.

وعزّزت القوى الإسلامية المسلّحة والتي ازداد حضورها وقوّتها مع دخول عام ٢٠١٢، من التوجّه الإسلامي المتشدّد بشكل عام، ويعود هذا الحضور بدرجة أساسية إلى أن دعم تلك القوى جاء من دولٍ ذات توجّهات إسلامية محافظة مثل قطر والسعودية وخاصة تركيا ، حيث كان كل منها يدعم فصائل عسكرية، كما كانت هناك أحزاب وأفراد موجودة في تلك الدول تدعم بعض القوى الإسلامية في سوريا، وتدرّجت الفصائل في مستوى تشدّدها بين إسلامي محافظ وجهادي متشدّد. وساعد على ذلك أيضاً إطلاق النظام السوري سراح شخصيات إسلامية متشددة كانت تقبع في سجونه، حيث أصبحت تلك الشخصيات في ما بعد قيادات عسكرية متشدّدة في مناطقها.

معارضة سياسية لا تمثّل الحراك

شهد العمل السياسي المعارض في سوريا بعد بداية الثورة جسمَيْن معارضَيْن أساسيَّيْن، بُنِيَ ثانيهما على أنقاض الأوّل، ومن الانتقادات التي وُجِّهَت للجسمَيْن في ما بعد أنهما تكوّنا خارج سوريا وبعيدًا عن مركز الصراع الأساسي.

الجسم الأول كان **المجلس الوطني السوري** الذي تأسّس في أكتوبر عام ٢٠١١. **والجسم الثاني** كان (**الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية**) فيما يلي (**الائتلاف الوطني**) الذي تأسّس في نوفمبر عام ٢٠١٢، ويستمر حتى اليوم. ولاقى الكيانان انتقادات شديدة من مختلف القوى المعارضة في الداخل السوري، فضلًا عن اتّهامات باتّباع أجندات خارجية، والسعي وراء المكاسب الشخصية، وكان ذلك في ظلّ تزايد أزمات الداخل، من قصفٍ يستهدف المدن الخارجة عن سيطرة النظام، إلى تزايد أعداد النازحين واللاجئين، وتعرضّهم لظروفٍ إنسانيةٍ قاسيةٍ لم تستطع القوى السياسية التصدي لها.

ومن أهمّ مهام الائتلاف الوطني المعارض هو إشرافه على عمل الفصائل العسكرية المندرجة ضمن الجيش السوري الحر، وبدأت الفصائل بالتزايد مع ازدياد أعداد المنشقّين عن الجيش السوري، وتشكُّل مجموعات مسلّحة محليّة تضم شباناً من أبناء المناطق التي تتعرّض للقصف والحصار، وأبناء المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام. وفي مارس عام ٢٠١٢، أنشِئ مكتب عسكري ضمن الائتلاف المعارض لدعم الجيش الحرّ وتنظيم عمله، وبدأت مهمّة تمويل وتسليح الجيش الحرّ تبدو أحد أهم مهام التجمّع المعارض. وكانت مشكلة تأمين الدعم العسكري واحدة من أكبر المشاكل التي واجهها، متضمّنةً إقناع الداعمين بقدرة المجلس على السيطرة على الفصائل العسكرية، وتوجيه السلاح إلى مكانه الصحيح، الذي يرضي الداعم.

ولم يستطع الائتلاف السيطرة على جميع الفصائل المُشكَّلة، خاصةً في الشمال السوري، حيث كانت تنشأ بشكل مستمر فصائل أغلبها ذات طابع إسلامي، وتبنّت هذه الفصائل أدبيّات ذات مرجعية إسلامية، من أسماء الفصائل، إلى شعاراتها، وأسماء المعارك التي تخوضها، وأسماء القياديين ومظهرهم. كما قامت بتصنيف

”منذ أواخر عام ٢٠١٢، بدأت سلطة الفصائل ذات التوجه الإسلامي بالتزايد، وبدأت تظهّر على وسائل الإعلام اجتماعات بين قاداتها، وغالبا ما تعرضت الفصائل لانتقاداتٍ من قِبل جهّات متعددة ترفض إظهار الثوار ضد النظّام السوري على أنهم فصائل متشددة، ومن بينها الائتلاف الوطني المعارض الذي انتقدته الفصائل الإسلامية المشكّلة ولم تعترف به، وكانت تلك الفصائل ترفض قيادة الائتلاف وتمثيله للشعب السوري، وجاء ذلك على لسان أكبر قيادات الفصائل علنا“

الأعداء بناءً على مرجعيةٍ شرعيةٍ، بين مرتدّين وزناديق وكفّار. والأهم من ذلك كله، كانت نظم الإدارة التي صنعتها هذه الفصائل في ما بعد تعتمد الشريعة الإسلامية المحافظة.

ومارست الفصائل أعمالها العسكرية من دون إشرافٍ أو تنسيقٍ مع الائتلاف، ومن دون تنسيق في أغلب الأحيان مع قيادات المكاتب العسكرية التابعة للجيش الحر. وحتى داخل الجيش الحر بدأت انقسامات بين الفصائل، حيث وُجّهت اتهامات للائتلاف بأنه يقوم بإمداد بعض الفصائل أكثر من غيرها، خاصةً تلك الإسلامية المقرَّبة من دولة قطر. وبذلك بدأ مشهد الانقسامات بين الفصائل يظهر للعيان، وتسارعت قوّتها الإسلامية، وبدأت تظهر بأنها الأقدر على المواجهة العسكرية ضد الجيش السوري.

وفي تلك الأثناء، كانت هناك قوّة جهادية إسلاميّة يتزايد حضورها في مناطق من سوريا وهي «جبهة النصرة» التي سيصبح اسمها في ما بعد **”جبهة فتح الشام“**، ثم **”هيئة تحرير الشام“**. والجبهة هي قوّة جهادية تأسّست في شهر يناير عام ٢٠١٢، ثم بدأت بالتنامي. وكان حضور هذا الفصيل يتزايد في الإعلام وعلى ألسنة الناس بالتزامن مع عملياتٍ انتحارية كان ينفّذها ويستهدف فيها مقارَّ تابعة للنظام السوري في حلب ودمشق ودير الزور وغيرها من المناطق السورية.

وفي الجانب المدني أيضًا، بدأ يتوضّح حضور القوى الإسلامية في المناطق الخارجة عن سيطرة النّظام، والتي كان من المطلوب تنظيم العمل المدني فيها سريعًا، وكان ذلك يجري في ظل الفراغ السياسي والأمني والقانوني الذي بدأت تعيشه بعد خروج النظام منها. وهذا ما أدى في أحيان كثيرة إلى تسليم زمام الأمور لفئاتٍ وأشخاصٍ غير مؤهّلين من أبناء المناطق.

وعلى الصعيد القانوني، بدأ ظهور محاكم إسلامية تتّبع الشريعة في بعض المناطق، يرأسها أحياناً شيوخ محليّون، وتستعين بالفصائل الإسلامية المتواجدة في تلك المناطق لتطبيق قراراتها. وبدأت تلك المحاكم بالاصطدام مع التشكيلات المدنية التابعة للائتلاف، وبذلك بدت صورة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام بشكل عام، ضبابية مضطربة، توحي باصطدامات قادمة، وظهر أن رايات جديدة سوف تُرفَع، لكل منها انتماء، وتعبّر جميعها عن مستقبل لم يكن ينتظره أبناء تلك المناطق.

٢٠١٣ عام الفصائل الإسلامية

منذ أواخر عام ٢٠١٢، بدأت سلطة الفصائل ذات التوجّه الإسلامي بالتزايد، وبدأت تظهر على وسائل الإعلام اجتماعات بين قاداتها، وغالبًا ما تعرّضت الفصائل لانتقاداتٍ من قِبَل جهات متعدّدة ترفض إظهار الثوّار ضدّ النظام السوري على أنهم فصائل متشدّدة، ومن بينها الائتلاف الوطني المعارض الذي انتقدته الفصائل الإسلامية المشكّلة ولم تعترف به، وكانت تلك الفصائل

ترفض قيادة الائتلاف وتمثيله للشعب السوري, وجاء ذلك على لسان أكبر قيادات الفصائل علنًا. وفي الوقت ذاته، بدأت تظهر للعيان الخلافات بين الفصائل المعارضة، على شكل اشتباكات متقطّعة أصبحت في ما بعد معارك حامية الوطيس. وتعدّدت أسباب الخلافات بين عدم الاتفاق على مناطق السيطرة، واختلاف الجهات الداعمة لكل فصيل عن الآخر، بالإضافة إلى محاولة كسب فصيل لمزيد من الدعم من خلال القضاء على الآخر. وببساطة، يمكن القول إن الحرب ضدّ التنظيمات الأشد تطرّفًا ستأتي بدعمٍ عسكري للفصيل الذي سيحارب تلك التنظيمات.

وكانت تلك الاشتباكات بين فصائل الجيش السوري الحرّ وجبهة النصرة، التي كانت قد أعلنت في أبريل عام ٢٠١٣ مبايعتها لتنظيم القاعدة الجهادي, كما كانت هناك معارك بين كتائب إسلامية محافظة وبين النصرة، التي بدأت تظهر كأقوى فصيل، خاصةً في الشمال السوري. وأثارت قوّة الجبهة مخاوف مختلف القوى، سواء الجيش الحرّ أو الفصائل الإسلامية الأخرى، حيث بدأ يظهر للعيان أن اشتباكات جانبية تحوّلت لتصبح معارك أساسية في مناطق عدّة من سوريا, وكانت فوّهات البنادق حينها غير متّجهة للنظام السوري كما هو مفترض.

وفي ٢٢ نوفمبر عام ٢٠١٣، توحّدت كبرى الفصائل الإسلامية المعارضة تحت اسم "**الجبهة الإسلامية**"، وذلك من خلال بيان نُشر على وسائل الإعلام, وكان من اللّافت أن الجبهة أعطت نفسها توصيفًا سياسيًا، إلى جانب التوصيف العسكري, ويشير هذا إلى أن دورها لا يقتصر على القتال فحسب، بل ستكون متواجدةً في حكم المناطق التي تنتشر فيها فصائلها، والتي تكاد تغطي مجمل مناطق سيطرة المعارضة في الجغرافيا السورية, ولم تعلن تلك الجبهة موقفًا واضحًا من الائتلاف الوطني حينها، ما فُسِّر بأن بعض فصائل الجبهة ما زالت مرتبطة بقيادة أركان الجيش الحرّ التي يديرها الائتلاف، والتي تلقى دعمًا أمريكيًا وسعوديًا.

لم تخضع المناطق السورية الخارجة عن سيطرة النظام لحكمٍ موحّد، بل كان لكل فصيل سلطة شبه مطلقة على منطقة تواجده, فجيش الإسلام أحكم السيطرة في غوطة دمشق الشرقية بريف العاصمة, وحركة أحرار الشام ولواء التوحيد وجبهة النصرة أحكموا سيطرتهم في مناطق من حلب وإدلب وحمص وحماة, وكذا بقية الفصائل كانت لها سلطتها على مناطق تواجدها. وكانت تلك السلطة مباشرة حينًا وغير مباشرة أحياناً أخرى، تقوم على ارتباطات لمجالس الحكم المحلية بقادة القوى العسكرية المسيطرة, وفي هذا السياق، اختلفت طُرُق الحكم نسبيًا بين حكم إسلامي محافظ، وآخر متشدّد، وغيره أكثر تشددًا.

حرب الفصائل

مع اشتداد قوّة الفصائل الإسلامية وتعدّدها، واختلاف المصادر التي تعتمد عليها في اقتصادها وتسليحها، ووجود خطوط تماس وتداخل بين مناطق سيطرتها، كانت لأخبار المعارك بينها عناوين شبه يومية في الوسائل الإعلامية, وبرز ذلك واضحًا خلال عامَي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، حين لم يكن قد حُسِمَ بعد أمر القوى الأكثر قدرة على الاستمرار، والأقوى عسكريًا.

وفي الشمال السوري، سنجد فصائل مثل جبهة ثوار سوريا, وهو فصيلٌ معارض يوصف بالاعتدال وعلى خلاف مع جبهة النصرة, وقد تطوّرت المعارك بين الفصيلَيْن لتحسم النصرة الأمر وتسيطر على مناطق جبهة ثوار سوريا بشكل كلّي. وسنجد معارك شنّها تنظيم الدولة الإسلامية, وكان هذا الأخير قد انتشر بقوّة في المنطقة الشرقية، ومناطق أخرى من سوريا في عام ٢٠١٣، ضدّ مجموعة من القوى الأخرى مثل جبهة النصرة وحركة أحرار الشام الإسلامية المنتمية للجبهة الإسلامية, وخسرت تلك القوى مناطق سيطرتها تباعًا، خاصةً شرق

"إن القول بأن الشتاء العربي قد حل له ما يبرره، فالأحوال الراهنة توحي بأن الشعوب منهكة، نائية عن أية تطلعات ثورية يمكن أن تجرها إلى مصير أكثر بؤساً مما هيّ عليه اليوم، ترى أن الأنظمة استوعبت الدرس جيداً، وأنها باتت أكثر حذراً واستعداداً للتعامل مع أي بادرة تمرد أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من ذلك، قد حُفرت ثورات الربيع في ذاكرة الشعوب"

البلاد، لصالح التنظيم الأكثر تشدّدًا في الخارطة السورية.

وفي ظلّ المعارك، وتقدُّم القوى المتشدّدة في مناطق سيطرة القوى الأقل تشدّدًا، واضمحلال فصائل الجيش الحرّ الموصوفة بالاعتدال، كانت مناطق سيطرة المعارضة تخضع لسلطة قوى إسلامية، وأدى هذا بشكل تصاعدي إلى هجرةٍ من استطاع إلى خارج سوريا، أو النزوح داخلها إلى المخيّمات الحدودية. واتّجهت التحليلات السياسية والعسكرية للقول إن النظام السوري كان مستفيدًا من خلافات ومعارك الفصائل، التي وبلا شك خفّفت من وطأة الهجمات ضده في ظلّ معاركها ضد بعضها. بينما كان النظام السوري ينظر إلى المعارك القائمة بين قوى المعارضة بأنواعها في الشمال السوري وتنامي قوّة تنظيم "**الدولة الإسلامية**" في الشرق، على أنها تصب في مصلحته.

وكلّ ذلك كان سيلفت نظر الغرب إلى أولوية الحدّ من نفوذ المتشدّدين، وقد يظهر النظام أيضاً كقوّة تحاول محاربة التطرّف، وكان إعلام النظام يتحدّث منذ الأسابيع الأولى لشن الحرب في المناطق الثائرة ضد النظام، عن أنه يحارب التطرّف، كل ذلك سيمنع بالتأكيد الدعم العسكري الغربي عن تلك الفصائل.

الاحتلال العثماني يعود

حينما يذكر الدور التركي في الحراك السوري، يتبادر إلى الأذهان سلبية هذا الدور الذي لعبته بدعمها للمسلحين المتطرفين على كافة المستويات، فَتحْتَ ذريعة محاربة تنظيم داعش وتحجيم أي دور للكرد، اتسعت رقعة النفوذ التركي في شمال سوريا على نحو غير مسبوق، منذ أن أطلقت أنقرة ما يسمى بعملية (درع الفرات) في آب ٢٠١٦، ودخلت دباباتها التي تحترف قتل المدنيين لأول مرة إلى الأراضي السورية، مستندة على وثائق عثمانية عفا عليها الزمن لتبرير سيطرتها على جرابلس، الباب وأعزاز، كما تذرّعت بوجود مقابر تعود لقادة عثمانيين لبسط نفوذها في الشمال السوري.

وبالنظر إلى وقائع الأرض والسياسات التركية فإننا ندرك جيداً بأن أهداف تركيا ليست مساندة الفصائل المعارضة كما تدعي، ومحاربة طفلها المدلل داعش، وليس أيضاً إيواء اللاجئين وحمايتهم، بل وبحسب المعطيات وكما هو واضح هي محاولة إفشال مشروع الإدارة الذاتية، وجمع جميع المرتزقة في منطقة واحدة لاستغلالهم والزجّ بهم في معارك ميتة كما في عفرين وأذربيجان وليبيا، وعلى غرار شمال قبرص تحاول السيطرة على منطقة نفوذ دائمة وتتريكها. وبغية القيام بتغيير ديموغرافي في الشمال الشرق السوري ذي الأغلبية الكردية ، فوصلت مساحة المناطق التي تحتلها تركيا في سوريا إلى (٨٨٣٥ كم^2) وتضمّ أكثر من (١٠٠٠) بلدة. بالإضافة الى آلاف الشهداء والسجناء والترحيل القسري والمجازر التي كان آخرها مجزرة

جنديرس.

بعد مضي ١٣ عاما على تفجّر الربيع العربي، لا بد لنا أن نقول **إن الربيع قد رحل وحل الشتاء**، لهذه المقولة ما يبررها قطعاً من الأحداث التي وقعت على مدى هذه السنوات الدموية. فالشعوب العربية ازدادت فقراً، فهي تعاني من الفقر الغذائي والمائي وتدهور مجالات الصحة والتعليم، أكثر من أي وقت مضى. لقد ازداد القمع وكبت الحريات، وكممت الأفواه وتعمقت الطبقية في هذه المجتمعات. لقد أعلنت الأنظمة الديكتاتورية والشمولية والعسكرية انتصارها على شعوب ثورات الربيع، وتعززت في أكثر هذه البلدان حتمية وجود الحكم العسكري. كما انخفض سقف طموحات هذه الشعوب من إزالة الأنظمة القمعية، إلى أمور أكثر أهمية بالنسبة لها، تتلخص في تخليص ما تبقى من بلدانهم من شبح الحروب الأهلية، التي أتت على الأخضر واليابس، وخلّفت أعداداً ضخمة من القتلى والجرحى والثكالى واليتامى والمشردين، أو الخروج من مقبرة الفقر المدقع الذي جعلهم في صراع يومي مرير من أجل القوت. لقد أصبحت أمنية أعداد ليست بالهيّنة من شعوب ثورات الربيع، أن تعود بهم الأيام إلى ما قبل ثورات الربيع، باعتبارها حقبة من الجحيم أهون بكثير من الجحيم الراهن. ونتائج المقارنات بين ما قبل وما بعد الثورة غالباً ما تكون لصالح ما سبق. إنّ القول بأنّ الشتاء العربي قد حلّ، له ما يبرره؛ فالأحوال الراهنة توحي بأن الشعوب منهكة، نائية عن أية تطلعات ثورية يمكن أن تجرّها إلى مصير أكثر بؤساً مما هي عليه اليوم. ترى أن الأنظمة استوعبت الدرس جيداً، وأنها باتت أكثر حذراً واستعداداً للتعامل مع أي بادرة تمرّد أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من ذلك، قد حُفرت ثورات الربيع في ذاكرة الشعوب، وسوف تظل فكرة التحرر من الاستبداد راسخة في أذهان الجماهير، على طريقة «ما حدث من قبل، يقبل التكرار»، لكن ربما مخاوف تلك الشعوب تجعل الثورة فكرة يتم إرجاؤها إلى حين اكتمال مقوماتها وأدواتها، ولكن على سبيل التمني لا التخطيط. لقد تشكلت من جديد فكرة **ضرورة بناء الإنسان قبل بناء الدولة**، والتركيز على الثورة على الاستبداد الداخلي قبل الثورة على الاستبداد العام، ورغم أن هذا المنطق تعترضه عقبة تربّص المستبدين بوعي الجماهير، إلا أنه لا بديل عنه.

الثورة في القرن الحادي والعشرين تختلف عن الثورات التي سبقتها في القرون المنصرمة، فلا نستطيع تشبيه الربيع العربي بالثورة الفرنسية، وبالتأكيد لا تشبه الثورة الإنجليزية أو الأمريكية، فمجموعة التناقضات تختلف في القرن المعاش والقرن السابق وما قبله، وهذه التناقضات لا يمكن أن تجد لها حلولاً عن طريق ثورات غير مكتملة على كافة الأصعدة، ولكي تكون مكتملة وعميقة الأثر لا بد أن تكون هذه الثورات طويلة الأمد بطابعها، متسلحة بالطليعة المثقفة المتعلمة التي تُعنى بمشاكل الشعب وتخلق الحلول المناسبة دون التفكير بالمصلحة الشخصية والنأي بالنفس، وأيضاً بمجموعة من الأحزاب التي تضع مصلحة البلاد فوق مصالحها الشخصية.

المراجع

- مانفيستو الحضارة الديمقراطية - عبدالله أوجلان – الثورة
- مركز الفرات للدراسات
- مركز مالكوم كير – كارنيجي للأبحاث
- المركز العربي للبحوث والدراسات
- تاريخ الثورة الفرنسية
- مجلة القدس العربي

قوى التحرر الوطنية

(الجيش الجمهوري الأيرلندي - شين فين) (حركة إيتا الإسبانية)

(جبهة بوليساريو) (حزب العمال الكردستاني وسر بقائه حتى الآن)

المحامية فيان أيوب

أعلن الجيش الجمهوري حرب التحرير الأيرلندية (1919-1921) أملاً منه في تحقيق حلم الدولة الأيرلندية الشاملة، لكن سرعان ما خابت آماله مع استبقاء بريطانيا لمنطقة (آلستر) بأقاليمها الستة وأغلبيتها البروتستانتية، وتوقيع الحكومة الأيرلندية اتفاق الاستقلال مع بريطانيا في العام 1921، وعلى إثر ذلك اقتصر اهتمام المنظمة على تحرير أيرلندا الشمالية، حيث لاقى هذا الاتفاق رفض جناح «إيمون ديفاليرا» اتفاق الاستقلال، منادين بالتمسك باستقلال كامل أيرلندا، في حين دعم مايكل كولينز وجناحه اتفاق الاستقلال

الجيش الجمهوري الأيرلندي:

الجيش الجمهوري الأيرلندي، تم تأسيسه عام ١٩١٩ انطلاقاً من مرجعية إيديولوجية وعقيدة عسكرية مستلهمة من الحركات الفدائية القومية الأيرلندية, التي كانت تنشط منذ القرن التاسع عشر ضد السيطرة البريطانية، إذ كان آخرها حركة المتطوعين الوطنيين، بقيادة المدعو جيمس كونولي، حيث تأسست عام ١٩١٣ ونفذت عدة عمليات ضد البريطانيين إبَّان الحرب العالمية الثانية, ولعل أبرزها كان تمرد أعياد الفصح عام ١٩١٦.

فيما بعد، عمد الجيش لإنشاء جناح سياسي أطلق عليه اسم الـ «شين فين» ليوكل له مهمة الاضطلاع بجهد سياسي سلمي يسند المجهود العسكري للمنظمة جنباً إلى جنب، ليصبّا في هدف واحد هو تحقيق الدولة الأيرلندية المستقلة ذات النظام الجمهوري.

أعلن الجيش الجمهوري حرب التحرير الأيرلندية (١٩١٩-١٩٢١) أملاً منه في تحقيق حلم الدولة الأيرلندية الشاملة، لكن سرعان ما خابت آماله مع استبقاء بريطانيا لمنطقة (آلستر) بأقاليمها الستة وأغلبيتها البروتستانتية، وتوقيع الحكومة الأيرلندية اتفاق الاستقلال مع بريطانيا في العام ١٩٢١، وعلى إثر ذلك اقتصر اهتمام المنظمة على تحرير إيرلندا الشمالية, حيث لاقى هذا الاتفاق رفض جناح «إيمون ديفاليرا» اتفاق الاستقلال، منادين بالتمسك باستقلال كامل إيرلندا، في حين دعم مايكل كولينز وجناحه اتفاق الاستقلال، لتدخل على إثر ذلك البلاد حرباً أهلية امتدت لعامين, ولتنتهي أخيراً بهزيمة الشين فين، وقبول كولينز عقد اتفاق معهم يضمن تعهّد الحركة بالانخراط في الحياة السياسية السلمية أملاً ببلوغ أهدافها.

دارت الحرب الأهلية بين الجناحين لثلاث سنوات، تخللها اغتيالات كثيرة لعل أبرزها اغتيال مايكل كولينز على يد أحد عناصر الجيش الجمهوري من المنقلبين عليه نتيجة توقيعه اتفاقيات لندن، التي نصت على بقاء إيرلندا الشمالية تحت النفوذ البريطاني, بينما منحت إيرلندا الجنوبية الاستقلال رغم تأدية الوزراء اليمين أمام الملكة. وتتألف إيرلندا الجنوبية من ٢٦ إقليماً وأغلبية سكانها من الكاثوليك، بينما يسكن الشمال أغلبية من البروتستانت.

لم تتوانَ فصائل الجيش الجمهوري الأيرلندي عن التمسك بالعمل العسكري لنيل حلم الدولة الأيرلندية, الذي تحوَّل إلى نزعة انفصالية تقدّم القطيعة الكاملة مع بريطانيا والانفصال التام عنها على الوحدة الأيرلندية نفسها، واستمر نشاط الجيش الجمهوري في شكل عمليات عسكرية وتفجيرات واغتيالات طيلة ثلاثينيات القرن المنصرم.

وتزامناً مع نشوب الحرب العالمية الثانية، حاول بعض قيادات الحركة وقتذاك، توطيد العلاقات وتمتين الاتصال بألمانيا النازية لتزويدهم بالسلاح، ما أزعج الحكومة البريطانية التي سرعان ما سنَّت قانوناً يُشرِّع حربها ضد الجيش الجمهوري، لتعدم فيما بعد عدداً من أفراده بتهمة الخيانة والتعاون مع العدو.

مطلع خمسينيات القرن المنصرم كانت المنظمة تحتضر، لا سيما بعد إعلان استقلال جمهورية إيرلندا الجنوبية عن الملكية البريطانية، مما جعل منها الحليف الأول والأكثر مصداقية للكاثوليك في الشمال.

ومع نهاية ستينيات القرن العشرين، بلغ تذمّر الأقلية الكاثوليكية من التهميش والإقصاء الاقتصادي والسياسي ذروته، إذ كان متطرفو البروتستانت لهم بالمرصاد، فاندلعت مواجهات عنيفة بين المتطرفين من الجانبين وأضحت بلفاست ساحة حرب.

وبنيران تلك المواجهة وُلد الجيش الجمهوري من جديد رافعاً شعار الدفاع عن كاثوليك الشمال في مواجهة البروتستانت وبريطانيا، حيث عاودت المنظمة استخدام أساليبها القديمة، التفجيرات والاغتيالات، لينتهي الأمر بانشقاقٍ جديد ولَّد جناحين؛ أحدهما عنيف ويسمى بـ (إيرا المؤقتة)، والآخر معتدل ويسمى بـ (إيرا الرسمية).

ومع تفاقم العنف ونشاط الجيش الجمهوري، نشرت بريطانيا قواتها للفصل بين الأحياء الكاثوليكية والبروتستانتية في دبلن وغيرها، وتفاقمت موجة العنف في إيرلندا الشمالية وبريطانيا, ففي١٩٧٢ أطلق مظليون بريطانيون النار على متظاهرين في (ديرّي) قُتِل على إثرها ١٣ شخصاً, فردَّت إيرا بعملية مُستهدِفةً قداساً لقوات المظليين في (آلدرشوتْ) ببريطانيا ما أسفر عن مقتل ستة مدنيين وعسكري واحد.

أواسط ثمانينيات القرن العشرين، وبعد اتصالات عديدة بين ساسة بريطانيين وآخرين بإيرلندا الجنوبية والشمالية، توصلوا على إثرها لبلورة مسودة اتفاقٍ بين رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور ونظيره الأيرلندي الجنوبي جون بروتون عام ١٩٩٥. واتفقا على إمكانية مشاركة الشين فينْ في المفاوضات إذا ما أعلنت إيرا تخليها المطلق عن العمل المسلح، ومع مضي أربع سنوات على تلك المفاوضات بين الحكومة البريطانية والأيرلندية الجنوبية، نتج عنه اتفاق سلام نص على إقامة إدارة شبه موحدة بين شطري إيرلندا علاوةً على تشكيل حكومة شبه مستقلة في منطقة (آليستر), مع ترك الحسم في مصير الوضع السياسي لإيرلندا الشمالية لاستفتاء شعبي ديمقراطي.

"أواسط ثمانينيات القرن العشرين، وبعد اتصالات عديدة بين ساسة بريطانيين وآخرين بأيرلندا الجنوبية والشمالية، توصلوا على إثرها لبلورة مسودة اتفاقٍ بين رئيس الوزراء البريطاني جونٍ ميجور ونظيره الأيرلندي الجنوبي جون بروتون عام ١٩٩٥. واتفقا على إمكانية مشاركة الشين فين في المفاوضات إذا ما أعلنت إيرا تخلْيها المطلق عن العمل المسلح، ومع مضي أربع سنوات على تلك المفاوضات بين الحكومة البريطانية والأيرلندية الجنوبية"

ـ حركة إيتا الإسبانية:

النشأة والتأسيس:

أنشئت منظمة "إيتّا" في منطقة الباسك الواقعة على الحدود بين إسبانيا وفرنسا، وحول إنشاء الحركة ثمّة أكثر من رأي حول من أنشأها بدايةً، فأحد الآراء يقضي بأن مجموعة من معارضي الحزب المحافظ آنذاك المعروف بـ "الحزب الوطني لإقليم الباسك" وكان هؤلاء المعارضون ممن نفاهم الجنرال فرانثيسكو فرانكو خلال سنوات حكمه الذي وصف بالديكتاتورية، هم الذين أنشؤوا الحركة.

أما الرأي الآخر فيقضي بأنّ الحركة أنشئتْ من قبل طلاب قوميين ثائرين على ركود الحزب القومي الباسكي «حزب معتدل وهو الحزب الحاكم اليوم في منطقة الحكم الذاتي الباسكية في مواجهة الحركة الفرنكوية».

بنت إيتّا عقيدتها على أسسٍ ثلاثة: يأتي في مقدمتها الدفاع عن اللغة المحلية والعرق الباسكي، وثانيها معاداة ومقاومة الإسبانية بشتى السبل، وثالثها العمل الدؤوب على

استقلال بلاد الباسك التي تضم مقاطعات (آلابا وبيثكايا وغيبوثكويا الإسبانية، ولابوردي ونابارا السفلى وثوبيروا الفرنسية).

قامت الحركة بأنشطة مسلحة واختطافات، حيث كانت أول عملية مسلحة تقوم بها عام ١٩٦١وهي استهداف قطار يقلّ فريقاً من أنصار الجنرال فرانشيسكو فرانكو الذي حكم إسبانيا في الفترة ١٩٣٩-١٩٧٥, كما واغتالت الحركة عام ١٩٦٨ مدير مكتب المخابرات الإسبانية في مدينة سان سبستيان في إقليم الباسك ميليتون مانتاناس، وفي عام ١٩٧٣ اغتالت كذلك رئيس الوزراء الإسباني لويس كاريرو بلانكو بسيارة ملغومة في مدينة مدريد، تلتها تفجيرات عام ١٩٧٤ في المدينة ذاتها, لتنشئ بعدها الحركة عام ١٩٧٨ جناحاً سياسياً باسم "هري باتاسونا" دون أن يمنعها ذلك من الاستمرار في عملياتها العنيفة والمسلحة، إذ كان مطلع الثمانينيات أكثر السنوات دموية في تاريخ الحركة.

لم تتوانَ الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي عن إدراج المنظمة على لوائح الإرهاب، فيما أعلنت المنظمة من جانبها وقف عملياتها العسكرية مؤقتاً عام ١٩٨٩، ودخلت في مفاوضات مع الحكومة الإسبانية، لتعود وتستأنف نشاطها المسلح عام ١٩٩١, وتستهدف بمحاولةٍ فاشلة موكب الملك خوان كارلوس عام ١٩٩٥وبعدما فشلت مفاوضاتها مع الحكومة عام ١٩٩٩ صعّدت من عملها المسلح عام ٢٠٠١، ونفذت ١٦ عملية، راح ضحيتها ١١ شخصاً وفق إحصائياتٍ محلية وقتذاك.

بعد عملياتٍ كثيرة، وُصِف الكثير منها بفائق الدموية، أعلنت حركة إيتّا أنها حلّتْ تماماً كلّ هياكلها، وأنهت حملتها التي امتدت لأكثر من ٥٠ عاماً، وذلك في خطاب بتاريخ ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١٧.

ـ جبهة بوليساريو:

عام ١٩٩١, توقفت الحرب بين الجبهة والمغرب، نتيجة التوصل لاتفاق قضى بوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة بحثاً عن حلول سياسية لإخماد النزاع ووأدِه.

كانت الجبهة مدعومة بشكلٍ كبير من قبل الحكومة الجزائرية، تحديداً في الجانب الدبلوماسي، عبر السعي لدى عدد من دول العالم للاعتراف بـ «الجمهورية الصحراوية» مما دفع منظمة الوحدة الأفريقية لتعترف رسمياً بالحكومة الصحراوية كعضو فيها عام ١٩٨٤، فيما جاء رد المغرب على هذا الاعتراف الذي اعتبرته استفزازاً لها، بالانسحاب من المنظمة في العام ذاته.

طرحت الأمم المتحدة عدة حلول في محاولةٍ منها لتسوية النزاع بين المغرب و «البوليساريو»، لكنها لم تلقى آذاناً صاغية، فحل الاستفتاء كواحدٍ من خيارين مطروحين لا ثالث لهما، إما الانضمام للمغرب وهو ما ترفضه الجبهة جملة وتفصيلاً، أو الانفصال عنه وتكوين دولة الصحراء الغربية المستقلة وهو ما يرفضه المغرب ويعتبره انتقاصاً من سيادته وخرقاً لها, لكن وبالرغم من ذلك، قامت الأمم المتحدة بالترتيبات الكاملة لتنظيم عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية، لكن العملية تعطلت بسبب عدم الاتفاق على من يحق له المشاركة في الاستفتاء.

قدّم ممثّل الأمين العام في قضية الصحراء الغربية جيمس بيكر خيار الحل الثالث القائم على منح الصحراء الغربية حكما ذاتياً واسعاً تحت الإدارة المغربية، الأمر الذي وافق عليه المغرب ورفضته الجبهة وتضامنت معها الجزائر.

عام ٢٠٠٢ طرح كوفي عنان حينذاك، خيار التقسيم كحل ومقترح رابع على أن يكون للمغرب الثلثان وللبوليساريو الثلث، حيث

رحبت الجزائر بهذا الحل فيما رفضه المغرب رفضاً قاطعاً, بل وراح يتهم الجزائر بأن قبولها للمقترح يكشف عن أطماعها الإقليمية.

بالرغم من تعاقب أكثر من شخص لمنصب الأمين العام الخاص بقضية الصحراء الغربية, دائماً ما كان يحول ذلك دون الوصول لحل سياسي متفق عليه, كما وفشلت مفاوضات «مانهاست» التي انطلقت أولى جولاتها بمشاركة وفدين أحدهما من الجزائر والآخر من موريتانيا حزيران ٢٠٠٧ بضواحي نيويورك لفضّ النزاع.

رفضت البوليساريو مقترح المغرب الذي قدمته في نيسان ٢٠٠٧ للأمين العام للأمم المتحدة, والذي كان ينص على منح الحكم الذاتي للصحراء الغربية شرط الاحتفاظ برموز السيادة الوطنية من قبيل العلم, التمثيل الخارجي, العملة الوطنية وغيرها.

لاحقاً, تحدثت مصادر إعلامية عدة عن وجود انشقاق داخل «البوليساريو» إضافة لظهور تيار عام ٢٠١٠ تحت اسم «خط الشهيد» مطالباً بالدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب دون شروط مسبقة.

فيما ظهرت في مخيمات منطقة تندوف حركة أطلقت على نفسها اسم «حركة شباب التغيير» تتهم قيادة جبهة البوليساريو بالفساد, وتطالب بتحسين أوضاع اللاجئين الصحراويين, وكذلك بضرورة رحيل الوجوه القديمة وضرورة إدخال عناصر شابة لقيادة الجبهة.

حزب العمال الكردستاني /PKK/:

هو حزب سياسي يساري, تأسس عام ١٩٧٨ من قبل مجموعة من الطلاب الماركسيين, بينهم السيد **عبد الله أوجلان** الذي تولى رئاسة الحزب فيما بعد, وبدأت تتوسع قاعدة

> **إن ما تعرض له ومازال الشعب الكردي في الأجزاء الأربعة لكردستان المحتلة، كان كافياً لالتفاف الشعب عامة حول حزب العمال الكردستاني، ما أعطاه حافزاً قوياً للبقاء إلى يومنا هذا كممثل للشعب الكردي وحامل راية التحرر للشعوب التواقة للحرية ورغم تخاذل العالم في وجّه العمال الكردستاني ووضعه على قوائم الإرهاب العالمي على سبيل الغزل السياسي لتركيا؛ فإنه أستطاع أن يتواجد وبقوة في كل مكان يتعرض فيه الشعب الكردي وشعوب المنّطقة بشكلٍ عام للظلم**

الحزب منذ تأسيسه إلى يومنا هذا, لا سيما بعد بدء الحزب لنشاطه العسكري عام١٩٨٤, حيث اتخذ مقاتلو العمال الكردستاني جبال كردستان مركزاً لقيادة الحزب بعملياته العسكرية والسياسية.

كانت حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم, أكثر حقب الكفاح المسلح بين الكردستاني والجيش التركي, الذي قام بحملات إبادة جماعية وتطهير عرقي لآلاف القرى بحجة محاربة الكردستاني, علاوة على أن العمليات العسكرية التركية, نتج عنها تغيير ديمغرافي في آلاف القرى بذريعة ملاحقة عناصر الحزب آنف الذكر, وعليه حدثت هجرات جماعية صوب الداخل التركي من قبل السكان المهجَّرين من قراهم ومزارعهم.

اختُطف قائد الحزب؛ السيد عبد الله أوجلان وهو في طريقه لمطار نيروبي, عاصمة كينيا في ١٥شباط ١٩٩٩, بعد ما يقارب خمسة عشر

عاماً من الكفاح المسلح، ليُنقل مباشرةً إلى تركيا ويخضع لمحاكمة صورية انتهت بالحكم عليه بالإعدام، ليخفف الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد نتيجة للغضب العارم الذي اجتاح غالبية دول العالم من قبل مناصري حزب العمال الكردستاني وقائده أوجلان وقتذاك.

وفيما بعد تكررت المبادرات أحادية الجانب من قبل الكردستاني، الرامية للسلام وإنهاء الحرب وحل القضية الكردية بالحوار، ولكن دائماً ما كانت تلك المبادرات تصطدم بالتعنّت التركي من قبل الحكومات المتتالية، التي دائماً ما كانت تفضّل القمع والترهيب على الحوار والسلام، علاوةً على ذلك فقد أعلن الحزب وقف إطلاق النار من جانب واحد ودون شروطٍ مسبقة لمراتٍ عدة، ما تسبب بالحرج لأنقرة أمام الرأي العام العالمي، لكن ذلك لم يشفع للقضية الكردية بأن يكون حافزاً للحكومة التركية بالمضيّ قدماً نحو صفقات سلامٍ طُرحت لأكثر من مرة بصيغٍ مختلفة، بل على النقيض من ذلك، دائماً ما كانت تُواجَه بحملات عسكرية شرسة يُستخدم فيها كل أصناف الأسلحة لا سيما المحرّمة منها.

سرّ بقاء حزب العمال الكردستاني:

كما يعرف القاصي والداني بأنَّ منطقة الشرق الأوسط تمثل في يومنا هذا بؤرة الصراع العالمي، وبالتحديد منطقة ميزبوتاميا وكردستان المحتلة المجزّأة لأربعة أجزاء، كنتيجة مخزية لاتفاقية سايكس بيكو، حيث قُسمت كردستان لأربعة أجزاء وأُلحِق كل جزء منها بدولة (تركيا - سوريا - العراق - إيران) ما دفع بالحكومات الغاصبة لكردستان بسلك كل محاولات التطهير العرقي والصهر الاجتماعي بحق الكرد، في محاولةٍ منهم لطمس الهوية الكردية وحلّها، لكن ما لم يكن في حسبان الدول المحتلة لكردستان، هو أنَّ ممارساتِهم هذه ولّدت الكثير من حركات المقاومة الكردية التي كان آخرها **حزب العمال الكردستاني**، الذي بقي قوياً متماسكاً رغم كل السياسات المتّبعة بهدف القضاء على الحزب، سواء من الداخل عبر تجنيد العملاء في صفوفه بغية إحداث شروخ وانشقاقات، أو من الخارج عبر تصفية كوادره أو زجّهم في السجون.

إنَّ ما تعرّض له ومازال الشعب الكردي في الأجزاء الأربعة لكردستان المحتلة، كان كافياً لالتفاف الشعب عامةً حول حزب العمال الكردستاني، ما أعطاه حافزاً قوياً للبقاء إلى يومنا هذا كممثل للشعب الكردي وحامل راية التحرر للشعوب التوّاقة للحرية.

لكن تخاذُلَ العالم في وجه العمال الكردستاني ووضْعه على قوائم الإرهاب العالمي على سبيل الغزَل السياسي لتركيا؛ لم يقف عائقاً أمام الحزب ليتواجد وبقوة في كل مكان يتعرّض فيه الشعب الكردي وشعوب المنطقة بشكلٍ عام للظلم، وما شنكال إلا خير شاهد على تلبية العمال الكردستاني لنداء الإيزيديين في وجه آلة الإجرام «داعش» وغيرها من التشكيلات الإرهابية، التي كانت تشكل تهديداً للنسيج الاجتماعي للمنطقة.

المراجع:

- موقع الجزيرة نت
- موقع مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي
- الموقع الرسمي لحزب العمال الكردستاني
- مواقع إلكترونية متفرقة

شمال وشرق سوريا

بين الأحزاب المُستنسَخة والمناسباتيّة, والمهامّ الوطنية

فوزي سليمان

لكل عصر سماته وخصائصه التي تميّزه عن العصور الغابرة التي سبقته وتطبعها بطابعه التقدمي، ويعدّ ذلك واحداً من قوانين التطور الديالكتيكي، هذا القانون الذي أخذ طابع الأبدية، وهو الوحيد الذي عصى على قوانين الديالكتيك الثلاثة ولا يتغير، ألا وهو قانون: «كل شيء يتغير، كل شيء يتبدل». وقد عبر عن ذلك الفلاسفة اليونانيون بمثال يبسّط الأمر بشكل لا يقبل الجدل، وذلك من خلال مقولة: «لا يمكن للمرء أن يستحمَّ في نهر جارٍ مرَّتين».

ولكن يبدو أن هذا القانون لا يأخذ مفاعيله مع أغلب أحزابنا في شمال وشرق سوريا، على الرغم من الكمّ الهائل لأسمائها التي تكون غالباً غير معروفة لعامة الشعب، وأنا كفرد من هذا المجتمع حقيقة لا أعرف أكثر من ثلاثة أو أربعة أحزاب، في حين يُقال إنه هناك أحزاب بالعشرات، وقد نُتَّهم بالجهل والسَّطحية لعدم معرفتنا في هذا المجال.

هنا لن نخوض في تعريفات الحزب أو الأحزاب ومهامها وأسباب تشكيلها، ولكن وجود هذا العدد الهائل من الأحزاب في بقعة جغرافية صغيرة مثل شمال وشرق سوريا والتي تعداد سكانها لا يتجاوز خمسة ملايين، أمر يستوجب التوقّف عنده. وقبل أي شيء آخر، وقبل الخوض في الأمر وسبر أغوار هذه الظاهرة الغريبة، لا بدّ من الإشارة والتأكيد على أن التعددية في أي مجتمع هو أمر صحي وإيجابي ولا بدّ منه، ولكن مع كل أسف هذا الأمر لا ينطبق والحالة المُعاشة على أرض الواقع هنا في شمال وشرق سوريا، ولفهم الواقع أكثر؛ يمكننا الاستشهاد بالأحزاب الشيوعية – الماركسية اللينينية – التي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط خصوصاً والعالم عموماً.

لن نخوض كذلك في مسألة صوابيّة أو عدم صوابيّة الفكر الماركسي اللينيني، إنما مقصدنا معرفة الظروف والأسباب التي أنتجت عملية الاستنساخ التي تم فيها تشكيل هذه الأحزاب، فبدلاً من أن تعمل على تطبيق النظرية الماركسية اللينينية استناداً على واقع وتطور كل مجتمع، انجرَّت نحو نسخ التجربة السوفييتية أكثر من السوفييت أنفسهم في بلدانهم، لدرجة أضحت الشعوب تستهجن الأمر بطريقتها، وللتَنَدُّر كانت تصف الأمر بمقولة «**لو أمطرت في موسكو، نجد الأحزاب الشيوعية والاشتراكية قد فتحت المظلات هنا ..**»، وهو تشبيه فيه الكثير من الحقيقة؛ إذ لم تستطع تلك الأحزاب تجاوز أطر النسخ التي أقحمت نفسها فيه، وقد تجلى ذلك بكل وضوح مع انهيار الاتحاد السوفياتي لتنهار هي الأخرى الواحد تلو الآخر، وفي أحسن الأحوال بقاء الاسم فقط، ولكن دون أي فعالية تذكر، اللهمّ إلا في المناسبات والتي غالباً لا صلة لها بالمجتمع مثل الاحتفال بثورة أكتوبر التي قادها لينين ورفاقه البلاشفة.

والأنكى من ذلك؛ هو أن هذه المناسبات تُقام ضمن أطر مقولبة وخطاب جامد لا يتغير، وهو مكرّر، هذا ناهيكم عن مواقفها الهزيلة إزاء العديد من القضايا، والتي غالباً ما تكون ضمن إطار ما يُرضي الأنظمة في هذا البلد أو ذاك. في حين أنها في بدايات انطلاقاتها كانت تمثّل قوة فاعلة وتمتلك أرضية جماهيرية واسعة ومؤثرة في القرار السياسي ككل، لكن ونتيجةً لتقوقعها داخل أطر نظرية بحتة، بالإضافة إلى الجمود العقائدي وتحالفاتها الخاطئة والقاتلة مع القوى القومية الحاكمة، كما شاهدناه في العراق وسوريا وغيرها من الدول القومية، تحوَّلت إلى أحزاب قومية ذيلية تدور في فلك الأنظمة القومية، والتي هي الأخرى –الدول القومية– طبَّقت الفكر القومي، عن طريق الاستنساخ أو النقل، وبأسوأ الأشكال، لتتحول نحو الديكتاتورية والفاشية، بل وأسوأ من ذلك بكثير، والواقع المعاش في الشرق الأوسط يؤكد هذا الأمر.

وهكذا نجد هذه الأحزاب (الماركسية اللينينية) ما هي إلا نسخة مشوّهة عن القومية المقيتة، ولكن بأسماء اشتراكية.

وإذا ما انعطفنا إلى حال الأحزاب في شمال وشرق سوريا؛ فسنجد أن عملية الاستنساخ الآنفة الذكر تنطبق عليها لدرجة كبيرة، وهنا لا بد أيضاً من استذكار مقولة لينين حول هذا التشبيه «**كل تشبيه أعوج**»، رغم ذلك سنتطرق إلى هذا التشبيه كلوحة جميلة أصيلة تحمل من المعاني والأفكار الفلسفية التي لا نهاية لها، إلا أنها تعرَّضت للكثير من

عمليات الاستنساخ والتلاعب بها، لدرجة ضاعت الأصيلة بين الكمّ الهائل من التزييف، ليتوه معها المرء في معمعة طاحنة بين الحقيقة والرِّياء، وهذا بالضبط أحد أهم الأمور التي يعاني منها الشعب في شمال وشرق سوريا والشعب الكردستاني عموماً. وإذا ما أردنا في هذه النقطة بالذات التعمق في الأمر والخوض فيه؛ نجد أن للدول المستعمرة لكردستان دور أساسي في هذه العملية الاستنساخية، لنكون وجهاً لوجه أمام أحزاب –وجميعها طبعاً تدَّعي الوطنية– عديدة، وزمام أمور أغلبها السّاحق ليس بيدها، إنما تخلت عنه تماماً للغير، ولا حول لها ولا قوة إلا في مجالات محددة معروفة للجميع، وتنحصر في المناسبات والأعياد وتوزيع الروزنامات السنوية وجمع التبرّعات، وضمن إطار ضيق جداً ومحصور، وهكذا نكون وجهاً لوجه أمام أحزاب مستنسخة مناسباتيّة يعلو ضجيجها مع صغائر الأمور، وتكون غير مرئية في الأمور المصيرية التي تمسّ مستقبل الشعب والوطن والدفاع عنهما تجاه جميع المخاطر المحدقة بهما من كل حدب وصوب، والتي يجب أن يكون للأحزاب الدور الفاعل والطليعي في مواجهتها، وهذه هي الطّامة والمصيبة والعلة التي نعاني منها على جميع الأصعدة السياسية والدبلوماسية والعسكرية، في حين أن الحقبة التي نمر بها، ومنذ أكثر من عقد، تُعَدُّ الأخطر منذ قرن، وفي نفس الوقت هي فرصة تاريخية لا يمكن أن تتكرر، ويجب الاستفادة منها في اليوم الواحد خمساً وعشرين ساعة وأكثر، هذا مع إدراكنا أنه هناك تغييرات كبيرة على المستوى العالمي يجري الإعداد لها على قدم وساق وتتجه بخطى متسارعة نحو حقبة يرغب الجميع أن يطبعها بطابعه، حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة.

ما يجري على أرض الواقع، وخصوصاً في كردستان ككل وأوكرانيا؛ يُثبت أننا مقبلون على حقبة خطيرة وليست بطويلة وبعيدة المدى، سيتم فيها إعادة رسم مناطق النفوذ من قبل القوى المهيمنة على العالم، وهذا الأمر أضحى من بديهيات سياسة المصالح، وبنفس الشكل يفسّر التحرّكات المكوكية للأنظمة المعادية لتطلعات الشعوب في الحرية والديمقراطية. وقد قطع أبناء شعبنا في شمال وشرق سوريا أشواطاً جداً مهمة على المستويين الداخلي والخارجي، ورغم كل المكتسبات التي تحققت؛ مازال هناك خطر كبير يهدد وجودها أرضاً وشعباً، وهنا لن نخوض في التهديدات الخارجية؛ لأنها قائمة دائماً وأبداً وتتصاعد بشكل مستمر، لذلك علينا الولوج إلى الداخل وسدّ الثغرات العديدة التي يتسلل منها الأعداء لضرب التجربة الفتية من الداخل.

بناءً على ما تقدَّم؛ فإن للأحزاب الدور الأكثر فاعلية في تحويل التطورات لصالح إحقاق الحقوق لشعوبها، وهذا الأمر لا يحتاج إلى دعوات لتلبية متطلبات المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم أجمع، ولا حتى إلى نقاش، فالهدف بالنسبة للكرد هو تبنّي

"بإمكاننا القول وبصوت عالٍ للجميع، اقتربنا من نهاية مئةً عام من المآسي والآلام والعذابات، من خلال التعرض لأبشع أشكال الإبادة والتمييز العنصري المقيت، ولقد فشل الأعداء في تحقيق مآربهم وأهدافهم، بشكل جعلهم أكثر وحشية وفاشية. والزلزال الذي ضرب المنطقة مؤخراً؛ إثبات على دناءة العدو الذي نواجهه، وبنفس الشكل إثبات للعالم على الوجه الحقيقي للإرهاب."

هُويَّته الوطنية والتاريخية والثقافية، ولكن تشرذم الأحزاب على الساحة في شمال وشرق سوريا إلى عُصَبٍ وكُتَلٍ متفرّقة ترك الساحة مفتوحة على مصراعيها أمام المتربّصين بها، رغم ذلك مازال الوقت متاحاً أمام إعادة قراءة المرحلة التي نمرّ بها وأداء المهام الملقاة على عاتق الجميع، وبدون استثناء.

ولكن –وللأسف– فإن تحوّل بعض الأحزاب إلى أداة سيئة بأيدي الأعداء، والتي ربطت وجودها بوجودهم، لا يبعث على الكثير من التفاؤل، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال توخّي حدوث أي تغيير في بنية تفكيرهم المعتمد بشكل كلي على الارتزاق والتبعية، حيث أنها أفلست على جميع الأصعدة، وفي مقدمتها على الصعيد الأخلاقي. هنا لسنا بصدد توجيه الإملاءات على أي كان؛ ولكن لا بد من وضع بعض النقاط على الحروف.

ولنتطرق إلى السؤال السهل الممتنع، الذي لطالما طرحه الفلاسفة (أفلاطون):من أنت ...؟! وماذا تريد...؟!

إن طلب الأجوبة ممَّن قيَّد إرادته بسلاسل التبعية للغير ويعمل على تعويم وشرعنة الاحتلال؛ لهوَ أمر عقيم ويكون قد أقحم نفسه في شرك تلك الجهات التي تسعى أساساً إلى إلهاء وتشويش القوى الوطنية وإخراجها عن مسيرتها، وفعلياً يتم العمل من جهة أخرى –ومن قبل العديد من القوى الفاعلة والمؤثرة– على تعويم هذه الأحزاب، أو على الأقل ملء الساحة بهم من خلال نِسَبٍ محددة مسبقاً، والتي تُعَدُّ شكلاً آخر من أشكال الضغط على هذا الطرف أو ذاك. والأنكى من كل هذا؛ هو أن بعض الأحزاب في شمال وشرق سوريا فاقدة للشخصية الخاصة بها التي تميزها، فهي ذات شخصية مشوَّهة تماماً، وهي أشبه بخليط من كل شيء باستثناء الوطنية، فلسان حالها لا علاقة له لا بالجغرافيا ولا التاريخ ولا الأرض، إنما هو لسان حال الأعداء، ليتحولوا إلى مجرد أوراق تستخدم خلال فترة محددة جداً، ومن ثم تُرمى في المكان المخصص لها. وما الفضائح الأخيرة التي تداولتها وسائل الإعلام، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، إلا مؤشراً على الانحطاط والمستنقع الذي غرقوا فيه وأقحموا أنفسهم بأنفسهم في متاهات لا يمكن للذاكرة المجتمعية أن تتخطّاها, ففي الوقت الذي يتخبَّط الشعب بدمائه للحفاظ على وجوده المُستهدَف بأبشع أشكال الحروب التي ينذى لها جبين الإنسانية، نجد في الوقت عينه (قادة) الأحزاب يعيشون حياة الخُزي والعار في الفنادق المخملية ضمن حالة من الترف والبذخ، وهم ليسوا سوى عبيد وببّغاوات تقلد ما يُملى عليهم من توجيهات. في هذه النقطة بالذات نعود ونستذكر مقولة لينين التي وجّهها للقس غابون: «لا تحقّروا أنفسكم أمام عدوكم اللدود».

بناءً على ما تقدّم؛ ورغم أهمية وحساسية المرحلة والوقت معاً، بإمكاننا القول وبصوت عالٍ للجميع، اقتربنا من نهاية مئة عام من المآسي والآلام والعذابات، من خلال التعرّض لأبشع أشكال الإبادة والتمييز العنصري المقيت، ولقد فشل الأعداء في تحقيق مآربهم وأهدافهم، بشكل جعلهم أكثر وحشية وفاشية. والزلزال الذي ضرب المنطقة مؤخّراً؛ إثبات على دناءة العدو الذي نواجهه، وبنفس الشكل إثبات للعالم على الوجه الحقيقي للإرهاب. وفي الطرف المقابل هناك الكثير من المنجزات التي تحققت لأول مرة في تاريخنا القديم والحديث، ولا يمكن لأحد الاستهانة بها وهي في تصاعد مستمر، ولذلك لا بد للجميع قراءة ودراسة حقيقة المرحلة التي نمر بها، واتخاذ الخطوات اللازمة لتلبية متطلباتها، ويكون ذلك فقط وفقط من خلال تبني الهُويّة الوطنية، بغضّ النظر عن المعتقد، فالتاريخ لا يرحم أحداً، وللشعوب ذاكرة لا يمكن لأحد محوها.

الإعلام الأسود ودوره في خطاب الكراهية وصناعة التطرف والتطرف العنيف وتأثيراته المختلفة

«صناعة الخديعة»

محمد علي جابر

جمهورية مصر العربية

تمهيد

هناك الكثير من المفاهيم والمصطلحات المتداولة في عالم الإعلام اليوم تحمل دلالات وأبعاداً غير مفهومة للمتابع العام، وتلعب هذه المفاهيم والمصطلحات الدور الكبير في إعطاء أو إيصال الرسائل المراد توجيهها من قبل الدول أو الجهات. في بحثنا هذا سنحاول تسليط الضوء على الجوانب الخفية لعمل الإعلام والإعلام الإلكتروني.

لقد كان الإعلام إلى وقت قريب مقتصراً على الصحف الورقية والإذاعة والتلفزيون, وكان المتعاملون معه قلة قليلة قياساً إلى هذه الأيام التي طغى فيها وبلغ الأوج. فدخل كل بيت عبر الشبكة العنكبوتية ليتعاطاه جميع فئات وشرائح المجتمع, حتى وصل الحال إلى حدّ الإدمان. أصبح التواصل بين الناس- دونما اعتبار للزمان أو المكان- أهم سمات العصر, وتم ذلك بالصوت والصورة, وغدت الكاميرا تنقل كل خبر بأسرع ما يمكن, بل ويتابع المشاهد الأخبار على الهواء مباشرة في بثّ مباشر.

معنى وتعريف الإعلام ودوره, والإعلام الأسود

في التعريف المجازي للإعلام يُقصد به تزويد الناس بالأخبار الصحيحة, والمعلومات السليمة, والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع, أو مشكلة من المشكلات, بحيث يعبّر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم.

ولقد عرّفه العالم الألماني (أوتوجروت) بأنه التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وروحها وميولها, واتجاهاتها في نفس الوقت.

الإعلام له دوره في كل الظروف سلماً وحرباً, إلا أن هذا الدور قد تعاظم إلى درجة غير مسبوقة وازداد إلى حد هائل مع تعدد وسائله وكثرتها وتطورها وسهولة الوصول إليها والتعامل معها, بعيداً عن المراقبة الرسمية التي كانت تكبح جماحه وتقيّد حركته.

إن تضليل وخديعة عقول البشر كما وصفه «باولو فرير» ضمن أدوات صناعة القهر , فهي إحدى الأدوات التي تسعى الأنظمة والمؤسسات من خلالها إلى «تطويع الجماهير» وتفسر وتبرر الشروط السائدة للوجود وتضفي عليها أحياناً طابعاً غير منطقي يضمن التأييد الشعبي لنظام اجتماعي لا يخدم في المدى البعيد المصالح الحقيقية للأغلبية. وعندما يؤدي التضليل الإعلامي للجماهير دوره بنجاح تنتفي الحاجة إلى اتخاذ تدابير اجتماعية بديلة.

الإعلام والإعلام الموجّه

على الجانب الآخر فإن الإعلام, بوسائله المختلفة التقليدية منها والحديثة على السواء, وبما يقوم به من دور محوري في مناقشة وتناول مختلف قضايا المجتمع, لا يقف بطبيعة الحال بعيدًا عن هذا الأمر, إذ اهتمت وسائل الإعلام وعبر سنوات طويلة مضت, بمتابعة ظاهرة صناعة العنف والتطرف, فأصبحت توليها الصدارة وتخصص لمعالجتها مساحات واسعة ضمن صفحاتها وبرامجها وشبكاتها, حتى أصبحت أخبار التطرف والعنف والإرهاب وتبعاته ضيفًا مشتركًا ودائمًا بين وسائل الإعلام.

الإعلام تلك الآلة السحرية التي يمكنها توجيه الرأي العام إلى شيء ما وإبعاده عن آخر, وتحويلة إلى النقيض وتعبئته وتصوير ما ليس له وجود على أنه واقع ليس منه مفرّ, عن سيطرة الإعلام على الجماهير وعن السيطرة على الإعلام من قبل مجموعة محدودة ومعينة نتحدث.

إن خطورة الإعلام في هذا العصر تضاعفت أضعافاً كبيرة وبات يشكل سلاحاً فتّاكاً يلعب بعقول الناس ويوجهها حيث يشاء, ويوظفها وفق أهدافه ومراميه. كم معركة استطاع الإعلام فيها أن يزيّف الحقائق ويلبسها الثوب الذي يريد ويخدع به المتلقي ويؤلم مخبره. وإذا كانت المعارك والحروب يديرها جنرالات الحروب والعسكرة, فإن المعارك الإعلامية يوجهها متخصصون في تلوين الأخبار وفق المصلحة التي تدرّ عليهم أموالاً طائلة يسيل لها لعابهم وليذهب غيرهم إلى الجحيم. إنها الأنانية المفرطة التي تعمي وتصمّ.

الإعلام الأسود أو «**صناعة الخديعة**» هو من أخطر الوسائل والأدوات والأساليب أو الحروب التي تستهدف عقول البشر، وقد نشط الإعلام الأسود في عهد ألمانيا النازية، وظهر بوضوح في كتاب «كفاحي» لـ «أدولف هتلر» الذي كتب يقول: «إنني أفضِّل الحديث إلى جمهور قد فرغ لتوّه من تناول عشائه؛ لأنه يكون حينها مرتاحاً ويغلبه النعاس».

قوة تأثير الإعلام على عقلية وإدراك المتلقي

إنّ الاعتماد على دراسة الأطر الإعلامية والتي تُعدّ من المداخل التي تجمع بين قوة تأثير وسائل الإعلام ومحدودية هذا التأثير، حيث تكمن قوة التأثير في الإطار الذي تقدم وسائل الإعلام المعلومات من خلاله، وبالتالي التأثير على طريقة إدراك المتلقي للمعلومة ضمن هذا الإطار المقدَّم والمعدّ من قبل وسائل الإعلام, أما محدودية هذا التأثير، فإنها تكمن في المتلقي وأفكاره المسبقة والعمليات المختلفة التي يتم من خلالها تمثيل واستيعاب المعلومات الواردة له حتى يتسنى للفرد إدراكها بالطريقة التي تتفق وأفكاره واتجاهاته. وتسمح نظرية الأطر الإعلامية بقياس المحتوى الضمني للرسالة الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، كما تقدم هذه النظرية تفسيرًا منظمًا لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باختيارات وباستجابات المتلقي المعرفية والوجدانية لتلك القضايا.

الإعلام و وسائل صناعة الخديعة

تتراوح وسائل الإعلام الأسود بين الكذب الصريح وبين تحريف المعلومة والتضخيم والتهويل والإثارة والبلبلة، والمقصود به توصيل المعلومة محرَّفة أو خارج سياقها الصحيح لكي تشوّه وعي المواطن، وهي درجات:

"تتراوح وسائل الإعلام الأسود بين الكذب الصريح وبين تحريف المعلومة والتضخيم والتهويل والإثارة والبلبلة، والمقصود به توصيل المعلومة محرفة أو خارج سياقها الصحيح لكي تشوه وعي المواطن، وهي درجات:إن وسائل التضليل عديدة ومتنوعة، لكن من الواضح أن السيطرة على أجهزة المعلومات والصور على كل المستويات وسيلة أساسية"

إن وسائل التضليل عديدة ومتنوعة, لكن من الواضح أن السيطرة على أجهزة المعلومات والصور على كل المستويات وسيلة أساسية. ويتم تأمين ذلك من خلال إعمال قاعدة بسيطة من قواعد اقتصاد السوق, فامتلاك وسائل الإعلام والسيطرة عليها شأنه شأن أشكال الاقتصاد والتجارة الأخرى.

والنتيجة الحتمية لذلك هي أن تصبح محطات الإذاعة وشبكات التلفزيون والصحف وصناعة السينما ودور النشر جميعاً جملة متنوعة من المؤسسات والتكتلات الإعلامية, وهكذا يصبح الجهاز الإعلامي جاهزاً للاضطلاع بدور فعّال وحاسم في عملية التضليل.

تحريف المعلومات: ومن أمثلة ذلك تحريف تصريح لشخصية عامة بغرض تشويه صورته أو الاتجاه الذي يمثله.

التكتيم والتجاهل الإعلامي: ويقصد

به إخفاء معلومات عن الرأي العام، أو إخفاء المتسبب الحقيقي في استمرار اشتعال الموقف.

المصادر المجهولة: وهو صياغة الخبر منسوباً لمصادر مجهولة، وعادة ما تلجأ الوسيلة الإعلامية إلى هذا في نشر الشائعات الكاذبة لتوجيه الرأي العام أو التأثير عليه دون تحمّل أدنى مسؤولية، مثل قول: «أفادت مصادرنا الخاصة.. صرّحت مصادر مطلعة.. تواترت الأنباء».

التهويل أو التضخيم: يقصد به المبالغة في تضخيم الحدث، مثل تركيز عدسة الكاميرا على جزء معين من ميدان التحرير حيث يمتلئ بالمتظاهرين، في حين أن باقي الميدان لا يوجد به أحد.

بث الذعر: ويقصد به إثارة الفزع والخوف لدى جمهور المشاهدين أو القرّاء من شخص أو اتجاه بعينه، عن طريق الإلحاح على فكرة الخطر البالغ الناتج عن تأييد هذا الشخص أو هذا الاتجاه، حتى ينصرف الناس عن ذلك.

الكذب الصريح وقلب الصورة: يُقصد به اختلاق معلومات غير حقيقية وكاذبة للتأثير على الرأي العام، أو توجيهه في اتجاه بعينه.

البلبلة: وهي من أشهر أساليب التضليل الإعلامي بنشر معلومات متضاربة يكذّب بعضها بعضاً في الزمن الواحد أو المكان الواحد؛ بهدف إحداث حالة من البلبلة لدى الرأي العام.

التدليس: وهذا يظهر بنشر أخبار كاذبة ثم أخذ رأي خبراء فيها قبل أن يتبيّنوا صحتها، فتصل المعلومة للقارئ على أنها منقولة عن خبير، بينما الهدف توريط الخبير أو السياسي والتدليس على القارئ أو المشاهد.

التضليل الإعلامي

وهو إحدى الأدوات الرئيسة للسيطرة التي غالباً ما تكون صنيعة مجموعة صغيرة حاكمة من صنّاع القرار من أصحاب الشركات ومسؤولي الحكومات المهيمنة والقوية، وإنه لمن المفيد أن نورد تحفظاً تحذيرياً واحداً في هذا البحث.

وليس من المستغرب أن يبلغ التضليل الإعلامي بوصفه أداة للهيمنة أعلى درجات تطوره في الدول الغربية «**أوروبا والولايات المتحدة**» ففي أمريكا مثلاً أكثر من أي مكان آخر تتيح الظروف المواتية التي عرضنا لها باختصار فيما سبق، تتيح الفرصة أمام قسم كبير من السكان للإفلات من القمع الشامل، ومن ثم يصبحون عناصر فعّالة (من الوجهة الإمكانية) في العملية التاريخية. ذلك أن التضليل الإعلامي يسمح بالمظهر الخارجي للانخراط النشط، بينما يحول دون تقديم الكثير من الفوائد وكل الفوائد السيكولوجية للمشاركة الأصيلة. وحيث يكون التضليل الإعلامي هو الأداة الأساسية للهيمنة الاجتماعية، تكون الأولوية لتنسيق وتنقيح الوسائل التقنية للتضليل على الأنشطة الثقافية الأخرى.

إن وسائل التضليل عديدة ومتنوعة، لكن من الواضح أن السيطرة على أجهزة المعلومات والصور على كل المستويات تمثل وسيلة أساسية. ويتم تأمين ذلك من خلال إعمال قاعدة بسيطة من قواعد اقتصاد السوق. فامتلاك وسائل الإعلام والسيطرة عليها والنتيجة الحتمية لذلك، هي أن تصبح محطات الإذاعة وشبكات التلفزيون والصحف والمجلات وصناعة السينما ودور النشر، مملوكة جميعاً من المؤسسات المشتركة والتكتلات الإعلامية، وهكذا يصبح الجهاز الإعلامي جاهزاً للاضطلاع بدور فعّال وحاسم في عملية التضليل.

دور الإعلام الأسود في خطاب الكراهية وصناعة التطرف والتطرف العنيف

من نواحٍ كثيرة، كانت النقاشات التي تواجه المحاكم والهيئات التشريعية والجمهور في الدول، حول كيفية التوفيق بين القيم المتنافسة للتعبير الحرّ وعدم التمييز، منذ قرن أو أكثر تباينت الديمقراطيات في مناهجها الفلسفية تجاه هذه الأسئلة، حيث إن تكنولوجيا الاتصالات سريعةِ التغيير؛ أثارت تحديات تقنية لرصد التحريض والتضليل الخطير والاستجابة لها.

بكلّ تأكيد إن خطاب العنف والكراهية لا يميز بين هدف عسكري ومدني، ومع أن مهاجمة هدف عسكري قد ينتج عنها خسارة مادية آنية، إلا أن الخسارة والشقّ المجتمعي الناجَين عن تأثيرات خطاب الكراهية، عادة ما يستمران لأجيال، وقد تنتج عنهما نزاعات لا تتوقف لعقود قادمة.

تتغذّى مشاعر الكراهية لدى الأفراد أو الجماعات باستغلال الجانب الغرائزي والانتماءات الضيّقة والهويّات المغلقة التي تقوم على التعصّب، بادّعاء الأفضليات وامتلاك الحقيقة تحت مسوّغات دينية أو عرقية (إثنية) أو طائفية أو مذهبية أو أيديولوجية أو عشائرية أو غير ذلك، وهذه بدورها تنمّي الشكوك وتزرع الأحقاد بين الناس، لأنها تقوم على ادّعاءات التفوّق، فيصبح "الآخر"، أي آخر خصمًا أو عدوًّا "وكلّ غريب مريب"، وبالتالي فهو لا يستحقّ ذات المكانة التي ينتمي إليها الفرد أو المجموعة.

والتعصّب يتضمّن الرغبة في الإقصاء والإلغاء والتهميش، والحطّ من قدر الآخر، وذلك قبل أن يتحوّل إلى فعل أو سلوك، إلّا أنه يصبح خطرًا حين ينتقل من التفكير إلى التنفيذ فيتحوّل إلى تطرّف.

والتطرّف يقترن بفرض الرأي بالقوّة بزعم امتلاك الحق، فيسوق حججًا ومبررات لذلك، وهكذا لا يتورّع المتطرّف عن اللجوء إلى العنف لفرض رأيه. والعنف هو نتاج استيلاء التعصب والتطرّف على عقل الإنسان، وتبرير ما يقوم به حتى ولو ارتكب مجازر، فلا ضير في ذلك، لأن الحقيقة ستكون إلى جانبه مدّعيًا أن غايته شريفة، بغضّ النظر عن الوسيلة التي يستخدمها للوصول إلى غايته. وبالطبع لا تعصم المبادئ الدينية أو القومية أو الأيديولوجية من ارتكاب المعاصي والآثام تحت الحجج ذاتها.

إن ثقافة الكراهية، هي نتاج فكر استعلائي متعصّب يدّعي احتكار الحق والحقيقة، بعضها يقوم على أوهام التفوّق، التي يتم ضخّها بأساليب مختلفة من خلال مناهج التعليم والإعلام والخطاب الديني بالضدّ من الآخر، سواءً بالممارسة العملية أو من خلال قوانين تمييزية تتعارض مع ثقافة السلام والتسامح والتنوّع والتعددية.

الإعلام ودوره في مواجهة التطرف والعنف والخديعة

لقد فرضت ظاهرة التطرف والتطرف العنيف نفسها على اهتمام الكثيرين من الباحثين والأكاديميين، في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، باعتبارها ظاهرة عالمية تؤرّق المجتمعات المحلية وتعطل تنميتها، وذلك في رغبة قوية من هؤلاء الباحثين في فهمٍ أكبر لتلك الظاهرة وتحليل عميق لها، ومحاولة منهم للمساهمة في علاج هذه الظاهرة واستئصالها من جذورها. ليس هذا فحسب، بل إن خطورة التطرف قد فرضت اهتمامًا كبيرًا وموازيًا على صانعي السياسات والقرارات من الرسميين، بالإضافة إلى اهتمام الجمهور ومتابعته لحوادث الإرهاب والعنف والتطرف وتبعاته ، حيث تتعدى آثار الظاهرة لتشمل كل قطاعات المجتمع.

لم يعد التطرف ظاهرة تخص دولة بعينها بظروف سياسة خاصة، بل أصبح ظاهرة عالمية تجتاح معظم مناطق العالم، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث تطالعنا وسائل الإعلام بوقوع العديد من أحداث العنف في مختلف بلدان العالم التي أصبحت تعاني من الإرهاب, خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . ولا شك أن ظاهرة الإرهاب تحظى باهتمام الشعوب والحكومات في شتى أنحاء العالم لما لها من آثار خطيرة على أمن الدول واستقرارها، بعد أن اتضح أننا أمام ظاهرة إجرامية منظمة تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمعات والتأثير في أوضاعها السياسية, وضرب اقتصاداتها الوطنية عن طريق قتل الأبرياء وخلق حالة من الفوضى العامة.

فالعنف والتطرف ظاهرة تاريخية عرفها العالم منذ وقت بعيد، والتي لا تزال تأثيراتها السلبية مستمرة حتى وقتنا الراهن خاصة خلال العقدين الأخيرين، حيث صار ظاهرة خطيرة تهدد مختلف دول العالم، مع تفاوت الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الأعمال الإرهابية بين دولة وأخرى . ولعل الأمر الذي ساهم في إعطاء تلك الأهمية القصوى للتطرف والعنف في زمننا الحاضر, هو التقدم الهائل لوسائل الإعلام أو ما يسمى بثورة الاتصال التي استقطبت الجماهير بشكل كبير، فالإعلام بمختلف أنواعه يقوم بدور فعال في تعريف الجمهور بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المطروحة داخل مجتمعاتهم، بالإضافة إلى توعية الرأي العام وتمكين المواطنين من فهم وحل مشكلات العصر .

خلاصة البحث :

في نهاية هذا البحث نرى أن الشواهد التي استعرضتها فضلاً عن التسارع اللاعادي للأحداث السياسية والاقتصادية وحتى اليومية بصورة متواترة, يوضح أكثر فأكثر أن كل التغيرات التي نراها والتي سنشهدها خلال السنوات القادمة؛ ليست لوسائل الاتصال وحدها دور في التورط في حقبة التلاعب بالعالم وتوجهات الشعوب وثقافة المجتمعات وسياسات الدول بوجه عام.

يرى «جون جيرلي» أستاذ الاقتصاد بجامعة ستانفورد أن «قوى مناوئة قوية» ستنشط ضد السيطرة الغربية المقصود قوى الهيمنة العالمية. وسوف تواجه حركات ثورية مستمرة.

والمنافسات الاقتصادية القوية والصراعات الفكرية والمؤسساتية والثقافية والإعلامية مع الدول الصناعية الغربية الرئيسة, وضغط القوة الداخلية من أجل الحصول على نصيبها من التعبير والحماية من الاختراق, سيواجَه كل ذلك باللجوء المتزايد إلى سياسة تدخل تلك القوى المهيمنة, وسوف تعاني الشعوب بوجه خاص أشكالاً صارمة من القمع.

المصادر البحثية:

-1حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد- الاتصال ونظرياته المعاصرة- الطبعة السابعة- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية- 2008 م.

-2 الكسندر كوكبرن وجيفري سانت كلير- التحالف الأسود — ترجمة: أحمد محمود — المجلس الأعلى للثقافة — القاهرة 2003م.

-3هربرت ايرفينغ شيلر - المتلاعبون بالعقول — ترجمة : عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة العدد -243 1999م.

-4 نعوم تشومسكي — السيطرة على الإعلام — ترجمة : أميمة عبد اللطيف — مكتبة الشروق الدولية — القاهرة 2003 م.

-5 رامي عطا صديق ، فاطمة الحسن -الإعلام والإرهاب : دراسة حالة وإستراتيجية مواجهة- العربية للنشر والتوزيع — 2018 م.

منظومة أمنية شرق أوسطية بديلة للوجود الأمني الأمريكي

حميد المنصوري
كاتب ومحلل سياسي

١. المقدمة:

يعتبر الشرق الأوسط الكبير منطقة لانشغال جيواستراتيجي أساسي للولايات المتحدة الأمريكية، فالشرق الأوسط الكبير يشمل دول شمال إفريقيا والمشرق (بما في ذلك تركيا وإسرائيل/فلسطين) ومنطقة الخليج العربي، وتمتد التأثيرات إلى مناطق على تخوم هذه الدول مثل القوقاز وآسيا الوسطى، والمنطقة تحمل تأثيراً كبيراً على الأمن والاستقرار الدوليين، واستمرار مكانة الولايات المتحدة كقوة عالمية . ويمكن تحديد المصالح الأمريكية الرئيسية في الشرق الأوسط عبر الأهداف التالية :

- **أمن إسرائيل وإتمام عملية السلام في الشرق الأوسط.**
- **استمرار تدفق النفط للسوق العالمية.**
- **منع بروز قوة إقليمية عدوانية للمصالح الأمريكية.**
- **منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.**
- **تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي بواسطة الاستقرار الداخلي.**
- **السيطرة على الإرهاب.**

وهذه الأهداف لها جوانب أمنية وعسكرية ولوجستية في القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية ((CENTCOM)) . وبالنظر في وضع ومتغيرات الشرق الأوسط (المتمثلة في الاتفاقيات الإبراهيمية، واستمرار التهديدات الإيرانية، وتزايد الدول الفاشلة، وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية، وانتقال إسرائيل من منطقة القيادة الأمريكية الأوروبية "EUCOM" إلى القيادة المركزية "CENTCOM")، فكل هذه المتغيرات والتحديات تقود بنا إلى التساؤل عن إمكانية إقامة منظومة أمنية إقليمية شرق أوسطية مشتركة بين دول خليجية عربية وإسرائيل مع أطراف أخرى كتركيا وحكومة هولير-أربيل.

وعليه سنتطرق هنا بالتحليل إلى مدى إمكانية تحقيق هذه المنظومة في ظل المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية. ففي صدد هذا السؤال البحثي سنتناول البعد التاريخي للتعاون الأمني بين الدول الخليجية وإسرائيل، والدوافع والمقومات والتحديات في تشكيل منظومة أمنية شرق أوسطية مشتركة مع إسرائيل وأيضاً مع تركيا وحكومة هولير.

٢. البعد التاريخي للتعاون الأمني بين دول الخليج وإسرائيل:

يذكر بأن التعاون الأمني السري بين الجانبين "دول الخليج العربية وإسرائيل" قد بدأ من خلال بريطانيا في المنطقة بالدرجة الأساسية، حيث عملت بريطانيا على استخدام المساعدات من قبل إسرائيل في دعمها للنظام الملكي في اليمن المدعوم من قبل السعودية والأردن واللتين تتشارك مع بريطانيا وإسرائيل في وقف المد الناصري الاشتراكي في المنطقة وفقاً لسياق ما عرف بالحرب الباردة العربية، والتي بدأت مع سقوط النظام الملكي العراقي في يوليو ١٩٥٨ حتى وفاة الزعيم جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠ . كما جاء تعاون آخر من خلال ثورة ظفار (١٩٦٣-١٩٧٥) في سلطنة عُمان، والتي قدمت من خلالها إسرائيل عبر بريطانيا المساعدة والمشورة العسكرية لمواجهة الثوار، الذين كانوا ذوي توجه يساري، ويصف البروفسور كلايف جونز والدكتور يوئيل جوزانسكي هذه العلاقة بين عُمان وإسرائيل "بالحليف الزئبقي"، لأن الاتصالات المفتوحة بدأت بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وهذا التعاون ربما يبرر لنا سبب عدم مقاطعة سلطنة عُمان مصر بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد. وقد تكونت علاقة بين مسقط وتل أبيب في عام ١٩٩٦ من خلال إنشاء منظمة MEDRC في الشرق الأوسط كجزء من عملية السلام، وهي منظمة دولية مكلفة بإيجاد حلول لندرة المياه العذبة والتنمية المستدامة، ومقرها مسقط، وكانت إسرائيل ومازالت أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة. ويذكر بأن السلطنة استقبلت في ديسمبر ١٩٩٤ رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في زيارة تاريخية لدعم عملية السلام، وأثارت هذه الزيارة ردود فعل عربية معارضة، وقد عقدت قمة عربية مصغرة في الإسكندرية في صدد هذه الزيارة. وعندما اغتيل اسحاق رابين في نوفمبر ١٩٩٥، قام وزير الشؤون الخارجية العُماني يوسف بن علوي بزيارة إسرائيل، وهي الزيارة الأولى العُمانية لحضور جنازة رابين. وفي الفترة التي أعقبت تحرير الكويت، رفعت دولة الكويت المقاطعة عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل في يونيو ١٩٩٣ وتبعتها في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، وقد رحبت كلاً من

إسرائيل والبيت الأبيض بقرار الكويت، بينما دعت الجامعة العربية متأثرة بقرار الكويت إلى مقاومة الضغوط الهادفة لوقف مقاطعة إسرائيل .

٣. الدوافع والمقومات في تكوين منظومة أمنية شرق أوسطية:

تعود فكرة إنشاء منظومة أمنية مشتركة في منطقة الشرق الأوسط حسب دوري غولد - السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة- إلى عام ١٩٩٦، فبعد اغتيال إسحاق رابين في ٤ نوفمبر ١٩٩٥ على يد متطرف بسبب الاتجاه نحو السلام مع الفلسطينيين، اقترحت حكومة بيريز آنذاك على واشنطن مجموعة عمل ثنائية لاختبار إمكانية إقامة تحالفات أمنية إقليمية لدعم عملية السلام، واتفق البلدان في يناير ١٩٩٦ على إنشاءها. وبعد هذه البداية حدثت متغيرات إقليمية ودولية خلقت بدورها دوافع ومقومات لإنشاء مثل هذه المنظومة، والتي نضعها في المحاور التالية:

١. الاتفاقيات الإبراهيمية: وهي التي أتت بعد مرحلة من التعاون والتنسيق الأمني والسيبراني والسياسي بين بعض دول الخليج العربية وإسرائيل، وأدت إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ودولة الإمارات ومملكة البحرين. وجاءت إقامة هذه العلاقات مدفوعة بالدرجة الأساسية بهواجس أمنية متمثلة في:

أ- التحوط من إمكانية تراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط وتحمل مسئولياتها في الدفاع عن المنطقة، لذلك برزت مساعي من قبل دولة الإمارات والمملكة السعودية ومملكة البحرين وإسرائيل لملء الفراغ الجيوستراتيجي على أثر المخاوف من فك الولايات المتحدة ارتباطها بأمن الخليج والشرق الأوسط. لذلك حدث تقارب أمني بين بعض دول المنطقة

"يذكر بأن التعاون الأمني السري بين الجانبين " دول الخليج العربية وإسرائيل" قد بدأ من خلال بريطانيا في المنطقة بالدرجة الأساسية، حيث عملت بريطانيا على استخدام المساعدات من قبل إسرائيل في دعمها للنظام الملكي في اليمن المدعوم من قبل السعودية والأردن واللتين تتشاركان مع بريطانيا وإسرائيل في وقف المدِ الناصري الاشتراكي في المنطقة"

الخليجية وإسرائيل في هذا الخصوص.

ب- احتواء الخطر الإيراني الذي يمثل تهديدًا للاستقرار الإقليمي، والذي يمثل خطراً مشتركاً تتوافق حولهُ جميع دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة مع إسرائيل، وبالأخص مع سيناريو تحول إيران إلى دولة خليجية نووية عسكرياً.

ت- مواجهة تأثير الحركات الجهادية الإسلامية السياسية المتطرفة على أمن المنطقة، وبالأخص مع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان الذي يحمل خطورة تحفيز مثل تلك الجماعات في إيران وآسيا الوسطى والعالم العربي.

ث- وقف ظاهرة تزايد الدول الفاشلة في الشرق الأوسط، التي تعكس ضعف سلطة وشرعية الأنظمة السياسية في فرض الأمن الداخلي وتحقيق مستويات مقبولة من التنمية

الشاملة، وهذه الدول الفاشلة تفرز حروباً داخلية وصراعات على السلطة مع انتشار الفقر والجريمة والانتهاكات الإنسانية والمخدرات والقرصنة والتطرف وغياب العدالة وأيضاً تدفق اللاجئين.

٢. الفعالية الإقليمية والدولية في مسار العلاقات مع إسرائيل:

أ- **العلاقات الإماراتية الإسرائيلية قبل التطبيع:** فالتطور الكبير والمهم يمكن إرجاعهُ إلى مساعي وتحركات أبوظبي إلى تكوين علاقة قوية مع المشرعين والساسة من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي في واشنطن تزامناً مع تطور العلاقة بين الإمارات وإسرائيل عبر السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، حيث تم الاجتماع والتحدث مع اللواء عاموس جلعاد في عام ٢٠٠٨، وتم إقامة قناة تواصل بين وزارة الدفاع الإسرائيلية ونظيرتها الإماراتية حول المخاطر الإيرانية في المنطقة، وأيضاً إنشاء المكتب التجاري رسميًا في عام ٢٠٠٨. وترتب على ذلك نجاح الإمارات في الحصول على ثقة دولية عالية، والتي ساعدت أبوظبي في استضافتها لمقر منظمة إرينيا "**الوكالة الدولية للطاقة المتجددة**" التابعة للأمم المتحدة، وإقامة محطة نووية سلمية بترحيب ومشورة أمريكية بالتعاون مع كوريا الجنوبية. لذلك يمكن اجمال العلاقة بأنها كانت تسير في فعالية إقليمية ودولية باستثناء حالة التوتر المؤقتة التي حدثت جراء عملية اغتيال محمود المبحوح القيادي في حركة حماس في مدينة دبي في يناير ٢٠١٠ .

ب- **مسار العلاقات القطرية الإسرائيلية:** تطورت علاقات قطر مع الولايات المتحدة وإسرائيل من إنشاء القاعدة العسكرية الأمريكية في منطقة العديد القطرية، واستضافتها القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال لأفريقيا (MENA) في نوفمبر ١٩٩٧، وفعالية الدوحة من وجود علاقات مع إسرائيل عبر القضية الفلسطينية في اندلاع انتفاضة ٢٠٠٠، ودعم إسرائيل لقطر في عضوية مجلس الأمن الدولي، ونجاح دورها الدبلوماسي على إنهاء حرب إسرائيل وحزب الله عبر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١. ورغم اغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة ٢٠٠٩، بسبب حرب غزة، إلا أن العلاقات مستمرة في الزيارات والتجارة الغير مباشرة، وتبادل المصالح في إيصال الدعم القطري للحياة في قطاع غزة والذي يعكس دوراً إقليمياً ودولياً وإنسانياً، وعلى الجانب الآخر، تستطيع إسرائيل إدارة الصراع مع حماس ومع طهران الداعمة لها .

٣. استمرار تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين كل من الصين وروسيا،

الأمر الذي يجعل قيام منظومة أمنية إقليمية في المنطقة أمراً مقبولاً لدى بكين وموسكو، اللتان ستدعمان قيام دول المنطقة بالعمل الجماعي الأمني المشترك على حماية أمنها واستقرارها من دون وجود تدخلات من قبل دول كبرى خارجية. وبالتالي فإن بكين وموسكو ستعتبران أن هذه المنظومة الأمنية لن تكون موجهة ضدهما.

٤. إمكانية انضمام تركيا إلى هذه المنظومة

الأمنية المفترضة، فأنقرة تجمعها مع تل أبيب علاقات دبلوماسية، كما أن العلاقات بين الطرفين تحكمها المصالح البراجماتية في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب علاقة كلاهما مع واشنطن. ولكن انضمام أنقرة لهذه المنظومة سيعكس تواصل وتداخل مع حلف الناتو، التي هي عضو فيه.

٥. أهمية وإمكانية انضمام حكومة هولير-

أربيل إلى هذه المنظومة الأمنية، بينما توجد علاقات صراعية بين كل من تركيا وإيران

وبين القضية الكردية وأطرافها المتعددة في منطقة الشرق الأوسط، فإن علاقات بعض الأطراف الكردية مع إسرائيل متميزة من منتصف الستينيات، فقد بدأت العلاقة بين الأكراد في شمال العراق وإسرائيل عبر شاه إيران في الستينيات، حيث كان الشاه يدعم الأكراد لإضعاف العراق في مسألة الخلاف الحدودي بين طهران وبغداد، وخوفاً من المد القومي العربي ودعم الشيوعيين في إيران. لكن استمرت إسرائيل في دعم القضية والقومية الكردية وحقوقها التاريخية طوال الفترة منذ منتصف الستينيات حتى وقتنا المعاصر من منطلق ايجاد حلفاء لها في المنطقة، ومازالت تل أبيب تدعم القضية الكردية في المنطقة إلى جانب دعم حكومة أربيل-هولير حتى في الحصول على الاستقلال كدولة مستقلة عن العراق . وعلى الجانب الآخر، فإن العلاقات الكردية مع دول مجلس التعاون الخليجي تأخذ مساراً من التطور في العلاقات الاقتصادية والثقافية والأمنية، فالحقيقة تقول مع الحقوق التاريخية والجغرافية للقومية الكردية فأن الوجود السياسي والأمني للأكراد يعتبر عاملاً مهماً في معادلة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، حيث يلعب الأكراد دوراً متزايداً في عدم وجود هيمنة إيرانية أو تركية على منطقة الشرق الأوسط، على سبيل المثال، نطرح هنا رؤية أمنية للقضية الكردية في أمن الخليج، ولتكن الكويت كنموذج، فالعلاقات الكويتية مع أربيل-هولير «كإقليم كردي معترف به إقليمياً ودولياً» يخدمها في جعل حكومة بغداد مقيدة في محددات أمنية وسياسية، كما أن كردستان في إطارها الفدرالي أو المستقلة مستقبلاً عن العراق يمنع ويضعف أي احتمال لتحالف بين طهران وبغداد ضد أمن الكويت وحتى السعودية، فكلاهما "الكويت والسعودية" يجاوران العراق وإيران، وفي إطار الصراع المذهبي نرى حكومة أربيل أقرب لدول مجلس التعاون الخليجي في دائرة السُنة، ومن خلال منظور الدول كحجم الدول

"التحوط من إمكانية تراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط وتحمل مسؤولياتها في الدفاع عن المنطقة، لذلك برزت مساعٍ من قبل دولة الإمارات والمملكة السعودية ومملكة البحرين وإسرائيل لملء الفراغ الجيواستراتيجي على أثر المخاوف من فكّ الولايات المتحدة ارتباطها بأمن الخليج والشرق الأوسط . لذلك حدث تقارب أمني بين بعض دول المنطقة الخليجية وإسرائيل في هذا الخصوص"

وقوتها نرى دولاً صغيرة مثل الكويت والإمارات وقطر والبحرين وإسرائيل وحكومة أربيل-هولير وحتى سلطنة عُمان ممكن لها الحد من هيمنة الدول الكبيرة في الشرق الأوسط كالسعودية وإيران وتركيا .

٤. التحديات والمخاطر الإقليمية والدولية في تشكيل منظومة أمنية شرق أوسطية:

١. **إيران:** الدولة المجاورة لجميع دول الخليج بحرياً، والعراق بحرياً وبرياً، تمتلك حضوراً جيوسياسياً مذهبياً في العراق واليمن -عبر الجماعة الحوثية- وسوريا ولبنان، وتنظر إلى الاتفاقيات الإبراهيمية باعتبارها تهديدًا خطيرًا، خاصةً مع انضمام إسرائيل إلى القيادة الوسطى الأمريكية. وبالتالي يمكن الحديث عن أن إيران ستعتبر إنشاء مثل هذه المنظومة عملاً عدوانياً موجهاً ضدها، وعليه ستتخذ بعض الإجراءات والأعمال الردعية والتخريبية لمحاولة

منع إقامتها أو انجاحها كالسير بشكل حثيث في مسار امتلاك القدرة النووية العسكرية باعتبارها القوة القادرة على تحقيق التوازن مع هذه المنظومة المتوقعة. علاوة على ذلك، يمكن لإيران أن تقوم ببعض الأعمال الاستفزازية والعدوانية على حقول النفط والغاز البحرية لدول الخليج علماً بأنها لم توقع اتفاقية ترسيم حدودها البحرية إلا مع سلطنة عُمان. ويضاف إلى ذلك، أنّ إيران قد تلجأ على تقديم مزيد من الدعم للجماعات العسكرية الموالية لها في المنطقة.

٢. إمكانية حدوث تقارب إيراني تركي موجه ضد هذه المنظومة المفترضة باعتبار أن الطرفين "الإيراني والتركي" قد يعتبران أن هذه المنظومة تهديداً لمصالحهما. فالطرفان تجمعهما تحييد القضية الكردية، ومنع وجود تكتل عربي أو شرق أوسطي ينافسهما على الأهمية الإقليمية.

٣. احتمال وجود معارضة مصرية موجهة ضد تشكيل منظومة أمنية نوعية متقدمة تتفوق على المنظومة المصرية التقليدية، والتي ستفقدها مكانتها الإقليمية. وهذا التحدي ليس جديداً، فقط طرحهُ السفير الإسرائيلي السابق في الأمم المتحدة (غولد) في ١٩٩٦، والذي ذكر بأن مصر معارضة لمنظومة أمنية شرق أوسطية تفقدها مكانتها كقوة عسكرية وسياسية مهيمنة في العالم العربي، بدلاً من دخول نظام شرق أوسطي ستعتبرهُ القاهرة أداة للهيمنة الإقليمية الإسرائيلية (وربما التركية) .

٤ . إمكانية بروز معارضة من داخل المنظومة الخليجية لإنشاء مثل هذه المنظومة الأمنية، فالكويت على سبيل المثال ربما تتزعم الموقف المتشدد تجاه الاعتراف والتعاون مع إسرائيل بسبب وجود تيارات سياسية شعبية قوية في الداخل الكويتي تعارض مثل هذا التوجه، والمتشبعة بالقومية العربية والتيارات الإسلامية والدعم للقضية الفلسطينية، مع تفرد الكويت بالصلاحيات التشريعية التي يحظى بها مجلس الأمة الكويتي. لذلك يرى الدكتور يوئيل جوزانسكي بأن موقف الكويت هو أحد المعوقات المؤثرة في مسار إمكانية التطبيع السعودي مع إسرائيل .

٥ . السعودية: البعد الديني في السعودية بإمكانه أن يقف حائلاً دون التقدم في التقارب مع إسرائيل، خاصةً وإن إقامة منظومة تعاونية أمنية تتطلب جهداً معلناً وعلاقات قوية تصل إلى حد التبادل الدبلوماسي، والذي يصعب حدوثهُ في الحالة السعودية. ويترتب على هذا الأمر تعقيد فرص إمكانية إيجاد مثل هذه المنظومة. إلا أننا نجد العلاقة السعودية مع إسرائيل تندرج تحت إطار نظرية "أنظمة الأمن الضمنية"، والتي تقوم على وجود تعاون في مجالات محددة بين الدول دون التصادم في مسائل وقضايا أخرى كالمرتبطة بالوضع الداخلي الشعبي ومعتقداتهِ، أو التأثير على طبيعة علاقاتها الدولية. على سبيل المثال، فإن الاتفاقيات الإبراهيمية أتت بمباركة سعودية، كما أن السعودية لها علاقات مباشرة لكن لم تصل إلى العلاقات الدبلوماسية الرسمية، فقد تواصلت الرياض مع تل أبيب في مسألة جزيرتي تيران وصنافير، حيث تم توقيع اتفاقية تحديد الحدود البحرية بين مصر والسعودية في عام ٢٠١٦، والتي بموجبها تعود جزيرتي تيران وصنافير إلى السيادة السعودية على الرغم من وجود معارضة داخلية في مصر، فقد أعادت إسرائيل تيران وصنافير إلى مصر كجزء من اتفاق السلام، وطالبت إسرائيل بأن نقل ملكية وسيادة الجزر إلى الرياض يجب أن لا ينتهك اتفاقية السلام مع مصر، وسيكون للقاهرة حق النقض على ما يحدث في الجزر والحفاظ على اتفاقية السلام، مع إمكانية أن يقضي الإسرائيليون إجازة في الجزر، حيث سيتمكن حاملو جوازات السفر الإسرائيلية الذين يدخلون مصر عبر مطار طابا أو شرم الشيخ من قضاء

بعض الوقت في الفنادق والكازينوهات التي تديرها الشركات السعودية على الجزر . إضافة إلى ذلك، حدث تعاون سيبراني بين الرياض وتل أبيب، وذلك يعود لاجتماع سري حدث بينهما في قبرص ٢٠١٧، أعقبهُ حصول شركة NSO Group الإسرائيلية المتخصصة في الاستخبارات الإلكترونية على إذن صريح من الحكومة الإسرائيلية لبيع برنامج بيغاسوس- Pegasus للتجسس إلى السعودية، وهناك دول لديها هذا البرنامج مثل الإمارات وأذربيجان والهند، ومن الأهمية بمكان ذكر بأن الرياض انقطعت مؤقتًا عن استخدام برنامج بيغاسوس في ٢٠١٨، لعدة أشهر، بسبب مقتل الصحفي جمال خاشقجي، لكن سُمح لها بالبدء في استخدام برنامج التجسس مرة أخرى في عام ٢٠١٩ بعد التدخل والدعم من الحكومة الإسرائيلية . وفي مسار تطور العلاقة بين الطرفين، أعلنت الرياض فتح أجواءها حسب المواثيق الدولية في الملاحة الجوية في (١٥ يوليو/تموز ٢٠٢٢) في بادرة تحسب على تعزيز العلاقات العربية الإسرائيلية، وكان الإعلان قبيل ساعات من وصول الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المملكة السعودية. وهذا التطور حظي بترحيب كبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره يمثل مؤشراً لتطبيع محتمل بين تل أبيب والرياض، التي تعتبر "جوهرة التاج" للاتفاقيات بين الدولة اليهودية والعالم العربي بعد أن قامت الإمارات والبحرين والمغرب والسودان بتطبيع العلاقات مع إسرائيل في عام ٢٠٢٠ . ناهيك عن أهمية الزيارات المتبادلة المستمرة المعلنة عبر مستوى الأفراد وغير المعلنة على مستوى الحكومات. رغم كل ذلك من العلاقات بين الطرفين، مازالت السعودية ذات القدرات الاقتصادية الكبيرة والبعد الجغرافي الاستراتيجي تخشى عواقب ومؤثرات إعلان علاقة رسمية مع إسرائيل بسبب هوية ودور السعودية في العالم الإسلامي بكونها تحتضن الأماكن المقدسة الإسلامية، لذا تشترط الرياض في إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة.

٦. بينما تبدو عمُان وقطر تتجهان إلى التطبيع مع إسرائيل، إلا أن هناك مسألة مهمة وهي أن السياسة الخارجية العُمانية تفضل اتباع سياسة خارجية مستقلة غير منحازة لطرف ضد الآخر. فهي تحبذ دائماً إبقاء الخطوط مفتوحة مع الجميع وبالأخص مع إيران، التي تشترك معها في إدارة مضيق هرمز، وعليه فإن مسقط لن تتجه نحو إثارة غضب دولة بحجم إيران.

٧. تحتاج أية منظومة أمنية إلى توفر قناعة مشتركة لوحدة الخطر بين الدول المشتركة فيها، وهو الأمر غير المتوفر في الحالة الخليجية، حيث أنه ليست كل دول مجلس التعاون الخليجي متفقةً على درجة الخصومة أو العداوة مع إيران، فعلى سبيل المثال، فإن قطر وعُمان تجدان في العلاقة مع إيران حالة من التوازن مقابل ثقل القوة السعودية في المنطقة الخليجية. وفي مسألة الخصومة والعداوة مع إيران، نجحت الصين مؤخراً في ارجاع العلاقات بين الرياض وطهران وتوقف التهديدات الإيرانية عبر الحوثيين على السعودية، فقد تم الترحيب بالاتفاق الذي توسطت فيه بكين "١٠/ مارس/٢٠٢٣" لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران من قبل دول في الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل، وبموجب الاتفاق ستتبادل الرياض وطهران السفراء في غضون شهرين، مع الامتناع عن التدخل في شؤون بعضهما البعض، وتنفيذ اتفاقيات ١٩٩٨ و ٢٠٠١ في مجالات الأمن والتجارة والاستثمار والعلوم، كذلك تعهد كلاهما بحل الخلافات من خلال الحوار، فربما ينهي هذا الاتفاق الطموحات الإسرائيلية لجر السعوديين إلى تحالف مناهض لإيران وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، حيث مازالت تشترط الرياض قيام دولة فلسطينية مستقلة مقابل إقامة علاقات دبلوماسية وقانونية مع تل أبيب .

"احتمال وجود معارضة مصرية موجهة ضد تشكيل منظومة أمنية نوعية متقدمة تتفوق على المنظومة المصرية التقليدية، والتي ستفقدها مكانتها الإقليمية، وهذا التحدي ليس جديداً، فقط طرحه السفير الإسرائيلي السابق في الأمم المتحدة (غولد) في ١٩٩٦، والذي ذكر بأن مصر معارضة لمنظومة أمنية شرق أوسطية تفقدها مكانتها كقوة عسكرية وسياسية مهيمنة في العالم العربي، بدلاً من دخول نظام شرق أوسطي ستعتبره القاهرة أداة للهيمنة الإقليمية الإسرائيلية (وربما التركية)"

٥. الخاتمة:

عند المقارنة بين المقومات والدوافع والتحديات في تشكيل منظومة أمنية مشتركة تجمع بعض الدول الخليجية العربية مع إسرائيل، نجد بأن النتيجة الأقرب إلى الواقع هو استمرار التنسيق الأمني بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل مع استمرار تطور العلاقات بين كل من دولة الإمارات والبحرين مع إسرائيل في جوانب متعددة من الشؤون الاستخباراتية والتدريب العسكري والاستثمار والتجارة والتقنيات الخاصة بالتنمية في المياه والزراعة والطبابة وأيضاً في الشؤون الثقافية، إلى جانب دعم مسارات الاعتماد المتبادل والتي أنشأت التعاون الأردني الإسرائيلي في المياه مقابل الطاقة الشمسية. فالأردن من الدولة القريبة جداً من قبول ودعم هذه المنظومة الأمنية. ويمكن تجاوز هذه التحديات التي ذكرناها عبر وجود ضغط أميركي على دول مجلس التعاون وخاصةً السعودية والكويت من منطلق رغبة واشنطن تشكيل منظومة أمنية شرق أوسطية تتولى وتأخذ مهامها في حماية المنطقة، والتي ستنسق وترتبط مع واشنطن في توفير وتزويد وتبادل القدرات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وهذا الضغط سينجح مع وجود ضغط آخر على تل أبيب في تحريك المفاوضات مع الطرف الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة مما يضعف المبرر الإيراني في الاستمرار في دعم المقاومة الفلسطينية، ويسهل فرص انضمام دولة بحجم السعودية، وأيضاً يجعل إلتحاق الكويت إلى هذه المنظومة ممكناً. ومن الأهمية ذكر بأن فرص انضمام حكومة هولير-أربيل كبيرة بسبب طبيعة ومسار العلاقات الكردية الإسرائيلية، كذلك تطور العلاقات بين معظم دول مجلس التعاون الخليجي وحكومة أربيل-هولير مع الاهتمام بالقضية الكردية وحقوقها في سوريا وإيران وتركيا، ولعل تركيا وإيران سوف ينظران لهذه المنظومة بأنها ستقوض فرص هيمنتهما على منطقة الشرق الأوسط، لأن هذه المنظومة المقترحة ستتيح إطاراً لزيادة فعالية دول صغيرة مهمة خاصةً إسرائيل والإمارات وقطر إلى جانب حكومة أربيل-هولير.

ومن منطلقات كون البيئة الأمنية الإقليمية تعتبر أساساً لتحقيق الاستقرار المرتبط بالتنمية الشاملة، فلابد من إيجاد قاعدة أمنية وسياسية وثقافية واقتصادية مشتركة في هذه المنظومة المفترض قيامها، بحيث تتجاوز الخطر الإيراني، فقد يحدث انهيار مفاجئ لنظام ملالي إيران لأنهُ فاقد لشرعية البقاء والاستمرار لدى مختلف الهويات الاجتماعية المكونة للشعب الإيراني مع الوهن الاقتصادي وغياب العدالة، لذا هذه المنظومة المقترحة يجب عليها ربط أهدافها الأمنية بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة والاعتماد المتبادل بين دول وحكومات وشعوب الشرق الأوسط، والتي حتماً ستحتاج إلى دعم

ومساندة حقوق القوميات في الشرق الأوسط في أخذ حقوقها السياسية والقانونية والاقتصادية في شكل دول أو أنظمة فدرالية أو كونفدرالية.

الهوامش

Lesser, Bruce R Nardulli, and Lory A. Arghaven, ''Sources of Conflict in The Greater Middle East'', (Edited) Zalmay Khalilzad and Ion O Lesser, Sources of Conflict in the 21st Century: Regional Futures and U.S. Strategy,` RAND, 1998, p. 171.

- Ibid, p. 172.

- U.S. Central Command. https://bit.ly/40KixDU

Asher Orkaby, "Rivals with Benefits: Israel and Saudi Arabia's Secret History of Cooperation." Foreign Affairs, March 13, 2015.

- يعود المصطلح السياسي الحرب العربية الباردة إلى مالكوم كير، وهو صاحب كتاب في هذا الموضوع، انظر:

Malcolm H. Kerr. The Arab Cold War: Gamal Abd al Nasir and His Rivals, 1958-1970.

- حول ثورة ظفار انظر:

- رياض الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، لبنان، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1976، ص 83-111.

- فريد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة محمد الرميحي، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 420-370.

Clive Jones and Yoel Guzansky, Fraternal Enemies Israel and the Gulf Monarchies, (Oxford: Oxford University Press, 2019), p. 49.

Sigurd Neubauer, The Gulf Region and Israel: Old Struggles, New Alliances, (New York: Kodesh Press, 2020), pp. 128-140.

- عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت: دار النهار للنشر، 1997، ص 290-289

Sigurd Neubauer, Ibid, p130

-مرجع سابق، عبدالجليل زيد مرهون، ص295-294.

Dore Gold, ''Israel and the Gulf: New Security Frameworks for the Middle East'', Washington Institute: Nov 1, 1996.

Steven Simon, ''Israel and the Persian Gulf: A Source of Security or Conflict?,'' QUINCY Institute For Responsible Statecraft, June 30, 2021. https://bit.ly/3DVaURu

- Steven Simon, Ibid.

- انظر في مسار العلاقات بين إسرائيل والإمارات:

Sigurd Neubauer, Ibid, pp 83-89.

- في مسار العلاقة القطرية الإسرائيلية انظر:

Sigurd Neubauer, Ibid, pp. 107- 126.

Yoel Guzansky,'' The Gulf States, Israel, and Hamas.'', 2017, Tel Aviv: Institute for National Security, pp. 160-163.

- في العلاقات التركية الإسرائيلية، انظر:

حميد المنصوري، البراجماتية في العلاقات التركية الإسرائيلية، 02-06-2016، العربية. https://bit.ly/44PRrNY

Trita Parsi, ''Treacherous Alliance: The Secret Dealings Of Israel, Iran, and The U.S.'',(Yale University press, 2007), p 20-28..

Hogr Tarkhani,''Strengthening relations between Israel and Iraqi Kurdistan, By HOGR TARKHANI'', JUNE 12, 2021, The Jerusalem Post. https://bit.ly/41JxCoV

- حميد المنصوري، "أمن الخليج والقضية الكردية"، 15-05-2017، جريدة الاتحاد الإماراتية. https://bit.ly/3nQLsaU

- Steven Simon, Ibid.

- Dore Gold, Ibid.

Yoel Guzansky, ''The Last Gulf State to Normalize Relations with Israel'', 14/07/2022, iNNS The Institute for National Security Studies, Innovative, Policy-Oriented Research. 14/07/2022. https://bit.ly/3YF8r5p

- Clive Jones and Yoel Guzansky, Ibid, pp 10-26.

Israelis could soon be able to visit Saudi islands of Tiran and Sanafir, report, 24/01/2023, i24news. https://bit.ly/3MgH8ez

Stephanie Kirchgaessner, Oliver Holmes and Shaun Walker, ''Pegasus project turns spotlight on spyware firm NSO's ties to Israeli state'', 20/07/2021, The Guardian. https://bit.ly/3nT5yRX

- السعودية تفتح أجواءها لجميع الناقلات الجوية في بادرة تجاه إسرائيل، 15-07-2022، DW News. https://bit.ly/454fhWq

Kyle Blaine and Eliza Mackintosh, ''Saudi Arabia opens airspace to Israeli flights'', 15/07/2022, CNN. https://cnn.it/3W2LU2E

Michael Jansen, ''Saudi Arabia-Iran deal could be a game-changer: The deal could end Israeli ambitions to draw the Saudis into an anti-Iran alliance'', 13/03/2023, The Irish Times. https://bit.ly/42PbOZE

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

تداعياته المختلفة والدور البريطاني في النظام العالمي

محمد سالم إبراهيم

جمهورية مصر العربية

تمهيد

لدى التمعّن في قضايا السياسات الدولية ومحاولة دراسة الأهداف التي تأسست عليها التكتلات السياسية والاقتصادية المختلفة، فما الذي يخطر في بالنا ونحن نقف عند هذه الأمور الغامضة التي تكتنف هذه السياسات؟ فالعالم يشهد تغيرات سريعة وغير معقولة، وترى تبعات تلك السياسات وانعكاساتها العميقة على الداخل وعلى المحيط الإقليمي والدولي، ومن هذه الأمور في عالمَي السياسة والاقتصاد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وتداعيات هذا الخروج المختلفة وتأثيرات ذلك في النظام العالمي الجديد في ظل سيطرة قوى الهيمنة الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة وروسيا والصين مؤخراً.

لقد هدفنا في هذا البحث تسليط الضوء على ست نواحٍ لمعرفة تلك التداعيات, وعلى الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في النظام الدولي وفي منطقتنا الشرق الأوسط خاصة, بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

١ـ بدايات انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي

٢ـ التحديات التي واجهتها بريطانيا قبل الخروج من الاتحاد الأوروبي

٣ـ التداعيات الداخلية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

٤ـ التداعيات الخارجية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

٥ـ دور بريطانيا في النظام العالمي

٦ـ الدور البريطاني في منطقة الشرق الأوسط

أولاً: بدايات انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ مشروع الوحدة الأوروبية كردّة فعل لما آلت إليه نتائج تلك الحرب. ولم تكن نتيجة استباقية أو ضرورة سياسية حتمية؛ بل ناحية أشبه بما تكون أسباباً تتعلق بالدفاع وليس في بناء منظومة سياسية تكاملية سياسية واقتصادية تفرض وجودها وحقيقتها. أما القول إنها جاءت ردة فعل؛ لأنها جاءت بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على قمة المسرح الدولي, وانقسام العالم نحو أحد المحورين أو المعسكرين إما الرأسمالي أو الاشتراكي, وكذلك تراجع بريطانيا وخروج فرنسا حتى من المشاورات الدولية, وإخراج الفرنك الفرنسي كعملة احتياط دولية.

ومما لا شك فيه هو أن الرأسمالية غيرت العالم, وأنها تغيرت أيضاً ومرت بعدة مراحل وتحولات وأزمات, وأن فترات اطّراد النمو الاقتصادي هي الاستثناء لا القاعدة, ويُحتمل أن ربع قرن من النمو المستمر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى تشكيل توقعات جيل بأكمله عن الرأسمالية بشكل غير صحيح, وعلى أن تلك الأزمات تعدّ أحد الأوجه الطبيعية للرأسمالية.

يقول فولتشر إن بريطانيا كانت "أول مجتمع يصبح فيه نمط الإنتاج بوجه عام إنتاجاً رأسمالياً" وإن أوروبا كانت موطناً ملائماً لهذا النمط الإنتاجي بفضل بناء المدن, من إيطاليا جنوباً إلى هولندا وألمانيا شمالاً, حيث تمتعت تلك المدن باستقلال متزايد وانتعشت فيها التجارة وأسهمت في التطور الرأسمالي, بفضل تمتّعها بظروف مواتية لإقامة مشاريع المستثمرين الذين نزحوا من دول متدهورة الاقتصاد.

إنّ توصيف السياسات المعتمدة وبرامج إعادة الهيكلة «بالنيوليبرالية» لم يعد يفي بالقسط. كما ظهر تيار النيوليبراليين الذي دعوا إلى التخفيف من دور الدولة على أنه حالة ضرورية لاستمرارية هذا النظام الاقتصادي السياسي, فمعظم عمليات تركّز الرأسمال المالي احتاجت على العكس من ذلك إلى دور نشيط للدولة وتشريعاتها إلى جانبها. مثلما ظهر أن الشركات كلما كبرت صارت تشبه في إدارتها الدول, وهكذا جرّ التداول بأمر «الرأسمالية المُفرطة» أو «الفائقة» نكوصاً مريعاً بالمقارنة مع قرنين من التقدم باتجاه تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

فبريطانيا قد أصبحت عضواً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية منذ كانون الثاني ١٩٧٣م.

وكان احتفاظها بعملتها «الجنيه الأسترليني» وبقاؤها خارج منطقة «الشينجن» شعارين للوضع الخاص

الذي ظلت بريطانيا تتمتع به رغم عضويتها في الاتحاد الأوروبي. وكانت تستخدم فكرة "الاستفتاء"

على بقائها في الاتحاد كوسيلة لابتزاز الدول الأوروبية، لتحقيق مزيد من الخصوصية لبريطانيا داخل

الاتحاد، فقد أجرت استفتاء سنة ١٩٧٥م لتحسين شروط بقائها في الاتحاد والذي صوّت البريطانيون

فيه لصالح البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وعلى الرغم من أن أكبر الأحزاب البريطانية دعمت حملة البقاء في الاتحاد، فقد صوّت البريطانيون لصالح المغادرة بنسبة ٥٢٪مقابل ٤٨٪في يوم ٢٣يونيو حزيران عام ٢٠١٦م، واستقال كاميرون في الصباح التالي ليوم الاستفتاء, وحلت تيري إز ماي محله، وهنا كانت الصدمة الكبرى والضربة الموجعة والتي لم تكن بالحسبان نهائياً؛ لأن مقصد الاستفتاء لم يكن من أجل تحديد البقاء أو الخروج، وإنما من أجل ابتزاز أوروبا بمزيد من المصالح والغنائم، وهذه ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها بريطانيا إلى التهديد بالاستفتاء لتحقيق مكاسب من الاتحاد, وليست جديدة بل هي منذ السنوات الأولى لدخولها في مكونات الاتحاد.

ثانياً : التحديات التي واجهتها بريطانيا قبل الخروج الاتحاد الأوروبي:

قبل الخوض في التداعيات يمكننا الحديث عن التحديات التي واجهت بريطانيا أثناء وجودها في الاتحاد الأوروبي وأدت إلى خروجها. يمكن القول إن هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي شكلت تحديات صعبة دفعت بريطانيا نحو اتخاذ قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ومن هذه التحديات :

١- قوة عسكرية أوروبية موحدة: في ظل التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالاتحاد الأوروبي، فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة تأتي في الأذهان، خاصة للتصدي لروسيا وغيرها،

" بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ مشروع الوحدة الأوروبية كردِة فعل لما آلت إليه نتائج تلك الحرب، ولم تكن نتيجة استباقية أو ضرورة سياسية حتمية؛ بل ناحية أشبه بما تكون أسبابٍ تتعلق بالدفاع وليس في بناء منظومة سياسية تكاملية سياسية واقتصادية تفرض وجودها وحقيقتها، أما القول إنها جاءت ردة فعل؛ لأنها جاءت بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على قمة المسرح الدولي "

وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعاً من التحديات فضلاً عن استعادة وضع الكتلة الأوروبية في السياسة الخارجية على مستوى العالم، مع الأخذ بالاعتبار أن بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوتين عسكريتين في الكتلة, وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما.

٢- التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية: فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحرر الجسم القضائي من أحكام القيود القانونية، خاصة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية.

٣-الأولوية للتشريعات البريطانية: الناخب البريطاني أصبح على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعلي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن.

٤- التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية: عاشت الاقتصادات الكبرى خلال العقد المنصرم أزمة مالية واقتصادية ثقيلة، ومازالت تبعاتها تؤثر حتى الآن. فطريقة تعامل المؤسسات الكبرى ومخططي السياسات المالية حول العالم شابها الكثير من عدم الكفاءة، فضلاً عن فشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل (بالبنك المركزي الأوروبي) في حلّ معضلات هيكلية في الاقتصادات الأوروبية، كمعدلات البطالة المرتفعة وتدنّي معدلات الفائدة وصولاً إلى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في الوصول إلى أهداف نموّ أسعار المستهلكين (التضخم) إلى مستويات ٢٪ كل هذا جعل الجميع أمام استحقاق المساءلة القاسية من قبل مجتمعاتها.

٥- التفاوت في الأداء الاقتصادي: فشلُ الاتحاد الأوروبي في تمكين الدول الصغيرة أو ما يسمى بـ "الأسواق الطرفية» في بولندا وقبرص وهنغاريا واليونان وإلى حد ما في أيرلندا والبرتغال، من تحقيق معدلات نمو اقتصادي نموذجي، دفع أعداداً ضخمة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في أوروبا الغربية الثرية، وبالأخص بريطانيا، بسبب برامج الضمان الاجتماعي السخية جداً.

٦- الهاجس الأمني: جميعنا شاهد عجز أوروبا الكامل عن معالجة أزمة اللاجئين بدءاً من خريف العام ٢٠١٥ وتفشّي ظاهرة الإرهاب الذي ضرب بروكسل وباريس. فالخوف من الإرهاب وزيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخراً، دفع المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد من حركة المواطنين الأوروبيين، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا. وخلال الأعوام الماضية كانت هناك تصريحات عدة لمتزعّمي معسكر «الرحيل،» وفي مقدمتهم دومينيك راب وزير العدل البريطاني، الذي اعتبر أن «الخروج من شأنه ردع هجمات إرهابية محتملة في المستقبل.»

٧-تخوف البريطانيون من سيطرة دول منطقة اليورو على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي: إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضاً من قبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة.

٨- الافتقار إلى الديمقراطية: حيث يرى بعض البريطانيين وهم الذين صوّتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي؛ يرون أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني، ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التي يحق لها وضع مشاريع قوانين على طاولة البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.

٩-التحديات الثقافية والاجتماعية: كان واضحاً لكل مراقب صعود التيار القومي البريطاني على خلفية أسباب عدة، هذا التيار الذي تصدّر حملة الخروج قدّم مقاربة الخصوصية والهوية والاستقلال السياسي والاقتصادي، في مقابل مقاربة التنوع والاندماج والتكامل الأمي التي طرحها الاتحاد الأوروبي ومؤيدو البقاء. وخلال الجدال السياسي الذي كان محتدماً بين الطرفين، كان من الصعب على مؤيدي البقاء الإجابة على تساؤلات مقلقة حيال الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة، وتدنّي معدلات الفائدة والتضخم والاستقلال الاقتصادي. هذا الجدل وضع الناخب البريطاني في حرج.

١٠-التحديات الثقافية: لقد اعتبر البريطانيون أنفسهم الأقرب ثقافياً إلى الكتلة السكانية في أمريكا الشمالية أم الأقرب للكتلة السكانية في أوروبا؟ هل هم أقرب للأميركيين

أم للقبارصة على سبيل المثال؟ لترسم الإجابة على هذه التساؤلات الذهنية الصورةَ النهائية للاستفتاء.

١١- اليسار الأوروبي: بعد سيطرة اليسار الأوروبي على مفاصل المفوضية الأوروبية في بروكسل والبنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت، أصبح الفساد سمة بارزة في التعامل الأوروبي، مشاريع بائسة وسياسات عفا عليها الزمن وأموال طائلة مبدّدة من التحفيز الكمي، ووعود بالفقر المدقع.

١٢- الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا: وهي أهم أسباب الصراخ البريطاني في وجه أوروبا، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق ٢٨٦ ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني واستفادتهم من نظام الإعلانات الاجتماعية، وكان ديفيد كاميرون يسعى إلى تعديل القواعد المرتبطة بالهجرة، ولكن كانت دائماً تقابل برفض أوروبي، لأن بند حرية انتقال الأفراد في اتفاقية شينجن يعدّ واحداً من أهم بنود النادي الأوروبي، هذا فضلاً عن التذمّر البريطاني من العمالة الأوروبية.

ويؤمن المواطن البريطاني بأنّ الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكّن بلاده من اتباع نظام جديد يحدّ من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد. وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدَّر بـ٨٦٣ ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز ٣,٦٧ مليار جنيه إسترليني (٤,١٣١ مليار دولار) سنوياً، بحسب بيانات «مدرسة لندن الاقتصادية.»

فأزمة اللاجئين التي بدأت تثقل كاهل الحكومة البريطانية وتشكل عبئاً كبيراً عليها، كانت من أهم التحديات التي واجهت بريطانيا أثناء تواجدها داخل الاتحاد الأوروبي.

١٣- التوفير المالي للصحة والتعليم: وهذه قائمة على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود، الذي أسهم في تصديقه مئات المطويات التي وزعت بالبريد أو على نواصي الشوارع، التي توقعت توفير ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني (٤٨٠ مليون دولار) أسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية، وهو مبلغ كافٍ لبناء مستشفى. كما أن المبلغ نفسه يعادل نصف ميزانية التعليم في إنجلترا، مع اقتراحات من معسكر المعارضين للبقاء بتوظيف تلك الأموال في البحث العلمي والصناعات الجديدة.

١٤- المخاوف من انضمام كل من السويد وفنلندا وتركيا للاتحاد الأوروبي: استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطاء، وخلق فزّاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية.

بعد أن تشكل لدينا المعرفة حول أبرز التحديات التي ساهمت في الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، يمكننا البحث في التداعيات لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

١٥- التذمر من الرسوم الأوروبية: الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسوًما

على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيها، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها، تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها الدفع.

ثالثاً : التداعيات الداخلية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

هناك جملة من التداعيات الداخلية أخذها البريطانيون في الحسبان عند تصويتهم بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وأبرز تلك التداعيات:

١- الناحية السياسية: فقد أحدث استفتاء

بريطانيا تأثيرات كبيرة في تماسك شعوب بريطانيا نفسها، فقد صوّت الأسكتلنديون بشكل حاسم للبقاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك فعل الأيرلنديون الشماليون. وتطالب هذه الشعوب باستفتاء حول بقائها في بريطانيا نفسها؛ أي أن وحدة بريطانيا نفسها قد صارت محل شكّ، وهذا لم تخطط له بريطانيا، وظنت بريطانيا أن موضوع إسكتلندا قد أقفل لفترة طويلة.

أما إيرلندا الشمالية وهي الخاصرة الأكثر ضعفاً لبريطانيا، فقد دعا حزب الـ «شين فين» الذي يعتبر بمثابة الواجهة السياسية للجيش الجمهوري الأيرلندي، وجاءت هذه الدعوة بعد تصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي وفق النتائج النهائية، وأكد الحزب الجمهوري أن الاستفتاء حول الاتحاد الأوروبي: «له عواقب هائلة على طبيعة الدولة البريطانية.» وهكذا فإن استفتاء بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي قد جعل تفكّك بريطانيا حديث السياسيين من جديد في إيرلندا الشمالية وكذلك في إسكتلندا.

٢- الناحية الاقتصادية: اهتزاز الثقة ببريطانيا وباقتصادها بعد دقائق من إعلان النتيجة، حيث هوت قيمة الإسترليني أمام الدولار ١٠٪وأمام اليورو ٧ ٪ وقد وقعت هزّات في الأسواق المالية الأوروبية والآسيوية، حيث ذكرت رويتر أن: «نتيجة الاستفتاء قادت لمحو ثلاثة ترليونات دولار من قيمة الأسهم العالمية، وما زالت التداولات تتسم بالتقلب حتى مع تعهّد واضعي السياسات بحماية اقتصاداتهم». فدفعت بريطانيا محافظ بنك إنجلترا المركزي ليقوم بتهدئة الوضع بالقول: "بوجود سيولة كافية بقيمة ٢٥٠ مليار جنيه إسترليني، وإنه لن يتردد في اتخاذ إجراءات استثنائية قصوى».

٣- التداعيات على الاقتصاد القومي البريطاني:

إن أبرز التداعيات كان تأثيرها على الاقتصاد، فالمنظّرون البريطانيون رأوا أن الخروج سيحرر بريطانيا من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل عند ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والسقف المحدد للدين العام عند ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن مراقبة المفوضية الأوروبية.

ففي القطاع المالي، ستفقد المؤسسات المالية «جواز السفر» الذي يسمح لها ببيع خدماتها المالية إلى الدول الثماني والعشرين في الاتحاد، وبعض البنوك والمؤسسات المالية الكبرى كانت قد قالت إنها ستنقل قسماً من نشاطها إلى داخل الاتحاد في حال خروج بريطانيا، ثم إن باريس يمكن إن تتحول إلى المركز المالي لمنطقة اليورو.

بخروج بريطانيا من الاتحاد ستكون معافاة بحكم الواقع من أداء مساهمتها فيه والتي تقدر بـ ١٦,٧مليار يورو، إلا أن صادراتها للاتحاد والتي تقدر بحوالي ٥٠٪ من مجموع الصادارت، ستخضع لقانون الرسوم الجمركية المفروضة على الدول خارج الاتحاد بما أن بريطانيا أصبحت كذلك. كما سترتفع كذلك كلفة الواردات، كما أن هناك خشية من انخفاض الجنيه الإسترليني، ما سينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطن البريطاني، كما سيختفي الدعم الأوروبي خاصة في ميدان البحث العلمي. ومؤيدو حملة الخروج يقولون إنه من صالح الاتحاد الأوروبي، ويرى محللون اقتصاديون في بريطانيا ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، أن الانسحاب سيجعل بريطانيا «أفقر» وفقاً لرؤى متفاوتة لحجم التأثير، حيث أكدت دراسات اقتصادية أعدها البنك الدولي أن خروج بريطانيا من الاتحاد سيؤدي إلى خسارة بريطانيا لاتفاقيات التجارة الحرة وحوالي

٢٢٤مليار جنيه إسترليني، فضلاً عن تراجع الجنيه الإسترليني الذي يعدّ من أبرز المشكلات البريطانية، حيث يعدّ سيناريو تراجع قيمة «الإسترليني» محتملاً والذي بدت ملامحه عقب استفتاء الخروج.

٤- التداعيات على المهاجرين واللاجئين:

للهجرة الدولية إيجابيات وتحديات للبلدان المستضيفة، وهذا ما تعانيه بريطانيا منذ سنين، حيث

يعيش اليوم مئات الآلاف من المهاجرين في المملكة المتحدة. فالمجموع يشمل المهاجرين المولودين في الخارج ١٢,٧٪من السكان البريطانيين، مع ٧,٩ مليون من المهاجرين الأجانب الذين يقيمون في المملكة المتحدة اليوم. إن تكوين الهجرة في المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تغيرت مع مرور الوقت، غير أنه يمكن أن يعزى أكبر ارتفاع من الهجرة إلى بريطانيا من الدول الثمانية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منذ ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٢ حيث تغير نمط الهجرة وتزايدت من الدول الخمس عشرة الأصلية المكونة للاتحاد الأوروبي مع البلدين اللذين انضما في ٢٠٠٧ للاتحاد الأوروبي (بلغاريا ورومانيا), بينما استقرت الهجرة من الدول الثمانية.

ويمكن أن نستخلص أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يرجع جزئياً إلى مشكلتَي الإرهاب واللاجئين، فاعتبر الكثيرون أن عضوية بريطانيا في الاتحاد تجعل أبوابها مفتوحة أمام الهجمات الإرهابية, وتجعلها مهددة لمثل ما ضرب باريس وبروكسل. كما يرى آخرون أن الخروج من الاتحاد الأوروبي يسمح بتأمين حدود بريطانيا وتحديد الأفراد المسموح لهم وغير المسموح لهم بالدخول، لذلك سيلقي هذا الجزء الضوء على أثر خروج بريطانيا على المهاجرين من أصول عربية واللاجئين في بريطانيا.

٥- التداعيات على قطاع التعليم:

يعدّ التعليم العالي في بريطانيا اقتصاداً خدمياً وصناعة رئيسية حققت منها بريطانيا دخلاً اقتصادياً كبيراً, فنصيب الطلاب الدوليين أو المهاجرين من إجمالي الهجرة الأوروبية والدولية نحو ٢٧٪ وكغيره من القطاعات التي سوف تتأثر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

إضافة لما سبق، ثمة تداعيات أخرى على التعليم في بريطانيا من شأنها أن تسبّب خسارة إطارات تعليمية أوروبية متواجدة في الجامعات البريطانية يصل عددها إلى نحو ٦٠٠٠ كادر من أساتذة الجامعات والباحثين، حيث لن يستطيعوا الحصول على التأشيرة البريطانية، والتي تحمّل الحكومة البريطانية حوالي ١٣٥ ألف إسترليني، من مصاريف التغطية الصحية والتأشيرات بالنسبة لأكاديمي سلك الدكتوراه. في المقابل فهذا يؤثر على مصير الطلاب البريطانيين في دول الاتحاد الأوروبي.

٦- التداعيات على سوق العمل:

إن العنصر الجوهري في قانون العمل في المملكة المتحدة أنه يستند إلى قانون الاتحاد الأوروبي, فغالباً ما يقدم قانون العمالة في الاتحاد الأوروبي الحدّ الأدنى من المعايير الدنيا والتي يجب ألا تؤثر على قانون العمالة المنزلية.

وفي بعض الحالات نجد أن قانون الاتحاد الأوروبي الذي رسخ في الأحكام على المستوى الدولي موجود بالفعل في القانون المحلي, فعلى سبيل المثال، في التمييز بين الجنس والعرق وبعض حقوق الأمومة.

إن بريطانيا تدعم سوق العمل، وهي تسعى للحصول على أرقام صافي الهجرة لتصل إلى عشرات الآلاف، مع ضرورة النظر في كيفية القيام بذلك بطريقة تحمي بها اقتصادها ومختلف مصالحها الحيوية، فهي لا تريد لشركاتها أن تعاني من نقص في العرض في سوق العمل.

٧- خسارة البريطانيين في البرلمان الأوروبي مقاعدهم:

حيث فقد الأعضاء البريطانيون في البرلمان الأوروبي البالغ عددهم ٧٣عضواً مقاعدهم بشكل تلقائي؛ إذ ستغادر المملكة المتحدة جميع المؤسسات والكيانات السياسية

> **”يتضح الهدف الأساسي لقاعدة البحرين، التي تدخل في صميم سياسات حلف شمال الأطلسي الخاصة بتطويق التمدد الإيراني في الخليج العربي. كما أن بريطانيا واعية بأن أمن الخليج العربي يشكل أهمية حيوية بالنسبة لاقتصادها، لذلك تؤمن بأن الحفاظ على استقرار بلدانه يصب في مصلحة العديد من قطاعاتها. كما أن جهودها هذه تنزل في سياق الحدِ من تصاعد الدور الاقتصادي والتكتيكي الذي تقوم به كل من الصين وروسيا لتدعيم علاقاتهما مع بلدان المنطقة.“**

في الاتحاد الأوروبي. لكن المملكة المتحدة ستستمر في اتباع قواعد الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الانتقالية، وستحتفظ محكمة العدل الأوروبية بحق البحث في النزاعات القانونية.

٨- المشاركة في قمم الاتحاد الأوروبي:

سيتعين على الاتحاد توجيه الدعوة إلى المسؤولين البريطانيين بشكل شخصي في المستقبل.

كما لن يحضر الوزراء البريطانيون الاجتماعات الدورية للاتحاد الأوروبي، المعنية بالنظر في أمور مثل حدود الصيد البحري وغيرها.

بعد خروجها فعلياً من عضوية الاتحاد الأوروبي وفق خطة ”بريكسيت» التي صوّت عليها البرلمان الأوروبي بصورة نهائية مؤخراً، ستكون بريطانيا أكثر حرية لجهة رسم سياساتها الخارجية والدفاعية ولاسيما حيال الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، وهي المناطق الثلاثة التي تشكل مرتكزات لهذه السياسات كونها الأهم لجهة المصالح الاقتصادية البريطانية، وبالتالي ضرورة بناء نفوذ فيها.

ولأن منطقة آسيا/ الباسيفيكي هي الأسرع نمواً على الصعيد العالمي، ولأنها تشهد تنافساً جيوبوليتكياً حاداً بين العملاقين الأمريكي والصيني؛ فإنها هي التي تجذب اهتمام لندن أكثر من المنطقتين الأخريين، ولأن أستراليا واليابان هما أقرب حلفاء لندن فإنهما الأولى بالاهتمام والتركيز من قبل البريطانيين ضمن منطقة آسيا/ الباسيفيكي.

وهذا لا يعني بطبيعة الحال، إغفال التركيز على دول جنوب شرق آسيا التي من بينها ما ارتبطت بروابط كولونيالية قديمة مع بريطانيا، وتربطها بها حالياً مصالح من خلال منظومة الكومنولث البريطاني. وفي هذا السياق قيل إن قيام لندن مؤخراً بافتتاح بعثة خاصة لها في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، حيث يوجد مقر السكرتارية الدائمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعروفة اختصاراً (آسيان)، يندرج ضمن اهتمام السياسة الخارجية البريطانية الجديدة بتعميق روابط المملكة المتحدة مع الدول العشرة الأعضاء في هذا التكتل بشروطها الحرة، أي خلافاً لما كان يحدث سابقاً حينما كانت لندن مقيّدة بمرئيات وسياسات الاتحاد الأوروبي إزاء هذه الدول. وهذا يعني أن بإمكانها الآن أن تبدي بعض المرونة في تعاملاتها مع الأخيرة، وأن توقع معها اتفاقيات تجارة حرة تنطوي على بعض التنازلات في المواقف المبدئية، أو تتضمن تجاوزات فيما يتعلق بتوريد بضائع بمعايير وقائية صحية وبيئية أدنى من معايير الاتحاد الأوروبي مثلاً، كي تعطي لنفسها ميزة على حساب بقية الدول الأوروبية (رغم تحذيرات الاتحاد الأوروبي لها من الإقدام على ذلك).

إن سياسات بريطانيا الخارجية والدفاعية بدأت نحو انخراط أعمق وأوضح لتتلاءم مع وضعها السيادي الجديد ومكانتها كلاعب

عالمي وعضو دائم في مجلس الأمن، ودورها في آسيا/ الباسيفيكي باعتبارها منطقة معقدة أمنياً ومقبلة على تنافس أشد خطورة بين واشنطن وبكين من ذي قبل، بل تتصاعد أهميتها التجارية لبريطانيا وأهميتها الأمنية للعالم ككل في المستقبل المنظور، لكن مع إيلاء اهتمام خاص باليابان التي وقعت معها بريطانيا في عام ٢٠١٧ اتفاقية للتعاون الأمني.

وتدرك بريطانيا جيداً أنّ الشكل المستقبلي للإقليمين العربي والشرق أوسطي سيكونان محصّلة نفوذ

للتفاعلات والعمليات السياسية المؤثرة دولياً، حيث لا يخفى عليها أن منطقة الخليج كانت منطقة تابعة لها، وهي ماتزال تمارس سياستها الناعمة هناك، ولها تأثير ثقافي كبير على النخب المحلية التي تكونت غالبيتها في المؤسسات والمعاهد والجامعات البريطانية، لذلك فهي تعتبر أن طموحات إيران وسعيها للدخول في محاور دولية، باتت تشكل أخطاراً كبيرة على التوازنات الإقليمية التي أرستها بريطانيا منذ قرن من الزمن في المنطقة, وبهذا يتضح الهدف الأساسي لقاعدة البحرين، التي تدخل في صميم سياسات حلف شمال الأطلسي الخاصة بتطويق التمدد الإيراني في الخليج العربي.

كما أن بريطانيا واعية بأن أمن الخليج العربي يشكل أهمية حيوية بالنسبة لاقتصادها، لذلك تؤمن

بأن الحفاظ على استقرار بلدانه يصب في مصلحة العديد من قطاعاتها. كما أن جهودها هذه تنزل في سياق الحدّ من تصاعد الدور الاقتصادي والتكتيكي الذي تقوم به كل من الصين وروسيا لتدعيم علاقاتهما مع بلدان المنطقة.

رابعاً : التداعيات الخارجية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي :

يمكننا القول: إنّ خروج بريطانيا شكّل ضربةً للمشروع الأوروبي (وللتكتل الاقتصادي والسياسي) فالتداعيات أثرت إلى حد كبير في خسارة الاتحاد الأوروبي؛ أكبر قوة عسكرية في الغرب خاصة أنّ بريطانيا من أهم الدول بامتلاكها الأسلحة النووية، وتحظى بحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي.

إنّ الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي خلّفَ مجموعة من التداعيات ليس فقط على بريطانيا فحسب بل على الاتحاد الأوروبيّ، كذلك بالرغم من محاولات احتواء تلك التداعيات بعد مرور عدة سنوات، حيث ظهرت عدة مشاكل اقتصادية، منها فقد الاتحاد الأوروبي ١٢,٥ ٪ من سكّانه و١٥٪ من قيمته الاقتصادية، بالإضافة إلى خسارة الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي، أمّا من الناحية العملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبيّ فإن هذا الخروج أثّر بشكل كبير في آليات اتّخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، حيث أنّ خروج بريطانيا أدى إلى فقدان ٢٩ ٪ من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي، وكذلك ٧٣ مقعداً في البرلمان الأوروبي، ممّا تطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة باقي الدول في الاتحاد الأوروبي، إذ سعت معظم الدول خلال السنوات الماضية إلى عقد اتفاقيات مع الحكومة البريطانية لأنّ الشكوك في الوحدة الأوروبية من الممكن أن تشهد انتشاراً كما هو متوقع في دول الاتحاد خلال السنوات القادمة، مثل فرنسا وعدة دول أخرى.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ما لا يجعل مجالاً للشك أنّ الكثير من الأحزاب الرافضة لفكرة الاتحاد الأوروبي بدأت تطالب بإجراء استفتاء مماثل مثلما حدث في بريطانيا.

من جهة أخرى كانت ألمانيا منذ فترة طويلة حليفاً سياسياً كبيراً لبريطانيا في الاتحاد الأوروبي، إذ أنّ بريطانيا كانت تمثل قوة موازية لألمانيا، وهو ما بثّ مخاوف على الاقتصاد الألماني

، حيث وصف اتحاد المصدرين الألمان القرار بأنه «كارثة» دلالة على تخوفه من تأثر الاقتصاد الألماني بخروج بريطانيا.

عدا عن التأثيرات الكبيرة على اقتصاديات دول أخرى مثل الدول الاسكندنافية ودول البينولوكس ودول أخرى خارج أوروبا كما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

خامساً: الدور البريطاني في النظام العالمي:

أما بالنسبة للدور البريطاني في النظام العالمي بعد إتمام عملية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي؛ فمن المتوقع أن تؤدي إلى نتائج سلبية على دورها في النظام العالمي، وذلك للأسباب التالية:

١- بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، سوف تخسر بريطانيا مكانتها في الشؤون الدولية، ومن ذلك ما يلي:

الدور الفعّال الذي تقوم به بريطانيا في إطار الاتحاد الأوروبي في مكافحة المنظمات المتطرفة، والتصدي لتجنيدها المقاتلين الأجانب.

- الدور الذي تلعبه بريطانيا كأحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي وقيامها بدور المتحدث باسم أوروبا، لذا من المتوقع أن يؤول هذا الدور إلى فرنسا بعد مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي.

- الموقف المعارض الذي تتبنّاه بريطانيا حيال روسيا على خلفية أزمة ضمّ القرم، فبريطانيا هي الداعم الرئيس لتوقيع العقوبات ضد موسكو، ومن ثم في حالة خروجها من الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يتغير موقف الاتحاد حيال روسيا بما قد لا يتفق والتوجه البريطاني.

- زيادة تدفق المهاجرين واللاجئين عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي، خاصةً ما سيترتب على ذلك من وقف تنفيذ بنود اتفاق «لو توكيه» Le Touquet مع فرنسا، والذي يفرض قدراً من الرقابة على عدد من النقاط الحدودية.

٢- من المحتمل أن يلقي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بتبعاته السيئة على مشروع الاتحاد بصفة عامة.

٣- الخشية من تداعيات الخروج من الاتحاد الأوروبي على وحدة المملكة المتحدة ذاتها، فعلى سبيل المثال، بعد تصويت إنجلترا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، في مقابل تصويت إسكتلندا لصالح البقاء، سوف نكون بصدد أزمة داخلية كبيرة قد تؤدي إلى تفكك المملكة المتحدة بصورتها المعروفة الآن.

٤- التوصل إلى اتفاق أمني: يجدر الاتفاق على الطريقة التي ستعمل بها بريطانيا مع دول الاتحاد في مجال الأمن، فقد كان هناك تعاون كبير بين الشرطة والأمن في المملكة والاتحاد، وهو ما سيواجه تحدياً بعد الخروج، فعلى سبيل المثال لم تعد المملكة ممثلة في الفريق الذي يدير "يوروبول" الوكالة المنوط بها تنسيق التحقيقات الرئيسية في الجريمة المنظمة على نطاق أوروبا.

يضاف إلى ذلك أنها ستفقد إمكانية استخدام أنظمة الاتحاد الأوروبي لفحص السجلات الجنائية للرعايا الأجانب، وسيقع على عاتقها الوصول إلى اتفاقية تحكم تبادل البيانات مع الاتحاد الأوروبي.

٥- حقوق المواطنين بعد الخروج: سيكون ضمان حقوق المواطنين –البريطانيين والأوروبيين- أمراً معقداً، فبالنسبة لبريطانيا سترغب في الحد من دخول مهاجرين وعمالة إليها، بينما سيسعى الاتحاد إلى الوصول لاتفاق منع ارتداد العمالة والمواطنين إليه في الوقت الراهن، لأنه سيسبب عبئًا على حكوماته كونه يعني مزيد من البطالة على سبيل المثال.

٦- الحفاظ على مكانة بريطانيا الدولية:

وهذا من التحديات الصعبة التي يواجهها البريطانيون في ظل الاضطرابات والتوترات التي يشهدها العالم والتنافس المحتدم بين قوى الهيمنة الكبرى في العالم وتآكل النظام الذي كانت تحتل فيه بريطانيا مكانة كبيرة كقوة عظمى.

سادساً: الدور البريطاني في منطقة الشرق الأوسط:

يرى عددٌ من الخبراء البريطانيين الجيوسياسيين أن منطقة الشرق الأوسط تُعرف بتفاقم الصراعات في العالم, ويرون أنها مرشّحة لمزيد من التصدّع الجيوسياسي في ظل تواصل الأزمات في كل من العراق وسوريا واليمن, ومزيد من التغيرات في أركان التوازن القائمة الآن إذا لم يتم الالتزام بأحكام المواثيق الدولية.

إن استمرار تناقضات الأهداف والرؤى بين الأطراف الدولية الرئيسية, وهو ما يستدعي من دول المنطقة تنويع شراكاتها الإستراتيجية, ووضع بدائل إستراتيجية جديدة تعتمد على تحالفات من كل دول العالم ومن مختلف القارات, على نحو يفتح لهم آفاقاً جديدة وتعزيزاً لأمنهم القومي في هذه المرحلة التي تشهد تغييرات سريعة.

خلاصة

إن محاولاتنا فهم طبيعة العلاقات العالمية وفي أوروبا تحديداً, والتي تعتبر واحدة من أهم الأحداث التي مرت بها في القرن الحادي والعشرين؛ وهو خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه «بريكست», ورأينا أن لهذا القرار تداعياته وآثاره العديدة التي تجعل هناك اختلافاً في طبيعة السياسة الخارجية التي تنتهجها بريطانيا تجاه النظام العالمي. وفي هذا البحث ركزنا على ملامح الدور البريطاني في النظام الدولي والتغير الذي سوف يطرأ على هذا الدور بعد الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

من خلال ما سبق يتضح أيضاً أن قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي قد ترك بصماته على الهجرة وسوق العمل في بريطانيا, فقد وُجد أن المهاجرين من دول الاتحاد إلى بريطانيا يقدمون خبراتهم عندما يكون هناك نقص, ويساعدون على استدامة النمو الاقتصادي, من خلال استبدال السكان الأصليين من فئة المتقاعدين, لذلك إذا أرادت بريطانيا أن تحتفظ بحق الوصول الكامل إلى السوق الموحدة, فقد تضطر إلى الحفاظ على حرية تنقل اليد العاملة بين المملكة المتحدة والاتحاد, وقد يفرض الخروج من الاتحاد حصول المواطن البريطاني على تأشيرة شينجن, ناهيك عن تصاعد التكلفة الاقتصادية للسفر بفعل انخفاض العملة وضعف القدرة الشرائية من ناحية, والقيود على شركات الطيران الأوروبية موحدة التكلفة بين دول الاتحاد من ناحية أخرى, وكذلك تغير الأدوار في الاهتمامات بقضايا الشرق الأوسط ودورها في النظام العالمي الجديد.

مراجع البحث

-1 مقدمة قصيرة عن الرأسمالية ، تأليف جيمس فولتشر ، ترجمة رفعت السيد علي ، دار الشروق، القاهرة 2010م

-2 التنبؤ بنهاية الرأسمالية: المغامرات الفكرية منذ كارل ماركس ، فرانشيسكو بولديزوني ، منشورات جامعة هارفرد.

-3 أحمد بوخريص، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الأسباب والتداعيات، (برلين: المركز الديمقراطي العربي 2017م

-4 جيهان برسوم بخيت، دراسة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والنتائج المترتبة عليه، القاهرة، وزارة المالية، الإدارة العامة للمعلومات الإحصائية 2018م

-5 بسام جونى، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وزارة الصناعة اللبنانية، بيروت 2017م

اتفاقية سايكس بيكو 1916

مصطفى شيخ مسلم

«سايكس بيكو» معاهدة اتسمت في بادئ الأمر بالسرية بين فرنسا وبريطانيا، لتقاسم تركة الدولة العثمانية بينهما، ولتحديد مناطق النفوذ غرب آسيا، وبالتالي تقسيم الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على تلك المنطقة حتى الحرب العالمية الأولى.

نُسجَتْ هذه الاتفاقية على أمل نجاح هذا الوفاق في إنهاء الدولة العثمانية إبَّان الحرب العالمية الأولى، وقد جرت المفاوضات الأولية التي نتج عنها الاتفاق بين العامين 1915 و 1916، وهو ذاته التاريخ الذي وقّع فيه الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا بيكو، والبريطاني مارك سايكس على وثائق مذكرات تفاهم بين وزارات خارجية فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية آنذاك، لتُصادق حكومات تلك البلدان على كل بنود الاتفاقية فيما بعد أي في مايو 1916.

عندما كانت مصر تحت نير الاحتلال البريطاني صيف عام ١٩١٦، وكانت تتنازع بريطانيا على مناطق النفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط مع فرنسا، التي كانت تحتل هي الأخرى مناطق كثيرة بها أيضاً، وكانت نواة هذه الاتفاقية اجتماع سري ما بين السير "مارك سايكس" من بريطانيا، والسيد "إم فرانسوا جورج بيكو" من فرنسا، وقد تفاوض الطرفان على تقسيم كعكة الشرق الأوسط فيما بينهما، في محاولةٍ منهم لإقصاء روسيا القيصرية وحرمانها من إمكانية الخوض في الشرخ الناتج عن تصارعهما في الدخول وفرض أمر حال واقع بالسيطرة على مناطق كثيرة في تلك المنطقة.

كانت بريطانيا مسيطرة وقتذاك على مصر وفلسطين وأجزاء واسعة من المملكة العربية السعودية، التي كان يُطلق عليها الحجاز، ومناطق متفرقة من العراق الذي لم يكن قد أعلِن دولة بعد، وكانت فرنسا تسيطر على سوريا، فيما كانت روسيا منذ أيام بطرس الأكبر، تسيطر على تركيا بما في ذلك القسطنطينية ومضيق الدردنيل، تلك القناة الواصلة ما بين البحر الأسود إلى البحر المتوسط، والتي كانت تربط الأسطول الروسي بالمياه الدافئة.

ومع انهيار السيطرة الروسية على تركيا، على إثر قيام الثورة البلشفية وظهور تركيا العلمانية آنذاك إلى السطح، أدى ذلك لخروج تركيا من معادلة الصفقة السرية ما بين بريطانيا وفرنسا.

حدودٌ مصطنعة هشَّمَتْ آمال الكرد

تزامناً مع رسم خرائط جديدة، تلك التي قطعت أوصال الشرق الأوسط وفي مقدمتها كردستان التي وقعت في مصيدة شباك الدول الراعية للاتفاقية، لم يتم إيلاء أي أهمية للأعراق والثقافات والقوميات التي ضاعت أراضيها بين مخالب الاتفاقية المجحفة بحقهم.

وألحقت على أثرها كردستان بأربع دول (سوريا والعراق وإيران وتركيا) التي تم خلقها برسم حدود وأسلاك شائكة امتثالاً لاتفاقية سايكس بيكو، ما حطّم آمال الكرد في تقرير مصيرهم نتيجة لمؤامرات ووعود زائفة من جهات عديدة.

كشّرت هذه الدول عن أنيابها وبات انحيازهم ومساعدتهم لتركيا جلياً في إقامة حدودها الحالية في معاهدة لوزان ١٩٢٣، مقابل تخليها عن الموصل للبريطانيين، فيما قدّمت فرنسا لواء إسكندرون السوري على طبق من ذهب لتركيا عام ١٩٣٩.

رغم هذا كله، ظل خطر الإبادة الجماعية والتطهير العرقي يلاحق الكرد في كردستان في الأجزاء الأربعة.

عنصرية سايكس

قبل الجلوس على طاولة المفاوضات اعتمد سايكس على ثروة عائلته الكبيرة للسفر إلى منطقة الشرق الأوسط بالكامل، للوقوف على أفضل الأماكن التي يمكن أن تسيطر بلاده عليها، حتى أن منزله في يوركشاير لا يزال يمتلئ بالكثير من المقتنيات التي حاز عليها خلال رحلاته من مختلف العصور القديمة المصرية والبابلية والآشورية والعربية والفارسية.

لورانس العرب

عام ١٩١٦، بدأ «سايكس- بيكو» استغلال رجل مخابرات عسكري عُرِف باسم «لورانس العرب»، وكلّفه بأن يتسلل لمنطقة الحجاز، ليدرس قوة الهاشميين حينها فيما كان يُطلق عليه «المملكة العربية» التي كانت تسيطر على منطقة الخليج والعراق بالكامل تحت سيطرة الحكم العثماني.

وارتدى على إثرها لورانس الزيّ العربي التقليدي، ودخل فعلاً إلى المدن المقدسة «مكة المكرمة والمدينة المنورة»، وأجّج نار الفتنة والصراع ضد الحكم العثماني.

وبعد فترة وجيزة وعد لورانس كلاً من «سايكس» و «بيكو» بالاستقلال العربي والتخلص من الحكم العثماني، وبالفعل دفع الهاشميين لخوض الحرب مع العثمانيين.

الحرب الهاشمية

رأى المفوّض السامي البريطاني في مصر أن استقلال المملكة العربية عن عباءة الحكم العثماني، وجعلها تحت حكم ملك واحد، سيكون خطراً كبيراً، وقد ينتج عن ذلك مشاكل كبيرة لبريطانيا وفرنسا وحتى روسيا، حتى لو كانوا حلفاء لبريطانيا في ذلك الوقت، لأنه لا ضمانات لاستمرار الولاءات لبريطانيا في المستقبل.

فيما بعد، استطاعت الجيوش العربية بشكلٍ فعلي، وبمساعدة القوات البريطانية، طرد الأتراك من أراضي المملكة العربية وفلسطين وسوريا، واستفادت تلك الجيوش من نصائح وخطط لورانس العسكرية التي لم يكن العرب يعلمون بها بعد، وتسبّب بمفاجأة الأتراك بها في ذات الوقت.

ثم بعد ذلك بدأ «لورانس العرب» في السعي باحثاً عن أمير هاشمي ليكون واجهة لهذا التحرك العسكري الكبير، ليجد ضالته أخيراً في الأمير فيصل أحد الأبناء الأربعة للملك حسين الهاشمي، وقطع مسافاتٍ شاسعة لمقابلته عام ١٩١٦.

وبدوره أثار الأمير فيصل إعجاب لورانس، فهو يسكن بيتاً طينياً يتوسط قاعدة معسكره، ذو مظهر ملكي، حيث كان طويل القامة رشيقاً قوياً، وذكياً فطناً، كما كان الشخص الأقلّ تعقيداً والأكثر تفهّماً للأفكار الجديدة مقارنةً بباقي أخوته، وفقاً لما نقله عنه لورانس في مذكراته.

الخريطة

بعيد أن بلغت الحرب نهايتها، بدأ لورانس وبشكل تدريجي بتسريب تلك الخريطة التي سبق للبريطانيين والفرنسيين الاتفاق عليها، أي الخريطة الجديدة للمنطقة، فبدأ بالكشف عن معالمها للأمير فيصل، وفي الوقت الذي كان يسعى فيه الأمير دخول سوريا، حذّره لورانس قائلا «مكاننا هنا في الوادي الأصفر، ما زلنا بعيدين بصورة كبيرة عن دمشق»، كما حذّره من أنه إذا ما قرر دخولها بالقوة سيصطدم بالطموح الفرنسي وسيخوض حرباً شرسة معها.

فيما بعد وصلت الرسالة للأمير فيصل، حيث كانت تشير الخطة لضرورة دخول الجيوش العربية دمشق وحمص وحلب، ليتمكنوا من دحر العثمانيين، ومن ثم انسحابهم منها لترك المساحة خالية أمام الفرنسيين.

وفي مطلع العام ١٩١٧، بسطت الجيوش العربية سيطرتها على القدس لتنهار الإمبراطورية العثمانية بالكامل، وبدأ فعلياً تطبيق اتفاقية "سايكس- بيكو" وتنفيذ الخريطة التي اعتمدها الأمير فيصل حينها.

اليهود

تزامناً مع تطبيق اتفاقية سايكس بيكو التي تضمنت بنداً ينص على أن «فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي»، حيث لاقى هذا البند امتعاضاً كبيراً من جنرالات بريطانيين في مصر، فكتب أحد الجنرالات حينها رسالة نشرت في الصحافة البريطانية: «فلسطين ليس بلداً ملائماً لليهود، فهي أرض فقيرة غير قادرة على التطور الكبير». ولكن بعد صراع استمر لعدة سنوات أصرت الحكومة البريطانية على اعتبار فلسطين دولة يهودية فيما أطلق عليه لاحقاً «وعد بلفور».

وأصبحت خطة «سايكس- بيكو» جاهزة للتنفيذ، بعدما أثّرت الثورة الروسية على قدرات موسكو العسكرية، وطالب لورنس في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ بضرورة إقرار تلك الخريطة والاتفاقية دولياً.

وبالفعل كانت أيام الأمير فيصل في دمشق معدودة، حيث اتجه الفرنسيون سريعاً للسيطرة عليها، وتم ترضية الهاشميين من قبل السلطات البريطانية عام ١٩٢١ بمنح الهاشميين مملكة جديدة شرق الأردن، وحصل فيصل على جائزة ترضية أخرى أيضا في عرش جديد في بغداد أسّس من خلاله دولة العراق فيما بعد.

المراجع:

- سبوتنيك. - - ويكيبيديا. - -وكالة هاوار. - وكالات.

الرَّأسماليّةُ الشَّرقيّةُ..

النَّشأةُ وأهمُّ تمظهراتها وانعكاسها على الشَّرق الأوسط

جميل رشيد

تمهيد:

يُعَدُّ مفهوم وقضيّة الرَّأسماليّة الشَّرقيّة وصراعها مع الرَّأسماليّة الغربيّة، من القضايا التي تستحوذ على اهتمام الباحثين والمفكّرين في الغرب والشَّرق، بعدأن تجلَّت معالمهما في غمرة التَّنافس الدّوليّ بين عِدَّة قوى، واشتداد الحروب والنّزاعات في العالم، سعياً وراء تقسيم مناطق النّفوذ وفرض هيمنتها على البَرّ والبحر والجوّ، لتصل حَدَّ طرح مشاريع عالميّة لكُلّ منهما.

إنَّ دراسة خصائص الرَّأسماليّتين ومعرفة نقاط التَّشابه والالتقاء بينهما، يتطلَّب بالدَّرجة الأولى العودة إلى تاريخ ومنشأ كُلٍّ منهما، وقبل ذلك يستوجب طرح السؤال التالي والإجابة عليه: هل بالفعل أنَّ هناك رأسماليّة شرقيّة لها وجودها كنظام اقتصاديّ وسياسيّ واجتماعيّ وثقافيّ، أم أنَّه تعبير ومصطلح مجازي خلقته الرَّأسماليّة الغربيّة وابتدعتها لنفسها، لتُبرِّرَ هيمنتها وتُديم معها صراعاتها العالميّة وتستثمرها بما يتناسب ومصالحها في مناطق العالم المختلفة.

ولكن على الضفّة المقابلة، ألا تؤشِّر القفزة التّاريخيّة المفاجئة التي حقَّقتها بعض الدّول الشَّرقيّة، والتي كانت اشتراكيّة فيما سبق، وخاصَّة في مجال الاقتصاد، بأنَّها تزاوجت مع الرَّأسماليّة كنمط اقتصاديّ؟ وإذا ما أدركنا بأنَّه لا يمكن الفصل بين الاقتصاد والسِّياسة، فإنَّه يتَّضح بأنَّ سلوك هذه الدّول رأسماليّ بحتٌ، بكُلّ ما لها وما عليها من انتقادات ومزايا، مع قدرتها على الاحتفاظ ببعض الاختلافات والتمايزات الثَّقافيّة والاجتماعيّة، رغم أنَّها هي أيضاً في طور التغيّر والتبدُّل، نظراً لأنَّ بعضها تَمُرُّ بمرحلة الانتقال من نمط الإنتاج الاشتراكيّ المعتمد بشكل أساسيّ على التَّخطيط المركزيّ وسيطرة الدّولة على جميع وسائل الإنتاج، إلى الإنتاج الرَّأسماليّ، الذي عماده السّوق الحُرّة والمُلكيّة الخاصَّة. وهذا ما يقودنا إلى التَّسليم والإقرار بأنَّ تلك الدّول تسير في رُكبِ رأسماليّة خاصَّة، اشتراكيّة شكلاً، ومنسجمة مع النَّمط الرَّأسماليّ فعلاً وجوهراً.

غير أنَّه يمكن ملاحظة بعض الفوارق بين الرَّأسماليّتين، الشَّرقيّة والغربيّة، لجهة أشكال التَّنافس وإدارة النِّزاعات والصراعات في العالم، إن كانت على المستوى الاقتصاديّ أو السِّياسيّ أو العسكريّ وحتّى في الجانب الأخلاقيّ أيضاً، حيث تتباين توجُّهاتهما وأساليب التَّعاطي مع مختلف القضايا العالميّة، كالصراعات القوميّة وإدارة الحروب والتَّنافس على مصادر المواد الخام، وخاصَّة النَّفط والغاز.

كما تشكَّلت وفق النظريّات التي يطرحها كلا الطرفين، محاور واصطفافات أساسها الصراع على مناطق النّفوذ في العالم، ومحاولة منافسة الولايات المتّحدة في زعامة وقيادة العالم، وتشكيل أقطاب جديدة. وبموازاتها طرحت مشاريع، هدفها توسيع دائرة نفوذها وضمان مصالحها في مختلف بقاع العالم. والرَّأسماليّتان تتقاطعان مع بعضهما في هذه القضيّة، وتعتمدان عليها كنقطة مركزيّة في توجُّهاتهما المستقبليّة نحو إعادة ترتيب العالم وتشكيل خرائط جديدة تتناسب ومصالح كل طرف.

سنحاول في هذه الدراسة المقتضبة تسليط الضوء على النشأة التاريخية لكُلٍّ من الرَّأسماليتين الشَّرقية والغربية، ومحاولة تبيان هل لمصطلح الرَّأسمالية الشَّرقية وجود على أرض الواقع، وتمتلك فلسفة خاصَّة بها، أم أنَّ كليهما –أي الرَّأسمالية الشَّرقية والغربية– وجهان لعملة واحدة، ترميان إلى زيادة نفوذهما العالميّ على حساب الدّول النامية، وتعملان وفق قانون الرِّبح الأعظمي؟ أي أنَّهما في النِّهاية تكملان بعضهما البعض، وإن اختلفت أدواتهما وأساليبهما في التَّعامل مع القضايا العالمية.

كما سنُسلّط الضوء على انعكاس هذا الصراع العالميّ بين الطرفين على منطقة الشَّرق الأوسط، وتداعياته في خلق الصراعات ونشوب الحروب القوميّة والدّينيّة والمذهبيّة، وكذلك التَّنافس على مواردها وخاصَّةً النَّفط والغاز. وفي سياق بحثنا سنحاول الإجابة على التَّساؤل المطروح بكثرة: هل ستتمكَّن الرَّأسماليّة الشَّرقيّة أن تتصدَّر المشهد العالميّ وتغدو قوَّةً عالميّة على غرار الغربيّة، وتُعيد هندسة العالم؟ وما هي الدّينامّيات الأساسيّة التي تعتمد عليها في إطلاق هذه الاندفاعة نحو العالميّة، وهل بالفعل تَملُكُها، ولديها القدرة الاقتصاديّة والسِّياسيّة

والثَّقافيّة لتتحوَّلَ إلى قوَّةٍ عالميّةٍ تَرسُمُ معالم المستقبل؟ هل هو عودة للحرب الباردة، ولكن بأساليب وطرق أخرى؟ أم هي تدور في فلك الرَّأسماليّة الغربيّة التي تُغيّر دائماً أشكال هيمنتها العالميّة؟

الولادة الجنينيّة للرأسماليّة الشَّرقيّة:

ولدت الرَّأسماليّة الغربيّة أواسط القرن الخامس عشر في أوروبا مع بدء الثَّورة الصناعية واكتشاف البخار، وسياسيّاً وجدت تعبيراتها في نشوء الدّول والسّوق القوميّة مع توقيع الدّول الأوروبيّة على معاهدة أوستفاليا عام ١٦٤٨ ونهاية الحروب الدّينيّة وانفصال الكنيسة عن الدّولة وتأسيس الدّول على أسس علمانيّة وليس دينيّة، عبر العمل تحت شعار **"الدين لله والوطن للجميع"**.

إلا أنَّ إرهاصات ولادة الرَّأسماليّة الشَّرقيّة بدأت في خمسينيّات وستينيّات القرن الماضي في الدّول التي كانت آنذاك اشتراكيّة ومنضوية تحت راية حلف **"وارسو"** بقيادة الاتّحاد السوفياتي، كذلك وجدت تعبيراتها الأوّليّة في الدّول التي عارضت اشتراكيّة السوفييت، وخَطَّت لنفسها اشتراكيّة خاصَّة بها، مثل الصِّين وألبانيا.

الخطوة الأولى نحو الرَّأسماليّة في دول أوروبا الشَّرقيّة جاءت من ألبانيا عندما انفصلت عن حلف "وارسو" وانضمَّت إلى الصِّين، ثُمَّ انفصلت عنها أيضاً، واستطاع زعيمها **"أنور خوجه"** أن يبنيَ اشتراكيّة هجينة مطعَّمة بالدّين، إلا أنَّه في الأساس اتّبع نهج رأسماليّة الدّولة، وهي بدورها شجَّعت الدّول الأخرى للتمُّرد على الاتّحاد السوفياتي، ومحاولة السَّير على الطريق الرَّأسماليّ، فاندلعت **"ثورات البلدان الاشتراكية في أوروبا الشَّرقية؛ وساهمت في تطوير النَّزعة الشَّرقية، حيث رفعت تلك الثَّورات شعارات حُرّية الصحافة والخروج من تحت هيمنة السوفييت، وتحرير الاقتصاد"**.

> **"يجب دراسة خصائص الرأسماليتين ومعرفة نقاط التشابه والالتقاء بينهما، والعودة إلى تاريخ ومنشأ كل منهما، وقبل ذلك يستوجب طُرِّح السؤال التالي والإجابة عليه: هل بالفعل أن هناك رأسمالية شرقية لها وجوداً كنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي، أم أنه تعبير ومصطلح مجازيّ خلقته الرأسمالية الغربية وابتدعتها لنفسها، لتبرِّر هيمنتها وتديم معها صراعاتها العالمية وتستثمرها بما يتناسب ومصالحها في مناطق العالم المختلفة".**

فالثَّورة التي قادها الإصلاحيّ في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ «**الإكسندر دوبتشيك**» أو ما سُمّي حينها بـ"**ربيع براغ**" أوصلته إلى السُّلطة، وأعلن عن جملة قرارات تضمَّنت حُرّيّة الصحافة والتَّعبير، وكذلك الانتقال إلى اقتصاد السّوق، وهو ما دفع الاتّحاد السوفياتي إلى إرسال الجيش الأحمر وقمع الثَّورة والقضاء عليها.

أجبر الاتّحاد السوفياتي دول أوروبا الشَّرقيّة للتوقيع على إعلان براتيسلافا، أكَّدوا فيها على **"إخلاصهم للماركسية اللينينية والأممية البروليتارية، وأنَّهم صُدَّ الإيديولوجيا البرجوازية والقوى المعادية للاشتراكية»**.

الغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا سَدَّ الطريق أمام تطوّر رأسماليّة شرقيّة في تلك الدّول، في وقت كانت تتطلّع للانضمام إلى العالم الغربيّ، وهي تُعدُّ تاريخيّاً جزءاً منه، ولكن بعد الحرب العالميّة الثانية، والمساومات التي حصلت

في اتّفاقيّات يالطا بين كُلّ من ستالين وروزفلت وتشرشل، أفضت إلى إلحاق دول أوروبا الشّرقيّة بالمنظومة الاشتراكيّة.

تمكّنَ الاتّحاد السوفياتي من وأد محاولة نشوء رأسماليّة شرقيّة ضمن تلك الدّول، خاصّة بعد أن أشرك جيوش خمس دول في حلف "وارسو"، هي "**بولندا، ألمانيا الشّرقية، المجر، وبلغاريا**" في قمع الثّورة الإصلاحيّة التي قادها الإكسندر دوبتشيك في تشيكوسلوفاكيا، ومنح الحَقّ والشّرعيّة لنفسه في التدخُّل في "حال تحوّلت إحدى دول الكتلة الشّرقيّة نحو الرّأسماليّة».

إلا أنّ انتهاج الصّين اشتراكيّة مُغايرة لاشتراكيّة الاتّحاد السوفياتي مُطعَّمة بالرّأسماليّة منذ نشوئها، بعد الثّورة التي أطلقها زعيمها «ماو تسي تونغ" عام ١٩٤٩، جعلت التوجّه الرّأسماليّ ضمن الدّول الاشتراكيّة حُلُماً تسعى حكوماتها وشعوبها للوصول إليها. وهو ما تُرجِمَ عمليّاً بعد عمليّة الإصلاح التي قادها آخر زعيم سوفييتي "ميخائيل غورباتشوف" في عام ١٩٨٦، عبر مشروع "البيروسترويكا" التي أفضت إلى انهيار الكتلة الاشتراكيّة بداية في دول أوروبا الشّرقيّة، وإزالة جدار برلين، والاندماج بشكل مباشر مع النّهج الرّأسماليّ الغربيّ، حتّى أنّ معظم الدّول انضمّت إلى الاتّحاد الأوروبيّ وحلف الناتو أيضاً.

هذا الانقلاب لم يؤسّس نهجاً رأسماليّاً شرقيّاً صرفاً، بقدر ما اعتبرت تلك الدّول تابعة وسابحة في فلك الرّأسماليّة الغربيّة، وتمكّنت خلال سنوات قليلة من الاندماج مع الدّول الغربيّة وحمل قيمها الثّقافيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والسّير ضمن منظومتها الاقتصاديّة والعسكريّة أيضاً، بعد أن اتّجهت إلى إعادة هيكلة دولها، وخاصّة اقتصاداتها وفق المنظومة الاقتصاديّة الغربيّة.

رغم رَدَّة الفعل القويّة من دول أوروبا الشّرقيّة على انهيار أنظمتها الاشتراكيّة، دفعها لتتوجّه نحو تبنّي القيم الرّأسماليّة، وعلى جميع المستويات، الثّقافيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، إلى أنّها لم تتمكّن من بلورة نهج رأسماليّ شرقيّ خاصٍّ بها، بل ظَلّت في وضع المنقادة للعالم الغربيّ، وإلى الوقت الرّاهن.

الرَّأسماليَة الشَّرقيّة ونشأتها التّاريخيّة:

أطلق عدد من الباحثين والمهتمّين بالشأن الدّوليّ والإستراتيجيّات العالميّة اسم «الرّأسماليّة الشّرقيّة» أو «العالم الثاني» على دول المنظومة الاشتراكيّة والصّين ومنغوليا (دول المعسكر الشّيوعيّ) وجميع الدّول المرتبطة بها. وأخذت التّسمية مكانها في الأدبيّات السّياسيّة، لتنالَ الاهتمام من قبل أصحاب الفكر والفلسفة، خاصّة بعد التمظهرات الاقتصاديّة والسّياسيّة العديدة لها في عدد من تلك الدّول.

أدركت العديد من الدّول الاشتراكيّة السّابقة أنها بحاجة إلى هيكلة اقتصاداتها من جديد، بعد الانهيارات التي تعرّضت لها، ولم تجد من طريق أمامها سوى الاندماج مع اقتصاد السّوق الحُرّ، خاصّة بعد أن فقدت كُلّ مقوّمات صمودها أمام ضغوط ومؤثّرات ومغريات حياة الرّأسماليّة الغربيّة، واختارت الرّأسماليّة نظاماً سياسيّاً واقتصاديّاً لها، لكنّها تمايزت عن الرّأسماليّة الغربيّة في بعض التفاصيل، وفرضت عليها طابعاً شرقيّاً، مستمدّاً من خصوصيّتها الثّقافيّة التي تكوّنت عبر أكثر من نصف قرن في ظِلّ العيش وفق الأسلوب والنّمط الاشتراكيّ.

ويعتبر معظم الباحثين أنّ نشوء الرّأسماليّة الشّرقيّة، كنظام اقتصاديّ سياسيّ فعليّ، إنّما يعود إلى أواخر سبعينيّات القرن الماضي، وأنّها بدأت مع التحوّل الذي أجرته الصّين بقيادة زعيمها "لي بينغ" في بُنية الدّولة الصّينية، وتوجُّهها نحو الخصخصة والاقتصاد الحُرّ، والخروج من القوالب الاشتراكيّة الجامدة، وتحرُّرها من القيود التي كبّلت بها نفسها، خاصّةً أنّها فتحت

الأبواب أمام جذب واستقطاب رؤوس الأموال الغربيّة نحوها، لتبدأ بعدها ثورتها الثّانية بعد الثّورة التي أطلقها زعيمها التاريخي "ماوتسي تونغ" في أواخر أربعينيات القرن الماضي. فهجرة رؤوس أموال عائلة "روتشيلد" اليهوديّة وتمركزها في هونغ كونغ والصّين بشكل عام، يؤكّد ولادة الرّأسماليّة في رحم الاشتراكيّة الصّينيّة.

فإن كانت سِمَةُ ثورة "ماو" في الصّين ثقافيّة، زراعيّة بالدّرجة الأولى؛ فإنّ الثّورة التي أطلقها "لي بينغ" كانت صناعيّة وتجاريّة في المقام الأوّل، وتمكّنت خلالها الخروج من حالة الانغلاق، والانطلاق نحو العالميّة.

إلا أنّ انتقادات عديدة وُجّهت لها، لجهة مواءمتها الاشتراكيّة مع نمط اقتصادها ذو التوجّه الرّأسماليّ، وهذا دفع بالعديد من الباحثين إلى إطلاق صفة «**الرّأسماليّة الشّرقيّة**» عليها. وفي هذا الصدد يقول الكاتب عبد الله خليفة في دراسة له بعنوان "تداخلات الرّأسماليّة الشّرقيّة والتيّارات" منشورة في مجلة "الحوار" عام ٢٠٠٩ أنّ «ما قامت به اشتراكيّة الحُلُم تلك، هي رأسماليّة الدّولة واقعاً". وهو يقصد باشتراكيّة الدّولة في الصّين، التي تلبّست بلبوس الاشتراكيّة ولكن في جوهرها كانت رأسماليّة التوجّه.

وفي هذا الصدد يوضّح المفكّر عبد الله أوجلان في مرافعته الخامسة أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بأن الصّين تزوّجت الرّأسمالية، ولكنّها احتفظت باسم الاشتراكية شكلاً. ما يعني بأنّ الرّأسمالية المتطوّرة في الصّين أخذاً نمطاً بنيوياً تغلغل في بنية الدّولة، حتى أطلق عليها اسم "رأسمالية الدّولة"، ولكنّها تجاوزتها مع مرور الزمن، بعد عودة هونغ كونغ إلى سيادتها، واندمجت بشكل كلّي في النّظام الرّأسماليّ من حيث الاقتصاد والتجارة والزّراعة والصّناعة، حتى انتقلت معها إلى عالم الخصخصة، لتشكّل كارتلات اقتصادية ضخمة تنافس مثيلاتها في الدّول الغربية.

> **"رِدّة الفعل القوية من دول أوروبا الشّرقية على انهيار أنظمتها الاشتراكية، دفعها لتتوجه نحو تبنّي القيم الرأسماليّة، وعلى جميع المستويات، الثّقافية والسّياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى أنها لم تتمكّن من بلورة نهج رأسمالي شرقيّ خاص بها، بل ظلّت في وضع المنقادة للعالم الغربيّ، وإلى الوقت الرّاهن"**

كما يطرح السّفير السّوريّ في الصّين "عماد مصطفى" في مقالة له في صحيفة "الوطن" السورية السؤال التّالي: "**هل ما زالت الصّين شيوعية؟**" ويعتقد أنّ هذا السؤال يراود أذهان الكثيرين، ويؤكّد أنّه يتفرّع من السؤال الأول سؤالان آخران: **ما الفرق اليوم بين الصّين والدّول التي تتّبع النّموذج الرّأسماليّ والاقتصاد الحُرّ المحكوم بقوى السّوق؟** وأخيراً: **ما المقصود بالاشتراكية ذات الخصائص الصّينية في العصر الحديث؟**

ويستنتج السّفير السّوريّ من خلال حالات البذخ والتّرف والرّفاهية والأبنية الشّاهقة والطرقات السّريعة والأنفاق الموجودة في الصّين اليوم، بأنّها لم تَعُد تلك الدّولة الاشتراكيّة التي عهدناها سابقاً في سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي، ويقارنها مع بعض عواصم الكتلة الشّرقيّة، مثل براغ، بودابست، وحتّى موسكو أيضاً. فيقول "الصّين لم تَعُد شيوعيّة إلا بالاسم فقط، وأنّ كُلّ شيء فيها اليوم إنّما هو

في جوهره رأسماليّ صرف يخضع لقوانين اقتصاد السّوق، ويستخدم أدوات الاقتصاد الرَّأسماليّ الحُرّ بنسخته الليبراليّة الجديدة، لتحقيق النَّهضة والازدهار في الصِّين".

الصِّين قائدة الرَّأسماليّة الشَّرقيّة:

لا شَكَّ أنَّ التطوّر الهائل وغير المسبوق الذي حقَّقته الصِّين خلال أربعة عقود الأخيرة، جعلتها دولة رائدة على الصعيد العالميّ، بامتلاكها قدرات اقتصاديّة هائلة جدّاً، حيث حقَّقت نموّاً اقتصادياً لم تتوقّعه الدّول الغربيّة بالذّات. وتذهب بعض التَّقديرات إلى النموّ الاقتصاديّ لها بلغ ٥,٢ بالمئة منذ بداية هذا العام، ومن المتوقّع أن ترتفع هذه النِّسبة حتّى نهاية العام. هذه القفزة والتي هي أشبه بثورة، لم تكن لتحصل لولا انتقال الصِّين من الاقتصاد الاشتراكيّ المُخَطَّط نحو اقتصاد السّوق الرَّأسماليّ والخضوع لقوانينه، وكذلك دعم القطّاع الخاصّ، ما أدّى إلى تراكم الثَّروة لدى المجتمع والدّولة، على حَدٍّ سواء.

لا يمكن تجاهل أنَّ الصِّين أدارت ظهرها للاشتراكيّة كنظام يعتمد سيطرة الدّولة على المُلكيّة العامّة وأدوات الإنتاج، وتحوَّلت نحو اعتماد نمط الإنتاج الرَّأسماليّ بكُلّ ما يترتَّب على ذلك من تداعيات ثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة. فلا يمكن الادّعاء بأن الصِّين لا تزال دولة اشتراكيّة، وهي تَسير بِنَهجٍ شديد في رُكبِ الرَّأسماليّة، وتخطّط لزيادة نفوذها في العالم، والوصول إلى مصادر المواد الخام والطّاقة، وتنافس دول الرَّأسمال الغربيّ في أكثر من بقعة في العالم.

هذا التَّحليل والاستنتاج يقودنا إلى التَّسليم بأنَّ الصِّين تحوَّلت إلى دولة إمبرياليّة تحت شعار الاشتراكيّة، فغزو سلعها للأسواق العالميّة حدا بها لأن تنتهج سياسة دوغمائيّة، إلا أنَّها في ذات الوقت سياسة مرنة لا تعتمد على القوَّة والسِّلاح، فرغم أنَّ ميزانيّة التَّسليح قد ارتفعت لديها في السَّنوات الأخيرة، إلا أنَّها تبقى أقلَّ ممّا تنفقه الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا، في سبيل تعزيز نفوذها في العالم. فهي منذ اليوم الأوَّل اعتمدت ممارسة سياسة «القوَّة النّاعمة» في التسلّل إلى أكثر مناطق العالم حيويَّة وامتلاكاً لمصادر الطاقة والمواد الأوَّليّة.

رغم أنَّ الصراع بين الصِّين والولايات المتّحدة الأمريكيّة، والذي يَختصر الصراع بين الرَّأسماليّتين الشَّرقيّة والغربيّة، قد بلغ أوجه مع توجُّهِ الصِّين إلى مَدِّ أذرعها في أكثر من منطقة ساخنة في العالم، ومحاولة ربطها اقتصاديّاً معها، وخلق وقائع سياسيّة على الأرض تَحُدُّ من توجُّه عِدَّة دول لربط نفسها مع عالم الرَّأسمال الغربيّ، ورغم أنَّ الصِّين حقَّقت ثورة في مجال التَّصنيع، إلا أنَّها تبقى رهينةَ القوانين والتَّشريعات التي سنَّتها الرَّأسماليّة الغربيّة العريقة، والمُمسِكة بناصية الصِّناعة والتكنولوجيا، ولا تسمح بأن تتصدَّرَ الصِّين المشهد العالميّ وتنفرد بالرّيادة، وهذه هي النُّقطة الرَّئيسيّة للتَّنافس الذي قد يتحوَّل إلى صراع كبير بينهما. فلا تزال الصِّين رهينةَ التقدُّم الهائل الذي حقَّقته الرَّأسماليّة الغربيّة منذ نشأتها وحتّى يومنا هذا. ففي قضيّة شركة "هواوي" لصناعة الهواتف الخليويّة، التي سعت الصِّين من ورائها إلى منافسة الولايات المتّحدة والاستحواذ بمفردها على الأسواق العالميّة للهواتف الخليويّة، من خلال طرح منتجها بأسعار زهيدة، ووصولها إلى جميع المستخدمين، إلا أنَّ الولايات المتّحدة أجهضت محاولتها، عبر منعها استخدام برامجها على هواتف "هواوي"، ما أدّى إلى فشل تلك التَّجربة، وبالتالي إغلاق الشركة أبوابها وإعلان إفلاسها.

ولا تتوانى الصِّين عن إعلان منافستها للغرب الرَّأسماليّ، فهي تعارض بشدَّة الدَّعم الغربيّ المُقدَّم لتايوان، والتي تعتبرها إلى الآن جزءاً لا يتجزَّأ من أراضيها، وتسعى بشتّى الوسائل إلى عرقلة محاولات الغرب إنشاء قوَّةٍ اقتصاديّة منافسة لها على حدودها. فرغم أنَّها – أي تايوان – لا تستطيع مجاراة التطوّر الصِّناعيّ والتِّجاريّ الكبير للصّين، إلى أنَّها في ذات الوقت

تُشكّلُ مصدر قلق وإزعاج لها على خاصرتها الجنوبيّة الشّرقيّة. وبدورها الولايات المتّحدة تواصل دعمها لتايوان وتُهدّدُ بها الصّين، في ذات الوقت الذي تُقدّم فيها كُلّ التّسهيلات الاقتصاديّة والتّجاريّة لفيتنام من أجل تحقيق نهضة اقتصاديّة تقوّض الجهود الصّينية في السّيطرة على منطقة بحر الصّين ووضع تلك الدّول تحت سيطرتها، استعداداً لتشكيل كتلة رأسماليّة على طرازها لمنافسة الولايات المتّحدة والعالم الغربيّ.

الصّين ومشاريعها الرّأسماليّة (الطريق والحزام):

اعتمدت الصّين مبادرة "الحزام والطريق" لتربط العالم شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً بها، حيث ترى أنّه سينضوي تحت سيطرتها ٧٠٪ من خريطة العالم، أي ما يَقرُب من ثلثي سُكّان الكُرة الأرضيّة ويحقّق لها ناتجاً إجماليّاً نحو ٤٠٪ من الناتج العالميّ.

وتُعوّل الصّين كثيراً على تنفيذ مشروعها هذا، وعلى ضوء ذلك رصدت له ميزانيّات ضخمة، وأنشأت طرقاً وجسوراً عملاقة، بدأتها من باكستان والهند، لتؤمّن تدفُّقاً برّيّاً سَلِساً لسلعها عبر جميع البلدان لتصل إلى قلب دول الغرب الرّأسماليّة، فهي تدرك جيّداً سيطرة الرّأسماليّة الغربيّة على البحر، أو ما يُسمّى بالصراع بين "التيلوكراتيا" و"التالاسوكراتيا"، أي الصراع بين القوى البرّيّة والبحَرّيّة، فتحاول تفادي هذا الصراع وفتح الطرق أمامها لتتوسّع أكثر من خلال إعادة إحياء طريق الحرير القديم، "حيث تعتمد على المنطقة الجغرافيّة لطريق التّجارة التّاريخيّ، وتقول إنّ المبادرة تعالج فجوة البُنية التّحتيّة، وبالتالي تسريع النموّ الاقتصاديّ عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا ووسط وشرق أوروبا". وكذلك تسعى إلى فرض حصار على الدّول الغربيّة، بما فيها الولايات المتّحدة، ومنافستها على طرق التّجارة الدّوليّة.

أطلقت الصّين مشروعها هذا في عام ٢٠١٣، وهو يُشكّل تحدّياً كبيراً أمام الرّأسماليّة الغربيّة، التي تتحكّم بمعظم المَمرّات والمضائق البحريّة في العالم، وتسعى من خلال هذا المشروع إلى ربط اقتصاديّات العديد من الدّول التي تقع ضمن جغرافيّة مشروعها باقتصادها، بل تعتمد على دول بعينها لإكمال مشروعها ووضعه حَيّزَ التّنفيذ، مثل إيران وتركيّا والهند أيضاً.

ووفقاً لبعض مراكز البحث الإستراتيجيّة؛ فإنّ تكلفة إنجاز المشروع، أو الميزانيّة التي رصدت لها الصّين تبلغ /٩٠٠/ مليار دولار أمريكيّ سنويّاً، على أن تُضَخّ للاستثمار في البُنية التّحتيّة وعلى مدى عقد كامل. كما تُدرجُ بعض تقديرات تلك المراكز مشروع أو مبادرة "الحزام والطريق" كواحدة "من أكبر مشاريع البُنية التّحتيّة والاستثمارات في التّاريخ". انطلاقاً من كون المشروع يُغطّي أكثر من ٦٨ دولة، ونحو ٦٥٪ من سُكّان العالم، ويغطّي نحو ٤٠٪ من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ العالميّ. وقد دخل المشروع حَيّزَ التّنفيذ في عام ٢٠١٧.

تسعى الصّين من وراء مشروعها إلى ربط القارات الثّلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا معاً، وترى فيها فرصةً لتأسيس مُحرّك نموٍّ عالميّ يتجاوز الرّأسماليّة الغربيّة بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتعرقل مساعيها في فرض نظام عالميّ أُحادي القطبيّة ممثّلاً بـ"النّظام العالميّ الجديد". فكما أنّ الولايات المتّحدة ومن خلال نظامها الجديد، تحاول تقسيم العالم بما يتناسب مع مصالحها ومشاريعها، كدولة رأسماليّة تتزعّم العالم الغربيّ، كذلك الصّين لم تتوقّف عن طرح مشروعها "الحزام والطريق" لفرض توجُّهها الرّأسماليّ الشّرقيّ، ومن حيث النتيجة لا توجد فوارق كبيرة بين الاثنتين، إلا في بعض التّفاصيل والأدوات والأساليب. ففي حين تعتمد الرّأسماليّة الغربيّة وعلى رأسها الولايات المتّحدة وأوروبا، أساليب التدخُّل الخشنة والمبَنية على القوّة العسكريّة بالدّرجة الأولى، وتغيير أنظمة وخرائط

” تحتل إيران موقعاً متقدماً في المشروعُ الصِينيّ، نظراً لموقعها الجغرافي الهام، ولخلافاتها الإيديولوّجية مع منظومة الرأسمال الغّربيّ، وتوجُّهاتها نحوَّ لعب دور إقليميّ بدعم من الصِين، إضافة إلى أنِ الأخيرة تستورد ما نسبته ٦٥٪ من احتياجاتها للطاقة من إيران، لذلك تعتمد عليها كرُكن أساسيّ في بناء إستراتيجيتهاّ في المنطقة والعالم. “

سياسيّة، فإنَّ الرَّأسماليّة التي تتزعَّمها الصِّين، من الجانب الاقتصاديّ، تركّز بشكل رئيسيّ على إجراءات تحوّلات اقتصاديّة في الدّول التي ترمي ضَمَّها إلى مشروعها، لتتناغم مع طموحاتها كدولة توسُّعيّة، وتطرح نفسها كقوَّة جَذب واستقطاب في المجالات الاقتصاديّة والثَّقافيّة، ومن ثُمَّ الجانب السِّياسيّ، وهو ما يُشكّلُ دافعاً لدى تلك الدّول للقبول بالنَّموذج الصِّينيّ.

وهو ما شهدناه في إقبال دول الخليج العربيّ في التَّوقيع على اتّفاقيّات ثنائيّة مع الصِّين، وخاصَّة في الجانب الاقتصاديّ، وفتح أسواقها أمام البضائع والسِّلع الصِّينية، وهو بحدِّ ذاته يعتبر تحوّلاً كبيراً في التوجّهات السِّياسيّة لتلك الدّول، وهو ما يقطع الطريق على الغرب والولايات المتّحدة الأمريكيّة، رغم العلاقات التّاريخيّة بينهما، والتي لا يمكن تجاهلها والقفز فوقها بتلك السرعة المتوقّعة.

كما تحتلُّ إيران موقعاً متقدّماً في المشروع الصِّينيّ، نظراً لموقعها الجغرافيّ الهام، ولخلافاتها الإيديولوجيّة مع منظومة الرَّأسمال الغربيّ، وتوجُّهاتها نحو لعب دور إقليميّ بدعم من الصِّين، إضافة إلى أنَّ الأخيرة تستورد ما نسبته ٦٥٪ من احتياجاتها للطاقة من إيران، لذلك تعتمد عليها كرُكنٍ أساسيّ في بناء إستراتيجيّتها في المنطقة والعالم وتُقدّم لها كُلّ التَّسهيلات في تجاوز العقوبات المفروضة عليها من قبل الدّول الغربيّة.

فيما تركيّا هي الأخرى، ورغم ارتباطها حتّى العمق بالمنظومة الغربيّة الأطلسيّة، ومنذ خمسينيّات القرن الماضي، إلا أنَّها تحاول أن تكون جزءاً من المنظومة الشَّرقيّة، وتُبدي مقارباتٍ تارَّة تبدو مُشجّعة للانضمام إلى المشروع الصِّينيّ، مُستغلّة موقعها الجغرافيّ في الوصل بين قارتي آسيا وأوروبا، وتارَّةً تحافظ على مسارها ضمن معسكر الرَّأسمال الغربيّ، لتستفيد من لعبة التّوازنات الدّوليّة والإقليميّة، وتحقّقَ تَمدُّداً ونفوذاً لها في المنطقة.

غير أنَّ كُلّ المؤشِّرات الاقتصاديّة والسِّياسيّة وحتّى العسكريّة، تؤكِّد أنَّه ليس بمقدور تركيّا الخروج من الدّائرة الغربيّة، فالدّولة التُّركيّة التي أنشئت بموجب معاهدة لوزان قبل مئة عام من الآن، مرتبطة مع الغرب بعلاقات بنيويّة تتجاوز الأنظمة والحكومات القائمة في تركيّا، ولا يمكنها الفِكاكَ منها بتلك السُّهولة المتوقّعة، وما توقُّفُ تركيّا عن وضع منظومة صواريخ "إس–٤٠٠" الرّوسيّة في الخدمة العمليّة، إلا دليل على انعدام إمكانيّة اندماجها مع المنظومة الشَّرقيّة العسكريّة، وحتى إن أرادت تركيّا الانتقال إلى المعسكر الآخر، فإنَّ تكلفتها الاقتصاديّة ستكون باهظة عليها، وربَّما تتسبَّب في انهيار اقتصادها بالكامل. كما أنَّ الغرب لايزال يولي أهميّة إلى موقع ودور تركيّا في رسم إستراتيجيّاته في المنطقة والعالم، فلا تزال تركيّا تحتلُّ موقعاً هامّاً في الإستراتيجيّة الرَّأسماليّة الغربيّة أمام تَمدُّدِ الصِّين وروسيّا باتّجاه أوروبا ومنطقة الشَّرق

الأوسط. وستحاول الدّول الغربيّة الاحتفاظ بتركيّا كرأس حربة متقدّم في لجم المحاولات الرّوسيّة والصّينية. وتَجَلّت هذه القضيّة بشكل أكثر وضوحاً بعد بدء الحرب الرّوسيّة في أوكرانيا، حيث تلعب تركيّا دور الحارس أمام توغّل روسيّا في منطقة البحر الأسود، حتّى أنّها منعت طائراتها من العبور عبر أجوائها، كما وضعت موانع على عبور سفنها الحربيّة من مضيقي البوسفور والدردنيل، إضافة إلى تزويدها أوكرانيا بالسّلاح والعتاد، وخاصّةً الطيران المُسيَّر.

والمناورة التُّركيّة بين المعسكرين الشّرقيّ والغربيّ، سعياً منها في تعزيز دورها الإقليمي والدّوليّ، يقابِلُهُ إصرارٌ غربيٌّ على إعادة تركيّا إلى حظيرة الغرب والأطلسيّ، اعتقاداً منهم بأنّها – أي تركيّا – لم تفقد دورها وأهميّتها بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي، والقناعة المتشكّلة لديهم بأنّ تركيّا تُشكّلُ حجرةَ عَثَرَةً أمام مشروع الصّين "الحزام والطريق"، وستحاول الدّول الغربيّة بشتّى الوسائل إقحام تركيّا في الصراعات مع كُلّ من الصّين وروسيّا، للحَدّ من تمدُّدهما الإقليميّ والدّوليّ، مثلما شهدنا في سوريّا وفي أوكرانيا أيضاً.

ورغم أنّ تركيّا أبدت استعدادها للانضمام إلى معاهدة "شنغهاي" للتّعاون، إلا أنّ تفكيرها ونهجها الغربيّ لا يتوافق مع الدّول الأعضاء فيها، فتركيّا التي تُعتبر دولة شرقيّة بموقعها وإرثها وثقافتها؛ إلا أنّها غربيّة التوجُّه والتفكير، فلا تزال تحلم بالانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ، وتحمل في جزء كبير من ثقافتها الجمعيّة القيم الغربيّة التي حملتها بعد تأسيس الجمهوريّة التُّركيّة عام ١٩٢٣، رغم احتفاظ بعض الفئات والشّرائح بقيمها الدّينيّة، إلا أنّها من حيث الشّكل انقادت وراء القيم الغربيّة في العمل والعيش، بل انسجمت معها وأصبحت جزءاً لا يتجزّأ منها.

لذلك من الصعوبة بمكان أن تجد تركيّا موقعاً لها ضمن الإستراتيجيّة التي رسمتها لها كُلٌّ من الصّين وروسيّا، في عالمنا اليوم، بل ستبقى تدور في الفلك الرّأسماليّ الغربيّ، ولا قدرة لدى الصّين وروسيّا على جذبها إلى معسكرهما.

المشروع الأوراسي الرّوسيّ وتناغمه مع مشروع الصّين «الحزام والطريق»:

بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي، وتَخبُّط الدّولة الرّوسيّة إبّان زعامة بوريس يلتسين، تمكّنت بعد وصول فلاديمير بوتين إلى قيادة الدّولة، من إعادة مكانتها العالميّة كدولة عظمى، والتأثير في مسار التطوّرات العالميّة.

طرح المفكّر والفيلسوف الرّوسيّ «الإكسندر دوغين» المشروع الأوراسيّ الرّوسيّ، والذي يعتبره العديد من الباحثين أنّه بديل عن الاتّحاد السوفياتي، ويتمثّل بضَمّ قارتي آسيا وإفريقيا تحت السّيطرة الرّوسيّة. لاقت نظرية ومشروع دوغين قبولاً لدى عدد من النُّخب السّياسيّة والثّقافيّة في البلدان الآسيويّة وعلى نطاق ضيّق في أوروبا، مثل تركيّا وإيران، ويُمثّل حزب العمل التُّركيّ وزعيمه «دوغو برينجك» التيّار الأوراسيّ ضمن الدّولة التُّركيّة، ويسعى إلى الامتداد وخلق حاضنة شعبيّة له، كما له تأثير على دوائر الحكومة، بما فيها الرّئيس أردوغان ووزارتي الخارجيّة والدّفاع، ولعب هذا التيّار دوراً كبيراً في التقرُّب الحاصل بين تركيّا وروسيّا، إثر أزمة إسقاط الطائرة الرّوسيّة من قبل تركيّا داخل الأراضي السُّوريّة عام ٢٠١٥.

يساور الدّول الغربيّة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، مخاوف من التّقارب الصّينيّ مع روسيّا، ومن احتماليّة اندماج مشروعيهما الإستراتيجيّين، مشروع «الحزام والطريق» الصّيني مع «المشروع الأوراسيّ» الرّوسيّ أو حصول تقارب إستراتيجيّ بينهما، وهو ما يُشكّل خطراً على مصالحها ووجودها كدول تتزعّم قيادة العالم.

إنّ أكثر ما تتخوّف منه الرّأسماليّة الغربيّة

هو تنامي دور عالميٍّ للرَّأسماليّة الشَّرقيّة المتمثّلة بالصّين وروسيّا، وعماد هذا التوجُّه الثُّنائيّ للدَّولتين، يجد تعبيراته في التحام القوَّة الاقتصاديّة الهائلة للصّين، مع القوّة العسكريّة الرّوسيّة، وهي تهدّد الولايات المتّحدة بانتزاع زعامة وقيادة العالم منها. وحسب بعض الخبراء الاقتصاديّين: أنَّه إذا حافظت الصّين على مستوى نموّها الاقتصاديّ بالمعدّلات الراهنة؛ فإنَّها في غضون إحدى عشر سنة ستتفوَّق على الولايات المتّحدة، وبالتالي تكون لديها القدرة على فرض توازنات تلائم مصالحها. وكذلك الأمر بالنسبة لروسيّا، التي تمكَّنت خلال فترة حكم بوتين أن تُعيدَ الحياة لقطّاعات الإنتاج العسكريّ كانت متوقّفة أثناء الفترة اليلتسينيّة، وتخلق نوعاً من التوازن العسكريّ مع المعسكر الغربيّ وتستعيد دورها على المسرح العالميّ؛ إلا أنَّها لاتزال تعاني من مشاكل اقتصاديّة عديدة، وزادت بعد العقوبات التي فرضتها الولايات المتّحدة وأوروبا عليها بعد حربها في أوكرانيا. فإن كانت روسيّا تبحث عن فضاءٍ جغرافيٍّ لوضع مشروعها الأوراسيّ قيد التنفيذ، والبدء به على شكل خطوات عسكريّة، تحت حجج وذرائع مختلفة، إلا أنَّها تفتقر إلى الأدوات والأساليب المشروعة في فرض نفسها كقوّة هيمنة في العالم، وتجلّى هذا الأمر في عدوانها الفظّ على أوكرانيا.

زادت خشية العالم الرَّأسماليّ الغربيّ من وقوف الصّين مع روسيّا في حربها بأوكرانيا، عبر تقديم الدَّعم الاقتصاديّ لها، إلا أنَّ الصّين وقفت تتأمَّل المشهد العالميّ، ولم تتسرَّع في قرارها بالانخراط مع روسيّا في حرب غير واضحة آفاقها، وربَّما تتسبَّب في اندلاع حرب عالميّة ثالثة. وتمكَّنت الدّول الغربيّة من توحيد مواقفها ضد روسيّا، وتحييد الصّين عنها، عبر زيادة تكاليف الحرب والإنفاق العسكريّ الرّوسيّ، وهو ما لا ترغب الصّين بدفع أكلافها على غرار أوروبا التي تعاني من ارتدادات الحرب بشكل مباشر، وأثَّرت في أقوى اقتصاداتها، ألا وهو الاقتصاد الألمانيّ، حيث تتحمل ألمانيا العبء الأكبر لفاتورة الحرب الرّوسيّة في أوكرانيا، وهو ما أثَّرَ على سعر اليورو، حيث هبطت قيمته إلى أقلّ من الدّولار، واستطاع المستشار الألماني أثناء زيارته للصّين وتوقيعه عِدَّةَ اتّفاقيّات اقتصاديّة وتجاريّة معها، أن يُعيدَ التَّوازن لليورو.

ويقول المفكر «برانكو ميلانوفيتش»، وهو اقتصاديّ صربيّ – أمريكيّ، وأستاذ في جامعة مدينة نيويورك. في دراسة له بعنوان «مستقبل الرَّأسماليّة صدام الرَّأسماليّات: الصراع الحقيقيّ من أجل مستقبل الاقتصاد العالميّ» نشرت في مجلة "فورين أفيرز" الأمريكيّة: "اليوم يتصارع معسكران رأسماليّان من أجل التفوّق: معسكر جدارة ليبراليّ، تقوده الدّيمقراطيّات الصّناعيّة المُتقدِّمة، ومعسكر سياسيّ بقيادة الدّولة، تُشكّل الصّين رأس حربته. ولكُلٍّ منهما مشاكل كبيرة تلوح في الأمام".

فالصراع الرَّئيسيّ اليوم ينحصر بين الولايات المتّحدة والصّين، وخاصَّة في المجال الاقتصاديّ، خاصَّة بعد أن تحوَّلت الصّين إلى قوَّةٍ اقتصاديّة تُهدِّدُ تَفرُّدَ الولايات المتّحدة على زعامة العالم.

ويؤكّد "برانكو" أنَّ مستقبل العالم يتوقّف على المنافسة، التي قد تتحوَّل إلى صراع بين الولايات المتّحدة والصّين، فيقول "ينخرط هذان النَّوعان من الرَّأسماليّة – اللّتان تمثّلان الولايات المتّحدة والصّين، على التوالي، مثاليهما الرّائدين – في منافسة دائمة مع بعضهما لأنَّهما متشابكتان للغاية. وتبقى آسيا وأوروبا الغربيّة وأمريكا الشّماليّة، التي تَضُمُّ مجتمعة ٧٠ في المائة من سُكّان العالم وتُقدّم ٨٠ في المائة من ناتجه الاقتصاديّ، على اتّصال دائم من خلال التِّجارة، والاستثمار، وحركة النّاس، ونقل التكنولوجيا وتبادل الأفكار. وقد ولدت هذه الرَّوابط والاصطدامات منافسة بين الغرب وأجزاء من آسيا، والتي أصبحت أكثر حِدَّةً بسبب الاختلافات في نماذج الرَّأسماليّة الخاصَّة بكُلٍّ

منهما. وستكون هذه المنافسة – ليس منافسة بين الرَّأسماليّة ونوع من نظام اقتصاديّ بديل – هي التي تُشكّل مستقبل الاقتصاد العالميّ".

ويورد "برانكو" حقائق تتعلَّق بالنّاتج الاقتصاديّ الصِّيني، ليشير من خلالها إلى أنَّ الصِّين غدت دولة رأسماليّة صرفة. فيقول "في العام ١٩٧٨، جاء حوالي ١٠٠ في المئة من النّاتج الاقتصاديّ الصِّيني من القُطّاع العام؛ لكن هذا الرَّقم انخفض الآن إلى أقل من ٢٠ في المائة. وفي الصِّين الحديثة، كما هو الحال في البلدان الغربيّة الرَّأسماليّة الأكثر تقليديّة، توجد وسائل الإنتاج في الغالب في أيدي القُطّاع الخاص، ولا تفرض الدّولة قرارات بشأن الإنتاج والتَّسعير على الشَّركات، ومعظم العُمّال عاملون بأجر. وتُسجِّلُ الصِّين علاماتٍ كرأسماليّة إيجابيّة في جميع هذه المجالات الثَّلاثة".

وفي نهاية دراسته القيّمة؛ يضع "برانكو" مقارنة بين الرَّأسماليّة الشَّرقيّة المتمثّلة بالصِّين، وبين الرَّأسماليّة الغربيّة التي يطلق عليها اسم "الرَّأسماليّة الليبراليّة"، كما يُحذّر من استئثار طبقة عليا في الرَّأسماليّة الليبراليّة بالقوَّةِ الرَّأسماليّة، معتبراً أنَّها تشكل تحدّياً لها. فيقول "تتمتَّع الرَّأسماليّة الليبراليّة بالعديد من المزايا المعروفة، وأهمُّها الدّيمقراطيّة وسيادة القانون. وتُشكّل هاتان الميّزتان فضائل في حَدِّ ذاتهما، ويمكن أن يُنسب إلى كليهما الفضل في تشجيع تنمية اقتصاديّة أسرع عن طريق تشجيع الابتكار والحراك الاجتماعيّ. ومع ذلك، يواجه هذا النِّظام تحدّياً هائلاً: ظهور طبقة عليا تُديم نفسها ذاتيّاً، مصحوبَةً بتزايد اللامساواة. ويُمثّل هذان المظهران الآن أخطر تهديد لبقاء الرَّأسماليّة الليبراليّة على المدى الطويل. في الوقت نفسه، تحتاج حكومة الصِّين وحكومات الدّول الرَّأسماليّة السِّياسيّة الأخرى إلى توليد نموٍّ اقتصاديّ بثبات لإضفاء الشَّرعيّة على حكمها، وهو التزامٌ قسريٌّ قد يصبح الوفاء به أصعب باطّراد".

انعكاس الصراع بين الرَّأسماليّة الشَّرقيّة والغربيّة على الشَّرق الأوسط:

تحتَلُّ منطقة الشَّرق الأوسط مكانةً هامّةً في مُجمل الصراعات الدّوليّة، بل تُشكّل نقطة جذب للقوى المتصارعة على بسط نفوذها عليها، خاصَّة أنَّها تمتلك مصادر هائلة للطاقة (النَّفط والغاز)، إضافة إلى وجود ممرّات مائيّة، مثل قناة السويس، مضيق باب المندب، مضيقي البوسفور والدردنيل، وغيرها من الميّزات التي تجعلها ساحة تَشتدُّ فيها الصراعات والحروب، ولا تَشهد دولها استقراراً.

فإن كانت فرنسا وبريطانيا قد قسَّمت المنطقة وفق مصالحها في بداية القرن الماضي وفقاً لمسطرة «سايكس» الإنكليزيّ و«بيكو» الفرنسيّ، ومن ثُمَّ جاءت معاهدة لوزان – التي تَمُرُّ الذِّكرى المئويّة الأولى لها هذا العام – ورسمت خرائط للمنطقة، جعلت منها قنابل موقوتة، قابلة للانفجار دائماً، إلا أنَّ سيادة الولايات المتّحدة زعامة العالم الرَّأسماليّ الغربيّ، دفعها، ومنذ أواسط القرن الماضي، إلى إعداد إستراتيجيّات وتصوّرات تتلاءم ومصالحها في المنطقة، وشَكّلت محاور وتحالفات مع دول المنطقة، سعياً وراء رسم خرائط جديدة وإجراء تغييرات في أنظمتها القائمة.

فالتغلغل الأمريكيّ في المنطقة جاء على خلفيّة إدراكها بأنَّها خرجت مغبونة من التقسيمات التي حصلت في المنطقة في بداية القرن. فنسجت علاقاتها مع أنظمة المنطقة بشكل يتوافق مع مصالحها، فدعمت النِّظام الشاهنشاهي السّابق في إيران، والسُّعوديّة والأردنَّ وتركيّا ودولاً أخرى. ففي انقلاب مُحمَّد مُصدَّق الذي وقع عام ١٩٥٣ في إيران، خَطَّطت له الولايات المتّحدة عبر جهاز الاستخبارات المركزيّة الـ(CIA)، بعد أن أمَّمَ مُصدَّق النَّفط الإيرانيّ، واستبعد الشَّركات الأجنبيّة من الاستثمار في إيران، وخاصَّةً الشَّركات الإنكليزيّة. وكذلك كانت

الولايات المتّحدة وراء ثلاث انقلابات حصلت في تركيّا (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠).

كما شَكّلَ تدخُّلُ الغرب في جميع الحروب التي اندلعت بين العرب وإسرائيل، خاصَّةً أثناء العدوان الثّلاثيّ على مصر، نهجاً ثابتاً لدى الدّول الغربيّة، حيث شاركت كُلٌّ من فرنسا وبريطانيا إلى جانب إسرائيل في العدوان. وكذلك كان الأمر في الحروب التالية، وإن كانت بشكل غير مباشر.

حتى الاتّحاد السوفياتي مارس دوره على المسرح العالميّ وفي التدخّل في الصراعات والنزاعات الدّوليّة كدولة رأسماليّة تسعى وراء تحقيق مصالحها، بعيداً عن الشّعارات الخادعة التي كانت ترفعها من قبيل تحقيق السَّلام العالميّ والاشتراكيّة. صحيحٌ أنَّ تدخُّلها في عدد كبير من ملفّات الصراع الدّوليّ ساهم في توطيد السِّلم الدّوليّ أثناء فترة الحرب الباردة، مثل دورها في إنهاء العدوان الثّلاثي على مصر وكذلك في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، إلا أنَّ تدخُّلها الفظّ وغير المشروع في أفغانستان عام ١٩٧٩، جاء من منطلق حماية مصالحها الدّوليّة، وليس لحماية السِّلم الدّوليّ، وتسبَّبَ ذاك الغزو في خسارات كبيرة لها طيلة عشر سنوات، واضطرَّ إلى الانسحاب منها بعد تعرّضه للهزيمة، إثر دعم المعسكر الغربيّ بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما سُمّي بالمجاهدين الأفغان ضُدَّ السوفييت، وحوَّلت معها أفغانستان إلى أكبر بؤرة للإرهاب في المنطقة والعالم.

وقعت روسيّا أيضاً في ذات المستنقع، بعد تخلّيها عن الاشتراكيّة وتحوّلها إلى دولة رأسماليّة بحتة، وهي اليوم ومن خلال بوّابة الصراع في سوريّا، وجدت موطئ قدم لها على المياه الدافئة في البحر المتوسِّط، بعد أن فقدت مكانتها الدّوليّة كقوّة عظمى إثر انهيار الاتّحاد السوفياتي، وتدخّلها في الحرب السُّوريّة، جاء من منطلق صراعها العالميّ مع المنظومة الغربيّة، بعد أن طرحت نفسها كقطب عالميّ ثانٍ يمكن أن يُغيّرَ التوازنات الدّوليّة ويُعيد رسم خرائط المنطقة وفق متطلّبات المصالح الرّوسيّة، وليس حسب مصالح شعوب المنطقة.

كما أن المنطقة شهدت تنافساً غير مسبوق بين روسيّا والولايات المتّحدة في مجال بيع الأسلحة لدول المنطقة، إضافة إلى حشد جيوشها وأساطيلها العسكريّة في عدد من دول المنطقة، سعياً وراء الحفاظ على مصالحها الحيويّة والوصول إلى مصادر الطاقة، إن كان في الخليج العربيّ أو إيران والعراق وحتّى سوريّا. وعلى ضوئها شكّلت تحالفات مع عدد من دول المنطقة، خاصَّة مع سوريّا وإيران، واستمالت تركيّا إليها، رغبة منها إخراجها من حلف "النّاتو" وضَمِّها إلى مشروعها الأوراسيّ.

فيما سلكت الصِّين سياستها المعتادة المعروفة بالسِّياسة النّاعمة، وحقَّقت اختراقات هامّة في عدد من دول المنطقة، وخاصَّة في منطقة الخليج العربيّ، كذلك يشير حضورها العسكريّ المحدود في سوريّا، إلى دلالات على أنَّ الصِّين تتّجه نحو تعزيز دورها على المسرح الدّوليّ عسكريّاً أيضاً، ولو بشكل رمزيّ، دون رصد ميزانيّات مالية ضخمة لها على غرار الدّول الغربيّة.

لم تجنح الصِّين للدّخول في تحالف إستراتيجيّ شامل مع روسيّا، كما كانت تتوقّع دوائر سياسيّة غربيّة، وهو ما شكَّلَ ارتياحاً كبيراً لدى الولايات المتّحدة بالدَّرجة الأولى، ولم يتطوّر التّعاون بينهما إلى مستويات تشكّل فيها تهديداً كبيراً على الدّول الغربيّة، بل بقي ضمن إطار ضيّق، لم يتجاوز الاتّفاقيّات الثّنائيّة في مجال الطّاقة وتبادل السِّلع الاستهلاكيّة، دون الجانب العسكريّ الإستراتيجيّ.

ينعكس الصراع بين القوى الرَّأسماليّة الشَّرقيّة والغربيّة على دول المنطقة في عدم الاستقرار والعيش ضمن دوّامة الحروب والنّزاعات الدّينيّة والقوميّة، حيث تسعى جميع الأطراف إلى إثارة القضايا والخلافات الدّينيّة والمذهبيّة والعرقيّة لديمومة مصالحها في المنطقة، مستندةً

إلى أنظمة لا تلتفت إلى مصالح شعوبها، وتضع مُقدَّرات بلادها تحت تَصرُّف الدّول الأجنبيّة في سبيل الحفاظ على نفسها.

الخاتمة:

إن كان القرن الواحد والعشرين قد بدأ بسيادة الولايات المتّحدة المسرح العالميّ كقطب أوحد، تفرض هيمنتها على بقاع عديدة من العالم، وتتحكّم بالاقتصاد العالميّ من خلال الإمكانات الضخمة التي تمتلكها واستناداً إلى قوَّتها العسكريّة أيضاً، فإنَّ كُلَّ الدلائل تُشيرُ إلى تخلخل مكانتها الدّوليّة بعد تبوّأ كُلٍّ من روسيّا والصِّين مكانتهما العالميّة في غمرة الصراع على مناطق للنفوذ لهما. ويرى العديد من الخبراء والمختصّين في العلاقات الدّوليّة أنَّ العالم يتَّجه نحو تعدّد للأقطاب، خصوصاً بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، التي أعادت رسم العلاقات الدّوليّة والتوازنات بين مختلف دول العالم وفق أسس جديدة عنوانها الجديد عدم الاستقرار واندلاع حروب ونزاعات جديدة وتهديدات كبيرة على البيئة وانتشار للأوبئة والكوارث الطبيعيّة كالزلازل والبراكين وموجات التسونامي، وابتعاد الدّول عن أخلاقيّاتها ومبادئها.

هذا الواقع المُتغيّر في كُلِّ لحظة يفرض تحدّيات كبيرة على دول المنطقة، ويفترض بها أن تنأى بنفسها عن الصراعات بين القوى الكبرى، وتنتهج سياسات إستراتيجيّة متوازنة، فليس لديها القُدُرات الاقتصاديّة والعسكريّة للدّخول في أيٍّ من تلك الصراعات، والتي كما وصفها الرَّئيس الأمريكيّ السّابق دونالد ترامب بأنَّه "صراع الفيلة"، وعليها أن تلتفت إلى حَلِّ مشاكل التنمية والبيئة والتَّعليم والفقر في بلادها، وتسرّع في عمليّات بناء دولها الوطنيّة وتوسِّع من مساحات الحُرّيّة والدّيمقراطيّة في بُنى مؤسَّساتها وإداراتها، وتُشرك شعوبها في صناعة قرارتها الوطنيّة السِّياسيّة والاقتصاديّة، ولا تُقحم نفسها في أيٍّ من الأحلاف، بل تحافظ على ديمومة علاقاتها مع مختلف القوى.

إنَّ العالم يعيش حالة تَموّج وعدم استقرار في العلاقات الدّوليّة، نتيجة الصراعات التي تشهدها أكثر من منطقة، فجنوب شرق آسيا يشهد نزاعات بين الولايات المتّحدة والصِّين على تايوان، وكذلك هناك التَّهديد النَّوويّ الذي تُشكّله كوريا الشّماليّة، إضافة إلى الحرب الرّوسيّة في أوكرانيا، فيما تَمُرُّ منطقة الشَّرق الأوسط بمرحلة من التغيير بعد اندلاع ثورات الشُّعوب فيها، ولم تشهد أيُّ دولة فيها حالة من الاستقرار، بدءاً من سوريّا، تركيّا، العراق، اليمن، مصر، السودان، تونس ودول أخرى.

المراجع:

1 – دراسة للكاتب عبد الله خليفة بعنوان "تداخلات الرَّأسماليّة الشَّرقيّة والتيّارات" منشورة في مجلة "الحوار" عام 2009.

2 – المفكّر عبد الله أوجلان في مرافعته الخامسة أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة.

3 – مقالة للسّفير السُّوريّ في الصِّين "عماد مصطفى" منشورة في صحيفة "الوطن" السُّوريّة.

4 – دراسة بعنوان "مستقبل الرَّأسماليّة صدام الرَّأسماليّات: الصراع الحقيقيّ من أجل مستقبل الاقتصاد العالميّ»، للمفكّر والاقتصادي الصربيّ – الأمريكيّ "برانكو ميلانوفيتش"، وهو أستاذ في جامعة مدينة نيويورك.

النظام العالمي الجديد (فائق الليبراليّة)، ومدى براغماتيّة هذا النظام ووحشيّته

حسين صادق

جمهورية مصر العربية

مقدمة :

«إنّ قضية التوازن بين الانتماء إلى الطبيعة، والاستثناء فيها، هي اعتماد متبادل على السياسة والحس الأخلاقي»، بهذه الكلمات المعبّرة كتب تيودور أدورنو الوصف الأعمق والأكثر جلاءً لواقع الحياة التي نعيشها اليوم في ظل هيمنة العقلية والنظام الحداثي المتوحش.

يمكننا القول في بداية بحثنا هذا: إنه وعلى العكس من قناعات منظّري النظام العالمي الجديد الفائق الليبرالية والتي ترسخت أركانه ومفاهيمه ومرتكزاته في المؤتمر الاقتصادي العالمي الأول «دافوس»، حيث بدأت الأزمات البنيوية بالظهور إلى مفاصل هذا النظام منذ لحظة تأسيسه، وقد قادت السلطات الممثلة له صراعات داخلية تظهر للعلن ومستمرة لإدارة تلك الأزمات، التي تتحدد في الطبيعة الجوهرية للعلاقة غير المتوازنة بين الموارد الاقتصادية التي تهبها الطبيعة بالحاجات البشرية المتزايدة، والمتّصفة بعجز الموارد عن تلبية الحاجات, الأمر الذي يفرض على النظام البحث المستمر عن مصادر تلك الموارد, وفشل الأنظمة السلطوية الحاكمة في خلق عملية توازن بين المقتضيات المطالبة بالتصنيع والإنتاج والتسليع والاستهلاك, وبين الاعتبارات المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان والقدرة على تغطية وإيقاف الانتهاكات المستمرة للقوانين الدولية.

مدى براغماتيّة هذا النظام العالمي الجديد (الرأسمالي الحداثي):

لقد قدم المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» تصوراً تحوّل فيما بعد إلى واقع حول حتمية استمرار النظام الرأسمالي بعد الانتصار المفترض في معركته مع النظام الاشتراكي, والذي جاء نتيجة لطرح الأفكار المتجددة, حيث تمكنت الرأسمالية الحداثية بالفعل من معالجة المشكلات والأزمات التي واجهتها في المرحلة الأولى من تأسيسها ولكن بطريقتها وأسلوبها.

وهي تشكل مرحلة نهاية التطور الإيديولوجي للإنسان, وبالتالي عولمة الديمقراطية الليبرالية كصيغة نهائية للحكومة البشرية بغضّ النظر عن كيفية تجلي هذه المبادئ في مجتمعات مختلفة.

إنّ الإفرازات الكبيرة لمرحلة الرأسمالية المالية التي تُعدّ من أهم مراحل التطور الرأسمالي البرجوازي وأكثرها عمقاً، تعود لسببين اثنين وهما:

أولاً: الطبيعة المعقدة والمتشابكة للعلاقات المالية فيما بين الشركات والقطاعات الإنتاجية والدول، والتي أدت إلى تغيير ملامح النظام الرأسمالي بشكل كبير في بعض جوانبه بصورة جذرية، وأوهمت حتى جزءاً من الراديكاليين بأنه نظام يملك القدرة اللامتناهية في توليد الإنتاج وتطوير الأرباح، وبالتالي التحقيق الفعلي لنمو الناتج المحلي الإجمالي عالمياً بمعدلات مرتفعة، وهي وهمية في حقيقتها, وخاصةً بعد وأد أفكار المدرسة الكينزية وتطبيق أفكار المدرسة الليبرالية الجديدة.

ثانياً: انتقال مراكز الثقل والقرار السياسي والرأسمالي، ولو بصورة جزئية، من أوروبا ممثلاً بالرأسمالية الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية, ممثلاً بالرأسمالية الأمريكية المنتصرة نتيجة ظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخاصةً الثانية منهما، دون أن تؤدي عملية الانتقال إلى تأجيج صراعات عسكرية داخلية بين الأقطاب الرأسمالية، على العكس تماماً من المراحل السابقة، على أن ذلك لا يعني مطلقاً انتهاء الصراعات الداخلية للنظام الرأسمالي، وإنما بدأت الصراعات تأخذ منحى جديداً في شكلها ومضمونها.

النظام العالمي المالي فائق الليبراليّة:

النظام العالمي الماليّ فائق الليبراليّة: هو الذي تُعتبر الحداثة الرأسماليّة المركزية مركزها ومحيطها، وتعتمد على التقسيمات المجحفة في حق حقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروات والعمل.

إنّ طرح البديل لهذه الليبراليّة السلطويّة

الطبقيّة بشكل واضح من مهام المجتمع المتحرر, وقد تم طرحه لأول مرة خلال مؤتمر «دافوس» الاقتصادي وعلى لسان مؤسسه «كلاوس شواب» حيث دعا إلى قيام نظام اقتصادي جديد أي نظام عالمي مالي فائق الليبرالية بعد ما فشل النظام المالي القائم في سدّ الفجوة الكبيرة وسد الضوابط وظهور الأزمات في معالجة قضايا مثل كورونا وغيره.

إن الوظيفة السياسية الخاصة للمنظمات الزائفة التي تخلقها الليبرالية وشركاؤها هي التغطية على أكاذيب الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة وحلفائها – لتبرير التدخل سواء في البلقان أو ليبيا أو سوريا – من خلال الادعاءات الاحتيالية بـ «الاعتبارات الإنسانية والبيئية وحقوق الإنسان», فقادة الغرب الرأسمالي الذي تمثل الليبرالية أسلوب ونمط نموّهم وتصاعدهم, يستنكرون «معاداة الإمبريالية غير المحسوبة» لوقوفها في وجه أي عملية أو أخرى تعدّ لها قوى الهيمنة العالمية من الغرب.

لم تغب الاعتبارات السياسية الاستراتيجية بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية والسياسية الناشئة التي تم تأسيسها من قبل روسيا والصين . فقد حرصت على إظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبرى, وإثبات وزنها المتزايد في العالم, خاصة ما يجري في منطقة الشرق الأوسط.

يمكننا الاستشهاد بدور وفعالية ونشاطات الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات, والتي تستخدم للتغطية على أعمالها الاستغلالية الاشتراك في منتديات وهيئات تنظيمية عالمية ومنظمات العلاقات العامة والإعلام, من أجل إقناع زعماء الدول والحكومات وأيضاً الجماهير والشعوب, بسياقات التحرك التي تتأثر فيها حياة الإنسان, وهذا كله أثّر بشكل كبير في ارتفاع أعداد أنظمة الحكم الديكتاتورية المغلّفة بالرأسمالية البرجوازية

"لقد قدم المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" تصوراً تحول فيما بعد إلى واقع حول حتمية استمرار النظام الرأسمالي بعد الانتصار المفترض في معركته مع النظام الاشتراكي، والذي جاء نتيجة لطرح الأفكار المتجددة، حيث تمكنت الرأسمالية الحداثية بالفعل من معالجة المشكلات والأزمات التي واجهتها في المرحلة الأولى من تأسيسها ولكن بطريقتها وأسلوبها."

الحداثية, أسوة بأنظمة تلك الشركات.

لم تعد قوى الهيمنة العالمية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية مركز المراكز, ولم تعد الموازنَ للتوظيفات الإنتاجية التي تموّلها, وبدت عليها علامات تدفعها إلى مقدمة المسرح المتناقض المتصاعد بين المركز والأطراف المسمى شمال جنوب, ويلاقي المركز انطواءً على نفسه, تاركاً الأطراف لمصيرها, فالشمال قادر على الاستغناء عن الجنوب, والدول النامية باتت من الماضي, فاليوم نرى وجود منظمات مثل منظمة التجارة الدولية, وصندوق النقد الدولي, وتدخلات حلف شمال الأطلسي, وفوق ذلك تنكر بذاتها جوهر البرجوازية لصالح خطاب جديد حداثي.

براغماتيّة النظام اللبرالي الجديد وتوحشه:

إنّ القضايا الأكثر والأبرز أهمية بعد انتهاء

الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة , هو ما ترتب عليهما من توجهات في السياسة والمؤسسات الاقتصادية. فعند خروج الدول الأوروبية من الحرب وفي ظل اقتصاد الحرب, كان من الممكن أن تتوجه الحكومات الأوروبية عند إعادة البناء إلى الاستمرار في الأخذ بسياسات التقييد والرقابة «نموذج كينز لتحقيق التشغيل الكامل», وتحرير التجارة الدولية وإزالة القيود التجارية. وبذلك تم وضع أساس النظام الاقتصادي العالمي القائم على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات. وذلك من خلال البنك الدولي. وصندوق النقد الدولي (IMF) والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) لاحقاً. وكانت هذه الأفكار والمؤسسات بداية المرحلة الجنينية لمرحلة "العولمة" التي أصبحت عنواناً للعلاقات الدولية الجديدة مع سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وسيادة السياسة الاقتصادية (الليبرالية الجديدة). والتي تُعرّف بأنها السياسة الاقتصادية التي جاءت في صورة انقلاب على دولة الرفاه الكينزية, التي سادت في الغرب في فترة ما بين الحربين وبُعيد الحرب العالمية الثانية. وتعرف بـــ "النيو– ليبرالية". وتؤمن الليبرالية الجديدة بالنظرية الداروينية الاجتماعية في الاقتصاد. وترى أنه لا بديل عن المنافسة المُطلقة دون ضوابط لصالح الشركات العملاقة على نطاق الكوكب دون حدود أو قيود. وشعارها دولة الحد الأدنى للتدخل تمهيداً لما يلي:

١- الحرية الكاملة في تجارة السلع والخدمات وتداول الرأسمال والاستثمار

٢- تعديل القطاع العام وخصخصة المنشآت والمؤسسات العامة

٣- ظهور اللامساواة داخل المجتمعات (اختفاء الطبقة الوسطى) وتفاقم الفقر والحاجة وزيادة الغنى الفاحش

٤-هناك اعتبارات لابد أن تؤخذ بالحسبان فيما يتعلق بقضية الحقوق والقضايا البيئة

ومن ثم دعت إلى تهاوي الحدود والقيود لصالح حيتان الأعمال والاقتصاد. ذلك أن "البقاء للأقوى" وأن "الضحية تستحق مصيرها". كل ذلك تحت مسمى "عصر ما بعد الحداثة" وهو ما فُسّر بأنه عملية "دمج اقتصادية" حيث تتداخل القوة والثقافة. وساعد في ذلك أمران:

أولهما هو التطور العلمي والتكنولوجي الهائل وما ترتب عليه من ثورة في وسائل الاتصال والإعلام وانتشار المحطات الفضائية. التي تبثّ برامجها لكل أنحاء الكوكب ولكل البشر, لتربط بذلك سكان الأقاليم المتفاوتة بشكل لا مثيل له سابقاً. ناهيك عن ثورة المعلومات الهائلة التي تجسدها شبكة الأنترنت والذكاء الصنعي والهندسة الحيوية. وهذا الأمر الذي فرضته العولمة ليس مطروحاً للقبول أو الرفض. فهو واقع أصبح أحد ظواهر العصر الذي نعيشه وليس أمامنا إلا أن نقبل به, ولكن علينا أن نعرف كيف نتعامل معه لنكون أكثر تأثيراً في عالمنا.

أما الثاني فهو قيمي. جاء نتيجة الطابع التوسعي الاحتكاري لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي فرض اقتصاد السوق على العالم, وتعزز باتفاقية منظمة التجارة العالمية. ونشاط الشركات متعددة الجنسية. وهذا الجانب هو الذي يجعل من العولمة مسألة خلافية لما لها من آثار تحدّ من دور الدولة التقليدي ومن سلطاتها لتضعف تأثير الحدود السياسية والسيادة الوطنية. في مقابل سطوة وهيمنة المركز الرأسمالي.

وبحكم تلك التقسيمات والصراعات ظهر العالم مقسّماً إلى:

١- دول غنية هي "المركز" للنظام الرأسمالي العالمي, ومحيطها الشركات

العابرة للقارات والمتعددة الجنسية والرؤوس الضخمة من الأموال والاستثمارات في الدول النامية مثل أفريقيا وجنوب آسيا.

٢- دول فقيرة هي "تابعها" أو "محيطها"؛ بلاد المحيط هذه أجورها زهيدة تفرضها نظم قهرية تحبط اتحادات العمال المستقلة والحركات الاجتماعية، ويستغلها "المركز" من أجل العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية (نفط ومعادن ومياه...) الرخيصة والتربة الخصبة، لذلك فإن الدول الفقيرة والغنية هي أجزاء للكل نفسه أي (النظام الرأسمالي العالمي ، قوى الهيمنة العالمية كما يمكن تسميتها الآن)، وإن التخلف في المحيط هو النتيجة المباشرة للنمو في المركز وبالعكس، حيث يتكرر تَسلّط "المركز" على "المحيط" على امتداد سلسة من العلاقات غير المتكافئة تتدفق من السلطة وفائض القيمة والهيمنة الأيديولوجية والمنتجات باهظة الثمن, وهذه العلاقات تسلّط الضوء لا على الطابع العالمي للرأسمالية فقط، بل أيضاً على حقيقة أن توسعها ليس نتيجة مجرد نماء وقوة اقتصادية، إنما هي نتيجة علاقات معينة للتنمية الاقتصادية مبنية على الهيمنة واللامساواة. وتفسر علاقة التبعية هذه بمجموعة من العوامل التي تنشطها، لعل أهمها هو الرأسمال الأجنبي، ممثلاً بالشركات متعددة الجنسية، والتي تعتبر بمثابة ذراع لقوة "المركز" داخل "المحيط"، والعامل الآخر هو ما يمكن تسميته بـ "مجموعة النخبة" داخل دول المحيط والتي شَكّلت في المراحل الأخيرة لوجود الاستعمار وفي الحقبة التالية للاستقلال "حكومات وطنية"، ولم يكن لها من مهمة سوى الحفاظ على علاقات التبعية لقوى الحداثة الجديدة.

وتلعب التكتلات الاقتصادية اليوم قوة كبيرة ذات نمو سريع من قارات متعددة في العالم، استطاعت بأدواتها ومرجعياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة, أن تشكل قوة دولية لا يستهان بها، وتتّجه لأن تكون ذات وزن

"إن الوظيفة السياسية الخاصة للمنظمات الزائفة التي تخلقها الليبرالية وشركاؤها هي التغطية على أكاذيب الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة وحلفائها – لتبرير التدخل سواء في البلقان أو ليبيا أو سوريا – من خلال الادعاءات الاحتيالية بـ "الاعتبارات الإنسانية والبيئية وحقوق الإنسان"، فقادة الغرب الرأسمالي الذي تمثل الليبرالية أسلوب ونمط نموهم وتصاعدهم، يستنكرون "معاداة الإمبريالية غير المحسوبة" لوقوفها في وجه أي عملية أو أخرى تعدِ لها قوى الهيمنة العالمية من الغرب."

سياسي في كافة الهيئات الدولية, وتقف بإمكانياتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في التحكم في القضايا الدولية.

وفي الواقع لا تستطيع الاستراتيجيات المحددة بمصالح رأسمال المسيطر، أن تقدم شيئاً للشعوب التي لا تعترف أصلاً بهذه المصالح. إن مجمل السياسات التي تتبعها قوى السيطرة الرأسمالية لم تنتج إلا البؤس والفقر والموت لملايين البشر.

أبرز أزمات ما بعد الليبرالية الجديدة (الحداثة الليبرالية):

إن فتح اقتصاد ما بعد الحداثة الليبرالية القائم أساساً على علاقات التبعية والتفسخ الاقتصادي أو الاستغلال الممارس ضدّ المحيط من قبل المركز الرأسمالي العالمي، فتح الباب أمام عديد الأزمات التي يمكن أن نحصرها في ثلاث أزمات رئيسية تستحوذ على الاهتمام وهي:

"دول فقيرة هي "تابعها" أو "محيطها"؛ بلاد المحيط هذه أجورها زهيدة تفرضها نظم قهرية تحبط اتحادات العمال المستقلة والحركات الاجتماعية، ويستغلها "المركز" من أجل العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية (نفط ومعادن ومياه...) الرخيصة والتربة الخصبة، لذلك فإن الدول الفقيرة والغنية هي أجزاء للكل نفسه أي (النظام الرأسمالي العالمي ، قوى الهيمنة العالمية كما يمكن تسميتها الآن)، وإن التخلف في المحيط هو النتيجة المباشرة للنمو في المركز وبالعكس".

الأزمة الأولى:

تتعلق بأثر التطور الاقتصادي– الاجتماعي الحديث على المنظومات الإيكولوجية (البيئية) للعالم.

إن إطلاق عمل الشركات العملاقة بدون أي ضوابط أو حماية أدت إلى ظهور كوارث مثل ذوبان الجليد، تلوث البحار ، اختفاء الغابات، اضطرابات مناخية في الشتاء جفاف في الصيف، فقر الملايين، جوع ، وتهديد بيئي، فقدان البشر لممتلكاتهم وبالتالي حروب وصراعات وأزمات لا تنتهي.

إن محاولة حيتان السلطة ورجالات المال في العالم البحث المستمر عن الأسواق لاستهلاك منتجات شركاتهم, ساهمت كذلك في تغيير التركيبة الاجتماعية للبلدان النامية.

إن الاطروحات التي تنادي بها منظمة المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس اليوم هي الحاجة إلى نظام يقلل من الآثار السلبية على البيئة وحقوق العمال, وهي شكل جديد من أشكال الرأسمالية الحداثية.

ولا زالت الليبرالية إلى اليوم تتعامل مع الأنساق المجتمعية والبيئية بعقلية الاستغلال, وكأن تلك الأنساق خزان لا ينضب ولا ينتهي ويجب الاستمرار في الاستغلال.

ويتجلى التهديد في كون المستويات المرتفعة للنشاط الاقتصادي تسبب ارتفاع درجات الحرارة, وتؤدي إلى تغيرات فجائية وسريعة في المناخ، إضافة إلى نفاذ غشاء الأوزون وتدمير الغابات المطيرة والتصحر وتسميم المياه، بحيث تؤدي لعجز الطبيعة عن القيام بما كانت تقوم به منذ الأزل؛ أي عمليات التجديد الحيوي. إن هذه التطورات تفرض، إما إبطاء نمو النشاط الاقتصادي العالمي إلى درجة تتوافق مع متطلبات الحفاظ على البيئة أو على نحو يتيح للطبيعة إصلاح ما أفسدته يد الإنسان، وهذا مستحيل في ظل النظام الاقتصادي العالمي الذي يُشكّل مثل هذا التباطؤ موتاً حقيقياً له، كما أنه غير قابل للتحقق في ظل النمو الديمغرافي الهائل وتنامي عدد سكان الأرض بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، وإما تعديل التكنولوجيا وأنماط التطور وعقلنة النشاط الاقتصادي ونمط معيشة الإنسان الحديث عموماً، بشكل يجعله «يتصالح» مع البيئة في سبيل خدمة المصالح الحقيقية للأجيال الحالية والقادمة.

الأزمة الثانية:

تتعلق بتفاقم مشكلة الفقر على نطاق واسع، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من خُمس سكان العالم يعيشون في ظروف الفقر المطلق، وهو ما يمكن تعريفه بأنه حالة يتعذر فيها على الناس الوفاء بأهم الاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء أحياء وبشكل منتظم. ولا يمكننا أن نعزو هذا الفقر إلى انتشار

الرأسمالية وحدها على الرغم من أن الأسواق الرأسمالية تؤثر في استقطاب عمليات توزيع الثروة والدخول، إلا أن غياب عمليات التنمية وانتشار الفساد لهما الدور الأكبر في الفقر المنتشر في الدول المتخلفة، إضافة إلى الحروب الأهلية والنزاعات المحلية وتزايد قضايا الجنسانية الاجتماعية التي لا تعرف حدوداً في السلطوية، والاستغلالية الممارسة بحق المرأة «فالنيو– ليبرالية»، ورغم كل محاولات التزييف التي حاولت أن تضيفها لنظرة الحداثة الرأسمالية تجاه المرأة، إلا أنها أقحمت المرأة في وضع أشد وطأة من سابقه، فالمرأة مقموعة في المنزل، أما التي نزلت إلى سوق العمل فهي الأرخص أجراً، كما أنها الأداة المثلى لتسويق الجسد، فهي أضحت ضمن مستوى السلعة التي لا غنى لرأس المال عنها، وهي باقتضاب أكثر ممثلي العبودية العصرية عطاء.

الأزمة الثالثة:

وتتمثل في ظهور العنف والإرهاب والتطرف، وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل والتسارع الكبير في سباق التسلح، مقترناً بحالات يلوح فيها إمكان استخدام العنف الجمعي، وتمثل مشكلة العنف واحدة من أصعب القضايا التي تواجه العالم، وليست المشكلة مجرد تراكم العتاد العسكري فحسب، بل تفاقم التوترات المحلية في عدد من المناطق، والمقترنة في الغالب بانقسامات عرقية ودينية ومذهبية وبروز ظاهرة الإرهاب العالمي العابر للقارات وتنامي الأصولية الدينية، حيث يبرر «جالتون» أستاذ الاجتماع في أوكسفورد العنف بالقول «أي حاجز يحول دون تحقق الممكن، حيث يكون هذا الحاجز اجتماعياً وليس طبيعياً، فإذا كان الناس يتضورون جوعاً ولا سبيل إلى تجنب هذه الحال موضوعياً يغدو العنف لازماً». وخاصة عندما تكون تلك الأعمال العنيفة من تداعيات وسياسات ومخرجات الليبرالية الجديدة.

إن أخطر ما يواجه البشرية في مجال العولمة هو النظر إليها على أنها عولمة اقتصادية فقط دون بعدها الإنساني، فلا يُمكن قبول فكرة هيمنة الأسواق على عملية العولمة ليكون الربح ومراكمة رأس المال وحده هو أساسها في غياب الاعتبارات الإنسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فالعالم بحاجة إلى مشروع عالمي تلتقي عنده شعوب الأرض.

خلاصة:

رأينا فيما أوردناه في هذا البحث المتواضع أنه ثمة سياسات ممنهجة تتطابق مع ما يتم طرحه من قبل منظّري الحداثة الرأسمالية اليوم وأتباع الانفتاح الاقتصادي المقصود به الليبرالية الجديدة، ولو أخذنا بعين الاعتبار المبادئ التي اعتمد عليها منظرو البيئة، يمكننا تبنّي ما تم طرحه من قبلهم.

ونختم بحثنا بما قاله المفكر الكندي آلان دونو في كتابه نظام التفاهة:

«لقد تحول اليوم الصالح العام والاعتبارات الإنسانية من شأن سياسي قيمي إلى إدارات عملية هدفها تحقيق الأرباح، فخلا العمل العام من منظومات أخلاقية والمثل العليا والمواطنة والالتزام، وصار الهمّ العام هو الخصخصة بهاجس تحقيق الربح فقط».

مصادر البحث:

-1 فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير ، ترجمة فؤاد شاهين ، جميل قاسم، رضا الشايبي، مركز الانماء القومي ، بيروت .

-2 سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة ، ترجمة د.فهمية شرف الدين ، دار الفارابي للنشر ، بيروت ،2003م

-3 إيمانويل فالرشتاين، نهاية العالم كما نعرفه ،ترجمة: دكتور فايز الصيّاغ ،هيئة البحرين للثقافة والآثار ، المنامة 2017 .

-4 ريتشارد أتش روبنز، المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية ، ترجمة فؤاد سروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2008م.

نظام التفاهة جزء من محاربة الذاكرة المجتمعية

«صناعة التفاهة، كيف تصنع التفاهة نظامها في الشرق الأوسط؟»

إسماعيل خالد

تمهيد :

بداية لا يمكننا التعبير عما نقصده في بحثنا هذا أفضل مما عبّر عنه أستاذ الفلسفة « آلان دونو» بهذه الكلمات: «لا تكن فخوراً ولا روحانياً، فهذا يظهرك متكبراً، لا تقدّم أي فكرة جيدة، فستكون عرضة للنقد، لا تحمل نظرة ثاقبة، وسّع مقلتيك، أرخِ شفتيك، فكّر بميوعة وكن كذلك، لا لزوم لهذه الكتب المعقدة، عليك أن تكون قابلاً للتعليب، لقد تغير الزمن، فالتافهون قد أمسكوا بالسلطة».

وكذلك يقول إدوارد سعيد: «الخطر الذي يهدّد مثقّف اليوم، في الغرب وفي بقيّة العالم، لا يكمن في الجامعة، ولا في التسليع الشنيع للصحافة ودور النشر، وإنما يكمن في موقف عامّ شامل سوف أسمّيه: المهنيّة (التخصص)».

وفي خضم التفكير والسؤال عما دفع العالم إلى تبني هذا النظام وربطه بجميع المفاصل الحياتية اليومية, وعن القانون الطبيعي الكوني ونظام وجودنا كما ذكره «مونتسكيو» حين قال: «إن قدَراً أعمى أوجد جميع المعلولات التي نبصرها في العالم», ربما كان قد قال شيئاً محالاً أو عظيماً. فأي محال أعظم من قدر أعمى أحدث موجودات مدركة؟

فنحن نعيش الآن مرحلة تاريخية غير مسبوقة تتعلق بنظام أدى تدريجياً إلى سيطرة التافهين على جميع مفاصل نموذج الدولة الحديثة, وهذا النظام تناول محاور أساسية من قلب ممارساته، وذلك بغية معاينة آثار هذا النظام على كافة شرائح المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد رأى «آلان دونو «بأننا نعيش في مرحلة تاريخية شبيهة "بنظام التافهين"، حيث يبسط فيها التافهون نفوذهم على الحكم, كما يدعونهم في كافة مجالات الدولة، ليس هذا فقط؛ فلنظام التفاهة رموز تافهة ولغة تافهة وشخصيات وأدوات تافهة خاصة به. أما السر الخطير خلف نجاح هذا النظام فهو في قدرته العظمى على إيهام الأفراد بأنهم أحرار في ما يفعلون، بينما هم مسيّسون بسياسة القطيع.

ونظام التفاهة معناه حالة الهيمنة التي أنشأتها طبقة حاكمة مؤلفة بشكل كامل من أشخاص عاديين جداً.

وبالعودة إلى مونتسكيو أيضاً نرى أن العقل يزجر المشاعر ويسيطر عليها دائماً، وهو لا ينفك يوصي بالاعتدال وضبط النفس، وهو يشير بإطاعة القوانين، وهو لا يذهب إلى نيل العدل والتقدم بالقهر والعنف، وهو يعوّل على الزمن والعمل الخفي وغير المحسوس, وعلى العقل في إصلاح النظم السياسية والاجتماعية وزيادة حاصل العدالة في الأمم. وفي الفوز بالسعادة والرخاء. ولا ريب في أنه كثير الحساب لضعف الناس وشهواتهم، ولكن من غير ذعر وقنوط، ولم يفته أن الحرية حتى في البلدان العريقة فيها، تغذّي المصالح الخاصة بوسائل التغلب على العقل والعدل. فمن السهل تحريك شهوات الشعب وصرفه عن منافعه الحقيقة وسوقه إلى تركها.

هنا يمكننا التساؤل حول الأسباب التي مهدت لظهور نظام التفاهة التي أصبحت تفرض نفسها على تفاصيل حياتنا وبشكل فظ ودون استئذان.

أولاً: جذور نظام التفاهة

يمكننا اختزال تغيير مفهوم الثقافة في القرن الواحد والعشرين بثقافة المحاسبة وإدارة المؤسسات الربحية. فكتب المحاسبة اليوم صارت أكثر فائدة حسب ما عبر عنه منظّرو هذه الثقافة المستمدة أصلاً من الحداثة الرأسمالية.

لدراسة الأركان التي تعتمد عليها التفاهة لخلق نظامها لا بد لنا من معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهورها وتحولها الكبير، وهي تعود إلى عوامل تتعلق بالسيسيولوجيا و الاقتصاد و السياسة والشأن العام.

ثانياً: السيسولوجيا والتفاهة وحركة تطور المجتمعات

هناك سؤال كبير يؤطّر معنى قضية صناعة التفاهة، ويهدم ما قبلها، وهو :

هل التفاهة صناعة مقصودة ؟

ماذا يمكن أن تجني الجهات الصانعة منها؟

الكلفة الكبيرة في صناعة التفاهة وتداعياتها المستقبلية هل من شأنها ممارسة الأدوار المغلوطة والسلبية؟ هذه أسئلة وغيرها تكشف لدى بعض المجتمعات والشعوب والحكومات قلقاً حقيقياً لما يُعتمل في المجتمع، لا من زاوية النظرة البنائية التي تظهر النسق منسجماً مع مكوناته، بل من الزاوية التفكيكية، لأن منطق الظواهر يقول إنه لا شيء يحصل صدفة، والمقدمات دوماً تصنع النتائج, والنتيجة حتماً لن تكون خادمة لنظام التفاهة.

« الميديقراطية» أو نظام التفاهة القابلة للتحول والمرونة، لمعرفة وإدراك أسباب هذا التحول، يعيد «أدورنو» ذلك إلى عاملين، في السوسيولوجيا والاقتصاد، كما في السياسة والشأن العام الدولي، كأبرز مظاهر عصر ونظام التفاهة الذين يتسيّدون المشهد العام كله في العالم. ولم يعد هذا مقتصراً على شخصيات مثل ترامب وجونسون، فالعالم كله مُقدم على عصر التفاهة الكبير، كما تنبئ بذلك كل التوقعات التي أمامنا، وفي القلب من ذلك بلاد العرب بعد ما يُسمى بثورات الربيع العربي، والنتائج التي آلت إليها تلك الثورات والأزمات المرافقة. كما تجلّى استمرار تجليات هذا المشهد العام للتفاهة اليوم في دول تصبغ بتبعيتها للحداثة الرأسمالية بشكل لا حدود له أيضاً، في صورة الأزمات في دول الشرق الأوسط وتجلياتها، السياسية والإعلامية، والفنية. وما نشاهده على وسائل التواصل الاجتماعي عن حجم السقوط والانحطاط والتفاهة التي تتسيّد هذه اللحظة، من شخوص وأفكار وتوجهات وسياسات.

ما تشهده البشرية اليوم هو سقوط على كل المستويات، وتراجع في قيم ومكتسبات فلسفية كثيرة، وقد أصبحت تطبيقاتها القانونية والأخلاقية والسياسية، اليوم في

» فنحن نعيش الآن مرحلة تاريخية غير مسبوقة تتعلق بنظام أدى تدريجياً إلى سيطرة التافهين على جميع مفاصل نموذج الدولة الحديثة، وهذا النظام تناول محاور أساسية من قلب ممارساته، وذلك بغية معاينة آثار هذا النظام على كافة شرائح المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد رأى ·آلان دونو ·بأننا نعيش في مرحلة تاريخية شبيهة ÷بنظام التافهين×، حيث يبسط فيها التافهون نفوذهم على الحكم، كما يدعونهم في كافة مجالات الدولة «

محل اختبار حقيقي أمام موجات التافهين الذين أصبحوا مسيطرين على قمرة القيادة، ودفّة السفينة البشرية المعاصرة.

غدت تجليات مثل هذه النظرية واقعاً، لا على مستوى النخبة السياسية الحاكمة فحسب، بل أصابت حتى المجال العام فنياً وأدبياً وثقافياً، فغابت كل الأفكار الجميلة، والإبداعات الإنسانية فكراً وفلسفة وقانوناً وأخلاقاً وفناً، واكتظّ المشهد العام بهبوطٍ مريب للقيم الإنسانية النبيلة والخلّاقة، لتحلّ محلّها كل رداءة وسقوط في كل شيء تحت مسمى «صناعة المحتوى».

هذا ما يتجلى اليوم في كل شيء أمامنا، وفي كل تفاصيل المشهد من حولنا, فقط ما عليكم سوى أن تمعنوا النظر من حولكم، وتلمحوا التفاهات التي تحاصرنا، في كل شيء نلمحه ويجول من حولنا، لقد أصبح الإنسان سلعة رخيصة الثمن، في زمن التفاهة

والانحطاط. وتكاد تتلاشى القيم النبيلة في العالم.

ثالثاً: السياسة و الاقتصاد وحركة رأس المال وثقافة المؤسسات الربحية

غير بعيد من نظام التفاهة والأنظمة الاقتصادية والرأسمالية وصراع السلطة، كل ذلك وما ذكره «بيتر غران» في كتابه «صعود أهل النفوذ» الذي استثمر فيه أطروحاته عن تاريخ العالم، ليضيف إليها ما طوّره عبر تسميته «تاريخ أهل النفوذ». يقول غران إن كتابه «يركز على من لديه القوة في العالم، والقوة هنا بمعناها الجيوسياسي». إذ يحاجج في كتابه بأن تاريخ العالم المكتوب ليس في الحقيقة إلا تاريخ صعود الأغنياء، ليس فقط في حدود أن «من يملك يحكم»، بل كذلك - وهذه من التماعات الكتاب - لأن هذا المال تحديداً في تجاوزه الحدود القُطرية للدول يشكل ما يشبه تعاضداً وتحالفاً بين أهل النفوذ في العالم، وفي قلبه العالم الثالث أيضاً.

هناك الكثير من الأمثلة التي يمكن للعالم أن يراها عن معنى الازدواجية المعيارية التي تتبعها المنظمات السلطوية الرأسمالية اليوم, فمنظمة «رامسار» مثلاً وهي منظمة الأراضي الرطبة تتلقى الدعم من شركات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز وشركات إنتاج مواد البناء والإسمنت, ومنظمة «اتركوا أمريكا خضراء» تدعمها شركة تصنيع عبوات الزجاجات البلاستيكية والتي تدعو لشن حملات ضد النفايات بدلاً من التشريعات التي تفرض عليهم إعادة التدوير .

تحالف المال والسلطة

إن محاولة تفسير العالم اليوم يتجسّد عبر علة واحدة, فإذا كان رأس المال متجاوزاً الحدود القُطرية للدول، فعلى هذا الأساس ينبغي وضع تفسيرات تتجاوز هي الأخرى حالة التقسيم الجغرافي لتبحث في أمور التعاضد الطبقي العابر للقوميات.

وعبر تلك النظرة الكلّية للعالم فهناك رفض التفسيرات المتداولة لصعود العالم الغربي، إذ يوجد غرب صاعد وشرق راكد, وصعود الأغنياء الكبير يتجسد بأمثلة عدة من مناطق مختلفة من العالم عبر مفاهيم الاقتصاد السياسي.

الشرف ليس مبدأ الدول الرأسمالية مطلقاً، فبما أن جميع الناس متساوون فيها فإن الإنسان لا يمكن أن يفضّل على الآخرين فيها، وبما أن جميع الناس راضخون حسب قناعة الأنظمة الرأسمالية الحداثية فيها, فإن الإنسان لا يمكن أن يفضّل على شيء فيها.

وبما أن للشرف قوانينه وقواعده، فضلًا عن ذلك، فلا يمكن أن ينثني، وبما أنه يتبع هواه الخاص، لا هوى آخر، فإنه لا يمكن أن يوجد في غير الدول ذات النظام الثابت والقوانين الصحيحة. وكيف يصبر المستبد عليه؟ فهو يباهي باحتقار الحياة، وليس لدى المستبد قوة إلا لأنه يستطيع أن ينزعها، وكيف يصبر هو على المستبد؟ فهو ذو قواعد متبعة وأهواء مُسندة، وليس لدى المستبد قاعدة, بل تقوّض أهواؤه جميع الأهواء الأخرى.

رابعاً : الإعلام والدور السلبي في صناعة نظام التفاهة

يعتبر الإعلام ووسائل ومواقع التواصل الاجتماعي من حيث الفائدة والهدف, مجرّد مواقع افتراضية لتداول وتبادل الأخبار والآراء, وهي تعتبر منتديات لا أكثر، عن طريقها يتم صناعة و تشكيل «العقل الجمعي» من خلال لغة وطريقة وأسلوب مدروس بعناية وآلية دقيقة في متابعة المنشورات, والهوَس في مواضيع يتم التجهيز لها بعناية من قبل

شركات تتبع أنظمة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة في عالم الرقميات والبرمجيات التي تعتمد على تحليل المصادر والبيانات, لتسهيل قيادة تلك العقول والسيطرة عليها.

ويمكننا القول إن حروب الجيلين الرابع والخامس وقدرتهما الاعتماد على الثورة التكنولوجية الكبيرة, ساهمت ولا تزال في السيطرة على العقول وتوجيهها إلى حيث تتطلب سياسة الشركات المسيطرة والمصنّعة لتلك المواقع والشبكات والوسائل, و هذا الفكر التراكمي السريع الذي يبلور - بسرعة وبدقة - موضوعًا محددًا, نجح في اختصار مسيرة طويلة كان تبادل الفكر فيها يتطلب أجيالاً من التفاعل مثل (المناظرات والخطابات والمراسلات والكتب والنشر والتوزيع والقراءة والنقد ونقد النقد).

ورغم كل هذه الفرص, فقد نجحت هذه المواقع في إعطاء التفاهة مجالاً ومتّسعاً وساهمت في «ترميز التافهين» كما يُقال, أي تحويلهم إلى رموز ونماذج لها الملايين من المهتمين والمتابعين والشغوفين بهم.

وهذه جعل الكثير من تافهي مشاهير السوشيال ميديا يظهرون لنا بمظهر «النجاح», وهنا يعيش المجتمع حالة حيرة و هو أمر يدعو للتساؤل والتعجب, كيف هذا الدأب على التقليص التدريجي لصور النجاح التي تعرفها البشرية ككل (العمل الجاد والخير للأهل والمواطنة الصالحة وحسن الخلق والعلم والآداب والفنون والرياضة إلخ), فألغاها جميعًا من قائمة معايير النجاح, حتى اختزلها في السلعة والمال فقط, فلم يُبقِ غيرهما معياراً للنجاح.

لا أحد يستطيع اليوم إلا الرضوخ والتسليم أن مشاهير السوشيال ميديا قد حققوا «النجاح» فعلًا, وفقًا لمعيار المال؛ وهو المعيار الوحيد الذي وضعه مجتمعنا نصب أعين شبابه.

"الكلفة الكبيرة في صناعة التفاهة وتداعياتها المستقبلية هل من شأنها ممارسة الأدوار المغلوطة والسلبية؟ هذه أسئلة وغيرها تكشف لدى بعض المجتمعات والشعوب والحكومات قلقاً حقيقياً لما يعتمل في المجتمع، لا من زاوية النظرة البنائية التي تظهر النسق منسجماً مع مكوناته، بل من الزاوية التفكيكية، لأن منطق الظواهر يقول إنه لا شيء يحصل صدفة، والمقدمات دوماً تصنع النتائج، والنتيجة حتماً لن تكون خادمة لنظام التفاهة"

وإن الفوز في اللعبة حسب نظام التفاهة لا يتطلّب سوى التظاهر بالعمل, تكفي النتيجة الظاهريّة, مجرّد الإمكانيّة لتبرير الوقت المنقضي, أمّا التحقّق من النتائج وتقييمها فهو يتمّ من قبل أشخاص متورّطين في هذا التظاهر, مرتبطين به, وذوي مصلحة في استمراره.

اليوم باتت هذه السياسة قائمة ومسيطرة وبقوة في حقبة تعتبر الإدارة الشموليّة وثقافة الشركات أمراً أكثر تكاملًا (ابتسم, أنا أدفع لك. التزم شخصيًا بما أريد, أنا أدفع لك. استخدم علاقاتك لدعم عملك, أنا أدفع لك) ومثلها (الزبون هو الذي على حقّ دائمًا) وباقي الشعارات التي تضع مطالب نفسيّة قصوى على كاهل الخاضعين لها. العارفون لا يطلبون الدعم من غير العارفين؛ كل ما يحتاجون إليه منهم هو أن يكفوهم عبء إرباك المشهد بتدخلاتهم غير المستنيرة, حتى وإن كانوا حسني النية, فالطريق إلى جهنم محفوف

”ولذا يجب الاعتراف بوجود علائق إنصاف أقدم من القانون الوضعي الذي شرعها، وذلك مثلاً، أن من العدل أن يخضع للقوانين المجتمعات والناس عند وجودها، وأنه إذا ما وجدت موجودات مدركة تلقت خيرا من موجود آخر وجب عليها أن تشكر له ذلك، وأنه إذا ما خلق موجود مدرك موجوداً مدركاً، وجب على المخلوق أن يقيم على ما كان من خضوعه منذ أصله.“

بالنوايا الطيبة.

بعيداً عن الإعلام الجمعي، فإن التلفاز على خلاف ذلك، هو قوة لنزع الصفة الجمعية, إنه يفصل الأفراد الذين يشكلون الجماعة ويعزلهم عن بعضهم، فيما هو يقدم لهم الشيء ذاته بالتزامن (في الوقت ذاته) وبالتشابه (المحتوى ذاته). نحن نتعايش اليوم اجتماعياً من خلال التشارك في واقع لا نستهلكه إلا في العزلة. وهكذا ينتج التلفاز كائناً اجتماعياً جديداً، هو «سرطان الناسك الجمعي», يجلسون -الملايين منهم في الآن ذاته- منفصلين، ومع ذلك متماثلين، منغلقين في أقفاصهم كما سرطانات الناسكة، لا رغبة في الفرار من العالم، بل من أجل التأكد تماماً من ألا يفوتهم - أبداً، أبداً - أي فتات من أي صورة تظهر لهم على الشاشة». وهكذا، يكون الواقع متأنقاً، منقطعاً من سياقه، مؤطّراً ومعدّاً كما ينبغي، فيوصله التلفاز إلى بيوتنا مثل سلعة، حتى لا نكون بحاجة إلى معايشته أو القيام به.

ما يهم هو ليس جعل الأشياء مفهومة، وإنما التثبت من إزالة العوائق الحائلة ضد الفهم, لقد فُقدت الحِرفة.

يمكن للناس الآن إنتاج الوجبات على خطوط الإنتاج من دون أن تكون لهم معرفة بالطبخ في البيت؛ إعطاء تعليمات على الهاتف للعملاء رغم أنهم هم أنفسهم لا يفهمونها؛ بيع كتب أو صُحفٍ هم أصلًا لا يقرؤونها. إن الفخر بالعمل المُنتَج جيدًا صار أمراً في طور الاضمحلال, لم يقم هؤلاء بإشعال حريق الرايخستاغ ولا اقتحام الباستيل ولا التمرد على الشفق القطبي، بدلاً من القيام بكل هذا التخريب استولوا على المتوسط في السلطة دون إطلاق رصاصة واحدة، بل حصلوا على السلطة من خلال مدّ الاقتصاد حيث ينتج العمال وجبات خط التجميع دون معرفة كيفية الطهي في المنزل، أو إعطاء تعليمات للعملاء عبر الهاتف لا يفهمونها هم أنفسهم، أو يبيعون الكتب والصحف التي لم يقرؤوها أبداً.

إننا نرى ديمومة واستمرارية دوام بقاء العالم الموجود بحركة المادة والخالي من الإدراك, وجب أن تكون لحركاته قوانين ثابتة، وإذا ما أمكن تصور عالم غير هذا؛ وجب أن تكون له قواعد ثابتة، وإلا تلاشى. وهذه القواعد هي علاقة دائمة الاستقرار، وجميع الحركات بين جرم متحرك وجرم آخر متحرك، تتلقى وتزيد وتنقص وتزول وفق علائق الجرم والسرعة، وكل فرق اطراد، وكل تحول ثبات وقد يكون للموجودات الخاصة المدركة قوانين وضعتها، ولكن لها أيضاً قوانين لم تضعها، وقد كانت الموجودات المدركة ممكنة قبل أن تكون، وقد كان لها إذاً علائق ممكنة، ومن ثم كان لها قوانين ممكنة، وقد كانت توجد علائق ممكنة قبل وجود قوانين موضوعة، فالقول بعدم وجود عدل أو جور غير ما تأمر به القوانين الوضعية أو تنهى عنه هو قول بعدم تساوي جميع أنصاف قطر الدائرة قبل رسمها.

ولذا يجب الاعتراف بوجود علائق إنصاف أقدم من القانون الوضعي الذي شرعها، وذلك مثلاً، أن من العدل أن يُخضع للقوانين المجتمعات والناس عند وجودها، وأنه إذا ما وجدت موجودات مدركة تلقت خيرًا من موجود آخر وجب عليها أن تشكر له ذلك، وأنه إذا ما خلق موجود مدرك موجوداً مدركاً؛ وجب على المخلوق أن يقيم على ما كان من خضوعه منذ أصله، وأن الموجود المدرك إذا ما اعتدى على موجود مدرك فإنه يستحق أن ينال مثل ما صنع من شر، وهكذا... ولكن يجب أن يحسن تدبير العالم المدرك كتدبير العالم الطبيعي؛ وذلك لأن العالم المدرك، وإن كانت له قوانينه الثابتة بطبيعتها، لا يتبعها باستمرار كما يتبع العالم الطبيعي قوانينه؛ وذلك لأن الموجودات المدركة الخاصة محدودة العقل بطبيعتها، ومن ثم تراها عرضة للخطأ، ثم إن من طبيعتها أن تسير بنفسها، وهي لا تداوم، فإذاً؛ على اتباع قوانينها الفطرية، حتى إنها لا تلزم دائماً ما تتخذ من قوانين <ولا يُعرف هل تسير الحيوانات بقوانين الحركة العامة أم لا.

الخاتمة :

نظام التفاهة وصناعة التفاهة كما ذكرته في هذا البحث وكما رأينا, قد أصبح نظاماً عالمياً جديداً وحلاً بديلاً عن الأنظمة الكولونيالية والدكتاتورية والمستبدة, لتأتي هذه الصناعة بواسطة ساعي بريد اسمه الديمقراطية المزيفة بقليل من الكذب والتضليل, بهدف تغيير مفاهيم و قيم الشعوب و الأمم.

الديمقراطية المزيفة التي كرست العبثية و الضبابية و قلب المفاهيم, و حكم السلطة المقولبة, الذين يقودون المجتمعات الى حتفها قيمياً و أخلاقياً ومادياً و اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

إن بعض برامج و إصدارات التفاهة أصبحت بمثابة تجارة سهلة ومربحة, و باتت مصادر دخل وثراء للعديد من الأشخاص عبر العالم، وهذه الصناعة تتشبع بمحتوى تافهٍ يخلو من الفائدة و القيمة الفكرية، بل والكارثة أن هذا المحتوى الفارغ يحصد عشرات الآلاف من علامات الإعجاب, ليجني صاحب الإصدار مكاسب مادية كبيرة فضلاً عن تحقيق شهرة واسعة.

نجحت هذه الصناعة بمحاصرة شعوب الشرق بالتفاهة لعدم فائدتها وجدواها وضحالة مضمونها, إذ تهدف هذه الصناعة إلى دفع الشعوب لإدمان التفاهة كي تصبح بالتالي ممارسَة يومية للفرد التابع الهشّ البعيد عن القيم والالتزامات والاستحقاقات.

المراجع المستخدمة في البحث :

-1 الرأسمالية الشرقية- صلاح الدين مسلم، شلير للطباعة والنشر ، هيئة الثقافة لشمال وشرق سوريا 2022 م

-2 نظام التفاهة- آلان دونو ، ترجمة مشاعل عبد العزيز الهاجري، دار سؤال للنشر، بيروت 2015م

-3 روح الشرائع- مونتسكيو، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة 2017م

-4 المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية- ريتشارد روبنز، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت 2008م .

-5 صعود أهل النفوذ والسلطة- بيتر غران، ترجمة سحر توفيق، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة 2018م

الصراع الأثني، والوطنية في سوريا

عواس علي

الصراع الأثني والوطنية

إنّ الباحث في هذه الجملة القصيرة يجد بأن الشرذمة الاجتماعية والخلخلة الوطنية في الدولة الواحدة، تأتي من القِصر في الشعور والحسّ الوطني والانتماء لوطن يعيش فيه الفرد، ويشعر بالتمسك بذلك الوطن ويفضّله على غيره من الأوطان، وذلك الشعور بالانتماء يضعف مع التمايز أو التباين في التعامل من قبل الحكومات المحلية مع فئة محدّدة بعينها على حساب فئات أو قوميات أخرى والقصر في منح الحقوق الشخصية أو الحقوق العامة لتلك الفئات أو الأقليات أو القوميات، بغضّ النظر إن كان ذلك التمييز مقصوداً وممنهجاً أو غير ذلك، وغالباً ما يكون ذلك التمييز مقصوداً أو مفتعلاً، بغاية إضعاف أطراف يُتوقع منها المعارضة للسلطة، وأكثر تلك المفارقات توجد في دول العالم الثالث الذي يفتقر لأدنى حقوق الديمقراطية، وتعتبر المناصب في السلطة لدى الأفراد المتولّين مناصب لجني منافع مادية ومعنوية، على عكس غيرها في الدول الأوربية التي تعتبر المناصب في السلطة هي مناصب خدمية لا يُقبل جني المنافع من ورائها.

وغالباً ما يأتي التمايز من قبل أفراد السلطة في تلك الدول لغايات متعددة تهدف إلى سيطرة فئة أو أقلية أو طائفة بعينها على بقية مكونات المجتمع الواحد في الدولة الواحدة, وبالطبع بعد ظهور الدولة القوميّة في بدايات القرن العشرين، ما يعكس الشعور لدى المكونات الأخرى بعدم الانتماء الحقيقي للدولة أو الوطن.

ويعتبر الضعف في ذلك الشعور بالانتماء للوطن أحد أهم أسباب الضعف في الدولة في مجالات شتّى, سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي, أو العسكري , ولنبحث في ذلك على سبيل المثال في سوريا, ولنأخذ مثالاً على ذلك الصراع العلوي السنّي والصراع العربيّ الكرديّ في سوريا, من حيث التشرذم المجتمعي في الدولة وضعف الشعور بالانتماء للوطن السوري, ربما كانت البداية مع تسلم صلاح جديد زمام السلطة في ١٩٦٦. ومع تسلّم الرئيس حافظ الأسد لمقاليد السلطة في سوريا, عام ١٩٧٠ نجده قام بتصفية معظم القيادات التي قد تنافسه في السلطة وهي من غير الطائفة العلوية, مثل سليم حاطوم وغيرهم, وربما كانت الصحوة بين السنة والانتباه لذلك الأمر جاء متأخراً قليلاً, وخاصة في المحافظات الشرقية كالرقة ودير الزور والحسكة وأريافها, فنجد أن معظم القيادات الأمنية التي تقوم على مركز القرار من العلويين, خاصة في الفروع الأمنية والعسكرية, وكان ذلك عبر فتح أبواب التجارة للعرب السنّة بحكم تعرّقهم في مجال التجارة سواء في حلب أو دمشق, فالتاجر السني انشغل بالتجارة عن السياسة, بينما اتجهت غالبية المجتمعات العلوية إلى التطوع في الجيش واستلام الفروع الأمنية، وذلك لفقرهم، وسيطرة الإقطاع السنّي.

وفي فترة التحول إلى النظام الاشتراكي, نجد أنّ التأميم طال معظم الإقطاعيين من السنّة بينما لا نجد لطبقة الإقطاع وجوداً بين أفراد الطائفة العلويّة, وربما يعود السبب إلى الطبيعة الجغرافية للأماكن التي يقطنها أفراد الطائفة العلويّة, فالمساحات المزروعة صغيرة جداً لديهم, وبعد ذلك تمّ حصر الضرائب على جميع الواردات من السواحل السورية بيد فئة معينة من المقرّبين لحكومة حافظ الأسد وهم من أبناء أخوته وأعمامه (**شأن أي دولة عندما يتسلّم الحاكم فيها السلطة، فتبرز فئة الأقارب**) فأي مادة كانت تدخل عبر الميناء يتم استيفاء الأتاوة عليها من قبل هؤلاء العناصر, بينما التاجر السني يضيف تلك الأتاوة على سعر المبيع لتلك المادة مع الحفاظ على أرباحه الخاصة كتاجر جملة, فنجد أن معظم رؤوس الأموال أضحت بيد التجّار العرب من الطائفة السنية بينما مفاصل السلطة الرئيسية بيد أفراد الطائفة العلوية, وفي فترةٍ ما بدأ الوعي السياسي ينتشر بين السنة, وكانت البداية مع نشاط أعضاء حزب الإخوان المسلمين الذين كانوا عبارة عن تنظيم خاص بالمكوّن السنّي الغالب في سوريا, يتستّر تحت عباءة الدين الإسلامي, ولكنه في حقيقة الأمر كان عبارة عن تنظيم يهدف إلى محاربة كلّ من هو ليس بعربيّ سنّي، وخاصّة العلويين في سوريا, وخير مثال على ذلك مجزرة كلية المدفعية في حلب التي نفّذها أعضاء حزب الإخوان المسلمين من قبل إبراهيم اليوسف وعدنان عقلة, حيث تم فرز تلاميذ الضباط من العلويين وقتلهم بشكل جماعي, وكان الردّ على ذلك من قبل النظام العلوي هو الإبادة التي اتّبعت في مدينة حماة ذات الغالبيّة السنّية؛ منبع حزب الإخوان المسلمين. (**فمنهج الإخوان المسلمين واضح أنّه ضدّ كلّ الأثنيات غير السنية، وهو الذي زرع فكرة الصراعات في سوريا ومصر على وجه الخصوص**)

كانت تلك المجازر المنظّمة بداية اتساع الهوّة بين المكوّن السنّي والمكون العلوي, مع رفع شعار سوريا الأسد, والأسد رمز للعلويين,

بعدها راح العلويون يتعاملون مع تلك الهوة بحذر بينما ظهر لدى السنة ضعف الشعور الوطني لوطن يتملكه العلويون, فكانت بداية ضعف الشعور الوطني لدى السنة, خاصة في الجيش نجد أن معظم الضباط من العلويين, بينما العناصر غير الفعالة جلّهم من السنة, ولا يخلو الأمر من وجود ضباط من السنة ولكنهم ليسوا بأصحاب القرار, فالضابط العلوي الصغير يتحكم بالضابط السني الذي يعلوه رتبة, وتضاف إلى ذلك الفروع الأمنية التي تراقب تحركات الفرد داخل المجتمع والانصراف عن المهمة الأمنية الأساسية لتلك الفروع من تأمين الأمن المجتمعي إلى الرقابة الصارمة على المجتمع في جميع فئاته, والعمل على ربط المجتمع بتلك الفروع عبر تجنيد أفراد من المجتمع كعملاء لتلك الفروع مقابل بعض المنافع الشخصية البسيطة.

تشير بعض الدراسات أنّ في فترة من الثمانينيات من القرن المنصرم أصبح لكل مواطن يُشك بعمله في السياسة ثلاثة مراقبين, وبالرغم من كل تلك الرقابة فقد تم تحويل عناصر حزب البعث إلى عناصر أمنيين مهمتهم مراقبة تحركات الأشخاص الذين هم خارج الحزب, فتحول الحزب من حزب جماهيري منظم وفق إيديولوجية العروبة والنظام الاشتراكي إلى حزب أمنيّ مهمّتُه الحفاظ على السلطة بقيادة الرئيس حافظ الأسد, فتحول هؤلاء العناصر في الحزب من عناصر وطنية ذات أهداف سياسية تتمحور حول الوحدة العربية إلى عناصر أمنية مهمتها الحفاظ على السلطة قبل كل شيء, وهنا نجد أنّ الانتماء الوطني ضعف لدى هؤلاء العناصر وتحولوا من الانتماء الوطني إلى الانتماء الحزبي الأمني السلطوي, فكانت الشرذمة الثانية بعد الشرذمة السنية, فأصبح بذلك لدينا فئتان ذات انتماء وطني ضعيف: الأولى الفئة السنية والثانية هي الفئة الحزبية الأمنية.

"ربما كانت الصحوة بين السنة والانتباه لذلك الأمر متأخراً قليلاً، وخاصة في المحافظات الشرقية كالرقة ودير الزور والحسكة وأريافها، فنجد أن معظم القيادات الأمنية التي تقوم على مركز القرار من العلويين، خاصة في الفروع الأمنية والعسكرية، وكان ذلك عبر فتح أبواب التجارة للسنة، فالتاجر السني انشغل في التجارة عن السياسة، بينما الشخص العلوي اتجه إلى التطوع في الجيش والفروع الأمنية، وفي فترة التحول إلى النظام الاشتراكي."

إضعاف الشعور الوطني لدى القوميات الأخرى في سوريا:

ربما تأتي القومية الكردية في سوريا في المرتبة الثانية بعد القومية العربية, وكانت البدايات من ظهور الحزام العربي القومي الذي تم طرحه من قبل الرئيس جمال عبد الناصر الذي راح يخطط إلى بعثرة الأكراد في الشمال حيث يقطنون بأغلبية ساحقة, فتقصّد شرذمتهم وتطعيم تلك المناطق بزجّ عائلات عربية بينهم, وآخرها مشروع تهجير المغمورين من الأراضي التي تمّ غمرها بمياه سد الفرات, إلى المناطق التي يقطنها الأكراد بأغلبية فائقة, وتمّ الاستيلاء على أراضيهم وتوزيعها على العرب المغمورين, ناهيك عن تجريد هؤلاء الكرد من جنسيتهم السورية.

كانت تلك التصرفات كافية لجعل المواطن الكردي يفقد انتماءه الوطني لوطنه سوريا,

وراح يبحث عن انتماء آخر لوطنه الأكبر كردستان, فظهرت أحزاب سياسية أرادت أن تعدّل المسار عبر الانتماء الوطني لسوريا لكنها فشلت فشلاً ذريعاً, فقد كان المواطن الكردي قد فقد حسّه الوطني والانتماء في ظل وطن جرّده من أقل الحقوق الشخصية, ومن حق التملك, فكانت تلك الفئة هي الفئة الأكبر والأقوى بين الفئات الفاقدة للشعور بالانتماء الوطني, وإلى جانب ذلك راحت العناصر البعثية تعمل على تجذير الصراع بين السنة الوافدين للمناطق الكردية كمحتلين للأراضي الكردية والكرد في تلك المناطق, وكان ذلك عبر مخططات أمنية من قبل قيادة حزب البعث المتمحورة في شخصية الرئيس حافظ الأسد, وراحت تلك الهوّة تتسع حتى ظهور قرارات سياسية سرية تهدف إلى حرمان الكرد من حق التملك في بقية المحافظات الشرقية كالرقة والحسكة, وظهور عناصر أمنية حزبية راحت تعمل على تأجيج الصراع عبر تصوير الأكراد على أنهم أصحاب مخططات دولية وتنظيمات سياسية تهدف إلى اقتطاع جزء من الأراضي السورية وتشكيل دويلة لهم, والحقيقة لو تمعنّا في تاريخ معظم الأحزاب السياسية الكردية فلن نجد أي حزب يهدف إلى إنشاء دويلة أو انعزال أو انفصال عن الوطن الأم سوريا, وبالرغم من ذلك كان يتم اعتقال الناشطين الكرد ومحاكمتهم بتهمة اقتطاع جزء من الأراضي السورية, والغريب في الأمر أن جميع الأحزاب السياسية الكردية كانت تعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية لسوريا في برامجها السياسية وأهدافها, غير أنّ المواطن الكردي لم يكن يؤمن بانتمائه الوطني لسوريا مطلقاً, وينظر لسوريا على أنها بلاد العرب فقط, ونستطيع أن نقول: إنّ الأحزاب الكردية فشلت في إقناع المواطن الكردي بانتمائه الوطني لسوريا إلا بين القيادات العليا, فلم يعد يهمه من سوريا غير كلمة كردستان.

في نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم كان ظهور حركة الإخوان المسلمين كتنظيم مسلح, حيث تنبّهت السلطة المتمركزة بيد العلويين لذلك الأمر, فظهرت بعض التنظيمات السياسية المرتبطة بالسلطة تهدف إلى ربط الكرد بالطائفة العلوية عبر حزب الإمام المرتضى, وجعل الواحد والعشرين من آذار عيداً للأم وإصدار قرار بجعل ذلك اليوم عطلة رسمية, والحقيقة لم تكن الغاية هو عيد الأم, بل كان الغاية هو جعل ذلك اليوم عطلة لعيد نوروز ومنح الكرد هامشاً من الحرية في احتفالاتهم القومية, وبذلك اتسعت الهوة والتشرذم ما بين الكرد والسنة على حساب تقارب وهمي بين الكرد والسلطة العلوية.

الانتماء الوطني وانعكاسه على الثورة السورية السنية:

في الحقيقة أقول «الثورة السنية» من خلال الحقيقة التي انحرفت عنها الثورة من ثورة وطنية إلى ثورة سنية, وربما يعود السبب إلى الافتقاد لتنظيمات سياسية وطنية تحمل برامج وأهدافاً وطنية تشرف على قيادة الثورة, وسبب فقدان تلك التنظيمات يعود إلى القبضة الأمنية التي كان يتمتع بها النظام, والأحكام العرفية المطبّقة من قبله, حيث يُمنع تجمّع أكثر من شخصين بالإضافة إلى ربط المجتمع بأغلبيته بالسلطة وفق مفهوم أمني تحت مسمى محاربة إسرائيل, وأيضاً قوّة تنظيم الإخوان المسلمين القادر على سدّ أيّ فجوة سياسيّة أو عسكريّة.

والحقيقة كان النظام يهدف من تلك القبضة الأمنية إلى الحفاظ على السلطة في الدرجة الأولى, فبدل تلك التنظيمات السياسية القائدة للثورة وجدنا ظهور مجموعات عسكرية تم تشكيلها بشكل عشوائي بقيادات سنية عسكرية منشقّة عن السلطة, ليس لها أي برنامج سياسي وطني, وكل غايتها محاربة النظام الطائفي العلوي,

حسب تعبيرهم. وفي الطرف الآخر كان التخطيط من قبل النظام لجعل تلك الثورة عبارة عن عصابات مسلحة طائفية من خلال زجّ بعض العناصر الموالية للنظام بين صفوف تلك المجموعات العسكرية وتحريفها عن حقيقة ما تهدف له الثورة, فنجد تلك المجموعات العسكرية راحت تعيث فساداً وخراباً في البلاد.

ويذكر بأنّ عدد المجموعات العسكرية في الرقة وريفها بلغ عام ٢٠١٣ مئة وخمساً وعشرين مجموعة, وبدل البناء تقصدت التهديم والتخريب, وجلّ عناصر تلك التنظيمات كانت من ذوي الأهداف الربحية والمالية, فراحوا يخرّبون بلدهم من خلال الصورة التي كانت قد ترسخت في ذهنهم على أن سوريا هي ملك لآل الأسد, ولا يكبحهم أي حسّ أو شعور وطني لتلك البلاد, فتمّ نهب المصارف وتدمير المدارس وتخريب الأملاك العامة والقتل على الهوية الطائفية, بالإضافة إلى اعتقال كل من يمتلك برنامجاً أو وجهة نظر سياسية وطنية, فتمّ تصفية هؤلاء الأفراد بطريقة ممنهجة, والبقية الناجية هربت إلى خارج البلاد وتحولت إلى عناصر مرتزقة تخدم أهدافاً دولية خارجية, أو الركون في أحد الزوايا والوقوف كمتفرّج على ما يحدث.

دور العشائر الإقطاعية:

إن الحقيقة التي يجب أن نكشف الغطاء عنها هو دخول العشائر على خط الثورة, ورفع شعارات بعيدة كل البعد عما تريده تلك العشائر, في الحقيقة لم يكن الهدف الحقيقي لثورة تلك العشائر الحرية والديمقراطية بالقدر الذي يهدف إلى إعادة أمجاد تلك العشائر في الإقطاع, وأصبح الصراع عبارة عن صراع بين النظام وتلك العشائر على أساس الانتقام من النظام الذي أمّم ممتلكات تلك العشائر من الأراضي والمطالبة بعودة تلك الأملاك لمالكيها, فتمّ تشكيل مجموعات مسلحة لكل عشيرة

"إن الحقيقة التي يجب أن نكشف الغطاء عنها هو دخول العشائر على خط الثورة، ورفع شعارات بعيدة كل البعد عما تريده تلك العشائر، في الحقيقة لم يكن الهدف الحقيقي لثورة تلك العشائر الحرية والديمقراطية بالقدر الذي يهدف إلى إعادة أمجاد تلك العشائر في الإقطاع، وأصبح الصراع عبارة عن صراع بين النظام وتلك العشائر على أساس الانتقام من النظام الذي أمّم ممتلكات تلك العشائر من الأراضي والمطالبة بعودة تلك الأملاك لمالكيها."

تحت أسماء مختلفة تهدف في الدرجة الأولى إلى حماية تلك العشائر والمطالبة بعودة الإقطاع فقط.

نجد في الجانب الآخر في المناطق الكردية أن ما جرى مختلف تماماً عمّا جرى في المناطق العربية, فالشعب الكردي المنظّم كانت له واجهة سياسية حقيقية برزت في بداية الصراع وتنبّهت للصراع الحقيقي, ألا وهو أن الصراع الحقيقي هو صراع طائفي إسلامي على السلطة ولا يمتّ بأي صلة لمطالب الثورة, فنجد الكرد بواجهتهم السياسية سلكوا خطّاً مغايراً عن المعارضة والنظام, وحافظوا على الممتلكات العامة وابتعدوا عن التخريب, وقد تنبّهوا لذلك في بدايات الثورة, وربما حاول البعض من الأطراف والمجموعات المسلحة ربط الأمل الأكبر في الحراك على الكرد والاستفادة من الصراع ما بين الكرد والنظام, لكن القيادة السياسية الكردية ابتعدت عن ذلك الصراع الذي رأت فيه صراعاً طائفياً على السلطة,

”الحقيقة لو تمعنّا في تاريخ معظم الأحزاب السياسية الكردية فلن نجد أي حزب يهدف لإنشاء دويلة أو انعزال أو انفصال عن الوطن الأم سوريا، وبالرغم من ذلك كان يتم اعتقال الناشطين الكرد ومحاكمتهم بتهمة اقتطاع جزء من الأراضي السورية، والغريب في الأمر أن جميع الأحزاب السياسية الكردية كانت تعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية لسوريا في برامجها السياسية وأهدافها.“

فحاول الكرد تنظيم مناطقهم وإدارتها ذاتياً بعيداً عن ذلك الصراع, لكن التدخّلات الدولية وعلى رأسها السلطة في تركيا, وجدت أن تلك الإدارة الذاتية تشكل خطراً على مستقبل الدولة التركية, خاصة وأن تعداد الكرد في تركيا يفوق ثلاثين مليوناً, فوجدنا ما قاله الرئيس التركي بأنه سيحارب التواجد الكردي حتى لوكان في المريخ, فتم استغلال تلك المجموعات المسلحة وزجّها في صراع مع الكرد بدل الصراع الأساسي مع النظام, فتحولت تلك المجموعات المسلحة إلى مجموعات مأمورة لتنفيذ مخططات وأهداف السلطة التركية, فقد تم تشكيل غطاء سياسي لتلك المجموعات المسلحة غايته إيجاد التبرير لكل ما تقوم به تلك المجموعات من تخريب وقتل وتهجير, ومن المؤسف أن السلطات التركية استفادت من الصراع بين الأحزاب الكردية المتشرذمة واستطاعت أن تجرّ عدداً من تلك الأحزاب الكردية إلى حلقة ذلك الغطاء السياسي الهادف لتبرير احتلال أجزاء من الأراضي السورية من قبل الدولة التركية.

التدخلات الدولية والاستفادة من ضعف الشعور الوطني لدى قيادات الثورة:

إن أخبث ما قامت به الدول التي رأت تحقيق مصالحها عبر الصراع الأثني في سوريا, هو تشكيل غطاء سياسي لتلك المجموعات العسكرية المرتزقة على شاكلة قيادة سياسية وتقديم الدعم لها, والحقيقة كان جلّ هؤلاء المكوّنين للغطاء السياسي أشخاصاً يفتقدون للانتماء الوطني, والبعض منهم تم إغراؤه مادياً للعمل ضمن صفوف ذلك الغطاء, وحقيقة ذلك الغطاء هو العمل على تحقيق مصالح تلك الدول المنشئة لذلك الغطاء, والتبرير لأفعال تلك المجموعات العسكرية, وكان على رأس تلك الدول السلطة في تركيا, فكانت المحتضن الأول والداعم لتلك المجموعات العسكرية التي تفتقد الحس والشعور الوطني, وجلهم أشخاص لا يعرفون ولا يفقهون في السياسة ولا في الوطنية أدنى مفهوم أو وعي, فتم إنشاء غطاء لتلك المجموعات المسلحة في بداية الثورة وتم رسم برنامج لتلك المجموعات لمحاربة الكرد الذين يشكل وجودهم ككيان في سوريا رعباً للسلطة في تركيا, فجمّعت تلك المجموعات المسلحة تحت غطاء سياسي ووجّهتهم إلى محاربة الكرد بدل النظام, والعمل على ربط أجزاء من سوريا بالدولة التركية بطريقة جغرافية وسياسية واجتماعية وثقافية.

والسؤال الغريب, كيف لمواطن يمتلك القليل من الوطنية يعمل على احتلال جزء من بلاده من قبل دولة مجاورة, ويهيّئ ذلك الجزء ليكون جزءاً من تلك الدولة ثقافياً وجغرافياً وسياسياً تحت مسمى محاربة النظام الدكتاتوري؟ لو أجرينا مقارنة وجدانية وسياسية لوجدنا أن النظام الدكتاتوري يفوز بالقليل من الشرف والأخلاق مقارنة بتلك المجموعات العسكرية التي تعمل

على بيع جزء من وطنها لدولة أجنبية, وهي أشدّ دكتاتورية من النظام, وربما يأتي أحدهم ويقول: ألم يبع النظام كذلك أجزاء لروسيا وإيران؟.

نعم التواجد الروسي هو تواجد على مستوى حكومي وليس على مستوى شعبي, فالروس لم يفرضوا لغتهم ولا ثقافتهم ولا عملتهم, ولم يعملوا على ربط سوريا بروسيا جغرافياً, والكل يعلم ويدرك أن ذلك التواجد هو تواجد على مستوى علاقات دولية وفي أي لحظة يمكن أن تنتهي تلك العلاقات وينتهي ذلك التواجد, وكذلك التواجد الإيراني والتواجد الأمريكي, كل ذلك الوجود هو عبارة عن وجود بموجب اتفاق دولي بين الحكومات, لكن الوجود التركي لا يرتقي إلى مستوى العلاقات الدولية, بل هو احتلال ممنهج ومدروس, الغاية منه ضمّ تلك الأجزاء لتركيا سياسياً وثقافياً وجغرافياً.

الصراع الأثني في ظل المصالح الدولية

المصالح الدولية دائماً تبحث لها من منفذ لبناء علاقات مع دول أخرى على أساس تحقيق مصالحها, ولا يمكن تحقيق مصالح دولة على حساب دولة أخرى بدون وجود ضعف في أحد الأطراف, فنجد أن روسيا كانت أول المنجدين للنظام من خلال تحقيق مصالحها السياسية في المنطقة في مواجهة أمريكا, وكذلك التواجد الإيراني الذي يعتبر أن النظام العلوي في سوريا هو نظام شيعي وهو أحد فروع المذهب الشيعي, والحقيقة التي يريدها النظام الايراني من خلال وجوده هو بناء عالم إسلامي شيعي عبر ربط إيران بالبحر المتوسط, فسوريا تعتبر الفاصلة بين العراق الذي تجذّر فيه الحكم الشيعي ولبنان المحكوم فعلياً من قبل حزب الله الشيعي, لذلك نجد إيران تعمل جاهدة للوصول إلى البحر المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان, وترغب في جعل الأنظمة في تلك الدول أنظمة إسلامية شيعية, فلولا التخلخل والتشرذم الأثني في سوريا لما استطاعت إيران أن تستغل ذلك الصراع وترسخ وجودها على أساس طائفي إسلامي, فالتشرذم والصراع الأثني في أي دولة يفرض على الأطراف المتصارعة الاستنجاد بدول أخرى, وبالتالي يتحول ذلك الصراع من صراع شعبي إلى صراع دولي, فالصراع الحقيقي في سوريا لم يعد صراعاً شعبياً أو ثورة شعبية, بل تحول إلى صراع دولي بين أمريكا وروسيا وإيران وتركيا, فتلك التدخلات الدولية هي إحدى صور إنتاج الصراع الأثني الذي ظهر من خلال الثورة السورية, والغريب أن الشعب السوري ينتظر الحل ولا زال يطالب بالحل من قبل النظام والمعارضة, والحقيقة أن النظام والمعارضة لا يملكان مفاتيح الحل, فقد تم تسليم المفتاح لدول خارجية وباتت هي من يمتلك الحل, ومن المؤسف أنّ تلك الأطراف التي بيدها مفتاح الحل عبارة عن أطراف دولية متصارعة تريد أن تحل قضايا عالقة بينها منذ عهود على حساب حلّ الأزمة في سوريا.

والحقيقة التي يجب أن تقال: أنّ معظم الشعب السوري كان يفتقد للوطنية, وكان عبارة عن مجتمع مهلهل ومتشرذم, أغلب ولائه للسلطة والطائفة والعشيرة, ومجمل الأسباب كانت تنحصر فيما قام به النظام في سوريا على أساس ممارسة التفرقة بين مكونات الشعب السوري, وتأجيج الصراع بين تلك المكوّنات على أساس ممنهج, ما جعل ذلك الشعب شعباً يفتقر إلى الوطنية.

تأثير الجغرافيا على السياسة
(الجيوبولتيك،الأنهار والقيمة المائية)

محمد فكري إسماعيل

مقدمة:

قبل الخوض في الحديث عن الجيوبوليتيك ودورها في رسم السياسات الدولية والتأثير فيها، لابد لنا أولاً من تعريف هذا المصطلح، فمن الناحية الأبستمولوجية «الجيوبولتيكا» مكوّن من شقّين "جيو" وتعني الجغرافيا، و"بوليتيك "وتعني السياسة، مما يوحي لنا بوجود علاقة بين الأرض أو الجغرافيا مع السياسة، ومنه فالجيوسياسية أو الجيوبوليتيك هي علم دراسة تأثير الأرض على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أي (علاقة تأثّر و تأثير).

و هناك من يصفها "بعلم سياسة الأرض" بمعنى العلم الذي يُعنى بدراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، مما يستحضر في أذهاننا أن هناك فاعل يمارس علاقة قوة في إطار جغرافي معين, وعليه يمكننا القول بأنّ علم الجيوبوليتيك في أبسط معانيه هو العلم الذي يقودنا إلى دراسة كيفية استخدام الجغرافيا كمصدر قوة للتعبير عن المواقف السياسية.

لقد تعددت استخدامات الجيوبوليتيك ولعلَّ سبب هذا الاختلافات والتعدد يعود إلى عاملين أساسيين: أولهما، تعدد الاتجاهات النظرية، وثانيهما اختلاف الزمن والأحداث الدولية, فالفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك أن الجغرافيا السياسية تأتي بالاعتراف بالحدود السياسية القائمة بين الدول, ومن حق الدول ممارسة سيادتها على كامل أراضيها داخل حدودها.

وتتميز الجيوبوليتيك:

ـ بالموضوعية والشمولية وتنظر للعالم ككل واحد متماسك, ,تهدف إلى سيادة السلم والأمن بين الدول.

ـ الجيوبوليتيك لا تعترف بحدود ثابتة بل تنظر للدولة على إنها كائن عضوي حيوي متغير, ومن حق الدولة البحث عن عناصر القوة والسيادة خارج حدودها.

ـ تدرس تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

ـ تدرس البحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة للنمو حتى ولو كانت وراء الحدود.

ـ تهتم باحتياجات الدولة من المساحات الجغرافية من الأرض خارج حدودها، التي تزيد من قوتها.

ـ تهتم بتخيّل الكيفية التي ستكون عليها قوة الدولة في حال تحقيق أهدافها خارج حدودها.

الحدود الدولية والتوازنات السياسية الدولية

إن تعريف الحدود وأقاليم الحدود أو التخوم أيًّا كان, تعقّد مسألة الحدود في الوقت الراهن, فإن مشكلة الحدود البرية قد أثارت وما زالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول، كما أنها راسخة في الأذهان كافة، لدى المتخصصين وغير المتخصصين؛ لأنها تمثل الإطار الذي تمارس فيه الدولة سيادتها الفعلية، ذلك لأن الحدود البرية للدول هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول وتحتك فيها كتل الناس وتتفرق فيها المصالح الاقتصادية بتوجيه الدولة، ولهذا أثارت الحدود البرية مشكلات كثيرة خاصة في تعريفها:

هل هي خط الحدود أم نطاق الحدود والتخوم؟ وقد كان فريدريك راتزل من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود، ففي كتابه «الجغرافيا السياسية»، ذكر راتزل عدة إيضاحات لهذه المشكلة، فهو يقول إن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة، أما خط الحدود فليس سوى تجريد لهذا النطاق.

ويقول أيضًا: في مناطق الحدود يقع جزء كبير من ثقل التوازن السياسي, وفي مكان ثالث يؤكد أن نطاق الحدود هو المكان الذي يشير إلى نموّ أو تقلص الدول، ففي الدول القوية يظهر ارتباط وثيق بين نطاق الحدود وقلب الدولة، فإن أي ميل إلى ضعف هذا الارتباط يؤدي إلى ضعف الدولة وإلى خسارة جزء من أراضيها، وعلى الدول أن تسعى إلى الحصول على أقصر خطوط للحدود لأنها أقواها وأحسنها، وأن تقيم استحكامات عسكرية على طول مناطق الحدود، ويدعم هذا التدبير باتخاذ الجبال والأنهار مناطق للحدود.

الأنهار الدولية ودورها في الصراعات في

المناطق الحدودية

لقد لعبت الأنهار دوراً كبيراً في الصراع في مناطق الحدود والجيوبولبتيكا, فالأنهار الدولية تمثل المثال الأفضل لهذا الصراع, والنهر الدولي هو ذلك النهر الذي يفصل بين إقليم دولتين أو أكثر, أي هو الذي تقع أجزاؤه في أقاليم أكثر من دولة «النهر المتتابع», كنهر النيل, نهر الدانوب, نهر الفرات وغيرها. ويخضع النهر الدولي من حيث الملكية, أن تختص كل من الدول التي يجري فيها بملكية الجزء من النهر الواقع بين حدودها, وعليها أن تباشر فيه جميع أعمال السلطة العامة, ويشترط مراعاة الحقوق المماثلة للدول الأخرى التي تشاركها في النهر وعدم القيام بأعمال من شأنها الإضرار بهذه الحقوق, وذلك وفقاً لتنظيم الانتفاع بالنهر أو من حيث الملاحة فيه, وثانية من حيث استغلال مياهه في شؤون الزراعة والصناعة.

اهتم المجتمع الدولي في القرن العشرين بوضع أسس للتعامل مع الأنهار الدولية التي تمر عبر دول مختلفة في مجراها من منبعها إلى مصبّها, من أجل تحقيق المصالح المشتركة لتلك الدول, كما احتلت الأنهار في التاريخ العربي المعاصر أهميه خاصة في علاقات وسياسات الدول العربية بعضها البعض, أو مع إطراف دوليه أخرى, خاصة وأن الشرق الأوسط في أغلبه يمثّل مصبّات ومجاري عدد من الأنهار الدولية, حيث تقع منابعها في دول مجاورة كما هو الحال في نهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويمرّ بسوريا وينتهي بالعراق في شط العرب بعد أن يلتقي بنهر دجله جنوب العراق, وكذلك نهر النيل.

لقد برزت أولى الإشارات إلى مفهوم النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام والتي عقدت بتاريخ ٣٠/٥/١٨١٤ حيث أوردت تعريفاً له على أساس أنه ذلك: (النهر الذي يفصل أو يخترق أقاليم دولتين أو أكثر).

ومن خلال التعريف السابق نجد أن المعاهدة

”إن العمل على توطيد الحكم في أي مملكة يجب أن يكون مبنياً على أساس اكتساب محبة الشعب ووجود العوامل الطبيعية المناسبة، ودبلوماسية التعامل مع دول الجوار و إقامة علاقات تجارية معها واحترام سيادتها، ولكن الحاصل حينها أن توسيع الجغرافيا لم يكن مبنياً على أساس بناء قوة الدولة داخلياً وخارجياً، وإنما لبسط النفوذ والاستيلاء على أكبر قدر من المساحات البرية والمائية، و منفعة الطبقة الأرستقراطية و قادة الجيش.“

مرتكزة على المعيار الجغرافي والسياسي على حد سواء, إلا أن هذه الفكرة لم تستمر, بل توالت بعد ذلك المحاولات الدولية لتحديد مفهوم النهر الدولي, حيث عقد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ والذي كان بمثابة حجر الأساس ولا سيما أنه وضع الأحكام العامة القابلة للتطبيق على كل الأنهار الدولية, حيث أجمعت الدول المشتركة فيه على ضرورة تنظيم الملاحة في الأنهار المشتركة بين أكثر من دولة, وذلك عن طريق الاتفاق المشترك فيما بين الدول المتشاطئة, كما أكد المؤتمر على حرية الملاحة, فضلاً عن أن هذا المؤتمر تم من خلاله تحديد مبادئ إدارة مياه نهر الراين ما بين الدول المتشاطئة.

واستمر الاهتمام الدولي بقضية المياه المشتركة, وفي القرن العشرين بدأ الاهتمام يتجه صوب التركيز على معايير أخرى غير الجغرافيا والسياسية, بل أضحى المعيار الاقتصادي للنهر يحتل مركز الصدارة بالاهتمام, وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال بيان أستوكهولم

لعام ١٩٦١، وتوصيات سالزبورغ لعام ١٩٦١، وقواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦، وإعلان ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢، وتقرير لجنة القانون الدولي لعام ١٩٩٤ وصولاً إلى اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الصادرة عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ والتي ورد فيها تحديد لمفهوم المجرى المائي وذلك من خلال الفقرة (أ) من المادة (٢) حيث نصت على أن المجرى المائي عبارة عن: (شبكة من المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض كلاً واحداً، وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة).

وقد حددت نفس المادة في الفقرة (ب) مفهوم المجرى المائي الدولي والمراد به «أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة»، أما مفهوم دولة المجرى المائي فإن المراد بها «الدولة التي يوجد في إقليمها جزء من مجرى مائي دولي أو مستودع للمياه الجوفية عابرة الحدود».

من خلال ما تقدم نرى أن هذا التعريف قد استوعب المياه السطحية والجوفية على حد سواء، حيث أنها قد أدخلت الأخيرة (المياه الجوفية) في مفهوم المياه الدولية وذلك لكي ينسجم مع التطورات العلمية التي تؤكد وجود صلة ما بين المياه السطحية والجوفية، فضلاً عن أن هنالك مكامن مياه جوفية دولية مشتركة بين أكثر من دولة.

نهرا دجلة والفرات والحدود الدولية الجغرافية

ينبع نهرا دجلة والفرات من أعالي جبال طوروس، الفاصل الطبيعي بين مجتمعي بلاد ما بين النهرين والأناضول، ينحدر النهران باتجاه سوريا والعراق ثم يلتقيان في شط العرب.

إذا نظرنا لدجلة والفرات والروافد كمنظومة مائية واحدة، فمصادر المياه موزعة بنسبة ٧٢٪ في تركيا و٧,٤٪ في إيران ٢٠,٦٪ في سوريا والعراق.

معدل تدفق المياه موسمي ويختلف من شهر الى شهر، فبعد فصل الشتاء تذوب الثلوج من أعالي طوروس وتنحدر مياهها بغزارة الى دجلة والفرات بين شهري آذار وأيار، ومن ثم تشحّ تدريجياً حتى شهر تشرين الأول قبل البدء بالتصاعد ثانية.

هذا التدفق الموسمي جعل دول النهر تبني السدود لتخزين المياه واستعمالها للري في موسمي الصيف والخريف الزراعيين ولتوليد الكهرباء.

السياسات التركية في استغلال نهري دجلة والفرات

فكرة استغلال مياه دجلة والفرات بدأت منذ أيام اتاتورك في العشرينات من القرن الماضي بعد أن رسمت معاهدة لوزان في ١٩٢٣ الحدود السورية-العراقية مع تركيا وإيران، على منحدرات جبال طوروس وزاغروس بدل أعالي هذه الجبال، كما تُرسم الحدود الدولية عادة، مما أفقد سوريا والعراق السيطرة على دجلة والفرات وروافدهما وأصبحا تحت رحمة الدولة التركية وسياسات حكوماتها، وإلى حدّ ما إيران.

تدعي تركيا مبدأ استخدام المياه وفقاً لدراسات ميدانية لمشروعات الريّ في البلدان الثلاثة، وأن تعتمد هذه الدراسات على جدوى اقتصادية وفنية للمشروعات القائمة والمستقبلية، ووفقاً لمبدأ الاستعمال للاستخدام الأمثل للمياه، تركيا تعلن أن أراضيها خصبة وذات مردود اقتصادي أعلى كثيراً من مردود أراضي سوريا والعراق، وهذا يعني استثناء الأراضي السورية والعراقية من المشروعات الزراعية بحجة عدم خصوبة كثير منها والاعتماد على المشروعات الزراعية التركية، حيث تستطيع تركيا إنتاج محصولين أو ثلاثة سنوياً، لكن سوريا والعراق عارضتا الخطة التركية بدراسة جدوى اقتصادية لمشروعات قائمة، وتدعو إلى تحديد الأراضي القابلة للري،

وكيف يمكن الاستغناء عن مشروعات مائية بلغت قيمتها مليارات الدولارات.

لقد نضجت فكرة استغلال النهرين في تركيا بعد تأسيس إدارة الدراسات الكهربائية التي قدمت دراسة سد كيبان الذي نفذ في العام ١٩٧٤ على الفرات. هذه الدراسة تبعتها دراسات أوسع وأشمل بعد تأسيس "مشروع جنوب شرق الاناضول"("غاب، GAP" كما يعرف عالمياً) الذي اقترح إنشاء ٢٢ سداً و١٩ محطة توليد كهرباء لري ١,٧ مليون هكتار وتوليد ٧٥٠٠ ميغاوات من الطاقة الكهربائية٤. كلفة المشروع قدرت بـ (٣١) مليار دولار أميركي، وستحتاج الى حوالي ١٧ مليار م٣ من مياه الفرات و٨ مليار م٣ من مياه دجلة، وستسبب نقصاً حاداً في دول المصبّ وخاصة العراق.

أهم هذه المشاريع التي شملها "غاب" هو سد أتاتورك على الفرات الذي يعتبر خامس أكبر سد في العالم، والذي انتهى العمل فيه في العام ١٩٩٠. ويروي ٨٧٢,٤ ألف هكتار ويولد ٢٤٠٠ ميغاوات من الطاقة في تركيا. المشروع الآخر المهمّ هو منظومة مدي أليسو وجزرة على دجلة الذي سيخزن ١٠,٤ مليار م" لتوليد ١٢٠٠ ميغاوات من الطاقة والذي سيروي ١٢١,٠٠٠ هكتار من الأراضي الحدودية التركية بكلفة ١,٦٨$ مليار.

بدا العمل بهذا المشروع في العام ٢٠٠٦ لكنه توقف في كانون الأول ٢٠٠٨ بعد اعتراض الجمعيات البيئية والاجتماعية وضغطها على حكوماتها الألمانية والنمساوية والسويسرية التي ألغت في تموز ٢٠٠٩ الضمادات لتمويل المشروع.

أهم أسباب الإلغاء هو تسبب بحيرة السد بفيضان قرية حسن كييف الأثرية وإجبار ١٠٠٠٠ من السكان المحليين على هجرة منازلهم.

رغم وقف التمويل الخارجي فتركيا أصرت على إكمال المشروع وانتهى العمل بالمشروع وبدأ التخزين في تموز ٢٠١٩ ووصل إلى ٥ مليار م٣ في نيسان ٢٠٢٠.

أمام هذا الواقع أصبحت الدولة التركية مسيطرة على أعظم مصدري مياه للمشرق السوري العراقي ومؤهلة لبسط نفوذها الاقتصادي والسياسي على المنطقة.

في القانون الدولي :دعا مؤتمر (استعمال المياه الجارية الدولية لغير الملاحة) في ١٩٩٤ إلى تقسيم المياه المشتركة بالتساوي والمنطق بين دول المصدر والمصبّ لضمان استمرارية النهر ومصالح الدول المتشاطئة.

العوامل التي يجب الأخذ بها بعين الاعتبار لضمان المساواة هي العوامل المناخية والإيكولوجية وحاجة البلدان الاجتماعية والاقتصادية والحاجات الإنسانية للسكان الذين يعتمدون على الحوض. كذلك دعت توصيات المؤتمر إلى عدم قيام أية دولة بأية مشاريع مائية تسبب الأذى بدول النهر الأخرى، وضرورة التشاور معها قبل بناء هذه المشاريع.

أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مسودة توصيات هذا المؤتمر في ١٩٩٧ بالإجماع ما عدا ثلاث دول وهي (بوروندي وتركيا والصين) ولكن لم تصادق عليها إلا ٢١ دولة من مجموع ٣٥ دولة يجب أن تصادق عليها لكي تدخل في إطار الاتفاقات الدولية.

في ١٧ آب ٢٠١٤ وبعد انتظار دام ١٧ سنة صادقت الدولة الخامسة والثلاثون وهي فيتنام على الاتفاقية، وبذلك أصبحت الاتفاقية قيد العمل والتحكيم والمرجعية القانونية الدولية.

إن عدم التزام الحكومة التركية بالقانون الدولي ورفض هذا القانون الدولي دفعها لاتباعها إستراتيجية تتلخص بشعار "مياه تركيا لتركيا"، وباعتبار نهري دجلة والفرات "نهران وطنيان تركيان".

جاء ذلك في عدة تصاريح ومواقف أهمها تصريح لرئيس الوزراء ترغود أوزال في العام ١٩٨٨ حيث قال "ادعاء سوريا والعراق بحقوق في مياه تركيا (يقصد دجلة والفرات) هو شبيه بادعاء تركيا بحقوق في بترول سوريا والعراق, المياه أمر سيادي ويحق لنا أن نفعل ما نشاء فيها, فهي ثروة تركية كما هو البترول ثروة عربية ولن نسمح بمشاركتنا ثروتنا المائية ولا نريد مشاركتهم ثروتهم النفطية".

هذا الموقف لم يتغير عملياً بعد سيطرة حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية الإخوانية إلا في الشكل.

فالمشاريع المائية سارت وتسير حسب خطة "غاب" المرسومة ومن دون أي تنسيق مع دول الجوار, بل تم تدشين مشروع سد "أليسو" العملاق على نهر دجلة في آب ٢٠٠٦ من قبل الرئيس التركي أردوغان, وأكمِل بناؤه بتمويل تركي, وبدأ التخزين في ٢٠١٩.

المواقف كذلك لم تتغير في الجوهر, فعندما كانت العلاقات جيدة مع سوريا رفض وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي تانر يلديز, في اجتماع مسؤولي البلدان الثلاثة في ٣ أيلول ٢٠٠٩ في أنقرة توقيع اتفاق شامل وملزم, ووافق فقط على زيادة مؤقتة لكمية مياه الفرات المتدفقة إلى سوريا إلى ٥٢٠ م٣ في الثانية لمدة شهرين, وادعى أن تركيا تعطي "أكثر من التزاماتها".

الجدير بالذكر أن تركيا تاريخياً تقاسمت المياه المشتركة مع جيرانها الآخرين, فوقعت معاهدات مع روسيا في العام ١٩٢٧ قسمت فيها استعمال المياه على أربعة أنهر مشتركة بين البلدين (كورو, كورا, آريا, آراس), ومن ثم وقعت معاهدات أخرى في السبعينات من القرن المنصرم.

وكذلك تم توقيع عدة اتفاقيات مع اليونان في العام ١٩٥٠ عندما وقع البلدان معاهدة لوزان.

مازالت السياسات المتعاقبة للحكومات التركية تتلاعب بالقوانين الدولية ولا تعطي بالاً لها, وتعتبر نهرَي دجلة والفرات "نهران عابران للحدود", ولا يشكلان حدوداً فاصلة, فهم يعتبرونهما نهرين تركيين, ويرفضون توقيع أية معاهدة طويلة المدى تلزمهم بنسبة معينة من المياه.

هذه السياسة التركية نقضها مؤتمر "استعمال المياه الجارية الدولية لغير الملاحة" الذي صدقت على توصياته الأمم المتحدة في ٢٠١٤ وهي توضح أنه "لا يوجد أي اختلاف جوهري حول مفهوم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود".

الأهداف السياسية للحكومات التركية المتعاقبة

العقلية التركية وسعي الحكومات التركية المتعاقبة لإنشاء إمبراطورية طورانية تركية كبرى تمتد من الأناضول إلى آسيا الوسطى, وأجزاء من روسيا مروراً بكردستان وأرمينيا وشمالي سوريا والعراق والقوقاز, إضافة إلى مدّ نفوذها إلى كافة أرجاء العالم الإسلامي والعربي الشرق أوسطي, جعلها ترى في المياه وسيلة للسيطرة وابتزاز الشعوب والسيطرة على المقدرات وإجبار الدول على التنازل وتحقيق مطالب الدولة التركية.

إن الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة المياه بين دول حوض نهرَي الفرات ودجلة (تركيا – سوريا – العراق) وعدم التوصل لحلول عقلانية خلال أربعة عقود من الزمن يعود لربط أزمة المياه بملفات لا تمت بصلة للمياه, وبشكل خاص الملفات السياسية والأمنية, وتعتبر تركيا أزمة المياه وملف المياه كرة ضغط وسلاحاً تحارب به كلاً من سوريا والعراق والمنطقة بمجملها, وكذلك من أسباب تطور الأزمة عدم اعتراف تركيا بالصفة الدولية لنهر الفرات, بل تعدّه نهراً خاصاً بها عابراً لحدودها وهو ثروة قومية

خاضعة لسيادتها مثل النفط العراقي, وكذلك رفضها التوقيع على اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧. فضلاً عن استمرار تركيا في إنشاء مشاريعها المائية على النهرين من دون مراعاة حقوق سوريا والعراق وحصصهما المائية.

المأخذ الأساسي على تركيا أنها تمتلك فائضاً مائياً يزيد عن حاجتها الأساسية في منطقة الأناضول مقابل عجز مائي تعاني منه كل من سوريا والعراق.

انعكاس المسألة المائية على العلاقات السورية التركية في تسلسل تاريخي شمل تسعينات القرن المنصرم, ففي عام ١٩٨٧م وقعت معاهدة بين سوريا وتركيا كانت أول اتفاقية متعلقة بمسألة النزاع علي المياه, لكنها لاقت انتقاداً واسعاً بحجة أنها تضر بمصالحهم.

وفي عام ١٩٩٢ أعلن ديميريل عند افتتاح سد أتاتورك أنه لا حق لسوريا والعراق في الأنهار المائية, وفي نفس الوقت بدأ مشروع تطوير جنوب الأناضول .GAP وهو عبارة عن ٢٢ سداً و ١٩ مصنعاً لتوليد الطاقة الكهرومائية و١٧ نظاماً للري.

وفي عام ١٩٩٥ اتهمت سوريا تركيا بأن مياه نهر الفرات ملوثة إلى حد كبير, وتقدمت بالشكوى إلى الجامعة العربية واجتمعت دول مجلس التعاون الخليجي وصدر إعلان دمشق الذي تضمن انتقاداً واسعاً لأنقرة, وفي ١٩٩٨ أعلن رئيس الأركان التركي أن بلاده في حالة حرب غير معلنة مع سوريا, وتم عقد اتفاق أضنة حتى بدأ التقارب بين البلدين.

التقاطعات التاريخية السياسية العسكرية تطول. لكن الفكرة الأساسية أن مسألة المياه ستكون ورقة بيد تركيا ضد دول الجوار. محاولة كسب دور سياسي في صناعة القرار الإقليمي في المنطقة. فتركيا تعتقد أنها تستطيع أن تخفف حدة التوتر بين دول الجوار وإسرائيل إذا قدمت عرضاً لحل مشكلة المياه. فإسرائيل تسيطر على نهر اليرموك ومرتفعات الجولان وحوض الأردن, مما يرفع حدة التوتر مع فلسطين والأردن وسوريا. لذلك قدمت أنقرة عرضاً بنقل مياه سيحان وجيحان باستخدام أنابيب كلفتها ٥ بليون دولار. حظي هذا العرض بترحيب من إسرائيل وبرفض الدول الباقية.

الخاتمة :

لا يصح الاعتقاد بأن علاقات حسن الجوار بين دولتين أو أكثر يمكن لها أن تنشأ في ظل التوافق المذهبي أو القومي, أو في ظل استخدام الشعارات الدينية أو غير الدينية. وإنما تنشأ وتتعزز في ظل وجود رؤية متكاملة لكيفية مواجهة التحديات عبر تفهّم الطبقة السياسية الحاكمة لمجمل عناصر القوة والضعف في بناء دولتهم, وفي بناء الدول المجاورة. إن الأمن يعني التطور والتنمية. سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة, وإن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها. لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.

المصادر والمراجع

1- عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، 1999م

2- محمد طيفوري، "الجيوبوليتيكا... علم البحث الدؤوب عن القوة"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الرباط.

3- عباسي عادل، "محاضرات مقياس التحليل الجيوسياسي"، سنة أولى ماستر تخصص دراسات متوسطية، جامعة عنابة، الجزائر، 2014.

4- نبيل السمان، الصراع على مصادر المياه، دراسة منشورة، دمشق، ٢٠١٧م

الجغرافيا والسياسة (الجيوبولتيك)

صالان مصطفى

مقدمة

منذ نشأة الأرض قبل 4.7 مليار سنة حسب فرضيات العلماء، وظهور الحياة البشرية التي تقارب بضعة ملايين من السنوات، ونظراً لتوفر المقومات الأساسية التي تتمثل في المياه والتربة والبيئة المناسبة، وبعد أن تم التمهيد لسبل العيش فيها، كان الإنسان دائما باحثاً عن أفضل ظروف العيش، في الوقت الذي كان فيه البشر ينتشرون هنا وهناك، فظهرت بعد ذلك القبائل والممالك والإمبراطوريات، و بدؤوا بتوسيع أراضيهم وممالكهم، ثم بدأت الحروب فيما بينهم على الماء والأرضي الخصبة لكي يستفيدوا منها ومن ثرواتها الطبيعية.

في تلك الفترات التاريخية, وعلى الرغم من أن الإنسان كان يحارب دائماً في سبيل العيش, ولكن كان هنالك دائماً ضحايا و مجازر بحق أي مملكة أو أرض يتم غزوها للسبب المذكور أعلاه, لذلك كان من المهم على كل غازٍ أن يغزوا ليس فقط في سبيل كسب المزيد من المساحة؛ بل كان من المفيد جداً أن تكون تلك المساحة غنية بالماء, أنهار وبحار ومنابع مائية من جهة, والمعابر التجارية من جهة أخرى , فكانت أولى الحضارات التي عرفها التاريخ, وهي حضارة السومريين في منتصف الألف الرابع قبل الميلاد, الذين سعوا لأن تكون لهم منافذ بحرية, فقاموا ببناء مدن كبيرة على ضفاف الأنهار لأنهم أدركوا أن توسيع الجغرافيا سوف يعود عليهم بالمنافع التي تنتهي إلى رخاء شعوبهم, وتوطيد حكمهم وتثبيت عروشهم, وفي الخارطة التالية نلاحظ أن امتداد دولة السومريين هو من منابع دجلة والفرات حتى الخليج العربي, وتشير مواضع مدنهم إلى قرب معظمها من ضفاف النهرين.

ومن بعدهم قامت عدة إمبراطوريات كردية (الهوريون والميتانيون والعيلاميون) في منتصف الألف الثاني قبل الميلاد, ولكنهم حافظوا على جغرافيتهم, دون توسعة كما هو الحال في الإمبراطوريات التي تلتهم, إلا أنه كانت لهم منافذ حدودية بحرية وبرية مع بقية ممالك وحضارات الجوار.

خارطة إمبراطوريات الهوريين والميتانيين والعيلاميين وهم من أسلاف الكرد

أما عملية التوسع في منطقة الشرق الأوسط خارج مناطق النفوذ المعتادة, فلقد بدأت على يد الميديين حوالي٦٠٠ قبل الميلاد, فكانت سياسة الإمبراطورية الميدية تتمحور حول وضع اليد على أكبر المنافذ البحرية و البوابات البرية, وكذلك السيطرة على الأنهار الكبيرة.

تقبّلت شعوب تلك المنطقة فتح الميديين لبلادهم لانتشار أسلاف الكرد في تلك الأراضي من هوريين, ميتانيين, عيلاميين و حثيين, بينما كانت غالبية الشعوب الأخرى المتواجدة في تلك المناطق من العرق الآري, وأيضاً لانتشار الديانة الزردشتية, والهدف الأسمى لتلك الشعوب المقهورة كان التخلص من ظلم الإمبراطورية الآشورية. ومن الملاحظ هنا سياسة الميديين الاستراتيجية التي تميزت عن سياسة من سبقهم من ممالك, وإمبراطوريات, لأنّ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كانتا غنيتين بمصادر المياه, فقاموا ببسط نفوذهم على سواحل البحار ومنها البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج وصولاً إلى بحر قزوين والبحر الأسود, فكانت حلقة الوصل بين آسيا وأوربا برياً و بحرياً, لذلك ورغم قِصَر الفترة الزمنية للإمبراطورية الميدية, إلا أنها ازدهرت كثيراً اقتصادياً وتجارياً وسياسياً, فكانت إمبراطورية ميديا بدايةً لتوسع أصول الكرد في جغرافية كردستان الحديثة لغناها بالمصادر المائية والمنافذ الحدودية, فوصلت مساحة الإمبراطورية في تلك الفترة الى ما يقارب ٢ مليون كيلو متر مربع.

خارطة إمبراطورية ميديا

عند بدء حملة الإسكندر المقدوني حوالي العام ٣٠٠ قبل الميلاد, اختار التوجه نحو الشرق لأن جغرافية الشرق كانت أغنى بكثير من مثيلتها في الغرب من جميع النواحي, وخاصة المذكورة سابقاً, ولسبب سياسي آخر وهو سياسة القمع والبطش والتجويع و قهر شعوب المنطقة, تلك السياسة التي اتّبعها الإخمينيون الفرس الذين أسقطوا الإمبراطورية الميدية, ولذلك اختار الإسكندر هذه الرقعة الجغرافية, مدركاً أن الحكمة السياسية هي في اختيار منطقة سهلة المنال والاحتلال, ففي الوقت الذي كان الغرب يعجّ بالكثير من الممالك والإمبراطوريات, ولتفادي

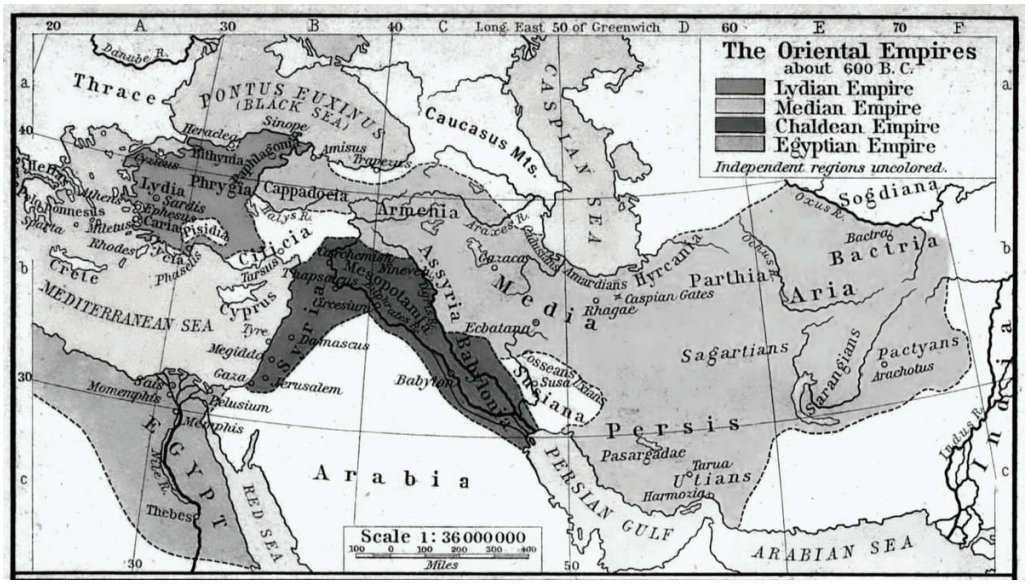

الاصطدام معها, وأيضاً بسبب حالة الفقر التي كانت تعيشها أوربا إلا طبقة صغيرة من الأرستقراطيين, إضافة إلى أجوائها الباردة التي لا تنفع جيشه بشيء, فكان صراعه مع دولة واحدة هي دولة الإخمينيين هو الخيار الأفضل, وبعد صراع غير طويل استطاع الإسكندر دحر جيوش الإخمينيين, ولم يقف عند ذلك الحدّ بل أراد ضم المزيد من الجغرافيا, حتى وصل إلى شمال إفريقيا بالإضافة إلى ما كان تحت يديه من أراضٍ.

ولكن لا يكفي اتّساع الجغرافية على حساب السياسة الداخلية لأي مملكة لدرء الصراعات الداخلية بين قادة الجيش على النفوذ والسلطة, فبعد وفاة الإسكندر المقدوني تم تقسيم الأقاليم والدول التي كانت تحت سلطته, وبعد ذلك تلاشت شيئاً فشيئاً.

خارطة إمبراطورية الإسكندر المقدوني وقد وصل اتساعها إلى حوالي ٥,٢ مليون كيلومتر مربع, أي ما يعادل حوالي ٣,٤٥ ٪ من مساحة الكرة الأرضية

إن العمل على توطيد الحكم في أي مملكة يجب أن يكون مبنياً على أساس اكتساب محبة الشعب ووجود العوامل الطبيعية المناسبة, ودبلوماسية التعامل مع دول الجوار و إقامة علاقات تجارية معها واحترام سيادتها, ولكن الحاصل حينها أن توسيع الجغرافيا لم يكن مبنياً على أساس بناء قوة الدولة داخلياً وخارجياً, وإنما لبسط النفوذ والاستيلاء على أكبر قدر من المساحات البرية والمائية, و منفعة الطبقة الأرستقراطية و قادة الجيش, وهكذا بقيت تلك الحروب لتسقط إمبراطوريات وتظهر أخرى على أنقاضها.

إلّا أنّ الغرب كان متيقّناً من خارطة العالم, و مدى المنفعة في أي بقعة منها, فكانوا دائم العمل على إرسال بعثات استكشافية و مستشرقين إلى الشرق لمعرفة الجغرافيا بشكل عام فيها وطبيعة عيش السكان في المنطقة, خاصة بعد معاناتهم الكبيرة من هذه المعضلة, فكان توسّع الرومان جغرافياً خارج إطار التوافق مع مصالح الشعب, و من بعدهم بدأ عصر الظلمات و مهاجمة الفايكنغ أو القبائل الجرمانية من الدول الإسكندنافية على معظم أوربا و انهيار الإمبراطورية الرومانية, ثم قاموا على تقسيمها, و بعدها جاءت فترة السلطة الكنسية ولم يستطع المواطن العادي

” عند بدء حملة الإسكندر المقدوني حوالي العام ٣٠٠ قبل الميلاد، اختار التوجه نحو الشرق لأن جغرافية الشرق كانت أغنى بكثير من مثيلتها في الغرب من جميع النواحي، وخاصة المذكورة سابقاً، ولسبب سياسي آخر وهو سياسة القمع والبطش والتجويع و قهر شعوب المنطقة، تلك السياسة التي اتبعها الإخمينيون الفرس الذين أسقطوا الإمبراطورية الميدية، ولذلك اختار الإسكندر هذه الرقعة الجغرافية، مدركاً أن الحكمة السياسية هي في اختيار منطقة سهلة المنال والاحتلال “

الاستفادة من عمله, والذي كان يقتصر في تلك الفترة على الزراعة, فكان كل ما يجنيه يذهب إلى جيوب الأرستقراطيين و ضرائب الكنيسة والدولة, حتى بدء عصر النهضة الصناعية والثورة الفرنسية و تحرر أوربا من قيود الأباطرة و الممالك و الكنيسة, فبدأ غزو العلم و فهم الحضارة على أساس الاستفادة جغرافياً و سياسياً وعسكرياً, و كان أول المنظّرين لمبدأ وفكرة الجغرافية السياسية «الجيوبوليتيك» هو العالم السويدي (رودلف كيلين), حيث كان أشهر المنظرين لهذه الفكرة, لهذا وبعد ضعف الدولة العثمانية قررت دول الغرب تقسيم الكعكة فيما بينها من أجل بسط نفوذهم في الشرق, و الاستيلاء على الموارد الطبيعية و الممرات المائية الاستراتيجية فيها, ولكن لم يرغبوا في تسميها بالاحتلال فاختاروا تسمية الانتداب, وعلى الرغم من تواجد القوى الغربية في شمال إفريقيا مسبقاً, إلا أن الشرق الأوسط كان الأغنى, ففي العام ١٩١٦ وقعت اتفاقية سايكس - بيكو حيث اتفق الروس مع الفرنسيين والإنكليز على تقسيم أراضي السلطنة العثمانية, كونهم كانوا الأقوى في تلك الفترة بعد هزيمة العثمانيين في عام ١٩١٩, فانفردت بذلك كل من فرنسا و بريطانيا بالاستيلاء على تلك الأراضي.

لقد أراد الكرد حينها الاستفادة من الظروف الموضوعية والمطالبة بحقوقهم المشروعة, ففي مؤتمر السلام في باريس ١٨ يناير ١٩١٩ توجه وفدان منهم, الأول بقيادة شريف باشا والثاني بقيادة أمين علي بدرخان, لأجل شرح تفاصيل القضية الكردية ومطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بالكرد الذين يعيشون على أرضهم التاريخية, و كان جميع المجتمعين حينها متّفقين على حق تقرير المصير للشعوب التي كانت تعيش في ظل الاحتلال العثماني, ولكن لم يستطع الوفدان الكرديان وضع خريطة موحدة لكردستان, ومن بعدها انبثقت اتفاقية سيفر في ١٠اغسطس ١٩٢٠ والتي تضمنت في البندين ٦٢-٦٤ من الفقرة الثالثة نصاً عن حق تقرير المصير للكرد .

هنا قام مصطفى كمال أتاتورك بإنشاء حكومة تسمى بالجمعية الوطنية في أنقرة عام ١٩٢١بعد أن وقع السلطان عبد الحميد الثاني اتفاقية مودروس ١٩١٨ بعد هزيمة الجيشين العثماني والألماني في الحرب العالمية الأولى, حيث قام أتاتورك بالإطاحة بعدها بحكومة عبد الحميد الثاني في إسطنبول دون مقاومة.

قام أتاتورك بالاتفاق مع حكومات الغرب بعقد صفقة و معاهدة جديدة تضمن للغرب مصالحهم الاستراتيجية, و تنازل من خلالها عن سلطة الدولة على ممري البوسفور والدردنيل المائيين المهمين جداً للغرب, وضمان حق عبورهم فيهما دون قيد أو ضرائب مالية, والتعاون في أوقات الحرب, وعدم استخراج البترول حتى انتهاء المعاهدة, وعرفت هذه

المعاهدة باتفاقية لوزان التي أبرمت في ٢٤ يوليو تموز ١٩٢٣ في سويسرا, و اعترفت فيها دول الحلفاء بخارطة تركيا الحالية و ألغت اتفاقية سيفر .

في الخليج العربي و الدول العربية كان تقديم التنازلات بشأن السيادة على المياه, وخاصة المنافذ البحرية مثل البحر الأحمر و قناة السويس و مضيق جبل طارق, و امتداد الخليج العربي كان مهماً لتكوين دول عربية عدة, و فيما بعد عقدت الحكومات العربية اتفاقيات التبادل التجاري والاقتصادي مع الغرب, فكان مهماً لهم البقاء في السلطة و تأسيس الممالك و الإمارات والدول.

ولكن الكرد ورغم قوتهم العسكرية قديماً, حيث كانوا سادة الأرض التي كانت غنية بالمياه و البحار, إلا أن الطبيعة الجغرافية التي فصلت كردستان عن بعضها جعلت من كل جزء كياناً منفصلاً قبل أن يقوم الاحتلال الحديث على تجزئتها, فكانوا يعتبرون كل إمارة منهم دولة ذات سيادة دون الرجوع إلى القومية التي تجمعهم, وها نحن اليوم نقع في نفس الأخطاء السابقة, نعم نحن اليوم لا نستطيع مجاراة القوة العسكرية العالمية, إلا أننا نستطيع تلبية ما يريده العالم منا, فكردستان منبع المياه العذبة في الشرق الأوسط وبوابة الشرق مع الغرب و بوابة دول الخليج مع آسيا الوسطى, و امتداد كردستان من الخليج إلى البحر المتوسط و قربها من بحر قزوين و البحر الأسود, يجعل منها أقوى, وتمتعها بوجود أكبر نهرين هما دجلة والفرات و أيضاً موقعها الجيوسياسي و تقلب فصول السنة الأربعة بشكل منتظم, كما أنها تُعدّ ثالث احتياطي نفط و غاز بالمنطقة, مع كل هذه المقومات لو اتحدت القوى السياسية الكردية وجعلت نصب أعينها (كردستان فوق كل الاعتبارات), فسوف نكون من أقوى الدول في الشرق الأوسط و حتى على مستوى الكثير من دول العالم .

الخلاصة:

إن كل ما ذكرته بالإضافة إلى المقومات الجغرافية والطبيعية والسياسية, جعلت من أرض كردستان لقمة يُسال لها لعاب الدول العظمى وقوى الهيمنة العالمية, ولذلك فهم عملوا وما زالوا يعملون دائماً على خلق الفتنة بين الكرد و جعلهم يتقاتلون فيما بينهم, مفضّلين أن لا يتفقوا و يتوحدوا تحت راية وكلمة وقائد واحد, لأن الغرب يتطلع للماضي والحاضر والمستقبل في آن واحد, فما إن ينظروا إلى ما قبل الميلاد فسيجدون السومريين و الميتانيين والميديين الذين أنشؤوا إمبراطوريات عظيمة, وللساسانيين والدولة الأيوبية و حكم محمد علي باشا لمصر بعد الميلاد, فسيدركون مدى قوة الكرد و صلابة عزمهم على الشدائد, وها هم أبطال الكرد من قوات البيشمركة و قوات سوريا الديمقراطية الذين قاموا بدحر أعتى تنظيم إرهابي بصدور عارية وأسلحة فردية خفيفة, كل هذه الصفات تجعل من الغرب يعمل على بقاء الكرد على ما هم عليه, ونحن في الكثير من الأحيان نحاول أن نساعدهم بطرق غير مباشرة فيما يتعلق بمجاراة السياسة الدولية و فهمها, و من جهة أخرى تجاوز المصالح الحزبية الضيقة.

المراجع

- صموئيل نوح كريمر- يبدأ التاريخ في سومر ,مطبعة جامعة بنسلفانيا 1962
- محمد أمين زكي بك – خلاصة تاريخ الكرد و كردستان مطبعة السعادة – مصر 1931
- أحفاد الميديين (الكرد - أصلهم تاريخهم) –للمؤرخ الروسي فلاديمير مينورسكي
- بلدان الخلافة الشرقية – للكاتب كي لسترنج بيروت 1985 ترجمة بشير فرنسيس

عوامل امتلاك المكانة الجيوسياسية للدول

أحمد دالي

يمكن الدخول إلى هذا الموضوع من ناحية الطريقة التي تؤثر بها المساحة الجغرافية بما تحتويها من تفاصيل مثل المساحة والموقع والحدود والتحكم بالممرات المائية والبرية وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالموقع الجغرافي، بالإضافة إلى الشعب الذي يعيش على تلك الرقعة الجغرافية، على أحوال وسياسات وظروف الدول، بعبارة أخرى نقول تأثير الجغرافيا في السياسة، لأن لهذا التأثير نتائج كبيرة ومؤثرة في اتخاذ قرارات مهمة على الصعيد الدولي يخص تلك الدول التي يمتاز موقعها الجغرافي بصفات ومؤهلات إستراتيجية، لأن من شأن ذلك أن يفتح الآفاق واسعةً لإنشاء ممرات وقنوات وجسور، تعكس تلك العلاقة الثنائية في تأثيرها ما بين الجغرافيا والسياسة.

ثمة علاقات تنشأ بين الجغرافيا والسياسة في إطار ما يُسمى "الجغرافيا السياسية", وقد وُضع لتلك العلاقات تعريفات عديدة, ولعلّ من أكثرها شمولاً للمصطلح ودقة لمعناه: "هي علم يبحث في تأثير الجغرافيا بما تتضمنها من مناخ وتضاريس وموقع على السياسة".

وتعتبر قناة السويس في مصر من أكثر الأمثلة الحية على هذه الثنائية ما بين الجغرافيا والسياسة, فقد كان قرار فتح القناة عام ١٨٦٩قراراً سياسياً بحتاً مبنياً على التواجد الأجنبي في مصر, وقد جاء متعلقاً في الوقت نفسه بمدى النفوذ السياسي الموجود في تلك الرقعة الجغرافية, ولكنه في الوقت عينه راعى الموقع الجغرافي الذي تم إنشاء القناة فيه, أي إن الواقع الجغرافي لم يكن كافياً في بداية الأمر للدخول في هذا المشروع الضخم والفريد من نوعه, بل إن القرار السياسي هو الذي حسم القرار من حيث المبدأ بناء على النفوذ والمكاسب السياسية, لكنه احتاج في نهاية المطاف إلى الدراسة الجغرافية للمكان, من حيث الاتجاهات وميول الأرض والمسافات والعنصر البشري الذي سيكون قوة وأداة العمل في الحفر, ولكن في النهاية انعكس ذلك المشروع على دولة مصر بشكل إيجابي وفاعل, ليعود إلى الواجهة مرة أخرى القول بالتأثير المتبادل بين كلّ من السياسة والجغرافيا من حيث المكانة السياسية للدول والقوة الاقتصادية الناتجة عن ذلك, وبعبارة مجملة ومختصرة, يمكن القول إن الجغرافيا السياسية تعتني بالطرق والوسائل التي تتأثر بها العمليات والخطوات السياسية بالأبعاد والهياكل المكانية, وكما أسلفنا بالقول فإن القرارات السياسية المبنية على الجغرافيا قد تغيّر الوجه الجغرافي الطبيعي لمناطق كثيرة في العالم, مثل الطرق والجسور العملاقة وقناة السويس التي تناولناها مثالاً قريباً.

إن مصطلحات مثل الجغرافيا السياسية والجيوإستراتيجية تؤثر بشكل كبير على سلوك وسياسات الدول, لذلك سنخوض في دراسة هذا البحث من البدايات الأولى لنشأة هذا المصطلح "الجغرافيا السياسية", وكيفية استثمار ذلك من قبل الدول صاحبة النفوذ والقوى الفاعلة في العالم قديماً وحديثاً.

البدايات الأولى لولادة الجغرافيا السياسية

على الرغم من ظهور الجغرافيا السياسية كعلم حديث إلا أنه يُصنف كعلم أكاديمي, وحداثة هذا العلم الأكاديمي ذي الدرجة العالية والحساسية الدقيقة في العلاقات الدولية خير دليل على أهميته في رسم الخرائط والتكتلات الجديدة دائماً, فهذا العلم يستمدّ جذور نشأته الأولى من التاريخ, فعلى الرغم من حداثته إلا أنه يعود بمبادئه الأولى إلى ساحة الفلسفة القديمة, أي أن هذا لا يعني أنه وُلد على حين غرّة أو أنه خرج إلى الساحة العملية فجأة بدون مقدّمات, وبالإمكان الإشارة إلى مشاهير الفلاسفة والمفكرين الأوائل الذين زرعوا البذور الأولى له, ففي العصر الحديث يُعتبر الألمان سبّاقين في وضع أسس هذا العلم عن طريق عالم الجغرافيا الألماني «فريدريك راتزل» من خلال كتابه (الجغرافيا السياسية) الذي وضعه عام ١٨٩٧ وقد صدر عن العلماء الألمان كتب كثيرة في هذا الخصوص, تتحدّث عن الدولة والإقليم وجغرافية المستعمرات وجغرافية الانتخابات والخطط الجيوبولتيكية التي تحكم العلاقات السياسية والحربية. وبالعودة إلى التاريخ سنجد أن من أشهر من خاض في ميدان الجغرافيا لدى اليونان القديمة الفيلسوف أرسطو من خلال دراسته (الحجم السكاني الأمثل للدولة, المساحة الأفضل للدولة) ومن الفلاسفة العرب كان ابن خلدون واضع ومؤسس علم الاجتماع من أوائل الذين زرعوا البذور الأولى من خلال الدراسة والتعمّق في (دورة حياة الدول).

إن ما يزيد اليوم من أهمية الجغرافيا السياسية هو التكتلات والتحالفات

والتجاذبات ما بين الدول, سواء على النطاق الإقليمي أو توسيعاً إلى النطاق القاري, فالاتحاد الأوربي اتحاد ضمن قارة واحدة, في حين أن منظمة مثل منظمة الدول الإسلامية لا تقف عند حدود القارة الواحدة, وكذلك ما يكثر الحديث عنه في الأعوام الأخيرة من قيام حلف أوراسي يجمع الأوربي بالآسيوي, في حين أننا نلاحظ وجود تكتلات أخرى على نطاقات ضيقة محلية أو إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي.

ملاعب الجغرافيا السياسية وميادينها

الكرة الأرضية مقسّمة إلى وحدات سياسية وجغرافية متفاوتة في المساحة وعدد السكان وطبيعة الأرض والبيئة والمناخ والخيرات السطحية والباطنية, وهذا التفاوت ينسحب على القوى الاقتصادية والعسكرية والتجارية بطبيعة الحال, وينتج عن هذه التركيبة المتنوعة أن يكون النمط السياسي والسكاني للعالم أيضاً نمطاً معقّداً ومتشعّباً إلى حدّ كبير, بالقدر الذي نشاهده من سياسة التجزئة والتقسيمات الاعتباطية بشكل سافر على مستوى الكرة الأرضية بشكل عام, وأقول اعتباطية لأنها تقسيمات جائرة لم تأخذ في حسابها التوزيع العادل من حيث الاعتبارات السابقة (المساحة وعدد السكان وطبيعة الأرض والبيئة والمناخ والخيرات السطحية والباطنية) بين الوحدات السياسية القائمة على شكل دول أو أقاليم أو مقاطعات أو ولايات, وإنما هي ـ أي التقسيمات ـ جاءت بناءً على معطيات واعتبارات سياسية بالدرجة الأولى روعي في تأسيسها خلق التجاذبات السياسية والتكتلات الاقتصادية والسيطرة الاستعمارية, وهي ناجمة عن نتائج الحروب والاتفاقيات السياسية المبنية إما على الاتحاد أو التفرقة, ونادراً ما أخذت تلك التقسيمات بالحدود الطبيعية الجغرافية للدول, باستثناء اتفاقية سايكس بيكو التي رسمت خطوطاً

"على الرغم من ظهور الجغرافيا السياسية كعلم حديث إلا أنه يصنف كعلم أكاديمي، وحداثة هذا العلم الأكاديمي ذي الدرجة العالية والحساسية الدقيقة في العلاقات الدولية خير دليل على أهميته في رسم الخرائط والتكتلات الجديدة دائماً، فهذا العلم يستمدّ جذور نشأته الأولى من التاريخ، فعلى الرغم من حداثته إلا أنه يعود بمبادئه الأولى إلى ساحة الفلسفة القديمة، أي أن هذا لا يعني أنه وِلد على حين غرة أو أنه خرج إلى الساحة العملية فجأة بدون مقدّمات"

سياسية مصطنعة وجديدة بناء على الأسباب والمعطيات التي ذكرناها من قبل. ومن جانب آخر تأخذ الجغرافيا السياسية على عاتقها مهمة دراسة وتحليل القوة الجغرافية طبيعياً وحضارياً واقتصادياً, وربط كل ذلك بالعناصر الرئيسية المحركة للعالم (الإنسان, التاريخ, الزمان, المكان, الظرف), وهي على علاقة وثيقة وصلة متينة بالعلوم السياسية والنظام الدولي والقانون الدولي والجغرافيا التاريخية.

وبالتالي فإن من أهم قضايا واهتمامات الجغرافيا السياسية التي تحاول معالجتها, هو تبسيط هذا النمط المعقّد والمتشابك للعالم, فهي تواكب مظاهر وأشكال التحولات في كلّ رقعة من الوحدات السياسية من حيث مواردها وسكانها وعلاقاتها وتكتّلاتها مع الدول الأخرى, وتهتمّ بذلك في محاولة لإيجاد شيء من العدالة, ومن هنا فإن الجغرافيا السياسية تأخذ على عاتقها مسألة الاعتراف بالحدود السياسية للدول, وحقوق كل دولة في ممارسة

حق السيادة على كامل جغرافيتها البرية والبحرية والجوية. لكن الأمر مختلف قليلاً عما هو عليه في الـ «جيوبوليتيك»، لأن الأخير يرى أنه من حق الدول التوغل إلى ما وراء حدودها إذا دعت الضرورة، فهي تشرّع للدول حقوقاً في التوسع خارج جغرافيتها، ويمكن توصيف الحالة بأنها حالة وعي جغرافي محمول على عاتق السياسة، وهذا الوعي المرتبط بصلة وثيقة بالحيّز المكاني والمصالح الدولية المرتبطة بهذا المكان تحديداً أو ذاك؛ مرهون بفهم العلاقات الدولية والقدرة على استيعابها وتفسيرها.

وبالعودة إلى تأثير الجغرافيا على السياسة فإننا سنجد أن "أثينا" كانت إمبراطورية بحرية وقوة عظيمة بسبب موقعها الجغرافي، بينما كانت "إسبارطا" قوة برية لا بحرية، وهذا أيضاً بسبب الموقع الجغرافي، ولنفس السبب تمتّعت جزر مثل بريطانيا والبرتغال وإسبانيا ـ على سبيل المثال ـ بحرّية الملاحة في البحار بينما كانت دول أخرى تعيش حالة خانقة بسبب عدم انفتاحها على أي بحر أو محيط أو حتى ممرّ مائي.

لكن لا بدّ من توضيح نقطة جديدة طرأت على الجغرافيا السياسية نتيجة تطور التكنولوجيا الحديثة التي تجاوزت الحدود الجغرافية، سواء كانت في الأسلحة المتطورة مثل حاملات الطائرات والصواريخ العابرة للقارات، أو من ناحية غزو الفضاء، فكل هذه الأمور جعلت من الجغرافيا شيئاً ليس بتلك الأهمية التي كانت تحظى بها من قبل، يضاف إلى ذلك أن وسائل النقل الحديثة والثورة المعلوماتية أسهمت في إضعاف الجغرافيا كعامل في العلاقات الدولية، إذ لم تعد االقوة الجغرافية والمساحة المكانية تحظى بنفس المكانة المرموقة في العلاقات الدولية، وذلك بسبب انتشار المعرفة والتكنولوجيا.

ولكن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال التقليل من شأن الجغرافيا السياسية باعتبارها من العلوم الإستراتيجية الحديثة، لأن الجغرافيا تتضمن المصادر الاقتصادية والطبيعية وجميع ثروات البلدان، وكذلك المصادر البشرية، ولهذا هناك من يرى أن سلوك الدول في المحافل والقنوات الدولية أحياناً تحددها الجغرافيا، لأن الجغرافيا لا تعني السهول والجبال والتضاريس والوديان والأنهار فحسب، ولكن من المهم الوقوف عند الجغرافيا البشرية التي تتفاعل مع الجغرافيا الطبيعة، كما في حالة دول مثل الصين والهند.

العوامل التي تمنح الدول مكانة وقوة في الجغرافيا السياسية

هناك مجموعة من العوامل التي ليست خافية على أحد فيما لو توفرت فإنها تعطي الدولة التي تتمتع بها مكانة وقوة في المحافل والميادين الدولية منها: (الموقع الجغرافي، التحكم بالأنهار والمنابع المائية، اتساع المساحة الجغرافية، حدود الدولة الطبيعية والسياسية، القوة الاقتصادية، التركيبة السكانية المتجانسة، استقرار الحالة السياسية من الداخل، القوة العسكرية).

١ـ الموقع الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في السياسة، والموقع الجغرافي يمكن النظر إليه من زاويتين مختلفتين؛ الأولى هي طبيعة الموقع من الناحية الداخلية للدولة، بمعنى مدى ملاءمة هذه البقعة الجغرافية للحياة البشرية والتقدم الحضاري، إذ تتركز الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة، حتى إن الاستعمار القادم من الشمال كان يسعى دائماً للسيطرة على المناطق التي تتمتع بتاريخ وحضارة متميزتين، وفي الغالب كانت تلك الحضارات تقع ضمن موقع جغرافي متميز ومعتدل من حيث المناخ.

أما الزاوية الثانية فهي مرتبطة بموقع الدولة بالنسبة لقارات العالم والبحار والمحيطات والمضائق أو الممرات المائية والبرية، وهذا الجانب من شأنه أن يرسم شخصية الدولة ويحدد

ملامحها بين بقية الدول والأمم، ويسهم لى جانب ذلك كله في وضع وتخطيط سياستها وإستراتيجيتها الخارجية استناداً إلى أسباب داخلية ذاتية وموضوعية على رأسها العامل الجغرافي بجميع تفاصيله ومفرداته، ومن المعروف أن معظم دول العالم تطلّ إما على بحار أو محيطات، أما تلك الدول التي ليس لها حدود تربطها بأي بحر أو محيط فتُعرف بالدول الداخلية أو الحبيسة, وهذا بطبيعة الحال يقلل من شأن موقعها الجغرافي الأمر, الذي ينعكس بشكل آلي تلقائي على مكانتها السياسية وقوتها الدولية أيضاً, لأنها لا تمتلك مفاتيح التحكم باللعبة أو السياسة الدولية, ولا شكّ في أن الموقع الساحلي للدول يسهم بشكل كبير في غناها الاقتصادي، وكذلك تقدمها الحضاري بسبب الاحتكاك المستمر بالخارج، وهذا بالتالي ينعكس بشكل إيجابي على قوتها وتقدمها.

٢ـ التحكم بالأنهار والمنابع المائية:

والمقصود ههنا بالأنهار هي تلك التي تتجاوز حدود دولة المنبع, ولذا تسمى الأنهار الدولية, أي يتشارك فيها دولتان على الأقل هما دولة المنبع ودولة المصب, وقد تمرّ هذه الأنهار بأكثر من دولتين مثل أنهار (الفرات ودجلة والنيل) ولقد لعبت هذه الأنهار ومازالت دوراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية للدول, وخاصة دول المنبع التي تتحكم بالمياه من حيث حجم التدفق أو تغيير الاتجاه, ولقد اهتم المجتمع الدولي في القرن الماضي بموضوع الأنهار الدولية التي تمر عبر دول مختلفة في مجراها من منبعها إلى مصبّها, ومن أجل وضع الحلول للمشاكل المتعلقة بتلك الأنهار تم وضع القوانين وأبرمت اتفاقيات ومواثيق دولية من أجل إمكانية الحفاظ على حقوق جميع الدول ـ المنبع والممر والمصبّ ـ التي يفترض أن تستفيد من هذه الأنهار العابرة وتحقيق المصالح المشتركة لتلك الدول بناءً على المساحات الزراعية والنسب السكانية.

"باستثناء اتفاقية سايكس بيكو التي رسمت خطوطاً سياسية مصطنعة وجديدة بناء على الأسباب والمعطيات التي ذكرناها من قبل. ومن جانب آخر تأخذ الجغرافيا السياسية على عاتقها مهمة دراسة وتحليل القوة الجغرافية طبيعياً وحضارياً واقتصادياً، وربط كل ذلك بالعناصر الرئيسية المحركة للعالم (الإنسان، التاريخ، الزمان، المكان، الظرف)، وهي على علاقة وثيقة وصلة متينة بالعلوم السياسية والنظام الدولي والقانون الدولي والجغرافيا التاريخية"

٣ـ اتساع المساحة الجغرافية:

تكمن أهمية المساحة الجغرافية في تنوع الموارد الاقتصادية وعلى رأسها اتساع المساحات الزراعية والمناطق السياحية، إضافة إلى اتساع رقعة الحركة التجارية, كما تتمثل أهميتها من الناحية العسكرية أيضاً من جهة إمكانية الدفاع في العمق, فالدول ذات المساحات الصغيرة لا تلبث أن تستسلم أمام الجيوش الغازية.

٤ـ حدود الدولة الطبيعية والسياسية:

تعتبر الحدود السياسية بمثابة الهيكل الخارجي أو الإطار الخارجي لرقعة الدولة, ولكل دولة في الوقت الحاضر حدودها السياسية، وهذه الحدود تكفلها المعاهدات والمواثيق الدولية وهي عبارة عن خطوط محددة على الخرائط السياسية، وهي واضحة وصريحة ولا تغفل على أي دولة من الدول, وعلى الرغم من ذلك نجد بعض الدول لا تكاد تتوقف عن أطماعها

"المقصود ههنا بالأنهار هي تلك التي تتجاوز حدود دولة المنبع، ولذا تسمى الأنهار الدولية، أي يتشارك فيها دولتان على الأقل هما دولة المنبع ودولة المصب، وقد تمر هذه الأنهار بأكثر من دولتين مثل أنهار (الفرات ودجلة والنيل) ولقد لعبت هذه الأنهار ومازالت دوراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية للدول، وخاصة دول المنبع التي تتحكم بالمياه من حيث حجم التدفق أو تغيير الاتجاه، ولقد اهتم المجتمع الدولي في القرن الماضي بموضوع الأنهار الدولية"

في اقتطاع أجزاء من دول الجوار وضمها إلى أراضيها.

أما بالنسبة للحدود الطبيعية فإن البحار والمحيطات والأنهار والسلاسل الجبلية تُعتبر من أكثر الأشياء التي تحدد الحدود الطبيعية. وهي حدود فاصلة يمكن أن تحمي الدول من الهجمات والحروب, وتمثل الجبال تحديداً حدوداً طبيعية منيعة, وهي تؤدي دورها بوصفها حدوداً سياسية في بعض المناطق. فجبال الألب في أوروبا مثلاً تفصل بين النمسا وإيطاليا. وجبال البرانس تمثل الحدود بين فرنسا وأسبانيا. وكذلك تقوم الأنهار في بعض الحالات بوظيفة الحدود السياسية. مثل نهر الدانوب الذي يفصل بين رومانيا وبلغاريا. ونهر الراين الذي يفصل بين فرنسا وألمانيا.

٥ـ القوة الاقتصادية:

لا يمكن الفصل بين ميزانَي القوة والاقتصاد, لأن القوة الاقتصادية كثيراً ما تتحكم في رسم اتجاهات السياسة الخارجية للدول, والباحثون يركزون على أن هناك ارتباطاً بين الحروب والاقتصاد. فالحرب هي أثر حتمي لنتائج اقتصادية غير مرجوّة, فحروب الأسواق والسيطرة على التسويق هي أحد أشكال الحروب التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تستأثر بحرية التجارة في منطقة معينة, أما في الدول والمجتمعات الصناعية فإن الدافع للصراع كان السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج.

٦ـ التركيبة السكانية المتجانسة:

من المعروف أن الدول ذات التجانس السكاني على الأغلب تتمتع بالهدوء السياسي, وتكاد تخلو من المسائل والقضايا السياسية مثل المسائل المتعلقة باختلاف الأعراق وتنوع الإثنيات والمذاهب والمطالبات الدائمة من الأقليات بالحقوق التي حُرمت منها, سواء الأقليات القومية أو المذهبية, ما قد يتولد عن ذلك المعارضات السياسية داخل الدولة وأنظمة الحكم, والأمر هذا لا بدّ وأن يخلق توترات داخلية تقود إلى انشغال الدول بمشاكلها الداخلية على حساب اضمحلال وتراجع الدور والفعل الخارجي سواء السياسي أو العسكري, وحتى إن المساحة التجارية تتضاءل, وقد يؤثر الأمر حتى على قطاعات مثل السياحة والاستثمارات الوافدة من الخارج, وقد يؤدي هذا ـ كما يحصل في الواقع ـ إلى تدخلات خارجية أيضاً لتأجيج الأزمة الداخلية كي تبقى الأوضاع متردية داخل الدولة المقصودة. ولكن هذا لا يقود بالضرورة إلى الاعتقاد بأن الدول التي تتكون من قوميات مختلفة تعاني من المشاكل والأزمات الداخلية, فدول أوربية مثل سويسرا مكوّنة من لغات وأعراق مختلفة, ومع ذلك تعيش حالة مثالية من التجانس والتصالح بفضل سيادة القوانين والأخلاق.

٧ـ استقرار الحالة السياسية من الداخل:

هذا العامل مرتبط بالعامل السابق (التركيبة السكانية المتجانسة), فكلما كان التجانس على درجة عالية من التوافق والتعاون؛ كان ذلك إضافة إيجابية لقوة الدولة بفضل قيام حالة من الاستقرار السياسي الداخلي, وهذا الأمر يؤدي بشكل تلقائي إلى الاطمئنان من ناحية الجبهة الداخلية, وبالتالي يصبح المطلوب حينها من السلطة الحاكمة أن تصبّ كل جهدها وتفكيرها وطاقاتها في ميدان السياسة الخارجية. إن دولاً في منطقة الشرق الأوسط مثل العراق ولبنان وتركيا, تعاني في الحقيقة من هكذا مسائل وأزمات داخلية بسبب الاختلافات العرقية والمذهبية والطائفية, ما يجعلها عرضة للتدخلات الخارجية وخاصة العراق ولبنان, فيتدخل كل طرف خارجي لتأييد الفئة التي توافق هواه الطائفي والمذهبي, والنتيجة تكون باهظة الثمن على الدولة الأم.

٨ـ القوة العسكرية:

يمثل الاستعداد العسكري في نظر الكثيرين المظهر الرئيسي لقوة الدولة, فهو يطغى على بقية العوامل الاقتصادية والحدود والمساحة وغيرها, ويرتبط مستوى التقدم العسكري بعدة عوامل منها التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة وفي وسائل جمع البيانات المعلومات عن الدول الأخرى, إضافة إلى التجسس والحروب الباردة والاستخباراتية, ولا شكّ أن هذا كله يرتبط بشكل مباشر بمستوى وكفاءة القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة ودرجة تسليحها, إلى جانب مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وإمكانياتها بالسرعة المطلوبة للقيام بالتعبئة الشاملة لقواتها كلما دعت الضرورة. ولا يُخفى على أحد أن التفوق العسكري كثيراً ما يحسم المعارك حتى قبل خوضها أو الدخول فيها.

خاتمة

العلوم الجيوسياسية تحظى بأهمية إستراتيجية في رسم السياسات العامة للدول سواء القريبة منها أوالبعيدة, وهي تلعب دوراً جوهرياً في رسم الخرائط والتكتّلات الجديدة للعالم, منها التحالفات العسكرية ومنها التكتلات الاقتصادية, ومنها التجاذبات السياسية, والأمور جميعها في النهاية تصب في رسم ووضع التوجهات السياسية, بالإضافة إلى كونها ـ الجيوسياسية ـ الموجّه والمحرّك للسياسة الخارجية لأي دولة كانت.

على الرغم من هذه المكانة الحساسة والفاعلة يبقى علم الجيوبولتيك أو الجغرافيا السياسية من العلوم الحديثة التي دخل التشكيك في مصداقيتها, من حيث كونه يُعتبر علماً أو لا يُعتبر, على اعتبار أن الحوادث التي يدرسها لا يمكن إخضاعها للتجربة المخبرية, أو استعادتها على غرار العلوم الفيزيائية, وشأن الجيوبولتيك في ذلك كشأن علم التاريخ الذي دخل إليه التشكيك باعتبار أنه لا يمكن إعادة الحادثة التاريخية ضمن نفس شروطها وظروفها ونتائجها, ولكن هذا كله لم يستطع النيل من أهمية ومكانة هذا العلم بوصفه حاضراً في جميع المحافل والشؤون الخاصة بجميع دول العالم.

ومهما يكن من أمر العلوم الجيوسياسية وبغضّ النظر عن الآراء التشكيكية فيها, فإنها علوم تفرض نفسها على ساحة السياسة الدولية, وهي موجودة بقوة في ميدان النظام العالمي الجديد.

وكما مرّ معنا يمكن القول إن الأهمية الجغرافية قد لا تكون على تلك الدرجة من الأهمية كما كان في السابق, نظراً لتقدم العلوم التكنولوجية والمعلوماتية, ولكن يبقى للموقع الجغرافي أهميته التي لا يمكن إنكارها خصوصاً عندما يتحكم هذا الموقع بالممرات والمضائق المائية أو البرية, كما أن القوتين الاقتصادية والعسكرية كذلك لا يمكن التقليل من شأنهما مهما تطورت التكنولوجيا والعلوم, ناهيك عن القوة البشرية.

كيف نحمي المكتشف الأثري

محمد عبدالله العزو

يعتبر الحقل الأثري المخبر الرئيس في معرفة القواعد الأساسية لاستخراج المواد الأثرية، لذلك بدأت الجامعات السورية التي تدرّس فرع علم الآثار فيها، بإرسال طلابها إلى مرافقة البعثات الأثرية للتدريب، وكسب الخبرة العملية في الحقل الأثري مباشرة، التي تقوم بأعمال التنقيب الأثري في المواقع الأثرية الموزعة في المحافظات، ففي محافظة «الرقة» كانت هناك أكثر من عشرين بعثة أثرية منقّبة، وهي موزّعة على النحو التالي: بعثات وطنية، بعثات وطنية- أجنبية مشتركة، بعثات أجنبية، يرافقها ممثل ومشرف من قبل المديرية العامة للآثار والمتاحف في «دمشق»، وأن يكون خريج فرع الآثار حصراً، وقد يكون من العاملين في المديرية العامة للآثار والمتاحف في «دمشق»، أو من دائرة الآثار التي يتبع لها الموقع الأثري الذي اختارته هذه البعثة للتنقيب فيه.

وللمعرفة نذكر بعضاً من أسماء هذه البعثات وهي: *- البعثة الوطنية العاملة في تل «سورا» على «الفرات» بالقرب من «الرقة». البعثة الوطنية العاملة في تل «الشيخ حسن» على «البليخ»، البعثة الوطنية- الألمانية المشركة في حصن «مسلمة بن عبد الملك» على «البليخ»، البعثة الوطنية- الألمانية المشتركة العاملة في تل «خويرة»، والبعثة الأمريكية العاملة في تل «السويحات» على «الفرات». وهناك بعثات أخرى تعمل في مواقع أخرى من المحافظة.

إنّ أول عمل تبدأ به البعثة المنقّبة، هو تنظيف المربعات التي ستتم فيها عملية التنقيب الأثري المنهج، ثم يبدأ المنقبون بأعمال الحفر ضمن المربعات المحددة لهم على الأرض، لكن قبل كل هذا هناك تعليمات ضرورية يلقيها رئيس البعثة على مسامع العاملين، وهي كثيرة ومتعددة، لكن أهمها تتعلق باستخراج المواد والمخلفات الأثرية ضمن المربعات المحددة لهم، فقبل رفع أي لقية أثرية أو أي شيء ليس ذو قيمة أثرية أو فنية، وهنا لا بد من التأكيد أننا طبقنا كل الطرق والقواعد العلمية والفنية لنزعها من مكانها، لذا يجب على الجميع عدم رفع أي شيء، يظهر ضمن مربع الحفرية، ما دمنا غير متأكدين إلى إي طبقة أثرية ينتمي هذا الشيء، وهل لهذه اللقية علاقة مع المنشآت المعمارية، فيما لو أنها وجدت ضمن نفس المربع.

لذا يؤكد علماء الآثار على تركها في مكان وجودها بشكل مؤقت، لعدة أسباب:

أولاً: إنّ مرور فترة طويلة جداً من الزمن على وجود اللقية، وهي مغطاة بالأتربة، تكون كما يقول العامة من الناس ما تزال «مخمّرة»، أي أنها هشّة، وقابلة للكسر بمجرد ملامسة أداة الحفر لها، حتى إنّ بعض القطع الرقيقة تتأثر إذا ما لامستها أيدي الإنسان، لذا يجب تركها فترة من الزمن، حتى تكتسب قوة ومتانة.

ثانياً: إنّ رفع أي شيء مباشرة من تحت التربة في الحقل الأثري، دون التأكد من أنه غير مرتبط ببناء وحدة أثرية، قد تكون زمنياً معاصرة لهذا الشيء، أو سابقة على وجوده، يعتبر خطأً فادحاً، لأننا نكون قد فقدنا فرصة طيبة للتعرف على علاقة هذه القطعة بالوحدات الأثرية المتوضعة تحتها، أو بتلك المحيطة بها، ولكي نتمكن أيضاً من أخذ فكرة شاملة عن فترة السكن والاستقرار للجماعات، التي قطنت هذا الموقع، ولنتمكن أيضاً من تصويرها، ورفعها هندسياً، وبذلك نكون قد قمنا بعملية توثيقية تصويرية جيدة. ولنضرب مثالاً على ذلك: يحدث في المربع الواحد أن نعثر على لقى ومخلفات وبقايا مختلفة، ولنفرض أننا عثرنا على «فازا» من الفخار كبيرة الحجم بالنسبة لنوعها، وغالباً ما تكون هذه الآنية الكبيرة مخصصة للتخزين، ولنفترض أيضاً أنها وجدت في حالة مهشمة، نتيجة لسقوط جزء من السقف فوقها، وبالتأكيد يكون كسرها قد طمرتها أتربة السقف، ولو بشكل خفيف، ففي حالة قيامنا بترك هذه الأجزاء على حالتها الأصلية، وقمنا بالحفر في محيطها فقط، نكون بذلك قد قمنا بعملية حفر ممنهجة، وحصلنا على وضع طيب لهذه الحالة، وكذلك نكون قد حصلنا على صورة كاملة لهذه اللقية قرب مكانها الأصلي. وقد تم العثور على مجموعة من هذا النوع من الجرار، في كل من تل «البيعة» بمحاذاة أسوار مدينة «الرقة» القديمة، وتل «حمام التركمان» على «البليخ»، وبعض هذه الجرار رممت في الموقع وعرضت، وكانت معروضة في المتحف الوطني في «الرقة» قبل نهبه.

ثالثاً: يحرص المنقبون دائماً، على ترك ساتر خفيف من التراب كحماية حول أجزاء المبنى الخاضع لعملية التنقيب، حتى لحظة وصول المنقب في عمله إلى الطبقة التي كان يتوضع فوقها هذا البناء. لكن في حالة تركه

نظيفاً ومكشوفاً هكذا، ثم استمررنا في الحفر عدة أيام للوصول إلى أساسات هذا الجدار، فمن الممكن أن نكون قد عرضنا هذا الأثر إلى الخطر، كأن يصيبه على سبيل المثال أحد عمال الحفرية الأثرية بضربة من معوله، أو أنّ العوامل الطقسية، من أمطار وثلوج تؤثر عليه وتخربه، ويتشوه منظره قبل أن نتمكن من الحصول على رؤية شاملة له.

هذه الحالة مؤذية للعمل، وبالتالي تجعلنا نفقد جزءاً كبيراً من المعلومات حول بنيته ومخططه، ونفقد أيضاً إمكانية تصويره، ورفعه هندسياً. أما في حالة كان هذا الجدار مغطى بطبقة من الجصّ، أو برسومات جدارية «فريسكات»، ففي هذه الحالة لابد وبالمطلق من أن نقوم بحمايته وحراسته حراسة مشددة، لسببين رئيسين، أولهما: كي لا تؤثر مياه الأمطار على أنواع الزخرفة وتؤذيها، وثانيهما حماية هذه الرسومات من عبث العابثين. الطبقة الترابية التي قلنا عنها أنها تحمي الجدار، لن ننزعها إلاّ في نهاية التنقيب، وفي اللحظة الأخيرة سنجعل سطح هذا الجدار مكشوفاً للقيام بأعمال التصوير والرفع الهندسي، وكافة أعمال التوثيق الأخرى. أما القطعة الأثرية، فإذا كانت ذات قيمة أثرية ومتحفية وفنية، فإننا حتماً سنقوم بنقلها إلى المعمل الفني لترميمها وعرضها في المتحف. إنّ وجود الطبقة الترابية حول أي أداة أثرية ضرورية جداً، ولا يمكن الاستغناء عنها إطلاقاً حتى نهاية العمل التنقيبي.

إذاً، وكما أسلفنا سابقاً، إنّ عملية الحماية تتألف من طبقة خفيفة من التراب أو الرمل، لأنّ أعمال التنقيب تجري أحياناً في بادية «الشام»، وفي دول الخليج، وفيما بعد تكون طبقة الحماية هذه سهلة النزع.

وهناك مجموعة من اللقى الأثرية التي تحتاج إلى معاملة خاصة لحظة استخراجها من الحفرية، مثال على ذلك: في عام /١٩٨٩/ م كنا نقوم بالتنقيب الأثري في تل «حلاوة» على الضفة اليمنى لبحيرة سد «الفرات» غرب مدينة «الرقة»، وحدث أنّنا عثرنا على لوحة طينية غير مشوية عليها رسم يمثل قرص الشمس، في هذه الحالة قمنا بالرجوع إلى أحد الخبراء واستأنسنا برأيه قبل شروعنا باستخراجها، ثم إننا قمنا باستخراجها بترابها الذي يلفها كاملة، ووضعناها داخل كيس بلاستيكي أبيض ورفعت في غرفة الترميم. هذه العملية ساعدت كثيراً على أننا جنّبنا خطر الرطوبة القاتل، والذي كان من الممكن تحويل هذه اللوحة إلى كومة من التراب. يستعمل المختصون في أعمال الحفر الأثري الدقيق أدوات دقيقة جداً مثل: «السكاكين»، و«المشارط»، و«الفراشي»، وأدوات دقيقة يستعملها طبيب الأسنان للتنظيف، هذه المواد تستعمل في حالة وجدنا أنفسنا أمام مواد هشة جداً، كالأخشاب، والعظام، والجلود، والزجاج الرقيق، والفخار الذي يصل في حالة صعبة للغاية، وفي مثل هذه الحالة الأخيرة يتم التعامل معها قبل استخراجها من الحفرية، لأنه حالياً بالإمكان التعامل مع اللقى التي تكون في حالة سيئة قبل استخراجها، وأحياناً يتم العثور على لقى يكون قد مضى على وجودها في تربة ملحية قروناً كثيرة، وبعد استخراجها وبسبب التغير الحاصل للشروط الكيميائية التي تحيط باللقية، فقد أخذت الأملاح المحيطة بها والتي بداخلها بالخروج إلى السطح، فتتلفها وتجعل منها قطعاً صغيرة وخاصة في قطع البرونز.

المراجع:

1. «رودريغو مارتين غالان»، «مناهج البحث الأثري ومشاكله»، ت: «خالد غنيم»، «بيسان للنشر والتوزيع والإعلام»، «بيروت»، لبنان /1998/م.

2. تقارير البعثات الأجنبية والوطنية العاملة في منطقة «الرقة» من عام /1980/ ولغاية عام /2007/م. متحف «الرقة» الوطني

خطاب الكراهية (١)

إبراهيم الحمد

تمهيد

بين المفهوم والمقصد تكمن أغلب المشاكل العائلية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية ...، فكثيراً ما نرى أن المفهوم بعيد عن المقصد في فهم المتلقي لرسائلنا (مضمون حديثنا) لسبب أن اللغة بالإضافة إلى الأسلوب والزمكان، يشكلون قواعدنا المعرفية ويؤثرون سلباً وإيجاباً على المُتلقي ـ علينا.

بما معناه: إنّ طريقة وأسلوب خطابنا تؤثر سلباً وإيجاباً على نفسية المتلقي- علينا وتحرك فينا المشاعر وتعكسها ارتاداً –علينا على المتلقي- وتزيد من وتيرتها مع مرور الوقت لتخرج في سلوك كل منا بطريقة ايجابية أو سلبية بفعل الرسالة (محتوى الحديث) التي فهمها أو قصدها كل منا (المتحدث والمتلقي) وفق لغتهِ الخاضعة لفلترة الاعتقاد والديني واللغوي والاثني واللوني والجنسي والقومي و...، وبذلك يفسر كل منا الرسالة من كل كلمة أو سلوك إرادي أو لا إرادي يخرج عن آخرنا بطريقته الخاصة المبنية على ما سبق (فلتره الاعتقادي والديني واللغوي و...) ويتصرف أو يقوم بردة فعل يراها تناسب مضمون رسالة سابقة (المتحدث) بحسب اعتقاده وتتشكل خارطته الذهنية عنا. لذا علينا أن ننتبه جيداً إلى كل تلك الأبعاد في خطابنا العام والخاص خصوصاً إذ كنا نتبوّأ مكانة رفيعة (سلطة - قيادة) ونحرص على الابتعاد عن الكلمات التي من شأنها أن تشعر أو تثير أو تحرض عن الكراهية قدر الإمكان، محاولين أن يكون خطاباً -جامعاً ومانعاً- لعدم إثارة النعرات الشوفينية والقوموية والحزبوية و...؛ في الأوساط الغنية بالتنوعات والاختلافات الثقافية والعرقية والدينية والاثنية واللغوية ... حتى نجنبها المشاحنات والمشادات والاقتتالات ... ونتمكن من خلق حياة أكثر ألفة وترابط بفضله (الخطاب المحبب).

وباعتبارنا نعيش في شمال شرقنا السوري؛ الغني بما سبق من تنوعات واختلافات، ويمر بمرحلة تاريخية عصيبة، ويشهد أحداث دراماتيكية متسارعة؛ منذ بدأ النزاع السوري سنة ٢٠١٢ والى الآن، يتحتم علينا أن نجد أسلوب خطابة يراعي غِنانا الفسيفسائي ذاك، ويفيد في ترابطنا وتماسُكنا الاجتماعي والسياسي، ويفوت الفرصة على من يحاول أن يفجر قنبلة الصراعات الدموية الموقوتة فيه؛ بفضله (أسلوب خطابة يبعث عن الكراهية).

لذا جاء هذا البحث في سياقٍ توعوي ليشير إلى خطورة الدور الذي من الممكن أن يلعبه أسلوب الخطابة في شمال شرق سورياً؛ خاصة في هذه المرحلة، وليشير إلى الأبعاد اللغوية والماورائية لأسلوب الخطابة؛ لأن أغلب المشاكل تكمن جذرها في اللغط بين المفهوم والمقصد الباعث عن الكراهية سواءً بقصد أو بغيره؛ مما يعكر صفوة حياتنا العامة والخاصة، وتقوض من مساعينا في حلحلة عقدنا الذهنية، وتحقيق رفاهنا الاجتماعي والسياسي و...، ويعارض أُسس العيش المشترك؛ بنظرة تفحصية تستهدف الحد من العنف ونبذ الكراهية والاقتتال بين مكونات شمال شرق سورياً.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في البعد الذي يوصل إليه خطاب الكراهية في علاقة التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي عامة، وتسببه في إثارة النعرات الشوفينية ونشوب اقتتال قوموي وطائفي ومذهبي وأثني وعرقي...؛ والذي يتعارض وبالضرورة مع مبادئ الإنسانية الجامعة والمانعة للتمييز العنصري على أسس تلك التصنيفات، والتي جاءت تباعاً مع تطور سياق الحياة الاجتماعية والسياسية، والتي تحوّل دون تحولها لتصنيفات مفرقة، حيث يلعب خطاب الكراهية دوراً رئيسياً فيها (التفرقة).ونحن نعيش في بقعة جغرافية غنية بتلك التنوعات والتي من الممكن أن تتحول إلى منطقة صراعات دموية فيما لو أن أحدنا -سواءً بوعي أو دونه- استخدم أسلوب خطابة يحث عن الكراهية.

لذا؛ جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مكامن خطاب الكراهية وأضراره على الحياة الاجتماعية والسياسية عامة، وفي شمال شرقنا السوري خاصة. وليشير أيضاً إلى استخدام السلطات له في سبيل تحقيق مكاسبهم السلطوية وإخضاع إرادة المجتمع الحرة لغايات سلطانها واستغلال مواردهم والتمتع بسلطان المادة على حساب قوت عيشهم وعرق جبينهم

عبر زرع الفتنة والتفرقة، وخلق العداوات بين جموعهم من خلاله، والى ما يسببه من خلافات داخل صفوفهم نفسها.

حيث أنّ خطاب الكراهية هذا تخفى خلف أقنعة بعض المفاهيم المتداولة بيننا ومنها حرية التعبير عن الرأي، والحرية الفردية، ليقودنا إلى الانصهار في غايتهِ عبر برمجة لا واعية لعقلنا الباطن، وتشكيل خارطتنا الذهنية على ملاستنا بعضنا بعضاً تحت مسمى الانفتاح والتحرر، وحرية الفكر، والوقوع في شرك نواياه الباعثة عن الفتن والاستعلاء والتكبر والغرور والنزاع.

وأيضاً جاء ليناقش بعض الأطروحات التي من الممكن أن تفيد في الحيلولة دون الوقوع في شركه واجتنابه، وكشف النقاب عن أقنعته الكثيرة، ومواطنه اللاشعورية في عقلنا الباطن، والذي تبرمج مسبقاً عبر استخدامنا لكلمات ربما لم نلقي لها بالاً تحولت إلى - سيرورات نفسية لا شعورية- داخل عقلنا الباطن (مركز الانفعالات والدوافع والشعور والأحاسيس) لتخرج بشكل تلقائي في سلوكياتنا اللاإرادية، وفي لغتنا (الداخلية والخارجية) لاحقاً بطريقة لا واعية بعد أن تحولت إلى برمجة عصبية- تكييف عصبي لاإرادي.

أهداف البحث:

يهدف إلى إصلاح حال البين في المجتمع وعلى المستوى الفردي أيضاً- داخل الأسرة وخارجها.

تسليط الضوء على أبعاد الخطاب وتأثيراته السلبية على الحياة الاجتماعية والسياسية عامة وشمال شرق سوريا خاصة.

الإشارة إلى مشاكل اللغة التي ينبع منها خطاب الكراهية وتأثيراتها على السلوكيات العامة والخاصة خصوصاً شمال شرق سوريا.

طرح بعض الطرق والمفاهيم الجدية للوقاية منه وتحجيمه في شمال شرق سوريا.

تسليط الضوء على استخداماته السلطوية

"إنّ طريقة وأسلوب خطابنا تؤثر سلباً وإيجاباً على نفسية المتلقي- علينا وتحرك فينا المشاعر وتعكسها ارتاداً -علينا على المتلقي- وتزيد من وتيرتها مع مرور الوقت لتخرج في سلوك كل منا بطريقة ايجابية أو سلبية بفعل الرسالة (محتوى الحديث) التي فهمها أو قصدها كل منا (المتحدث والمتلقي) وفق لغتهِ الخاضعة لفلترة الاعتقاد والديني واللغوي والاثني واللوني والجنسي والقومي."

عامة.

نشر الوعي الخطابي على المستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

تساؤلات البحث:

ما هو تعريف خطاب الكراهية؟

ما هي أنواع الخطابات؟

ما هي أهداف هذا الخطاب؟

ماهي الأبعاد الفكرية و النفسية والاجتماعية لهذا الخطاب؟

ماهي أدوات هذا الخطاب؟

ما تأثير هذا الخطاب على التنوع الثقافي والديني في شمال شرق سوريا؟

ما تأثير هذا الخطاب على التعايش المشترك في شمال وشرق سوريا؟

ماهي طرق الوقاية وآليات تحجيم خطاب

الكراهية خاصة في شمال شرق سوريا؟

منهجية البحث:

يدرس هذا البحث مشكلة خطاب الكراهية بالأسلوب الاستقرائي والوصفي باعتبارهما الأفضل من وجهة نظرنا في كتابة هكذا بحث؛ لأننا سنتعامل مع وقائع زمكانية تتطلب الاستقراء للوصول إلى النتيجة. كما سيكون المنهج التاريخي حاضرا في بحثنا المتواضع .

مصطلحات البحث:

الزمكانية: هي مختصر الزمان والمكان، واستخدم هذا المصطلح في هذا البحث, للدلالة على ضرورة ربط الأحداث المكانية بالزمان الذي حدثت به، لأنّه لا يمكن أن ندرس ظاهرة ما في مكان محدد دون التطرق للبعد الزمني.

الدرماتيكي: هي مجريات الأحداث وتصاعد وتيرتها حيث تأخذ هذه الأحداث عبر فترة زمنية معينة أشكالا دراماتيكية متمثلة بالمأساة و الملهاة والتراجيدية عبر مسيرتها الاجتماعية. وهذه الأحداث نجدها ماثلة في واقعنا الحالي, المضحك المبكي.

الديالكتيك: هو اجتماع الضدين وحوارهما الذي غالبا ما يتمخض عن هذا الحوار فكرة متفق عليها، بمعنى: الفكرة ونقيضها وما ينتج عنهما, وهذه الفكرة المتولدة من حوار الضدين غالبا ما ينتج فكرة ثالثة متوافق عليها, لذلك الحوار ضروريا للمختلفين.

السياسواقتصادية: هو اختصار السياسة والاقتصاد, واندماجهما يجعلهما يعملان لحساب بعضهما بعض، محددان شكل السلطة التي يهيمنان عليها.

هيكلية البحث:

ينقسم هذا البحث الى ثلاثة مباحث يسبقهم مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وتساؤلاته ومنهجيته وحدوده ومصطلحات،

حيث جاء في المبحث الاول:

وجاء في المبحث الثاني:

- **المطلب الأول:** تعريف خطاب الكراهية.
- **المطلب الثاني:** أنواع الخطابات:

الفرع الأول: الهدف من خطاب الكراهية.

الفرع الثاني: استخدام السلطة لخطاب الكراهية.

الفرع الثالث: الحركات الأيديولوجية:

تعريف الأيديولوجية

الأيديولوجية القومية

الأيديولوجية الجهادي

- **المطلب الثالث:** خطاب الكراهية والقانون.
- **المطلب الرابع:** أدوات خطاب الكراهية:

١- المرئي

٢- المقروء

٣- المسموع

٤- السوشيال ميديا

٥- المنابر

- **المطلب الخامس:** أبعاد خطاب الكراهية:
- **الفرع الأول:** البعد الفكري لخطاب الكراهية
- **الفرع الثاني:** البعد النفسي لخطاب الكراهية
- **الفرع الثالث:** البعد الديني لخطاب الكراهية
- **الفرع الرابع:** البعد الاجتماعي لخطاب الكراهية:

أولاً: على مستوى الفرد

ثانياً: على مستوى الأسرة

ثالثاً: على مستوى العلاقات العامة

وجاء في المبحث الثاني:

- المطلب الأول: خطاب الكراهية في شمال وشرق سوريا:

الفرع الأول: تأثير خطاب الكراهية على التنوع الثقافي والديني

الفرع الثاني: تأثير خطاب الكراهية على التعايش المشترك في شمال وشرق سوريا

وجاء في المبحث الثالث:

- المطلب الأول: طرق الوقاية وآليات تحجيم خطاب الكراهية:

الفرع الأول: الفرد

الفرع الثاني: الأسرة

الفرع الثالث: المؤسسة التعليمية

الفرع الرابع: آليات تحجيمه (لغوياً ومنطقياً وأخلاقياً)

- المطلب الثاني: الافتراضات القبلية.

- المطلب الثالث: الاتحاد والانفصال /المواقع الثلاث

ثم خرجنا بالتوصيات ولخصنا في الخاتمة:

المقدمة:

هل عرف الإنسان الأول الكراهية؟

وهل الكراهية سمة مكتسبة لدى البشر؟ أم أنه مفطور عليها؟

إن الجواب على هذين السؤالين من وجهة نظر توماس هوبز عالم الرياضيات الإنكليزي والذي يعد أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر: هو أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان وهذه نظرية خطيرة أقام عليها فلسفته.

إذ بحسب هوبز: الإنسان مفطور على الكراهية، والإنسان الأول كان كروهاً حسوداً ولكنه بحاجة إلى الآخرين لذلك يكظم غيظه وكرهه للغير، وما إن يقوى نابه حتى يأكل كل من حوله.

> **"تكمن أهمية هذا البحث في البعد الذي يوصل إليه خطاب الكراهية في علاقة التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي عامة، وتسببه في إثارة النعرات الشوفينية ونشوب اقتتال قوموي وطائفي ومذهبي وأثني وعرقي...؛ والذي يتعارض وبالضرورة مع مبادئ الإنسانية الجامعة والمانعة للتمييز العنصري على أسس تلك التصنيفات، والتي جاءت تباعاً مع تطور سياق الحياة الاجتماعية والسياسية، والتي تحول دون تحولها لتصنيفات مفرقة"**

ثم جاء فريدريك نيتشه الفيلسوف الألماني, صاحب نظرية الإنسان الخارق (السوبرمان) الذي آمن بالقوة . وجاء خطابه الفلسفي قاسياً موجعاً كالسياط على ظهر الضعفاء, وعدمياً خطيراً. يقول : ((إذا ذهبت إلى امرأة فلا تنس أن تأخذ سوطك معك))[1]. فقد هاجم نيتشه المرأة. في كتابه هكذا تكلم زردشت والذي وضع فيه جميع أفكاره العدمية على لسان زارا الرمز الاعتباري في الكتاب. حيث حاور سيدة عجوز حول المرأة . ومن أقواله في ذاك الكتاب: ((عندما يكون للمرأة ميل إلى العلم فغالباً ما يكون ذلك علامة على اختلال جنسها))[2]. وقال الكثير عن المرأة في فصل السيدة العجوز من هذا الكتاب .(هكذا تكلم زردشت).

والمشكلة تكمن في الانتشار الواسع لفلسفة نيتشه. واعتناق الكثيرين لهذه الفلسفة ومن نتائجها نشوء الحزب النازي في ألمانيا (حزب

العمال القومي الاشتراكي الألماني) بين عامي ١٩٢٠و١٩٤٥.

والذي جاهر بعدائه للسامية واضعاً سلماً للأعراق البشرية أدناها اليهود. فكان خطاب الحزب قمة في التمييز العرقي وقد أشعل فتيل حرب عالمية راح ملايين البشر ضحايا لها.

ولكن نظرية نيتشه لم تكن قائمة على الفطرة بتاتاً، وإنما هو على عكس هوبز يؤمن بنظرية ماهية الوجود فهو فيلسوف وجودي، وكل المشاعر والسلوكيات مكتسبة لديه, لأن الذات الإنسانية بحسب الوجودية مشروع حياة، إما أن يطور الإنسان من ذاته ويصبح عاقلاً أو يبقى بمرحلة البهيمة .

أما الأديان فهي تدعو إلى المحبة بجوهرها ولكن هذا الجوهر تقولب في طوائف ومذاهب ليتشظى إلى خطابات تدعو إلى الكراهية أكثر من المحبة .

لقد سعى الإنسان منذ وجوده الأول للبحث عن رفاهيته المعيشية، وهذا ما جعله يستعين بأبناء جنسه لكي يكمل ما ينقصه بهم، وهنا يرى ابن خلدون في مقدمته ((أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه))(٣) لأنه بحاجة إلى الآخرين لتلبية حاجاته التي يعجز عن تلبيتها بمفرده.

حتى أن ابن خلدون صاحب النظرية الاجتماعية، جعل الضرورة هي الدافع للاجتماع, فلسان حاله يقول: لو كان الإنسان يستطيع تلبية حاجاته بمفرده لما اجتمع بأحد ,وبقي في عزلته، وكان يجنح إلى مبدأ الضرورة أكثر من مبدأ الاختيار.

اجتمع الإنسان بالإنسان وشكلوا ال (clan) في مرحلة الطفولة البشرية . وسمة هذا المجتمع الطبيعي أنه يساوي بين أفراده ويقسم العمل بينهم, ولا يعرف الفرد في هذا المجتمع الملكية الفردية فالملكية مشاع لجميع مجتمع ال (clan) .كان الرجال يصيدون ويلتقطون الثمار والنساء تربي الأطفال وتزرع, وتقوم بتدبير السكن, ولأنها كانت هي التي تلد النوع فهي مقدسة كونها واهبة للحياة . وبناء عليه كان النظام الاجتماعي أمومي يسوده السلام والاتفاق حتى ولو كان بالضرورة الخلدونية . ففي هذه المرحلة لم يزهق الإنسان روح أخيه الإنسان.

والغريب في هذه المرحلة المبكرة لمسيرة الإنسان الذي رغم الندرة لم يستخدم العنف والكراهية ضد الآخرين. فهو مازال جائعاً يعتمد على صيده والتقاط الثمار, وإن أخفق بجمع مأكله بات ليلته جائعاً، ومع هذا فهو مسالم لم يقتل أو يشن الحروب لتوفير أساسيات عيشه، هذا يؤكد بأن الإنسان مسالم بفطرته، حتى لو هدده الجوع ؛فأنه لا يستعمل العنف لكي يحصل على أساسيات الآخرين .

فالدوافع الفطرية الأساسية الأربعة المتوافق عليها في علم النفس وهي: دافع الأمومة، ودافع الجوع، ودافع العطش، ودافع الجنس. لم يشهر الإنسان في وجه الآخرين سيفه للحصول عليها عنوة من الأخرين.

إذن من أين انبجس الكره؟؟!

بناءً على ما سبق ربما انبجس الكره والعنف من الكماليات وليس من الأساسيات، انبجس من الدوافع المكتسبة وليس من الدوافع الفطرية، وأولها دافع التملك.

فدافع التملك والادخار هو أول الدوافع المنبثقة في المرحلة النهائية لمجتمع ال (clan) . بل لنقل هو الدافع الذي قضى على هذه المرحلة الوديعة من مراحل صخب الإنسان على الأرض، فتضخم الأنا لدى الفرد جعله يحاول الاستقلال عن الغير الذين يراهم أدنى منه مرتبة وبنفس الوقت يستأثر بما يحلو له ويتملكه دون الآخرين.

فدافع التملك والادخار هو رديف الاقتصاد الذي هو الأب الروحي للدين والأب البيولوجي للسياسة ومبتكر الحرب المنظمة.

فعندما تملك الفرد ما يطمح إليه ابتكر الخرافة الدينية للدفاع عن مكتسباته، واحتمى بالآلهة التي تبرق وترعد وتفيض وتخصب وتجدب وتشبق،

سخر بمساعدة الكهنوت, الآلهة لصالحه وراح يدخر كل ما تصل إليه يده من كماليات حتى آمن, بسبب الوفرة لديه, بأنه الأسمى والأرفع من سواه فاخترع السياسة ليسوس بها المجتمع بمساعدة الكهنة لما يخدم مصالحه حتى خاف انقلاب المجتمع على جشعه, وحرصاً منه على دوام وقاره وهيمنته الاقتصادية, جمع حوله من يحميه مؤسساً بذلك جيشاً جعله أكثر قوة وتحصيناً.

أمّا المرأة فمنذ أن استقل بها مع باقي الكماليات أصبحت سلعة بسبب الوفرة.

وهنا بدأ العنف والكره والحرب بسبب جشع الإنسان الذي لا حدود له, فالحيوانات تأكل ما يشبعها ثم تلعب مع باقي الطرائد, ولكن الإنسان يأكل ما بين يديه ويدخر الفائض ويحلم بالزيادة في المستقبل ويأسف على ما فاته في الماضي. ودافع هذا الجشع هو: التملك والادخار ليتفوق على غيره من أبناء جنسه وتكون له الريادة, لتكون له السلطة؛ لأن الذي يحصل على الاقتصاد والسياسة والقوة يحصل على السلطة.

والسؤال هنا من أين ينبع دافع السلطة والتسلط؟

((هو دافع هوسه الاكتمال والقوة, وهو اضطراب البارانويا وهو حب للسلطة ينتج عن رغبة دفينة بالتعويض عن الفشل أو النقص ويسمى في التحليل النفسي بميكانيزم التعويض عن الفشل))(٤).

والسؤال: ما الغاية من الاكتمال والقوة ، وما المراد من ورائها؟

وجد الإنسان نفسه ضعيفاً مقارنة بقوة الطبيعة أو قوة الآلهة, فراح يبحث عن القوة والسلطة والتسلط متشبهاً بالطبيعة, بالآلهة , فالإنسان المريض بحب السلطة والتسلط, تسيّره عقد نقصه الدفينة فهو لا شعورياً يحاول تعويض نقصه الناتج عن ضعفه, أما شعورياً فهو متشبه بالإله يثيب من يشاء ويعاقب من يشاء, وأخطاره على المجتمع كارثية, لأنه لا يرى إلا من زاوية واحدة وهي التي يرى منها فقط, فيقود المجتمع إلى هلاكه, مشرعاً مبادئ وقوانين ونظريات يعتبرها حقيقة مطلقة يجب الإيمان بها.

ودائماً هناك مريدون للمتسلط يروجون أفكاره ويمدحون خصاله حتى وإن كانوا في قرارة أنفسهم يسخرون منه, لكنهم ينجحون في زرع بذرة هذا المبدأ وذاك في رحم المجتمع, فتعتنقه الأجيال على أنه تابو حقيقة لا تقبل النقاش وما دروا أنّ هذه المبادئ صادرة من نفس مريضة.

فالمبدأ الحق لا يحتاج إلى سيف للدفاع عن مصداقيته, لأن العقل أنتجه والمنطق وسيلة دفاعه ومتى ما استخدم العنف للدفاع عن مبدأ ما فأنا على ثقة بأن هذا المبدأ ليس إلا دجل أو كذبة زرعت نواته في ظلمة التاريخ فنمت بين السطور وأثمرت على رفوف المكتبات واستهلكها عقل ضيق الأفق.

المبدأ الحق غايته الخير والخير لا يحتاج لدم يسفك لأجل دوامه, على عكس المبدأ الذي يعجز المنطق عن الدفاع بالحجج والبراهين عن مصداقيته, فيعمل السيف في ألسنة المشككين قاطعاً عليها فضح حقيقته الفارغة.

وخطاب الكراهية الذي نحن في صدد البحث عن أسبابه ربما وصلنا إلى المنبع الذي يتدفق منه سيل الكراهية ألا وهو السلطة, السلطة بكافة أنواعها وأشكالها, انطلاقاً من الفرد حتى المنظومة السياسية والدينية والثقافية مروراً بالأسرة والعائلة والحارة والحي والمجتمع المكاني ككل.

والبعد الزماني الذي هو الماضي والحاضر والمستقبل وفي طياته الغامض والواضح والمجهول. وهو الشاهد الوحيد على الأحداث الإنسانية وإن كان صامتاً لا يتكلم إلا أن أحداثه تكشف اللثام عن وجوه بعضها البعض لمن طلب المعرفة.

إذن: فالكره مكتسب , وهو أسلوب دفاع وهجوم نبتكره ونورثه للأجيال القادمة وأثناء

”وجد الإنسان نفسه ضعيفاً مقارنة بقوة الطبيعة أو قوة الآلهة، فراح يبحث عن القوة والسلطة والتسلط متشبهاً بالطبيعة، بالآلهة ، فالإنسان المريض بحب السلطة والتسلط، تسيره عقد نقصه الدفينة فهو لا شعورياً يحاول تعويض نقصه الناتج عن ضعفه، أما شعورياً فهو متشبه بالإله الذي يثيب من يشاء ويعاقب من يشاء، وأخطاره على المجتمع كارثية“

سيرورته يتضخم ككرة الثلج حتى يعجز حامله عن كتمه فينفجر.

وهو مرض اجتماعي غايته مبيّتة في عقل مبتكره, لغاية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية. ودائماً هناك ضحية وبالمقابل هناك مستفيد.

فمن هو المبتكر ومن هو المستفيد ؟وليس بالضرورة أن يكون المبتكر هو المستفيد. فلربما المبتكر قد مات منذ قرون والمستفيد لم يولد بعد.

ثم انتشر البشر في كافة أرجاء الأرض بعد أن ضاقت بهم الأماكن الأولى التي شهدت ولادة الإنسان، وبحسب مونتسكيو في كتابه (روح الشرائع الجزء الأول) والذي يرى فيه أن اختلاف ألوان البشرة واللغة والعادات والتقاليد والثقافات يعود إلى طبيعة الأرض أي إلى الجغرافية التي لها الدور الأكبر في الاختلاف. فالماء والتراب والهواء هو الذي يعطي الميّزة الخاصة لكل مجتمع وذهب أبعد من ذلك في نظرية فصل السلطات إذ لديه ((إنّ الطبيعة هي التي تحدد نوع الدولة، أو أنواع العلاقات بين الأفراد والتي تحدّد بالتالي شكل الدولة))(٥) فالمناخ برأيه هو الذي يتسبب في اختلاف العادات والتقاليد والنظم الاقتصادية والدينية، بل ومفهوم الحرية أيضاً.

أمّا ابن خلدون ومن قبله أخوان الصفا: فقد قسّم العالم إلى سبعة أقاليم، ثلاثة أقاليم معتدلة وشعبها أكثر اعتدالاً وأحسن خلقاً وصحةً لأنّهم يعيشون الفصول الأربعة من السنة، أما الإقليمين الشماليين فهما باردين والإقليمين الجنوبيين شديدي الحرارة.

أثرت هذه الأقاليم على سكانها فكانوا متأخّرين عن الحضارة التي سبقهم إليها سكان الأقاليم الثالث والرابع والخامس، والذي بحسب ابن خلدون هي مناطق حوض المتوسط على الضفتين وإيران والهند وما جاورهما وقد حذا حذوه هيغل في كتابه الواقع في جزأين: (فلسفة التاريخ) ويرى صاحب نظرية الديالكتيك بأنّ الطبيعة هي التي فرضت على الإنسان أسلوب حياة معين ودين معين وقسم العالم إلى ثلاثة أقسام: الأرض المرتفعة، السهول والوديان، المناطق الساحلية، مستبعداً المناطق الحارة والباردة والعالم الجديد أمريكا من مسرح صناعة التاريخ، والأقسام الثلاثة هي أوربا وآسيا والساحل الشمالي لأفريقيا.

وكان خطاب ابن خلدون وهيغل لا يخلو من التمييز العنصري، فابن خلدون هاجم السود والبيض واتهمهم بالبلد والوهن كما هاجم العرب والترك والأمازيغ معتبرهم رعاع خطيرون على الحضارة لما يمتازون به من جلد وقسوة وصبر وبأس قد ورثوه من طبيعتهم البدوية، فالعرب أخذوا صبر الجمال التي يرعونها، والترك أخذوا قوة العجول التي يربونها في الجبال، والأمازيغ الذي يسميهم البربر أخذوا شقاء الماعز الذي يرعونه في الجبال.

وهذه الأقوام الثلاثة البدوية بحسب ابن خلدون ما إن يحتلوا منطقة ما, حتى يسرع

إليها الخراب.

فابن خلدون وهيغل استخدمَا خطاباً شمولياً بدراستهم الشعوب وكان جارحاً، وذا نظرة غير موضوعية، فالتعميم قد ينطبق على النظريات العلمية، لكن قطعاً لا ينطبق على المجتمعات البشرية التي يمتاز كل فرد عن غيره ولكل فرد بصمته وعالمه الخاص فلا يمكن دمج الجميع بقانون اجتماعي شامل.

وبعد تزايد عدد البشر وانتهاء مرحلة الخرافة الدينية، طفا إلى سطح المجتمعات البشرية المرحلة الأسطورية، حيث تروي الحكايات الخارقة عن الآلهة وأنصاف الآلهة.

وقد استطاع الكهنة في هذه المرحلة السيطرة على الاقتصاد والسياسة، فهم الذين يروون الحكايات الخارقة وينشرونها في المجتمع، حتى استطاعوا الوصول إلى السلطة المطلقة المتمثلة بابن الإله (نصف إله) وهو الملك الذي ينصبونهم. والذي يدعون بأن والده جامع امرأة بشرية في معبد العاهرات المقدسات التي ينذرن أنفسهن لنزوات الإله الجنسية, والكهنة هم أصحاب هذه الفكرة، فيختارون الابن نصف الإله ويجعلونه حاكماً مطلقاً يمثل الإله على الأرض كونه ابنه.

وهنا استطاع الكهنة أن يستبعدوا المرأة عن السلطة، وأصبح النظام الاجتماعي نظاماً أبوياً فالطفل الملك استقى الألوهية من والده الإله وليس من والدته العاهرة المقدسة.

وبدأ زمن الإمبراطوريات الذي امتد حتى الثورة الفرنسية عام ١٩٨٩ حيث قضت على الإمبراطوريات القائمة على الميثيولوجيا والقائمة على الحكم المطلق للملك أو الإمبراطور بوصفه ابن الإله أو بمرحلة دينية متقدمة أصبح يمثل الرب.

وهنا بدأت مرحلة الدول الوطنية أو القومية. وبهذه المرحلة تضخم التمييز العنصري، العرقي والديني والطائفي والثقافي والمناطقي والقبلي والحضاري. وانتشرت الحروب وأصبحت أكثر خطورة من المراحل السابقة فقد تطور العلم كثيراً في هذه المرحلة وعلى الصعيد العسكري اختُرعت الأسلحة النارية الحديثة وآلية الحرب المرعبة.

فخاض العالم حروباً ومجازر كثيرة بدأت بأوربا، ولم تنتهِ حتى الآن، فجشع الإنسان يكبر بكبر اقتصاده الذي يمنحه القوة والسلطة السياسية والعسكرية.

لذلك وصلنا لمرحلة اقتصادية تحاول جعل العالم برمته قرية كونية صغيرة ، فالعولمة جعلت العالم يتطبع بمبادئها رغماً عنه، فإذا كانت الطبيعة سابقاً هي التي تؤثر على البشر، فإن البشر اليوم يتأثرون بصراع الأيديولوجيات والعنف والحروب والاقتصاد الشمولي أكثر من الطبيعة التي شوهها الإنسان وغزاها واليوم يتطلع إلى غزو الفضاء.

والسؤال هنا: هل العنف والكره ضرورياً لتطور الإنسان؟

فهناك اختلاف كبير بين الالتقاط والقنص وبين التهجير والقصف.

المبحث الأول:

المطلب الأول: تعريفه:

من العصي على المرء إيجاد تعريف جامع مانع لخطاب الكراهية، هذا نظراً للبعد اللغوي الذي عليه يبنى التعريف (المضمون اللفظي/ الوصفي والدلالي للكلمة، إضافة الى النبرة ومستوى الصوت والزمكان ولغة الجسد) واختلافها بين العالم وتداخلها مع الثقافة والدين ومستوى الوعي الفردي والجمعي والبنية العقلية والعقائدية لكل مجتمع ... ولكن يمكننا أن نتفق من حيث المبدأ على اعتبار -أن كل ما يحرض على الفتنة والاقتتال، وكل ما يتناول الاختلافات والفروقات اللونية والعرقية الأثنية والجنسية والدينية والاعتقادية والمذهبية والطائفية واللغوية والثقافية، أو الإعاقة أو المرض أو الصفة أو الوظيفة أو المستوى أو الميل الجنسي

أو الانتماء أو الجنس أو المادة ... بسخرية، أو يبني خطابه على أساس تلك الفروقات والاختلافات على مبدأ التفضيل أو الاستعلاء أو التحقير أو التقزيم أو التمييز أو التبرير أو الاهانة... بحيث يتسبب أو يساهم في إنتاج سلوك (أفعال الكلام) لا يفيد أُسس العيش المشترك ويثير النعرات - هو خطاب الكراهية. حيث أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً حتى الآن، وإليكم بعض التعاريف أدناه:

خطاب الكراهية:

هو «كل ما يشتمل إساءة أو إهانة أو تحقيراً لشخص أو جماعة من منطلق انتمائه أو انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية أو بسبب اللون أو اللغة أو الجنس أو الجنسية أو الطبقة الاجتماعية أو الانتماء الإقليمي أو الجغرافي أو المهنة أو المظهر أو الإعاقة هو خطاب كراهية . وكلّ ما يشتمل تحريضاً أو قولبة لجماعة في إطار يثير التهكم والسخرية أو تقليلاً من قدر جماعة واتهاماً لها بالنقص والدونية، وكذلك كلّ تبرير للعنف ضد جماعة ما وكل تعبير عن التمييز والتفوق على الآخرين لأسبابٍ عرقية أو ما شابهها، وكل ما يشتمل معاداة للمهاجرين أو الأقليات أو تحريضاً على منعهم من الإقامة في مدن أو أقاليم بعينها وكل ما يشتمل اقتباسات وإحالات وإشارات فيها ازدراء أو تقبيح لجماعة عرقيّة أو جغرافيّة أو دينية، وكل تزييف أو تزوير أو تحريف للحقائق وكل استعارة أو تعبير مهين، وكل خطاب يفرق ولا يجمع، لا يصل بل يقطع هو خطاب كراهية".(٦)

وأيضاً يعرفها كوهين ألماغور(أستاذ الفلسفة السّياسيّة في جامعة أكسفورد):»

إنه خطاب يحرضه التحيز، العداء، والشر ويستهدف شخصاً أو مجموعةً من الأشخاص بسبب بعض الخصائص الفطرية الحقيقة أو المتصورة. وهو خطاب يعبر عن مواقف تمييزية أو مرفوضة أو معادية أو متحيزة تجاه تلك الخصائص وهو ناتج عن خوف منها في أغلب الأحيان، ومن هذه الخصائص «الجنس والعرق والدين والإثنية واللون والأصل القومي والإعاقة والميل الجنسي" ويضيف ألماغور: «إن خطاب الكراهية يهدف إلى إلحاق الأذى بالمجموعات المستهدفة وتجريدها من الإنسانية ومضايقتها وترهيبها وتهميشها والحطّ من كرامتها وإذلالها، واستغلالها لترسيخ فكرة عدم الاكتراث لخصائصها وإثارة الوحشية ضدها."(٧)

"خطاب الكراهية (بالانكليزية: Hate speech) مصطلح حقوقي فضفاض يمكن أن يعرف بكونه أي "عبارات تؤيد التحريض على الضرر (خاصة التمييز أو العدوانية أو العنف) حسب الهدف الذي تم استهدافه وسط مجموعة اجتماعية أو سكانية وتكون هذه المجموعات عادة من الضعفاء والأقليات ويندرج خطاب الكراهية في مركبات "حرية التعبير وحقوق الأفراد والجماعات والأقليات ومبادئ الكرامة والحرية والمساواة».(٨)

وتعرف الأمم المتّحدة، أنّ "خطاب الكراهية" هو أيّ نوع من التواصل الشفهيّ أو الخطيّ أو السلوكيّ، ينطوي على تهجّم أو يستخدم لغة سلبيّة أو تمييزيّة عند الإشارة إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص على أساس هويّتهم، أيّ على أساس دينهم أو عنصرهم أو جنسيّتهم أو عرقهم أو لونهم أو نسبهم أو جنسهم أو أيّ عامل أخر يحدّدهم. وغالبًا ما يكون متجذرًا في التعصّب والكراهية ويؤدّي إلى تفاقمهما، وفي بعض السياقات، قد يكون مهينًا ومسببًا للانقسامات.(٩)

المطلب الثاني: أنواع الخطابات:

هناك عدة أنواع لخطاب الكراهية منها:

الخطاب الديني: وهو الذي يحض على عدم تقبل الأخر ومهاجمته واتهامه بالباطل ومحاولته القضاء على الدين الصحيح.

الخطاب القومي: وهو التعصب المفرط للقومية ومحاولة صبغ المجتمع كله بصبغة قومية ذات لون واحد, مهمشا باقي القوميات متخذا منها موقفا معاديا ونظرة دونية.

الخطاب السياسي: وهو الخطاب الذي يميز بين شركاء الوطن بحسب الدين أو القومية أو الطائفة ناثرا بذور الفتن في المجتمع.

الخطاب المناطقي : يقوم على أسس جغرافية ,حيث يفضل شعب منطقة على منطقة أخرى, مما يؤثر هذا الخطاب على التواصل الاجتماعي بين هذه المناطق التي تأخذ علاقتهم الاجتماعية طابع الحساسية والعداوة.

الخطاب الجنسوي :وهو الذي يميز بحسب الجنس, ولكنه يدل في الثقافة الدارجة التمييز ضد المرأة على أنها دون الرجل تميزا بكل شيء.

وهناك الكثير من الخطابات التي لا يسعنا ذكر جميعها في هذا البحث.

الفرع الاول: الهدف من خطاب الكراهية:

يهدف خطاب الكراهية الى خلق البلبلة والفتن والتحريض و النزاعات والاقتتال والتفرقة بين الشعوب والأقوام والأعراق والأجناس والطوائف والأديان والمذاهب ... وبين كل التنوعات والاختلافات والفروقات الفردية أو الجمعية أو العقائدية أو الأثنية أو اللونية ...؛ وبين كل الاختلافات الاجتماعية والسياسية من خلال التفضيل أو التمييز أو التحقير أو التشهير أو...من شأن أحدهم على حساب الآخر ليثير مشاعر الكراهية والبغض والغضب كوقود لتحقيق غاية سلطانه (مستخدم خطاب الكراهية).

الفرع الثاني: استخدامات السلطة لخطاب الكراهية:

إن السلطة القائمة على مبدأ القوى والبطش, واللادستورية لن تكون حمامة سلام تحوم في فضاء المجتمع ناشرة السلام والوئام وفضيلة الخير والعدل ,لأنها تحكم بعقلية السيف لا بعقلية العلم. ومن الطبيعي أن تستخدم هذه المنظومة السياسية خطب الكراهية لغاية الفتن وبث روح الشقاق بين مكونات المجتمع وحتى مصطلح مكونات أنا شخصيا ضده , فبدل مكونات الشعب يجب أن نقول مكملات الشعب, ولكي لا يكون كل حزب أو فئة أو طائفة مكملة للأخرى يعمل الخطاب السياسي للسلطات أن يجعلها منغصة, لكي يضمن استمراريتها المرهونة بتشرذم المجتمع وانقسامه على ذاته.

> **”لم يخلو خطاب كلٍ من ابن خلدون وهيغل من التمييز العنصري، فابن خلدون هاجم السود والبيض واتهمهم بالبلد والوهن كما هاجم العرب والترك والأمازيغ معتبرهم رعاع خطيرون على الحضارة لما يمتازون به من جلد وقسوة وصبر وبأس قد ورثوه من طبيعتهم البدوية، فالعرب أخذوا صبر الجمال التي يرعونها، والترك أخذوا قوة العجول التي يربونها في الجبال“**

وهنا يتحمل المجتمع مسؤولية النهوض وتوعية المجتمع من الغاية المرادة من تناحره. والمجتمع الواعي هو الذي يحدد شكل الحكومة السياسية لأن بحسب ابن خلدون (تأثير المجتمع أقوى من تأثر الفرد) ولكي لا يؤثر المجتمع على بقاء السلطة لابد من مبدأ: فرق تسد.

فالسلطة لا توفر فرصة إلا وتستثمرها لصالحها ضد المجتمع مستعملة أجندتها من رجال دين وسياسيين ووجهاء وشيوخ عشائر

ورواة الرواية الشعبية ومثقفين وغيرهم. تبثهم بالمجتمع يعملون لصالحها ضد وحدة المجتمع الغافل عن السياسة, المنشغل بمشاكله المبتكرة وهي مشاكل بسيطة ضخمت وأدلجة بمعية السلطة, والسؤال هنا هل السلطة عدوة المجتمع؟ الجواب: أية سلطة تفرض نفسها بالقوة لتحكم شعب, تتخذ من الشعب عدوا لها ودافع هذه العداوة هو خشية السلطة من تآمر الشعب ضدها والإطاحة بعدم شرعيتها. فبقائها مرهون بالفتن التي تخترعها لإشغال المجتمع.

الفرع الثالث: الحركات الأيديولوجية:

الأيديولوجية: تلك العقائد والأفكار والقيم والعادات والتقاليد والأعراف التي يؤمن بها جماعة من الناس, فتشكل هويتها وثقافتها وتعتبرها الدرع الذي يحمي وجودها من الزوال أو الذوبان في الأيديولوجيات الموازية.

والأيديولوجية هي ليست الدين كما هو مشاع في زمننا هذا, على العكس تماما فالدين ليس أيديولوجية طالما بقي بعيدا عن معترك السياسة والاقتصاد وفرض نفسه حلا لكل مشاكل المجتمع. والدين عندما يصبح ايديولوجية يخرج عن وظيفته الروحانية ويغدو مجموعة أفكار وعادات وقيم ونظريات حياتية فيصبح أنطلوجية أكثر مما هو ميتافيزيقيا تهتم بالروحانيات والماورائيات. لهذا سوف نتطرق هنا إلى الأيديولوجية الدينية التي حاولت أن تفرض نفسها على المجتمع الشرقي والغربي وما أنتجته من خراب ودمار اثناء سعيها السلطوي.

أولاً: تعريف الايديولوجيا:

لابد لنا من تعريف الأيديولوجيا بشكل عام.

فتعني باليونانية: إيديا أو اللوغس وتعني علم الأفكار(١٠).

أما بالعربية: العقيدة الفكرية.

ولكن التعريف الأكثر تكاملاً يحدد الأيديولوجيا بأنها: النسق الكلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات العامة الكامنة في أنماط سلوكية معينة وهي تساعد على تفسير الأسس الأخلاقية للفعل الواقعي وتعمل على توجيهه. ولنسق المقدرة تبرير سلوك الشخص وإضفاء المشروعية على النظام القائم والدفاع عنه.

كما أن الأيديولوجيا أصبحت نسقاً استجابةً للتغييرات الراهنة والمتوقعة سواءً كانت على المستوى المحلي أو العالمي.

ويعد دي تراسي (١٧٥٤-١٨٣٦) الفرنسي أول من وضع هذا المصطلح في عصر التنوير الفرنسي في كتابه (عناصر الأيديولوجيا) وعنى بها ((علم الأفكار, وجعلها مقياس صحة وخطأ الأفكار التي يحملها الناس)). (١١)

وسوف نتطرق في هذا البحث إلى حركتين أيديولوجيتين:

الأولى هي الأيديولوجيا القومية:

والثانية هي الأيديولوجيا الجهادية

ثانياً: الأيديولوجيا القومية:

تندرج ضمن الأيديولوجيات السياسية كونها وليدة السياسة وردة فعل يراد بها التساوي في الحقوق إبان نشأتها الأولى في أوربا رداً على التعجرف الفرنسي المحتل لبعض الدول الأوربية.

والأيديولوجيا السياسية: ترتكز غالباً على السياسواقتصادية. وتبسطها من أجل ترويجها بين الجماهير للفوز بانتخابات أو شرعية ما. فيمكن القول أن الأيديولوجيا بشكل عام هي نظرية نفعية لأنها غالباً ما توثق الصلة بين الحركات والأحزاب والجماعات الثورية ولكي يقاتل الناس بعضهم ويدفعون ثمن ما يطمح إليه الغير. لابد من دافع إيديولوجي؛ أي شيء يؤمنون به ليقدموا التضحيات من أجله. وفي النهاية يجني غيرهم ثمار هذه التضحيات.

وكون الأوربيون هم السباقون لهذه النظرية (النظرية القومية) ولابد لنا من المرور ولو بشكل

سريع لضيق البحث إلى الظروف الأوربية التي أنتجت هذه النظرية وتداعياتها التي تسببت بالحربين العالميتين الأولى والثانية.

لقد ظهرت البذور الأولى للقومية مع ملوك عصر النهضة الأوربية فقد غزا الجيش الروسي فرنسا عام (١٧٩٢) حيث كانت الثورة الفرنسية في بداياتها والفوضى تعم البلاد بعد إسقاطهم للحكم الملكي عام (١٧٨٧).

لم يكن هناك جيش يصد الغزو الروسي فاجتمعت أفواج المتطوعين الفرنسيين الذين قاوموا الجيش الروسي وهزموه فتضخمت لديهم الشرعية القومية التي تحولت إلى أيديولوجيا لا تقهر برأيهم, وبعدها استعمرت فرنسا الكثير من دول أوربا بقيادة نابليون بونابرت. وكانت الشخصية الفرنسية المحتلة على درجة عالية من التعجرف والفوقية والتعالي على الشعوب المحتلة مما أدى إلى تصدير هذه الأيديولوجيا إلى الشعوب المحتلة والتي قاومت الاحتلال الفرنسي على أسس أيديولوجية قومية. وبذلك أصبح الإسبان والألمان والروس قوميين كارهين للاحتلال الفرنسي.

وفي منتصف القرن التاسع عشر عرّف المفكرون في أوربا وخصوصاً في ألمانيا وإيطاليا، عرّفوا الأمة: أنها القيمة الإنسانية النهائية وهي مصدر كل شيء طيب.

وطالب الكاتب الإيطالي جوزي بيمازيني بالحرية ليس للأفراد بل للأمة جمعاء. فالفرد يحقق الحرية الحقيقية لديه بتنازله عن حقوقه من أجل أمته, وهنا بدأت الفاشية الإيطالية التي تسببت بكوارث القرن العشرين فقد قاد موسوليني هذه الحركة وحكم من خلالها إيطاليا ودخل بأفكارها العنصرية الحرب العالمية الأولى، ثم استوردها منه هتلر وأسس النازية الألمانية التي حكم من خلالها ألمانيا ودخل بأفكارها العنصرية وخطاباتها الكارهة للغير الحرب العالمية الثانية.

أما في الشرق الأوسط فقد استوردنا القومية من الإمبريالية الاستعمارية؛ من فرنسا وبريطانيا بالتحديد. فتأسست لدينا الأحزاب القومية الهجينة المشوهة لعدم أصالتها فهذه النظرية جديدة على المجتمع الشرقي وهو شعب لاهوتي تقوم علاقاته الاجتماعية على أسس دينية.

وإن كانت النظرية القومية تدعو في أوربا إلى الوحدة الوطنية ,كما حصل في ألمانيا ذات الشعب الخليط من الأعراق الأوربية. وكذلك اسبانيا وإيطاليا, إلا أنهم دعوا إلى توحيد الشعب ضد الغزاة وسبقتهم فرنسا في ذلك إبان الاحتلال الروسي.

ولكن في الشرق الأوسط استخدم الخطاب القومي لا للوحدة الوطنية بل على العكس جاء لضرب الوحدة الوطنية.

فالذين آمنوا بالنظرية القومية غفلوا عن طبيعة الفسيفساء الاجتماعية التي يمتاز بها الشرق الأوسطي بشكل عام. فأوربا قليلة التنوع العرقي . وإذا وجد في ذلك الزمن فإنه تنوع محلي أوربي. أما في الشرق الأوسط فالتنوع كبير جداً فكان الخطاب القوموي فتنة إقليمية. فلا توجد دولة في الشرق الأوسط إلا وفيها عشرات القوميات والأثنيات والأعراق.

هنا استخدم البطش لصبغ المجتمع بصبغة واحدة وبلغة واحدة. وبدل أن يتوحد الشعب على هذا المبدأ. تفرق على هذا الأساس. وبدل أن تسود قوية واحدة أنتجت هذه التجربة عشرات القوميات التي تناسب تعصبها طرداً للفعل.

وما زالت النزاعات والخلافات تتأجج وتتوسع وتتطور وتتعمق داخل كل قومية من هذه القوميات على أسس مناطقية وقبلية وعائلية حتى تفتت المجتمع الشرق أوسطي على هذا الأساس وتشرذم وتشتت.

والخطاب القوموي ماثلاً أمامنا ونستهلكه في حياتنا اليومية كما نستهلك الخبز والماء. حتى أننا نسمي الأشخاص بحسب قوميتهم فلان التركي أو فلان الكردي أو العربي أو الفارسي

”تعرف الأمم المتحدة "خطاب الكراهية" على أنّه أي نوع من التواصل الشفهيّ أوّ الخطيّ أو السلوكيّ، ينطوي على تهجم أو يستخدم لغة سلبية ّأو تمييزية عند الإشارة إلى شّخص أو مجموعة من الأشخاص على أساس هويتهم، أي على أساس دينهم أّو عنصرّهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو لونهم أو نسّبهم أو جنسهم أو أي عامل أخر يحدّدهم.“

أو الأسوري.....إلخ وأحياناً نلفظ اسمه الأول واللقب نلفظه بشكل عفوي بحسب قوميته أو طائفته أو عشيرته وهذا السلوك الذي تجذر بنا أصبح عائقاً يقيد عقولنا ووعينا فكلما اتسعت مساحة التمييز كلما ضاق أفق الوعي.

لأن التعامل مع الآخرين يأخذ طابعاً عنصرياً لا معنى له ولا نتيجة سوى وضع قيد جديد حول عنق وعينا وخنقه بدائرة نحن.

وبين نحن وأنتم وهم تسللت الأصفاد إلى أطرافنا وإذا كان نحن أو هم أو أنتم تشعرون بالحرية فهذا وهم لأنك إن كنت تتحرك أو نتحرك أو يتحرك بحرية فهذا يعني أن سلسلة أصفاده أطول قليلاً ورأسها بيد المتسلط المستفيد من الشقاق.

فلسهولة التسلط على المجتمع لا بد من تكبيله بالأفكار الأيديولوجية المتطرفة التي تمكنه من اقتياده أينما شاء وتوجيهه حيث مصالحه.

وكلما اتسعت شبكة السلاسل كلما كان المجتمع مطيعاً أكثر لساسته. وكلما أراد أحد كسر السلاسل منعه الآخرين من ذلك ليس كرهاً بل وهماً فهم يظنون أنهم أحرار.

ثالثاً: الايديولوجيا الجهادية:

هي جماعة تعتمد الانتقائية في اختيار الآيات القرآنية, مستندين إلى مجموعة صغيرة من الآيات لتأكيد موقفهم الأيديولوجي؛ كما أنهم يتمسكون بحرفية النص أكثر من اهتمامهم بالتقوى الشخصية.

وقد ظهر هذا الفكر عند الحركة الوهابية(محمد بن عبد الوهاب ١٧٠٣-١٧٩٢) والأخوان المسلمين (حسن البنا-١٩٢٨)

وقد اقترح كل منهما أن الدين هو الحل لكل مشاكل المجتمع. وبأن القرآن هو الدستور الذي يجب على المجتمع العودة إليه لأنه يشتمل على كل الحلول الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وبأن سبب التدهور السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي والاجتماعي للأمة المسلمة, هو ابتعاد المسلمين عن دينهم الصحيح وإهمالهم للجهاد في سبيل الله.

فراحوا ينسجون الخطابات التي تدعو إلى الجهاد ضد كل من لا يشاركهم الرأي, لكي يمهدوا لتقبل الناس فكر القتال, أما الذين يختلفون عنهم بالعقيدة فهم بمنظورهم كفارا يجب مقاتلتهم إلى أن: أما أن يسلموا أو يدفعوا الجزية.

وهذا ما انتهجته الحركات الراديكالية التي ظهرت في سوريا بعد عام ٢٠١١ من نصرة وأحرار ودولة وتوابعهن.

وهذه الجماعات تعتمد في خطبها على دغدغة المشاعر الدينية لدى الجماعات والأفراد عن طريق خطباء المنابر ولإعلام المرئي والمسموع من إصدارات تتكلم عن انجازاتهم وأناشيد تحمس الناس على إتباعهم للذود عن الدين الذي هم حراسه. ونشر فكرة التآمر على الدين من قبل باقي الأديان التي تحاول محوه وإزالته لأنه الدين الحق.

منتقين مجتزئين من القرآن الآيات التي تدلل على مصداقيتهم. فأفكارهم عدمية سوداوية إجرامية .وهذه الأفكار تحولت إلى سلوك في الكثير من المواقع. فمثلا المجازر التي ارتكبوها في سنجار ضد الإيزيديين من مبدأ ديني : ذبحوا الرجال بالسكاكين وسبوا النساء جواري محيين بذلك ثقافة القرون الوسطى. والحرب ضد الكرد انطلاقا من مبدأ الردة إذ يجوز قتالهم وسبيهم ونهبهم انطلاقا من هذه الفتوى فتوى الردة عن الدين. هم ليسوا بحاجة شرعية لقتل غير المسلم ولكن قتالهم للمسلم بحاجة لفتوى شرعية تحلل ذبحه ونهبه لذلك نجد كل المسلمين الذين هم على خلاف معهم هم مرتدون . فشعارهم الضمني : من ليس معنا هو ضدنا.

وانطلاقا من هذا الشعار نجدهم يقتلون بمفخخاتهم المدنيين والعسكريين على السواء بسبب النظرة الشمولية للمجتمع.

وممارساتهم نجدها واحدة سواء في سوريا أو العراق أو افغانستان أو مالي أو أي مكان في العالم.

إنّ الغاية الأولى من هذا الفكر, هو امتلاك السلطة بصرف النظر عن شعارات الدفاع عن الأمة ضد الكفار والملحدين والمرتدين الذين ما برحوا يرجون زوال الدين الإسلامي. بحسب خطاباتهم.

ولتحقيق هذه الغاية لابد من التجييش عن طريق خطاب الكراهية ضد للآخرين. ففي حربهم ضد الكرد في كوباني استخدموا شعاراً مفاده: أن الكرد هم مرتدين عن الدين بسبب أيمانهم بالشيوعية وتخليهم عن الإسلام, كما أنهم يقومون بتمزيق القرآن وإتلافه وهناك الكثير منهم ارتدّ واعتنق المسيحية . لذلك قتالهم واجب لكي يعودوا إلى طريق الهداية والصواب. هذا ما يشيعونه بين الناس والكثير من الناس يصدقون أية رواية ذات صبغة دينية بسبب عواطفهم التي تغيب منطق عقلهم.

كما هناك الخطابات التي تدعو إلى الجنة عن طريق قتال الآخرين وقتلهم والتقرب بهم إلى الله فهذا الخطاب الذي يجعلونه يعشعش في عقول تابعيهم فالتابع هنا أعطوه الحق لأن يحكم البشر في الدنيا ضامنا الجنة في الآخرة وهذا عرض جدا مغري.

أما خطابهم للذين هم خارج البلاد فهم يجملون لهم الصورة ويحاولون أن يوصلوا فكرة المدينة الفاضلة التي في طور النشوء ولكنها بحاجة لمساعدة جميع المسلمين لاكتمالها لتصبح منارة تنير طريق الضلال ترشده إلى الهداية .

إنّ هذه الأيديولوجية في قمة نشاطها الآن وبرأيي القوة المستخدمة ضدها لا تزيدها إلا انتشارا وخطورة . فلمكافحة هذه الظاهرة لابد من الوعي الديني الذي يفرق بين التطرف والدين المعتدل الذي يتقبل كل مختلف. وضرب قواعدها القائمة عليها عن طريق الوعي وإبراز الأسس العقائدية الضعيفة التي هي قائمة عليها وتربية جيل مثقف دينيا منفتح على الآخرين .

المطلب الثالث: خطاب الكراهية والقانون:

لقد سنت الكثير من الدول قوانيناً تجرم أي خطاب يدعو للعنصرية أو التمييز العرقي أو الديني أو أي ما يميز إنسان عن إنسان من منظور سلبي. وتقوم محكمة الجنايات بالحكم على الفرد أو الجماعة التي تستخدم هذا الخطاب.

ولكن هل تطبق هذه القوانين أم هي عبارة عن حبر على ورق؟

نعم هي حبر على ورق. لأن هناك قانون حرية التعبير الذي ينطلق المجرم من شرعيته مدافعاً عن نفسه. فيركن إلى أن ما يعتقده يقع في خانة الرأي الخاص ووجهة نظر. ففي قوانين الانتخابات مثلاً تكثر الخطابات الباعثة على الكراهية.

فكل حزب يهاجم الحزب المنافس ويشخن بتحقيره. وبالمقابل يتلقى نفس الخطاب.

المسألة معقدة جداً ((ففي انتخابات البوسنة عام ١٩٩٨ أعطي لخطاب الكراهية قدراً كبيراً فقد لعب الإعلام دوراً كبيراً في التحريض على الحروب التي أدت إلى تفكك يوغسلافيا.٢٠٠٨ في الانتخابات الكينية حيث الخطاب التحريضي تسبب بعنف قائم على العرق)). (١٢)

فالمسألة تعود إلى الثقافة والوعي والأخلاق أكثر من القوانين والأعراف.

لأننا ذكرنا نموذجين من الانتخابات التي تسبب خطاب الكراهية لمجتمعاتها العنف والخراب ولم يُحاسَب أحد من قبل القانون الدولي.

فمنذ وقت قريب وعل الإعلام يخرج دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية واصفاً ملوك الخليج العربي بالأغبياء. وهو أعظم رئيس دولة في العالم ولا محاسب له على هذا الخطاب واليوم كلنا نسمع على المنابر الإعلامية والسوشال ميديا الخطابات العنصرية التي يتعرض لها المهاجرون من دول النزاعات. والسود والساميين واللاجئين...

فالمشكلة العنصرية وبواعثها وأدواتها أمراض اجتماعية لا تحل بالقوانين إنما حلها بالتآخي بين الشعوب ونشر سياسة الوئام بين البشر على أنهم كل موحد لا تفرقة بينهم. وهذا ما يجب أن يكون ولكن ما هو كائن مغاير تماماً وكل فئة تدافع عن بقائها بخطابات الكراهية التي تنشرها وفق أدوات سوف نأتي على ذكرها بعد قليل. أما القوانين الدولية والمحلية فلا يطبق منها شيئ لتبقى قوانين فخرية لا أكثر.

المطلب الرابع: أدوات خطاب الكراهية:

يستخدم خطاب الكراهية أدوات كثيرة من أجل بث أسباب الخلاف والتفرقة في المجتمع وذلك بشكل ممنهج وأكاديمي ليكون تأثيره فعالاً على من يتلقاه.

١ـ المرئي: وهو ما نتلقاه على شاشات التلفزة والسينما من برامج ومسلسلات وأفلام سينمائية ووثائقية. وقد شهدنا هذا الخطاب وعايشناه وما زلنا نعايشه فكل فئة سياسية على أرضنا السورية تقدم لنا خطاباً على أنها الفئة المظلومة والتي تسعى لما هو خير للمجتمع وبأن الفئات الأخرى هي الفئات الشريرة التي يستوجب قتالها مصوراً الأطراف الأخرى بأبشع صورها مبرزاً الوثائق والأدلة للمصداقية.

ويكون وقع الخطاب المرئي كبيراً جداً لأنه يقدم صورة محسوسة عن الموضوع المخاطب فيحرك المشاعر ويجيش النفوس. ويجعل المتلقي لا يفكر إلا من خلال خطابه الذي لامس دواخله . وهذا النوع من الخطابات منتشر بغزارة الآن في أوساطنا الاجتماعية من مسلسلات وأفلام وبرامج...

٢ـ المقروء: وهو أقل الأدوات تأثيراً على المجتمع لعدة أسباب منها:

قلة القراء في مجتمعنا الذي يجنح إلى المرئي والمسموع والسوشيال ميديا والمنابر أي يركن إلى الأخبار الجاهزة التي لا تحتاج إلى تعب فكري. والقراءة سواء كانت مقالة أو جريدة أو مجلة أو كتاباً أو رواية تحتاج إلى شخصية قارئ غائبة في مجتمعنا. وغياب هذه الشخصية هو أحد أسباب كوارثنا وجهلنا.

من يقرأ يكون أكثر ثقافة من غيره مما يحتكم أغلب الأحيان إلى المناهج المنطقية قبل تصديق الخطابات والمعلومات والأخبار. فهو لا يقرأ من منبر واحد أو موقع واحد أو كاتب واحد. إنما هو قارئ بشكل عام فيكون ذا وعي يمكنه من إدراك الغاية من هذا الخطاب أو ذاك.

عدم الإقبال على الخطاب المكتوب بشكل أساسي من قبل المستفيد. إنما يعتمد عليه بشكل ثانوي أي للتاريخ فقط. وغالباً ما يكون المكتوب ركيكاً ضعيفاً لعدم الاهتمام به بشكل أساسي.

٣ـ المسموع: هو أيضاً خطاب غير مؤثر كثيراً لأنه يعتمد على الراديو وكون إعلام الراديو أو

الإذاعات لا يقدم صورة محسوسة غير مرغوب به في مجتمعنا ذو الثقافة المحسوسة وهناك بدائل له هي المرئي والسوشيال ميديا والمنابر. ولكن تندرج في الخطاب المسموع الإشاعة التي لا تزال تحظى بشعبية كبيرة وإن حدّت من تأثيرها السوشيال ميديا. ولكن الجماعات الراديكالية استفادت منه عن طريق أناشيدهم التي تلاعبت بالعواطف.

٤ـ السوشيال ميديا: وهي أخطر أدوات خطاب الكراهية وقد اعتمدت عليه الجماعات الراديكالية اعتماداً كبيراً. سواء لتجنيد المقاتلين أو تلقي الدعم المالي عن طريق العملات الافتراضية كان له تأثير على المجتمع الذي يتلقى الأفكار والمعلومات من مصادر مجهولة ولا تعرف شخصية الناشر ولا اتجاهاته ولا ثقافته ولا حتى أكاديميته.

لقد أتاحت السوشيال ميديا للجميع النشر والكتابة دون تقييم أو رقابة يتساوى عندها المثقف بالجاهل لأن كلاهما فقد المصداقية في هذا العالم الافتراضي.

وهناك عقول تصدق ما تتلقاه دون تمحيص أو تدقيق. فأصبحت الأحزاب تؤسس على الأنترنت وأصبح خطاب الكراهية والتهجم على من يخالف أو هو مختلف متاحاً للجميع.

يستطيع أي إنسان التهجم على الآخرين واتهامهم بما يشاء من تهم وتشويه صورتهم من دون رقيب أو حسيب ومن دون أن يقدم دليل أو حجة. ومتاح بالمقابل للطرف الآخر الرد وبنفس الطريقة. وقد عانينا الأمرين في سوريا وما زلنا نعاني من مؤثرات هذا الخطاب الذي جلب علينا أناس من كل حدب وصوب يقاتلون باسم الدين والتحريض على العنف والاقتتال على أسس قومية أو طائفية أو مناطقية أو عشائرية. فهو متاح للجميع.

ولا ننسى الدور الكبير لموقع فيس بوك بالثورات العربية التي مازالت قائمة حتى الآن. فقد كانت تتشكل المظاهرات على موقع فيس بوك قبل

"إن السلطة القائمة على مبدأ القوى والبطش، واللادستورية لن تكون حمامة سلام تحوم في فضاء المجتمع ناشرة السلام والوئام وفضيلة الخير والعدل ،لأنها تحكم بعقلية السيف لا بعقلية العلم. ومن الطبيعي أن تستخدم هذه المنظومة السياسية خطب الكراهية لغاية الفتن وبث روح الشقاق بين مكونات المجتمع وحتى مصطلح مكونات أنا شخصيا ضده، فبدل مكونات الشعب يجب أن نقول: مكملات الشعب."

نزولها إلى الشوارع. لقد كان للسوشيال ميديا الدور الأكبر في التجييش.

٥ـ المنابر : وللمنابر أنواع:

الدينية: وهي المنابر التي استخدمتها الجماعات الجهادية بشكل خاص ولكي تكون لهذه الأداة فاعلية كبيرة. فرضوا على المجتمع الصلاة الإجبارية في المساجد لتنتشر خطبهم وتؤثر على أكبر قدر من المجتمع.

وقد استطاعوا أن يستميلوا الكثير من الناس بخطبهم الرنانة التي تحاكي العواطف والمشاعر حين تصف لهم الظلم والقهر الذي يمارس على إخوانهم في الدين في كافة أرجاء الأرض. والتآمر على العقيدة من قبل الآخرين ووجوب قتالهم, فنالوا تعاطف الناس ونجحوا ببعث الكراهية لكل من يعادونه في قلوب المتعاطفين, فكانوا يعتمدون الدورات الشرعية والتي هي بالظاهر لتعليم العقائد الدينية. لكن الغاية منها هي تجنيد المقاتلين الذين يستطيعون التلاعب

بأفكارهم وزرع روح الكراهية في أعماقهم لكي يستطيعوا القتل بروح المنتقم التي لا تعرف الرحمة. وللخطابات الارتجالية وقع على النفوس لا يماثله خطاب. فكم قائد عسكري استطاع أن يبعث خطابه الأمل في قلوب أفراد جيشه بعد يأسهم وتحقيق النصر كخطبة القائد طارق بن زياد أثناء احتلال الأندلس.

وخطابات بطرس الناسك في الكنائس والأديرة وفي الشوارع ، استطاعت أن تؤسس جيوشاً في أوربا الغربية اجتاحت الشرق الأوسط لمدة مئتي عام.

وخطبة عبد الله بن الحسين ومقولته (طاب الموت يا عرب) بعد شنق المحتل التركي للمثقفين في سوريا ولبنان، أقامت الثورة العربية الكبرى ضد الدولة التركية فالمنابر بكافة أشكالها لها تأثير كبير على النفوس لأنها تختزل الحدث بشخصية الخطيب فإذا كان هذا الخطيب قوياً فصيحاً صاحب حجة ودليل استطاع أن يختزل كل النواقص التي تشوب ما يدعو له ويجعلها بسيطة اعتيادية يمكن إصلاحها وتخطف شخصيته اهتمام المتلقين الذين استطاع تخديرهم بسبب الجماهيرية التي تفرز عدوة الاقتناع بالفكرة المراد الاقتناع بها.

فالفكرة التي يحاول أحد ما اقناعنا بها بشكل فردي ولا نقتنع بها فإننا سنتقبلها بشكل سلس أثناء مشاركتنا تلقي الفكرة مع الجمهور، بل ونكون السباقين إلى العمل بها وإن كنا غير مقتنعين بها بشكل فردي. وهذه بحسب التحليل النفسي الغريزة القطيعية التي يتساوى بها العالم والجاهل.

والدليل أن هناك مثقفين كثر قد انضموا إلى صفوف الجماعات الجهادية بل وقاموا بعمليات انتحارية وهؤلاء الأشخاص أنا أعرف أحدهم معرفة شخصية ؛ لم يكن يؤمن بهذه الفكر جملة وتفصيلاً.

ولكنه تلقى الخطاب بشكل جماعي فلو كان بمفرده أنا متأكد لو اجتمعت عليه كل دعاة الجهادية لن يستطيعوا إقناعه. فالمثقف بحسب فرويد في الجماعة يتخلى عن منطقه لأنه لا يستطيع شد الجميع إليه، وهو من يُشد إلى الأكثرية لتتحكم به غريزة القطيع.

لأنه لا مبرر لانضمام بعض المثقفين لمثل هكذا تيارات سواء كانت دينية أو قومية إلا بتخديره بالحس الجمعي .والحس الجمعي يجعل خدمة الجماعة أولوية والمصلحة الفردية استثنائية متخلياً بذلك عن الذات الفردية التي تبتلعها الذات الجمعية أو الكلية.

وهنا يتوافق فرويد مع جبران خليل جبران في قصيدته الطويلة (المواكب) فيقول عن غريزة القطيع وإن كان سوداوياً يائساً من الخير في النفوس إلا أنه وضع يده على الألم، ويقول:

الخير في الناس مصنوع إذا جُبروا

والشر في الناس لا يفنى وإن قُبروا

وأكثر الناس آلات تحركها

أصابع الدهر يوماً ثم تنكسر

فلا تقولن هذا عالم علم

ولا تقولن ذاك السيد الوقر

فأفضل الناس قطعان يسير بها

صوت الرعاة ومن لم يمشِ يندثر

ليس في الغابات راع ...

لا ولا فيها القطيع

فالشتا يمشي ولكن ...

لا يجاريه الربيع

خلق الناس عبيداً...

للذي يأبى الخضوع

فإذا ما هبَّ يوماً ...

سائراً سار الجميع

وللقارئ التحليل والتشبيه والمقارنة.

المطلب الخامس: أبعاد خطاب الكراهية:

إذا كانت الغاية من وراء خطاب محبة ما هي التوافق والانسجام والوئام ونبذ الشقاق والخلاف, فأن الغاية من خطاب الكراهية هو العكس تماما. فلهذا الخطاب أبعاد دينية وقومية وسياسية واقتصادية ومناطقية ولونية غايتها تفكيك المجتمع على هذه الأسس وجعله متناحرا مشتتا متخلفا. لتسهيل عملية السيطرة عليه ونهب مقدراته, وجعله ينوس بين الصراع الداخلي وكسرة الخبز.

الفرع الأول: البعد الفكري لخطاب الكراهية:

لابد من تعريف المفكر: هو الشخص الذي يستخدم الذكاء والتفكير النقدي إما بطريقة مهنية أو بصفة شخصية. هذا تعريف «يورغن هابرماس» في كتابه (التحول الهيكلي في المجال العام).

ويعد هذا التعريف الأشمل والأعم. وما ينطبق على الذات الفردية ينطبق على الذات الجمعية.

ولنشر خطاب ما في مجتمع مفكر لا بد من زعزعة منهجيته النقدية وتضييق أفق وعيه بما يتناسب \طرداً مع الهدف المراد من هذا الخطاب.

والبعد الفكري لخطاب الكراهية غايته أدلجة الفكر العام على أسس ومبادئ تجعله جاهزاً لتقبل الفكرة المراد نشرها. والتي من شأنها زرع بذور مشكلة ما أو فتنة أو تحريض أو غاية لا يعرفها إلا صاحبها.

وهذا الأسلوب يحتاج إلى نفس طويل لتتخمر الفكرة في ثقافة المجتمع وتصبح مع الزمن أحد الأعراف أو المبادئ المصادق عليها.

وهذا البعد نجده متبعاً من قبل الدول والسياسيين المخضرمين ومن قبل الاقتصاديين والمثقفين المتأدلجين الذين يعملون لصالح طرف ما.

ويغيب هذا الأسلوب عن العصابات والمافيات والجماعات الراديكالية التي تسعى إلى المنفعة السريعة لذلك تكون جذورها هشة يسهل اقتلاعها.

أما في سياسة الحكومات فهي متبعة ويعمل عليها وتُطَوَّر بما يتناسب مع الواقع المعاش. عن طريق الأدب والرواة الشعبيين في المقاهي وتسخير كل ما يلزم لها لكي تعيش. فعلى سبيل المثال الأحزاب القومية الأيديولوجيّة ما تزال الأقوى تأثيراً على المجتمع حتى الآن وهي لا توفر وسيلة من وسائل التأثير الاجتماعي إلا وتستعملها. من وجهاء وشيوخ عشائر ومخاتير ومعلمين ومثقفين وعمال ورعاة....إلخ لتهيئ المجتمع لتقبل الفكرة المراد نشرها.

فمنذ فترة قريبة كنا نطالع المناهج الدراسية العربية بشكل عام. نجدها تهاجم الاحتلال العثماني وتصفه بأبشع الصفات التي يحملها المحتل من عنصرية قومية وجهل وتتريك وخوازيق.... حتى صدق جيل أو جيلين أو ربما ثلاثة ما جاءت به الكتب المدرسية وانتشر الكره ليس للحكومة التركية فقط بل طال الأتراك بشكل عام. لأن الخطاب كان ممنهجاً يحاكي المشاعر القومية . ثم بعد عام (٢٠٠٠) حيث تحسنت العلاقات العربية التركية أصبح احتلال البارحة فتحاً في كتب التاريخ الدراسية. طبعاً على مراحل ولكن في المرحلة الأخيرة أصبح فتحاً إسلامياً وليس احتلالاً وأن سبب التخلف العربي ليس الاحتلال العثماني. إنما بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وانعزال الوطن العربي عن التيارات الحضارية.

وراح مؤلفو الكتب ينبشون المبررات والحجج التي تبرئ الاحتلال العثماني وتدين اليهود. إن البعد الفكري لخطاب الكراهية يهدف إلى تضييق الأفق المعرفي مراده التجهيل وجعل المجتمع لا يتقبل أي فكرة إلا عن طريقه واهماً إياهم بأنه يقدم الحقيقة المطلقة مهاجماً كل منبر يقدم الأفكار بشكل مغاير. ليحصر الثقافة بشكل

> **أتاحت وسائل التواصل للجميع النشر والكتابة دون تقييم أو رقابة، فتساوى عندها المثقف والجاهل فكلاهما فقد المصداقية في هذا العالم الافتراضي، فهناك عقول تصدق ما تتلقاه دون تمحيص أو تدقيق، وأصبحت الأحزاب تؤسس على الأنترنت وأصبح خطاب الكراهية والتهجم على من يخالف أو هو مختلف متاحاً للجميع، فيستطيع أي إنسان التهجم على الآخرين واتهامهم بما يشاء دون رقيب أو حسيب.**

عام في فلك مخططاته حتى يجعل المجتمع قوة ضاربة على يد كل من يشذ عن الطريق الذي رسمه للمجتمع وهنا الطامة الكبرى عندما يقوم مجتمعك بمحاسبتك فيقتل الفكر ويشرد المنطق ويصبح حكواتي الحارة مرجع الأحداث.

الفرع الثاني: البعد النفسي لخطاب الكراهية :

لا يأتي خطاب الكراهية جزافاً ولا ينشر بشكل عشوائي، إنما يدرس بشكل ممنهج وينشر عندما تهيئ الفرصة السانحة لتقبله.

فالمجتمع لا يخلو من العقلاء والمفكرين وأصحاب العلم فلو لم يكن هذا الخطاب يُعمَل عليه بشكل جيد سرعان ما يفتضح أمره من قبل الفئة الواعية التي بمثابة الرقيب الثقافي للمجتمع ولكي يجتاز هذا الخطاب حاجز الفئة الواعية لا بد من : إما نيل موافقتهم وتواطئهم بطريقة أو بأخرى أو يعمل على إقناع الجمهور وهو الأكثرية وتجييشهم وحينها تعلو أصوات الجماهير على صوت الفرد المثقف الواعي ويصبح خارج معادلة الثقافة الاجتماعية السائدة بسبب أفكاره الشاذة. فقبل نشر أي خطاب لا بد من دراسة سيكولوجية المجتمع وأيديولوجيته وديموغرافيته. فمن الصعب مثلاً نشر خطاب يدعو إلى مهاجمة حزباً سياسياً في مجتمع متدين لأن هذا المجتمع بالأصل يكره كل الأحزاب السياسية التي يعتبرها بدعة غريبة المنشأ. ولكن من السهل جداً أن تنشر خطاباً غايته تشويه مذهب ديني في وسط المجتمع المتدين.

تجد الخطاب انتشر كالنار في الهشيم ولاقى قبولاً ورواجاً منقطع النظير دون تمحيص عن مصدر الخطاب تجد الكثيرين آمنوا بمصداقيته.

لأنه لا بد للخطاب أن يقوم على أسس مبادئ علم النفس الجماهيري وعلم النفس الجماهيري بحاجة إلى دراسة مفصلة عن ثقافة المجتمع المراد مخاطبته.

وهذا الخطاب لا يتوجه إلى الفرد ولو حصل ووجه إلى الفرد فسيكون الفشل مصيره. لأن الفرد عندما يكون بذاته يكون أفقه المعرفي مفتوحاً ولا يتقبل أي فكرة على مضض كما هو الحال عندما يكون بين الجماعة.

يقول عالم النفس الفرنسي غوستاف لوبون: ((إن الفرد المنخرط في الجمهور يقترب كثيراً من الكائنات البدائية فهو غير قادر على رؤية الفروقات الدقيقة بين الأشياء وينظر بالتالي إلى الأشياء ككتلة واحدة، ولا يعرف التدرجات الانتقالية وكل فكرة يعتنقها الجمهور تتحول في الحال إلى يقين لا يقبل الشك)).(١٣)

إذن يسعى الخطاب النفسي إلى تضييق الأفق على الفرد وجعله يتناول الموضوع من وجهة نظر واحدة فقط. ولا يفسح له المجال من الفردانية الفكرية التي من شأنها أن تجعله يتراجع عن اليقين الذي عايشه أثناء الجماعة لهذا الخطاب لأنه بحسب غوستاف لوبون ((إن كان الشعور البسيط بالنفور من شيء ما أو عدم استحسان

فكرة من الأفكار يظل في حجمه الطبيعي لدى الشخص العادي، لكنه يتحول مباشرة إلى حقد هائج لدى الفرد المنخرط في الجمهور)).(١٤)

فالخطاب النفسي ليس كباقي الخطابات لأن أبعاده تكون مدروسة بدقة أكبر وهذا ما نقرأه عن نابليون الذي استخدم هذا الخطاب أثناء حروبه يقول: ((لم أستطع إنها حرب الغاندية إلا بعد أن تظاهرت بأنني كاثوليكي حقيقي ولم أستطع الاستقرار في مصر إلى بعد أن تظاهرت بأنني مسلم تقي)) لقد استخدم نابليون بونابرت هذا الخطاب ذا الأبعاد النفسية فاستطاع به أن ينهي حروباً ويحتل دولاً . ولو لم يكن نابليون مطلعاً بشكل دقيق وواسع على ثقافات هذه الشعوب لما استطاع أن يتسلل إلى عواطفهم الدينية ويمتلك زمام أمورهم وتبقى المشاعر الدينية ومن بعدها القومية أضعف المشاعر لدى الإنسان. وغالباً ما تأتي هذه الخطابات محاكية لهذه المشاعر لأن أثرها على القلب أكبر بكثير من تأثيرها على العقل الذي يأخذ استراحة في مثل هذه الملاحم العاطفية. لأن أبعاد هذا الخطاب موجهة إلى العواطف وليس إلى العقول وإذا كان قائماً على العقل سيكون تأثيره طفيفاً جداً.

الفرع الثالث : البعد الديني لخطاب الكراهية:

يقول الفيلسوف الألماني كارل ماركس في مقدمة كتابه: مساهمة في نقد فلسفة الحق عند هيغل (١٨٤٣) ((الدين زفرة الإنسان المسحوق، روح عالم لا قلب له. كما أنه روح الظروف الاجتماعية التي طرد منها الروح. إنه أفيون الشعب)).(١٥)

كما يقول أيضاً في نقد الدين: ((نقد الدين هو بداية نقد وادي الدموع الذي يؤلف الدين هالته العليا)).(١٦)

وفي بحثنا هذا نحن بعيدين كل البعد عن نقد الدين ولكننا سوف نتطرق للبعد الديني لخطاب الكراهية كونه الخطاب الأكثر شيوعاً بالنسبة لزمكاننا. والدين هو المقدس الحقيقة المطلقة التي لا تقبل الشك والجدال والدين هو كرت الدخول إلى الجنة.

إن الدين بطبيعته قائم على الميتافيزيقيا أي على الماورائيات الخارقة للطبيعة والإيمان بهذه الروحانيات تحتاج إلى روح تتجرد من ذاتها وتلتحم بالذات الكلية إلا وهي الله.

وكون الدين قائم على اللامحسوس فإن أفكاراً كثيرة وعادات وتقاليد وقيم أصبحت على مرور الزمن ديناً ولها قدسيتها ومصداقيتها شبه المطلقة.

وعندما استخدم ماركس مصطلح أفيون فهو يقصد بذلك بأن الدين مخدر للشعوب ومن هذا المنطلق تدخل الخطابات الدينية إلى عقل المجتمع.

في الأزمنة الغابرة حمل كل ذي دين سيفه مجرداً ليغزو ويحارب ويحتل شعوباً أخرى بذريعة نشر الدين الذي يعتنقه، ليضفي على هذه الحروب صفة مقدسة ، كما فعل محمد بن مسلم الباهلي في بلاد فارس والسند، وكما فعل عقبة بن نافع في بلاد المغرب وكما فعل طارق بن زياد وموسى بن نصير في الأندلس، وكما فعل مسلمة بن عبد الملك بمحاولة فتح القسطنطينية.

كل هذه الحروب والتي سميت بالفتوحات الإسلامية كانت ذات صبغة دينية، فهي مادامت بقصد نشر الإسلام فلا مشكلة في جمع الجند. فمجرد نشر النية للحملة بين الشعب عن طريق المساجد يتجمع على الفور آلاف مؤلفة لهذه الغاية.

السؤال: لو كان الخطاب لهذه الحروب ذا صبغة سياسية أو اقتصادية هل ستتجمع كل تلك الآلاف للقتال؟؟

الجواب برأيي: لا لن يتجمعوا للقتال لمثل هكذا غايات ؛ لأن هناك شروطاً للشهادة والشروط

”هل الكراهية سمة مكتسبة لدى البشر؟ أم أنه مفطور عليها؟ إن الجواب على هذين السؤالين من وجهة نظر توماس هوبز: هو أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان وهذه نظرية خطيرة أقام عليها فلسفته، والإنسان مفطور على الكراهية، والإنسان الأول كان كروها حسوداً ولكنه بحاجة إلى الآخرين لذلك يكظم غيظه وكرهه للغير، وما إن يقوى نابه حتى يأكل كل من حوله.“

الاقتصادية والسياسية لا تنطبق على من مات دونها صفة الشهادة.

لذلك كان يلجأ الأمراء إلى الدين للتجييش مستخدمين الخطاب الديني لتحقيق أطماعهم السياسية والاقتصادية وكأن المقاتل وفق هذا الخطاب مباح له السلب والنهب والقتل ولكن غير مباح له ذلك لو كان الخطاب يدعو بغير الخطاب الديني.

واستمر الخطاب الديني ذو الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية مسيطراً طوال فترة القرون الوسطى.

فالرومان يجيشون لغزو بلاد الجرمان والغال بخطاب ديني *مهور* بختم البابا لإضفاء الصبغة المقدسة على الحروب ولكي تُسفك الدماء في سبيل الرب، والجنة مصيرها. ثم عندما اعتنق الجرمان المسيحية وأسسوا إمبراطورياتهم الغربية وعاصمتهم روما راحوا يحاربون الرومان البيزنطيين بمباركة البابا الذي اعتبر البيزنطيين مرتدين ويجب قتالهم. ثم الحروب الصليبية في الشرق الأوسط التي كانت ذات صبغة دينية وأطلق عليها اسم الحروب المقدسة التي تدعو للحقد والكره للأعداء.

فأسرع طريقة للتجييش هي طريقة الضرب على وتر الدين. ربما أوربا تخلصت من هذه الظاهرة ولكن نحن في الشرق الأوسط مازلنا نحمل نفس المشاعر التي كان يحملها مجتمع القرون الوسطى وربما مشاعرنا أكثر تطرفاً منهم.

فلا يزال حتى اليوم في شرقنا نقيم علاقاتنا الاجتماعية على أسس دينية، حتى الزواج بين معتنقي الديانة الواحدة محظور إذا كانا من طائفتين مختلفتين. في العصور الوسطى كان الزواج مباحاً بين الطوائف فهارون الرشيد زوجته أم المأمون كانت شيعية المذهب، ولكننا اليوم نحرم هذا الزواج ليس من منطلق ديني وحسب بل من منطلق سياسي ديني. إذن نحن أكثر تطرفاً من مجتمع القرون الوسطى.

حتى في القرون الوسطى لم تقم حروب على أسس مذهبية أبداً، كانت الحروب بسبب نزاعات سياسية ولكننا اليوم نقتل بعضنا على أسس مذهبية، وهذه حقيقة ماثلة أمامنا في الأزمة السورية فتنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وحركة أحرار الشام والحشود الشعبية، تقاتل من هذا المنطلق على الأرض السورية والعراقية وإثارة الحقد والبغض والعمل على استمراريتها. وكل فئة ترفع شعار الدفاع عن الوجود المذهبي, فهي تحمل على عاتقها الدفاع عن المذهب أو الدين المهدد بالزوال من قبل الفئة الأخرى ,بغاية التجييش وجمع المقاتلين.

ولكن هل السيف يبدل العقيدة والقناعة؟ هل صاحب العقيدة المتجذرة والمؤمن بها على أنها الحق يخاف على عقيدته الزوال على يد العقائد الأخرى؟ وهل يلزمه السيف لحمايتها؟

سنبقي السؤال مفتوحاً دون إجابة، ولكن إلى أين ستقودنا مشاعرنا السلبية تجاه الآخرين؟؟

الفرع الرابع: البعد الاجتماعي لخطاب الكراهية:

أن المجتمع هو مجموعة البشر الذين يقطنون في منطقة جغرافية معينة ضمن إطار اجتماعي معين حددته الأعراف والتقاليد والقيم المتوافق عليها من قبل الجميع. هذا تعريف ابن خلدون للمجتمع.

نلتمس من خلال هذا التعريف أنامل الطبيعة التي فرضت على البشر أن يجتمعوا ولكن ما رسمته الطبيعة يشوهه الإنسان من خلال العبث الهادف لتفكيك هذا التجمع. وقد نجح إلى حد كبير فالكثير من الجماعات هجرت موطنها بفعل تغلغل سم الكراهية إلى بدن المجتمع وقد شهدنا هجرة الآشور والسريان والإيزيديين ومحاولة تهجير الأكراد على يد تنظيم الدولة الإسلامية قبل أعوام قليلة, والآن نرى التغيير الديموغرافي في عفرين وتل ابيض ورأس العين . هو نتيجة لأبعاد خطاب الكراهية الاجتماعي الذي نثرت بذوره قبل عقود فأثمر قنابل يتبادل رميها المجتمع.

أولاً: على مستوى الفرد:

إن أبعاد خطاب الكراهية يختلف تأثيره من فرد إلى آخر فهناك أفراد لايؤثر فيهم هذا الخطاب، لأنهم يحافظون على برودة عقولهم ولن يؤثر فيهم أي خطاب مشابه كونهم يحمون وعيهم بالمنطق والمنهج الموضوعي.

فعملية تلقيهم للأفكار تمر بالغربلة المعرفية والتمحيص المنطقي والنظرة الواعية لأبعاده. وهناك أفراد يتلقون الأفكار ويتبعونها من دون إعمال العقل بها لأنه بحسب برتراندرسل: ((معظم الناس يفضلون الموت على التفكير)). ونحن هنا لا نستثني المتعلمين والمثقفين من الانجرار وراء الخطابات السلبية، لا لا أبداً. لأننا شهدنا في أزمتنا السورية الكثير من المثقفين والمتعلمين هرولوا مع التيارات المتصارعة وأصبحوا أكبر المتشددين للفكرة.

لقد قابلت شخصاً تونسياً يدعى أبا بكر؛ وهو مهندس إلكتروني أمضى أربعة أعوام مع تنظيم الدولة مقاتلاً ومشرفاً على برمجياتهم الإلكترونية.

لم يتسنَّ لي الوقت لأطيل معه الحوار ولكنه قال: إن والده بعثه للدراسة في فرنسا، وأنه كان شخصاً غير متدين, وكذلك والده إلا أنه تابع على السوشيال ميديا إصدارات الدولة الإسلامية، وأحب أغانيهم وتعرف على بعض المتدينين في الجامعة وقرروا أن يسافروا إلى سوريا للقتال وكلهم حماس لإقامة الدولة الإسلامية التي ستحفظ كرامة المسلمين.

قال بأنهم فوجئوا بأن الواقع مغاير للدعاية فبعض رفاقه عادوا إلى فرنسا وبقي هو واثنين منهم، وقد تأقلموا مع الجو العام للتنظيم وأصبحت غايتهم جمع الأموال والسبايا فقط.

فهذا الشاب نموذج عن بعض المتعلمين فهو آمن بالمدينة الفاضلة التي كان يتوقع قيامها بالدولة الإسلامية، وعندما اصطدم بالواقع تملكته العبثية وعاد إلى اللاتدين كمسيرته الأولى وإن كان يتظاهر بالتدين.

لكن نفسيته محطمة وغير مبالية لما ينتظر مستقبله، وكأن الحياة قد سدت أبواب الأمل وينتظر رصاصة الرحمة لتنهي شتاته.

لم يكن خائفاً ولم يقل هذا دفاعاً عن نفسه بل أعماقه تستنكر عليه ضياع مستقبله وراء أناس يسيرون في الظلام دون عنوان يذكر لمقصدهم.

كما يتوجه خطاب الكراهية للفرد المضطهد اجتماعياً وللذين يشعرون بعقدة النقص والفشل والذين غالباً ما يركنون للتدين، الملاذ الذي يملؤون به نواقصهم، فأغلب البشر عندما يُهزمون في معارك الحياة يلجؤون إلى الأيديولوجيات الدينية أو القومية أو الحزبوية، أو إلى التصوف أو الزهد.

هؤلاء أسرع المصدقين للخطاب لأنه بمثابة المنقذ لديهم مما هم به فتجدهم يهرعون

لا يزال حتى اليوم في شرقنا نقيم علاقاتنا الاجتماعية على أسس دينية، حتى الزواج بين معتنقي الديانة الواحدة محظور إذا كانا من طائفتين مختلفتين. في العصور الوسطى كان الزواج مباحاً بين الطوائف فهارون الرشيد زوجته أم المأمون كانت شيعية المذهب، ولكننا اليوم نحرم هذا الزواج ليس من منطلق ديني وحسب بل من منطلق سياسي ديني. إذن نحن أكثر تطرفاً من مجتمع القرون الوسطى.

بكليتهم لتنفيذ مضمون الخطابات ويزيدون عليه تطرفاً وكل ذو ناقصة يحاول التغلب على ناقصته. وغالباً ما تأتي ردة فعلهم انتقامية متشددة لا رحمة فيها على المجتمع الذي ظلمهم بحسب رأيهم لا بل حتى أسرهم لا تسلم من أذاهم ، فكم من هؤلاء قتل ذويه.

وهنا تطفو الأمراض النفسية التي يعاني منها هؤلاء الأفراد والتي بدورها تسيّر سلوكهم الذي يعتبر ما يؤمن به أهم من كل القيم والأخلاق الاجتماعية. حتى أن أغلبهم يستنكر ماضيه تماماً.

إذن هو شخص يسعى لأن يبدأ من جديد، ولكن النفس البشرية لا تولد إلا مرة واحدة. والماضي والحاضر والمستقبل هما الذين يشكلون شخصيتها والتنكر للجزء الأهم من مسيرة النفس ألا وهو الماضي يجعلها تنوس بين مجهول ينتظرها وماضي منكر. إذن هو ابن الحاضر فقط، فتوقع منه كل شيء.

ثانياً : الأسرة:

تعريف الأسرة: وستر مارك: ((الأسرة تتمثل في مجموعة من الأفراد يرتبطون معاً بروابط مادية ومعنوية ليشكلوا أصغر وحدة في المجتمع.

جبير الدلبسي: الأسرة عبارة عن مؤسسة اجتماعية تسعى لتربية الكائن الإنساني داخلها وإليها يعزو الإنسان إنسانيته))(١٧).

إذن الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى في المجتمع كما أنها مؤسسة تربوية وهي بمثابة العش الذي يطير منه الفرد حاملاً ثقافته الأولى.

ولكن السؤال: ما أبعاد خطاب الكراهية على الأسرة؟؟

كون الأسرة هي الخلية الأولى التي يتلقى الفرد مجموعة أفرادها ثقافتهم منها، فهي المؤسس للخطابات المُحَبَّة أو الكارهة. فعندما تكون الأسرة ذات ثقافة تمييزية على أساس الجنس بين أفرادها وعلى أساس التمييز الأسري العائلي والمناطقي والثقافي والطائفي والعرقي فمن البديهي أن ينطلق الفرد من هذه الأسرة جاهزاً لتقبل أي خطاب عنصري لأن الأسس التي تربى عليها قائمة على هذا الخطاب.

وفي مجتمعنا السوري بشكل عام ينطلق أفراد الأسرة مشبعين بالكراهية من أسرهم لأنه الأسرة غالباً ما تكون قد أسست علاقاتها الاجتماعية على أسس سلبية تجاه الآخرين، فالكثير من الآباء والأمهات يمنعون أولادهم من مرافقة المختلف عن عقيدة الأسرة أو ثقافتها أو منطقتها. ولكي يقدم الأهل تبريراً للولد بصرف النظر إن كان ذكراً أو أنثى فإنهم يلجؤون إلى ابتكار حجج تسيء لتلك الأسرة وتشوه صورتها الثقافية أو الدينية أو الجغرافية.

لأن الأهل هم نفسهم لا يعرفون الآخر فيقنعون أولادهم كيفما اتفق من تهم تمس الأخلاق والعادات والتقاليد وكون الابن أو الابنة في مرحلة الطفولة يعتبرون كلام أهلهم مقدساً

منزهاً عن الخطأ يأخذون به ويأخذون الصورة التي أفرغها الأهل في عقولهم عن الآخرين ويبنون علاقاتهم الاجتماعية في المستقبل على هذا الأساس, هنا تفوت الأولاد التجربة الأصيلة ويفقدون الفكرة النابعة من التجربة عن المختلف عنهم وتصبح ثقافتهم عن الآخرين عبارة عن أفكار تلقينية وأحكام مسبقة ليست نابعة من تجربتهم بالأصل بل هي أحكام الأهل التي ربما بنيت على الإشاعات وعدم معرفة الآخر بالأصل.

فكلنا مررنا بهذه المرحلة وخضنا هذه التجربة فدائماً والدينا وأعمامنا يسألوننا عن أصدقائنا في المدرسة أو في الحارة. ويشجعوننا على صداقة هذا وترك ذاك. ربما لأن هذا من العائلة أو قريب من نفس العشيرة وذاك لأنه ربما من عائلة أخرى أو لأن أهلنا على خلاف مع عائلته أو أسرته. فيملؤون عقولنا بمساوئ هؤلاء الناس وغدرهم وحقدهم وكرههم لنا.

وأنا شخصياً غالباً ما كنت أذهب لهذا الصديق وأواجهه بالحقائق التي استقيتها من أهلي أو أقاربي معتبراً إياها حقيقة لا تقبل النقاش. فينكر الصديق المحرض عليه ويكذب الاتهامات وأتشاجر معه وتنقطع علاقتنا نهائياً. وهذه تجربة أعتقد مر بها الكثير منا. ويكون بذلك قد زرع الأهل بذرة الكره والتحريض في عقل أولادهم الذين مهما حاولوا أن ينتزعوا هذه البذرة من عقولهم إلا أن جذورها ستبقى لأن هناك مثل يقول من شب على شيء شاب عليه.

فالأسرة لا تجنب أولادها النزاعات والشقاقات والخطب التحريضية على العكس هي تسعى إلى توريث الكره والحقد. حتى ضد أقرب الناس إليهم من حيث الدم. فأحياناً يشب الولد كارهاً لعمه أو لخاله أو قريبه مستقياً هذا الكره من خطابات والديه. وهذا الخطاب هو خطاب مرضي يزرع في نفس الولد.

والأخطر من هذا وذاك هو عندما يميز الأهل بين أولادهم, على سبيل المثال: تفضيل الولد الذكر على الأنثى, وهذا التمييز ينتج شعورا بالدونية لهذه الأنثى يلازمها طيلة حياتها, بل مع مرور الزمن هي ذاتها تصدق بأن الذكر هو الأفضل, فتعامل أولادها على هذا الأساس.

كما هناك تمييزا بين الأولاد بحسب الذكاء, فالولد الأكثر اجتهادا بالمدرسة مثلا هو الولد المفضل لدى الأهل, مما ينعكس إيجابا هذا التميز على شخصيته؛ بينما ينعكس سلبا على الولد الآخر مما يؤثر على شخصيته واندماجه في المجتمع وقلة الثقة في النفس ناهيك عن مشاعر الغيرة من أخيه أو أخوته التي ربما تتحول إلى كره يتحمل مسؤوليته الأهل بسبب خطاب المدح والتفضيل الذي هو محروم منه فيتحول لديه إلى كره.

ثالثاً : العلاقات العامة:

يؤثر هذا الخطاب على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية إذ تفقد العلاقات العامة الثقة بالمجتمع ككل. فعندما تكثر الخطابات يصعب التمييز بين خيرها وشرها فتغيب الثقة عن العلاقات الاجتماعية ولسان حالها يقول: كله أكذب من كله.

لأن الشعارات الرنانة التي تفاءل بها المجتمع والتي تعاقبت عليه كانت عبارة عن جعجعة دون طحن جعلت العلاقات الاجتماعية عينية, فالاقتصاد عيني والسياسة فوراً يطلب المجتمع من الحزب أو المنظمة السياسية البرهان الملموس على المصداقية. واجتماعياً الكل يخاف الكل لأنه من الممكن أن ينام اليوم على رأي ويستفيق على مبدأ جديد. وثقافياً فقد المثقف والتيار الفكري بشكل عام ثقة المجتمع, لا بل يُتَّهَم بأنه السبب في الأزمة. أما دينيّاً فالدين الوحيد الذي لا تحجب الثقة عنه ويجد المجتمع ألف حجة وحجة للدفاع عنه. وغالباً ما تكون هذه الحجج عبارة عن قيم وخرافات وعادات وتقاليد يركن إليها للدفاع عن الدين فبدل الدفاع عنه وهو ليس بحاجة بالأصل للدفاع عنه يشوهوه. وعندما أقول: إنّ الدين ليس بحاجة لمن يدافع عنه لأنه واضح وبسيط يسعى إلى ما هو خير للمجتمع, ولا

يصدر عنه إلا الخير.

فالعلاقات الاجتماعية مهما توترت في باقي مجالات الحياة إلا أنها تهدأ عندما يسود الخطاب الديني فإذا كان اثنين من الناس على خلاف غاية في التعقيد ولا يجتمعا في بيت أو محل أو في حديقة أو شارع تجدهما يصليان كتفاً لكتف في المسجد.

إذن إذا كان المسجد أو الكنيسة أو الكنيست أو مطلق دار عبادة تستطيع أن تجمع المتناقض فلماذا لا تستطيع انتزاع هذا التناقض القائم على البغض والكره. ودور العبادة تستطيع ذلك فالذي يجمع الأعداء كتفاً إلى كتف يستطيع قطعاً أن يجعلهم يتصافحان. فلماذا يجتمعان على بغض ويتفرقان على بغض؟

إن المجتمع متدين بطبيعته فمتى ما تحسنت العلاقة الدينية بين الأفراد تحسنت باقي العلاقات الاجتماعية فلماذا لا تتحسن هذه العلاقة الدينية وتصبح دور العبادة منبراً لخطاب المحبة؟؟

لماذا لا تكون خطبة الجمعة أو الأحد أو السبت عن العلاقات الاجتماعية وليس عن سرد تاريخ الهجرة أو صلب السيد المسيح أو حروب موسى؟

نحن في مجتمع لاهوتي شئنا أم أبينا فلماذا لا ننطلق من ركامنا الذي لا يمكن أ نتبرأ منه لأنه ثقافتنا لنبني علاقات جديدة ولا ضير في ذلك فنحن لا نواكب الحضارة ، لنعترف بذلك وننطلق من تخلفنا نحو الحضارة.

إن علاقاتنا العامة مجهولة العنوان والعنوان يتبدل بتبدل القوى. فعلاقاتنا تبعية لأنها لم تتأصل فينا حتى الآن لأنها لم تنبع من ثقافتنا. فالعلاقات الاجتماعية أقوى من الأحزاب السياسية والراديكالية الدينية.

مجتمعنا لم يدرك هذا بعد. فما أن يسود التيار القومي أو الديني أو السياسي لفئة ما من مجتمعنا حتى تجد الكثير من أفراد هذه الفئة قد أدار ظهره لمجتمعه وترفع عنه وهذا واقع معاش في خضم هذه السياسات المتغيرة في سوريا بتغير الفصائل. هنا العلاقات العامة دخلت في اللاثقة والتناحر والحقد والكره وكلما انتصرت فئة على الأخرى، انتقمت لنفسها وأوغلت في الانتقام.

فكيف لهذه العلاقات أن تتحسن إذا لم يسود مبدأ التسامح والبدء من الصفر لأن العلاقات تتبدل بتبدل القوى على الأرض.

إن السياسات تتغير والقوى تتبدل والاقتصاد يتحول ولكن جارنا يبقى جارنا بصرف النظر عن اتجاهاته واتجاهاتي .

هنا يجب أن تتدخل التربية لإنقاذ ما تستطيع إنقاذه من الجيل. وعلينا أن نجنب أولادنا أحقادنا وكرهنا وأن لا نحملهم مالا علاقة لهم به, وعلى المدارس أن تقوم بدورها التربوي القائم على المحبة والوئام بين الجميع دون تمييز.

وأحمل دور العبادة الدور الأكبر لتقريب وجهات النظر بين فئات المجتمع وجعل دور العبادة مدارساً وحلقات فكر ووعي لا منابر لبعث الكراهية والتجييش لهذه الفئة أو تلك. إنّ الغاية من دور العبادة تآلف الناس, فالاجتماع غايته الوئام وبعث المحبة وإلا استطاع أي فرد تأدية صلاته في بيته والله يتقبلها ولكن مع الجماعة أكثر أجراً؛ لأنه بذلك يشارك الناس حياتهم وهمومهم وحل مشاكلهم. هذه الغاية من دور العبادة هي لصالح المجتمع هي منفعة حياتية أكثر مما هي ما ورائية، لتحسين العلاقات الاجتماعية، لأن الدين يدعو إلى المحبة أحب الناس قبل محبتك لله ولكن للأسف لا تقوم دور العبادة بواجبها بل على العكس استعمل المنبر للتحريض والتجييش والعنف بحجة النهي عن المنكر.